RAĞIP P.
Ka. N.
1256

T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1766

المقالة الثالثة في علم البيان

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصصنا ببدايع
الايادي وروايع الاحسان المنّ بكلمته نظام العالم على وفق ما اقتضته
الحال واورد ببراقعه فرق الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة
على نبيه محمد خير من نبع من ضيقي الكلوم والسماحة واشرف من نبغ
من ذوجه الدس والعصاحة وعلى آله واصحابه الذين نظم نثلا، غرة الحق
واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد
فان احق الفضائل بالتقديم واسبقها في استجلاب التعظيم هو النحلي
بخرايق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من
النكت واللطايف لكسا علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن
فانه كشاف عن حقايق التنزيل ومفتاح لرقى بنى الفضايل وفارق
تبيان لدلايل الاعجاز واسرار البلاغة الضاح لمعالم الايجاز وآثار
الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومفصله توئيب للغوص
على فرايد مجمله ومفصله فواعل كافيه في وضوح المصباح الى انوار التاويل
موارد شافيه على النهاب الاكباد الى اسرار التنزيل به ظهر لباب
اثار ترتكبه وضنى ومنه عذب عباب تحار سالبه وصفا
لا يدرك الواصف بنظري حصار صه وان كمن سابقا في كل ما وصفا
ثم انه قد وقع في ايدي جماعة من اسرة التغليط فطفقوا تعاطوه من غير
توثيق وتسديد تحوموا في تحرير مفاصله حول التعليل والقال
من غير اطاعة على ذكر المقام والحال لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم
حتى ابسه ح في رباض التحقيق احداقهم ولا بيع عشاوة التعصب
على ابصارهم حتى يطلع دقايق التفضل في ضمايرهم كل بضاعتهم التلاج

ورشحنا فتحوا عينا عن غداة ملكا فجعلته لحضرة العلية وخدمة لسدته السنية الازالت
ملجأ لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام
بالنبي وآله عليه وعليهم السلام ومولى السلطان الغازي المجاهد في سبيل
الله معز الحق والدنيا والدين عياث الاسلام ومغيث المسلمين
ابو الحسين محمد كثرت الازالت اقطار الارض مشرقة بانوار مواهبه
الخيرات مورقة بسحاب رأفته هو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام
وشيد بنيان الهداية انه ما اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحاب
الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشمال والاكرام اقامت
في الرقاب ايادي الاطواق والناس الحمام فتوالت الحمد لله الذي اذهب عنا
الحزن اوحمت بنسيان الاجبة والوطن وحرث بعيم لطفه مغبوطا محظوظا
وبعين عنايته ملحوظا فشكرا لكل عضدي ومن عطفي ثم هدانا الله
سبحانه سواء الطريق واقاض على بحار التوفيق حتى رجعت الى ما جمعت
وشمرت الذيل لتقصي دثر بيه واستعضت الرحل والخيل في تتبعه وتذليه
واضعفت اليه ما سبح بمرقى اثناء وكل اليه القوة الفاتقة وسبح بعون الله في نظم القوا
في الكوثر احد فوفا من جواهر الفوائد وظرا مشحونا بغرائب الفوائد
والمرجو من خلاني وخلص احوالي ان يشيعوني بصالح الدعاء ويشركوا في
فما غنيت مع هذا التاليف من الكد والعناء والى الله اتضرع في ان ينتفع به
المحصلون الدين هم الحق طالبون وعن طريق العناد نائبون وغرضهم
تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصوره الزيفين وهذا النعمى موصوف
عزيز المرام فلو غلب على الطباع اللدد والعناد اوقف الجدال والحد
من العباد ولكن فاتحتي من الكنس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب
الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب حال المتن

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتح كتابه بعد التيمن بالبسمة بحمد الله سبحانه ادا
لحق شكره مما كلف عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد
هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالافضال ام بالفواضل والشكر فعل

ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة
بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه
نعم المنعم وغيرها ومورد الشكر هو اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها
فالحمد اعم باعتبار المتعلق اخص باعتبار الموارد والشكر بالعكس ومن ههنا
يحكى تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق
الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان
في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
ولذا لم تقل الحمد للخالق والرازق او نحوهما لوجوه احدها استحقاقه الحمد
بوصف دون وصف بل الخالقية والرازقية وغيرهما بعد الدلالة على الاستحقاق الذاتي
على الكل الاستحقاقي وقدم الحمد للاقتضاء المقام مزيدا اهتمام به وان كان
ذكر المهتم به على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه اقتضاء لانه
على اختصاص الحمد به حصر ولذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان
اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كل الوجه من الناس مبنيا
على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا تكون جميع المحامد راجعة اليه
بل على ان الحمد من المصادر الساقة مساق الافعال اصالة النصب والعدول الى
الرفع للدلالة على الدوام والثبات والعمل انما يدل على الخصوص دون الاستغراق
فلذا اختاروا به وهو نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر المنكر
مثل سلام عليكم وحينئذ لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى
ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال لا بما في الكشاف
واعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف في الاسم
والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمة استغراق وحاصل انعم مصدر
لا موصولة اما لعطف الاصناف الموصولة الى النعم اى النعم به مع نعوتها في
الموطوف عليه اعني عم كون عالم نعم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعمهم على
ان عالم بدل من الضمير المخفوض اجزه مسداه محذوف او نصب بتقدير
اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي طومى اوصاف المنعم

انا للدراك بهذا العلم ولو بالذوق بالكتب مبين لا يقبل من العلوم وليس القصر صنعيا
حتى يرد الاعتراض عليه بان الغوب تعرف بكل كتاب التليفون وقد اشيوا الى
هذا في مواضع من الفتاح كقوله في علم الاسناد لان وجه الاعجاز راجع من جنس
الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة فلان العلمين وفي موضع
آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من دواوين العلمين
نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه قطعيا لامتناع الاحاطة بهذا العلم الغير علام
الغيوب ولا يدخل كنه بلاغة القرآن الا الله علمه الشامل كما ذكره في الفتاح
وتشبيه وجه الاعجاز في النفس بالاشياء المخيبة من الاستعارة
بالكناية وان الاستعارة طلعها استعفال تخييلية وذكر الوجه ابهام او تشبيه
الاعجاز بالصور الحسنة استعفال بالكناية وان الوجه استعفال تخييلية
وذكر الاستعارة ترشيح وقد حررنا في هذا اصطلاح الهدى القرآن فعلان
لمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي عم ونظمه بالف كلماته متوسلة الكلما
متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالي الهاء في النطق وضم
بعضها الى بعض كيف ما اتفق كخلاف نظم الحروف فانه يوالي الهاء في النطق من غير اعتماد
مع بعضه حتى لو قيل مكان ضرب زيد ضرب لما ادى الى فساد ولا الى اعجاز
لمجرد الالفاظ والا لكان للطائف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق سعي الالفاظ
فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعفال تخييلية واشار الى ان كلماته
كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة
سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم
ما صنف جبر كان فيه اي في علم البلاغة ونوابعها من الكتب المشمولة بيان
كما نفعا بمنه من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب
المشمولة من جهة الترتيب ووضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب
بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تقوف صدق
هذا القال فعليك بكتب السبع عدا القاموس فانها كانها عقد قد انفض فتناثرت
لا لكونه اتمها كحررا وصونها لتهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد

هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه
لانه عند العمل مأول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الا جزاء عليه
هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه حال التقدم
فلما بلغ مبلغ السعي والاناخذ بهما رافه ومثل هذا كثير في الكلام ده
والعقلاء كلفوا ولم يكلفوا ما لا يطاق بنى حكم حكم ما لا يطاق بمعنى ان الظرف
مما يكفه رائحة من الفعل لانه لا شائبة ليس لغيره التنزه من الشيء منزله
قولهم وقوعه فيه وعدم الفكاك عنه ولهذا اتسع في الظرف
ما لا يتسع في غيره ما وكل كان في القسم الثالث عن محصول اي محفوظ
عن الخشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على
اصل المراد بلا فائدة بين وسمي الفوق تسامحا في باب الاطناب وعن
التعقيد وهو كون الكلام مغلقا بتعذر عنه على الوصول لحصول معناه
قابلا خبرا بعد خبر اي كان قابلا للاحصار ما فيه من التطويل معبرا
آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه
من الخشو الغث مختصرا جواب لما اي لما كان ما تقدم سببا للثالث
محيص تضمين ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة
وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته لتستفاد احكامها منه كقولك كل حكم
القيئة الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا
راكب وغيرهما مما يلقى الى المنكر فان تعال هذا الكلام مع المنكر والكل الكلام
مع المنكر لجب ان يؤكد فيفهم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما
يسعى عنه لتكون خشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر
لايضاح القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق
بعربيتهم فهي اخص من الامثلة والمثل الى الاول وهو التقصير جهدا
بالضم والفتح الاجتهاد وعن القوة الجهد بالضم الطاقة وبالفتح
المشقة وقد استعمل الاول في قولهم لا الوكل جهدا متعديا الى مفعولين

فالمنع اشتغل جهدا وحذف هنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع
اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني ما ذكر فيه من الايجاز وتهذيبه اي تنقيحه
ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل تناول اليد الى
الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة المصدر
الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له
لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه
اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يأول الفعل المنفي بالمثبت
على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل
لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان حكم النفي
اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع
له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتني القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا
مما لا سبيل الى الشك فيه ونعم لقد افرط المص في وصف القسم الثالث بان فيه
حشوا وتطويلا وتعقيدا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا
بالتاجيب وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا تعقيد
ولا حشو كما في القسم الثالث واضفت اليه اي الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها
فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد
وزوائد لم اظفر اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد
ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان
لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح
ونحوه ولقد اعجب من جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره
زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسال الله اسال ليعرف تقديم المسند اليه
مبهما جهة حسن اذ لا مقتضي للتخصيص ولا التقوي وكأنه قصد جعل الواو
للحال فاتى بالجملة الاسمية من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع
باصله وهو المفتاح او العلم المذكور منه ابتداء اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي
وكافي لا اسال غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسال لتقديم المفعول

ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون
من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو
نعم الوكيل و ح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا
زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمنه معنى الفعل
كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على راي لكنه يلزم منه عطف
الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر
على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا
الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء في تادية
المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي
فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وجعله منه ظاهر
يدفع بالاستواء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان المذكور فيه ان توقف
عليه المقصود فهو مقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة من الفن الثالث
كما سنبينه هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون
الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بخلاف المقدمة فانه لم يعلم منه ذكرها الا انه
لما لم يكن لتعريفها معنى نكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة
والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما يناسب
المقام ولما كان محصولها ان يتوقف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة
وجه الاصطلاح اليها والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم
بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه
ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها
وانتفاع بها فيه سواء يتوقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة
الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا في التفصي عنهما الى تكلف احدهما
بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب
المفتاح في آخر المعاني والبيان وثانيهما ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان
حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان الكتاب

في شرح الفصاح والبلاغة اقول الاشتغال لقاصرين في ابرادها الا الاطناب فالاولى
ان يقتصر على تفسير ما ذكر في الكتب فتقول الفصاحة وصفي في الاصل تنبئ عن اللباقة
والظهور يقال فصح الاعجمي افصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة
وجادت فهو فصيح وافصح به اي صرح بوصف بها الخود يقال كلمة فصيحة والكلام يقال
كلام فصيح في النثر وقصيد فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر
فصيح والبلاغة وصي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام
والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله
فعط من اسماء الافعال لمعنى انتهى وكثيرا ما يصدر بالفاء تنزيلا للفظ فكانه
جزآ شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانتفيه عن وصف الاول
بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة
من استعمال كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد عطف عليه
ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف
والكلمات ومعنى الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم الاصل بان اللفظ الفصيح
مالكون سالما عن هذين العيبين الغرابة والتعقيد وقد تاسع في تفسير مطلق اللفظ الموصوف
الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها سهيلا للام ثم لما كانت المخالفة
في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد
والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما جنسان تحتهما نوعان
وكذا كانت البلاغة يعني عدم لمعان محصولا لكون الكلام على وفق مقتضى الحال
وكان كل من الفصاحة والبلاغة نوع صفته للمتكلم بمعنى آخر ذكر اولا الى تقسيمها
باعتبارهما يتعلقان وصفاته ثم عرف كلا منهما على وجه خصه وتليق به لتعذر
جمع المعاني المختلفة في نوع واحد الا لوجد قدر مشترك بينها كالطوان المشترك بين الانسان
والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاسم الثنائي من قبيل اطلاق
اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة والاحكمي بعدا
موصوف مطلق العين الشامل للمفرد والمركب وغيرهما لكن فصح ان تغيير الفصاحة والبلاغة
على هذا الوجه مما لم يجر في كلام الناس لكنه داخل من اطلاقاتهم واعتباراتهم

لا يتوجه الاعتراض على قوله اجلى في كلام الناس مما يصلح الموصوف بهما بهذا المدخل
للرائي في تفسير الالفاظ والاحتياج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس
المعهودون كالنحو والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة
الفصاحة كونها مأخوذة في حدود البلاغة وحين تقدمها والبدا بتعريفها وجب التقدم
فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة
ومحال اللغة العكس اللغوي اي الاستنباط من اسواء اللغة حتى لو وجد في الكلمة
شيء من ضعف الثلاثة لا يكون فصيحة والتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها
على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التنافي فقط كحوشي الهمز ياء والعين
في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهمع ومنه ما يوجب دون ذلك كهعخع
مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اي ذوابته جمع غدير والضمير
عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي
بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح استشزر رفعه واستشزر
ارتفع يعدى ولا يعدى الى العلي يفضل العفاض في منثني ومرسل تفضل اي تغيب
والعفاص جمع عفيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمنثني المفتول والمرسل
خلاف المثنى يعني ان ذوابته شعور مجموعة على رأسه بخيوط وان شعرة سقم الى
عفاص ومثنى ومرسل والاول يغيب الاخرين والقوص كشعر شعث وارم بعضهم
ان منثن التفعل في مستشزرات هو لوسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة
الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديد والراء المعجمة التي هي من المجهورة
ولو قال مشتزر لزال وكل التفعل وصوب لان الراء المهملة ايضا منه
المجهورة فيجب ان يكون مستشزر ايضا متنافرا بل منثن التفعل هو اجتماع هذه
الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب تعذر المخارج وان الانفصال عن
احدها الى الآخر كالطفر ولا بسبب قربها وان الانتقال عن احدها الى الآخر هو
كالمشي في القيد طاجل غير متنافر من القوب المخرج كالجلس والشجي في التنزيل
الم اعهد من البعيل ماضو كلافه كمنع كلاف كعلم وليس ذلك بسبب ان
الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق كما يجد

من التنافر والغرابة والمخالفة للاصل بها فلا مشاحة والمخالفة ان يكون الكلمة
على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني موردات الفاظهم
الموضوعة او ما صح في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مدّ
وغير ذلك مما يشمل عليه علم التصريف ونحو ابى باءنى وعور يعور واستحوذ
وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست
من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه
قال العكس كذا الا في مثل هذه الصورة بل المخالفة هنا لا يكون على وفق ما ثبت من
الواضع كو الاجلل بكل الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والعكس الاجلل

فصل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتبرأ السمع
من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات
والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه كنحو الجرشي قول
ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابا الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم
الجرشي اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك كما وافقته اسم امير المؤمنين علي رضي
واللقب مشهور من الياس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير للكمال
واضح معروف وكريم ظاهر لانها داخله تحت الغرائم المفتخر بها وجه حسنه لظهوره
ان الجرشي احامن قبيل تكاكأ وافرنقعوا او الجحيش فقد ذكر هنا وجوه
آخر الاول انها ان اريد بها النقل فقد حلت محل الساقو والا فلا تحل
بالفصاحة الثاني ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من
قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف
في موضعه وصف حسن توجيهي ظ الثالث ان الكراهة في السمع راجعة
الى النفع فكم من لفظ فصيح يستكرهه في السمع اذا ادى بنفخ غير مناسبة وصوت
منكر وكم من لفظ غير فصيح تستلذ اذا ادى بنفخ مناسبة وصوت طيب
وليس للقطع باستكراه الجرشي دون النفس سواء ادى بصوت حسن
او غيره وكذا اجفخ وعلكع دون فحت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في
التنزيل كلفظ ضيزى وذرو وكحو وكز وقبه لما ذكر لانه قد يعوض للاعجاب

الاخلال بالفصاحة ما منع السببية فيغير اللفظ فصيحا كان مفردا او الفاظا
متفاوتا باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولنقطة فيه ذكر
لذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد
مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز
به عن نحو ايدا جلل وشعره مستشزرات واغله مسترخ والاجزان
يكون خاليا من الكلمات في بيان الكلمات لانه يستلزم ان يكون كلام
مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة مشاهير كانت او لا وفصيحا لانه
صادق عليه انه خالص من بيان الكلمات حال كونها فصيحة فالضعف
ان يكون بالف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي الشهير فيما بين
معظم اصحابه حتى لمتبع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى كضرب
غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني الفصل
بالفاعل من ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشذ اقتضاء
الفعل المفعول به كالفاعل وبهذا شهد بقوله جزى ربه عني عديّ بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عض اصحابه مصعبا ادى
اليه الكيل صاعا بصاع وردّ بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل
اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي العدل الها قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعال كما يجزى
بسنمار وقوله الا كليب شعري مثل يلبو من قومه ثمير اعاما جرى من كل
جانب نفار فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمة ثقيلة على اللسان
لمجموعة حاصل في الفعل كقوله وكتيبة خرساء قرحرب اسم رجل فيه فصل
وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء والكلاء ومنه ما حلو دون ذلك مثل قوله
اي ابي قابوس كرم مني احدثه امدحه والودي معي واذا اما لمنه لمته وحدي
الودي مبتدا خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته
لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي بهذا
اعسار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يذكره احد

لكن معابلة الملح بالملوم دون الدم او الهجاء مما عابه الصاحب فاك الص فان
في امدحه تثقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر ولعله اراد ان غيره اشد من الثقل
فاذا انضم اليه امدحه الفاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة
ولم يرد ان يجد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل كقوله فسبحه والقول باشتمال
القرآن على كلام غير فصيح مما لا يخفى على المؤمن حرج بذلك ابن العميد وهو
اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال في هذا الكتاب يزيد في امدحه
امداحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر
لكل المنافرة بين الحاءين فرق آخر وطوان منشأ الثقل في الاول التزاحم عن الكلمات
وفي الثاني حروف منها والزعم بعضهم ان المنافرة جمع كلمة مع اخرى غير مشاكلة لها في الجمع
خطل مع قتديل ومسجد بالسبة الى الحاء تمثيلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل
على اللسان فلو انما تخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا
على ان المصدر من البنية المفعول ان لا يكون الكلام طاهر الدلالة على المعنى المراد منه
خلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم
او تاخير او حذف او اضمار او غيره وذلك مما توجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا
في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها
شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا بسبب من تلك
مع اعتماد الجمع بكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد
اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وقيل
ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وهما مثلبة في الناس الا مملكا ابو امه
حي ابوه يقاربه اي ليس مثلبة في الناس حي يقاربه اي احد يسمه في الغضاضة
الا مملكا اعطي الملا له والملك اعم من ان يوافقها بوامه اي ام وكل مملك ابوه اي
ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو
هشام فهو فصل بين المستثنى او الخبر اعني ابوامه ابوه والا جنبي الذي
هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه والا جنبي الذي هو ابوه
وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار
الرفع لا يظهر المراد لاسماء
قرءوا الواعلمه
الكلام عنه ان الخالص
الاصل لاسماء وهو يدل على المراد هكذا قبل فرد وحي
فقول الكش التعقيد مع فهم المراد
الضابط للخلل الاخلال بالفصاحة
الموقوف على العلم بالاصول كحصول
الذهن بالمراد

البدل فهذا التقدم شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد فصل مثله
مستبدا اي حي جزء وما غير عاملة على اللغة التميمية وفيل بالعكس وبطلان
العمل لتقدم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا
ليس مثله في الناس حيا يعادله او ليس حي يعادله مماثلا له في الناس فالصحيح
ان مثله اسم ما وفي الناس جزء وحي يعادله بدل من مثله فيه فصل بين البدل والمبدل
منه واما في الاسفال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في اسفال الذهن
من المعنى الاول المفهوم حسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لاجل
اللوازم البعيدة المنتقلة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة
على المقصود كقول الاخوص وهو عباس بن الاحنف ساطلب بعدك الدار
عنك لتقربوا او تكتبي اليك تصبب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المنع عليها كلام
النحاة في دلالة الاولى والنصب توهم عينا ي الدموع ليتجدد اصل سكب
الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاجبة من الكابة والحزن واصحابه
لانه كنى اقامة المحل وليلا عليه بقال البكاني واصحكني اي سآتي وستبرني بكاء
الدهر وبازعما اصحكني الدهر مجازا رضي ولكنه اخطاء في الكنايه عما يوجبه
دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور نحمود العين فان الانتقال
من جمود العين الى كلها بالدموع حال اراده البكاء وهي حالة الحزن على
مفارق الاجبة لاقا فصل الشاعر من السرور الحاصل بملاقات الاصدقاء
وهو اصلية الاجبة ولهذا الاصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة
كما يقال لا ابكى الله عينك وبعال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها
كانها تخالف بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط
عليك بكاديح جمودها جمود فان قيل استعمال الجمود في مطلق حلو العين من
الدموع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني به عن المسبب
كونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا تخرجه
عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام
الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الاسفال فيه من معناه الاول الى الثاني

ظاهر احتى تخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واجاء الكلام الذى ليس له
معنى فان فهمه بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما سبق فى نحت
بلاغة الكلام ومع البيت ان عادة الهجران والاخوان الانسان بنقيض المطلوب
والجريان على سنن القصود وانى الى الآن كنت اطلب الغوب والسرور
فلم تحصل الا الحزن والفراق فبقاعدة الطلب البعد والتوانى لتحصل الغوب
والوصال اطلب الحزن والبكاء ليحصل الفرح والسرور ومن ان نصبت
تكتب سعدية ان عطفا على محل الدار وان رفعته كما هو الصواب
فالمعنى انكى والحزن الآن ليحصل فى المستقبل السرور والفوز بالغوب
والوصال وح لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه ولان زمنه ملازمة
المطلوب فظن الدهرى انه مطلوبه فيأتى بضده هذا هو المعنى المشهور وضاهين
القوم ولا كفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنافاة علم التعمق فى المعانى
وقلة التنصيص لكلام المهرة من السلف والصواب اذا اراد بطلب الفراق طلب
النفس به ونوطينها عليه حتى كانه امر مطاع والمعنى انى اليوم اطيب نفسا
بالبعد والفراق واوطن نفسى على مقاساة الاحزان والاشواق والجزع غصصها
واحتمل لاجلها حرقة تفيض الدموع من عينى لانسبب بذلك الى وصل يدوم
ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا وكل بداية نهاية
هذا هو الذى هو من دلايل الاعجاز وعلى هذا فالسين فى ساطلب لمجرد التأكيد
على ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله سننكتب ما قالوا وغيره وكل فصيح
الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار يعود ذكر الشئ مرة بعد اخرى الكثرة
ان تكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اى ابى لهب
الطيب واشغلنى فى عمرى بعد عمرى الغمر ما يغمرك من الماء والمراد
الشر سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وصوت عدو الفرس يسمى
فيه الذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسنة الجرى لانتيبه اذا ركبها كانها
تجرى فى الماء لكيا صفة سبوح منها حال من شواحذ وعليها متعلق بها وشواحذ
فاعل الظرف اعنى لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعنى ان لها

من نفسها علامات شاهدة على غايتها وتتابع الاضافات مثل قوله اى ابن بابكى
جامة جرعى حومة الجندل السجعى فجرعى اضافة جامة الى جرعى وهى ارض ذات
رمل مستوية لانتبت شيئا نابت الاجرع قصيرا للضرورة والاضافة
جرعى الى حومة وهى معظم الشئ واضافة حومة الى الجندل وهى ارض ذات
حجارة والسجع حديد الحمام وكعوب قناته فانيت بمرأى منى سعاد ومسمع
اى كنت بمرأى سعاد وتسمع صوتى يقال فلان بمرأى منى ومسمع اى
بحيث اراه واسمع قوله كذا فى الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع
الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالعاطف
والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبى عم الكرم ان الكرم ان الكرم
يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال صاحب
ايضا والاضافات المتداخلة فانها لا تخل بالفصاحة كما انها تستعمل فى الهجاء كقولك
يا على بن حمزة بن عمارة انت والله فلجة فى خبثان ثم قال الشيخ
لا شك فى ثقل ذلك وان الانكر لكنها اذا سلمت من الاستكراه ملح ولطف كقوله
فظلت تؤنبنى الكاشح الدى جاذر عناق وتناديه الوحوح ملاح ومنه
الاطراد المذكور فى علم البديع كقوله بقتيبة بن المارث بن شهاب
وما اورده المص فى الايضاح من كلام الشيخ مشوبا به حمل سابع الاضافات
اعم من ان تكون متسقة لا يقع بين المضافين شئ غير مضاف كما فى البيت
او غير متسقة كما فى الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع
الاضافات جميعا وانه اراد بسابع الاضافات ما فوق الواحد لا بشرط ان من
الشرط ذلك اراد سابع الاضافات المتسقة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد
كما فى البيتين والحديث سالم عن هذا الا ان نقول مما ايضا ان اوجبا ثقلا
وبشاعة فذاك والا فلا وجه لا خلالها بالفصاحة كيف وقد وقعا فى التنزيل
مثل ذاب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقوله ونعم ما سواها فالهمها
فجورها وتقواها والفصاحة فى المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام
فارة لا ينحط قسمة ولا نسبة لذاله والرهشة والوخز منقاربا المفهوم الا

ومعنى مطابقته لمقتضى الحال ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام موكدا وان اقتضى خلو
الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف
وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل السهل عليها علم المعاني مع
فصاحته اى وفصاحة الكلام وان البلاغة اعني بتحقق عند تحقق الامرين وسواى
مقتضى الحال مختلف وان مقامات الكلام متفاوتة فان مقام الفصل يباين مقام الوصل
والفصل منها اعنى ان الامر الداعي مقام باعتبار خاص يباين مقام الداعي
الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار ما يباين حال الداعي
اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والذكر والتعريف
الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعلم تفاوت المقامات
لمختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار
اللائق بذلك مع اختلافهما باعتبار اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل
تفاوت المقامات مع اشارات اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك
ان مصب الحال كما سبق اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا
باجزاء الجملة او بالجملتين وبمسند اليه او بالمسند او بمتعلقاتهما او بالمجموع من حيث
هو اجمالا اما الاول فمثل كون المسند فعلا او خبرا لمبتدا او اسما لكان واخواتها او
وجوبا بانما او اداة اخرى او بالتقديم او بالتاخير او بالذكر او بالحذف او بالتنكير
مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما
او مؤخرا مقصورا على المسند او عليه او مقصورا على غيره كل او الى المسند
كما ذكر مع زيادة كونه مؤكدا فعلا او غير مقيد او جملة اسمية او فعلية او شرطية
او ظرفية مقدما او متعلق او غير متعلق على ما سنفصل واما الثاني فكوصل الجملتين
او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجه المذكور
في بابه وهذا اجمالي يتفصل علم المعاني اذ ليس مراد هذا القول بمقام السكر
اي المقام الذي يناسبه سكر المسند اليه او المسند بل مقام المتكلم
ومعنى اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقهما بيان مقام
تقييد بمؤكد او اداة قصر او بابع او شرط او معقول او ما يشبهه ومقام تقدم

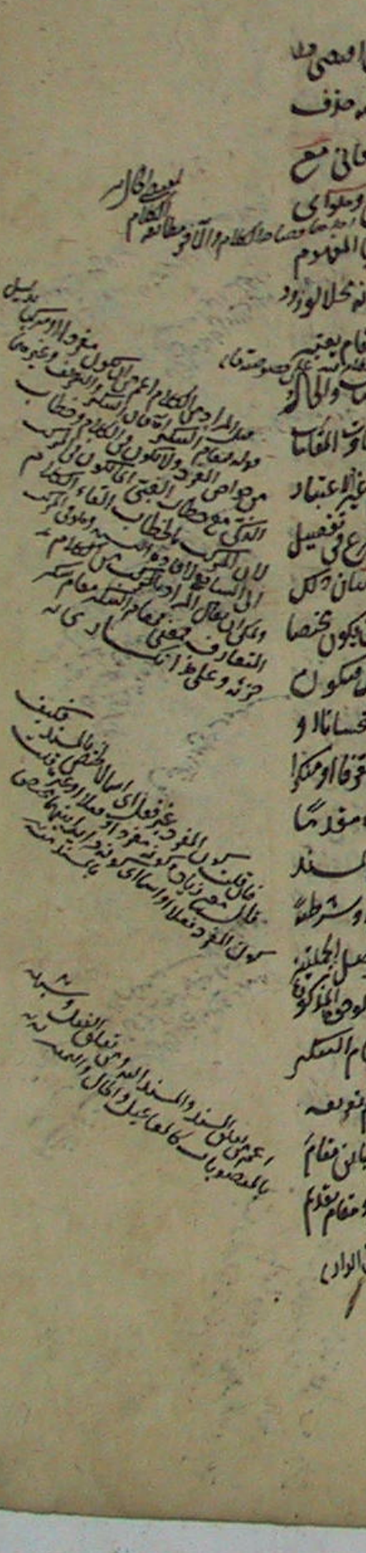

ان الوصف يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقائم الذات
في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وباكتسابه الباقي
باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للفهم او
النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه
عرض لا يوصف بقولك يعلم بصور عين او لا يعلم النسبة واللام
في محل اقتضاء او لبيان الكيفية ان اختصت بذوات الالسن سميت كيفية
نفسانية وحق ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية
راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الصفات الراسخة ثم لو عبر
عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ لكل فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح
وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون بعثه اشعار بانه يسمى
فصيحا حالة النطق وعلامة اى سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح
في زمان ما من الازمنة او لا ينطق به قط وكل ملكة الاقتدار والفيصل بحيث للخفي
لمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا الجب ان يفهم من الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم
المفرد والمركب وقوله بكل لان اللام في المقصود للاستغراق اى كل ما وقع عليه
قصد المتكلم واراده فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على
التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا مما لا يمكن التعبير عنه
الا بالمفرد كما اذا اردت ان تنفي عن الاسبب اجنبيا مخلوقا ليس فرسا خاتمها
فتقول ذا زيد غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلذا اقتصر على بلفظ فصيح دون
كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظا بليغ ليعم المفرد والمركب سهو ظاهر
فان قلت هذا اليوبخ بكر مانع لصدق على الادراكي والحيوان ونحوهما
مما سوى عليه الاقتدار المذكور قلنا لام ان صلة اسباب بل شرط او لو سلم
فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما سيجعل فيه الباء
والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم
على وجه مخصوص اى الى ان يعبر مع الكلام الذي يؤدي براصل المعنى خصوصية ما
وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكر الحكم حال يقتضي تاكيد والتاكيد مقتضاها

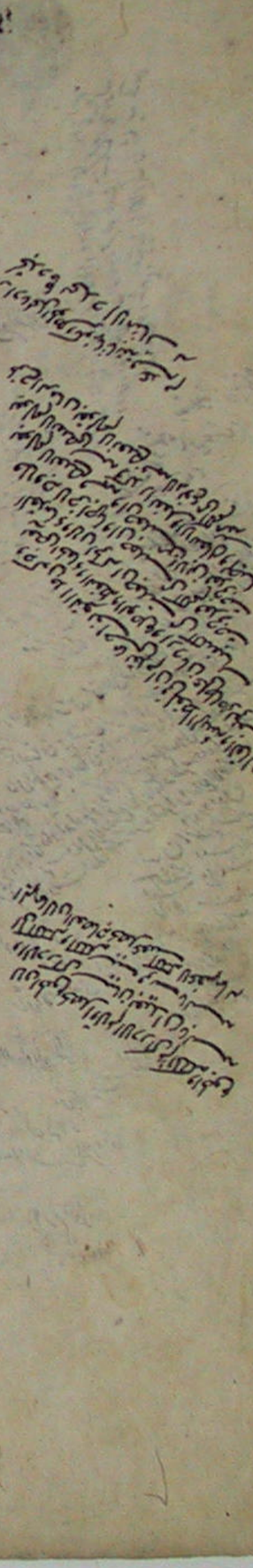

المسند اليه او المسند او متعلقاته بين مقام تاخير وكذا مقام ذكره ببين
مقام حذفه وهذا معنى قوله فمعام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر
بين مقام خلافه اى خلاف كل منها وانما فصل قوله ومعام الفصل بين
معام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان وجميع الفوائد التى
حصرها بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثالثة من الاحوال المختصة
بالكلمة من جملة وفصل قوله ومعام الايجاز بين مقام خلافه اى الاطناب
والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث
وقد اشار فى المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل جملة
تنتهى اليها الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبتين حدود
ومراتب متعاونة ومقام كل منهما بين معام الآخر وكذا الذكى مع خطاب الغبى
فان مقام الاول بين مقام الثانى فان الذكى بنسبته من الاعسار اللطيفة
والكلام الوسيط الجامعة حالا مناسب الغبى وكان الانسب ان يذكر مع الغبى الغطن لان
الذكاء شئ واقع للنفس معلق لاكتساب الآراء وليس من القوة الذى هو
وجودة تهيئوا بالمصور حائزة عليها من الغبر الغطنة والغباوة عدم الغطنة
عامى شامله فمقابل الغبى جلد الغطن والكل كلهم مع صاحبها اى مع كلهم اخى
صوجبت معها معام ليس لها مع ما يشاركها فى بعض الصاحبة فى اصل المعنى مثلا
الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط معام ليس له مع
الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضى معام ليس له مع المضارع وكذا
كلما الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا
او مضارعا معام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الطرفية معام آخر
او المراد بالصاحبة الكلمة الجمعية او ما صوفى حكمها او ايضا له مع المسند السببى
معام ومع الفعلى معام آخر الى غير ذلك وكذا ينبغى ان تتصور هذا المقام فجميع
ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغيرها لكل اعتبار امناسبة والمقام
شان الكلام فى الحسن والقبول مطابقته للاعسار المناسب والحطاط اى
الحطاط شانه بعدمها اى بعدم مطابقة الكلام للاعسار المناسب والمراد بالاعتبار

المناسب الامر الذى اعتبر المتكلم مناسبا لحسب السليقة او حسب نسخ
البلغاء يقال اعسرت الشئ اذا نظرت الله وراعيت حاله والاعسار
هذا الامر فى المعنى اولا وبالذات وفى اللفظ ثانيا وبالعرض والمراد بالكلام
الكلام الفصيح لكونه انسان الى ما سبق اولا او ارتفاع لغة الفصيح والمراد
بالحال الامر الذاتى الداخل فى البلاغة دون العوض الخارج لان الكلام قد يقع
بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال صور الاعسار
المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيرها مما عدوناه وبه يندفع ما قيل
ولا يستمع هذا ذباوة تخفى والفاء فى قوله فمقتضى الحال دال على انه نوع على
ما تقدم وينبغى له وبيان وكون انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح
للاعسار المناسب لا يكفى لان اضافة المصدر يفيد الحصر كما يقال ضربى زيدا
فى الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة ومع مطابقة الكلام الفصيح
لمقتضى الحال فحصل ههنا مقدمتان احداهما ان لسلى ارتفاعه الا بمطابقته
للاعسار المناسب والثانية ان لسلى ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان
يكون المراد بالاعسار المناسب ومقتضى الحال واحدا او الابطل احد الحصرين او
كلاهما وقد نظر فى هذا الى تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذى يسميه الشيخ
عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم توخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض
التى يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر فى مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان
تضع كلامك الموضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه واصوله وان تنظر فى الجزء
مثلا الى الوجوه التى تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد
المنطلق والمنطلق انا وزيد هو المنطلق وكذا فى الشرط والجزاء كقولك ان تخرج اخرج
وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا فى الحال مثل جاء
زيد مسرعا او يسرع او هو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك
موضعه وتجئ به حيث ما ينبغى له وتنظر فى الحروف التى تشترك فى معنى ثم تفرد كل
منها بخصوصيته فى ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك موضعه فى خاص معناه مثل
ان تاتى بما فى نفى الحال وبلن فى نفى الاستقبال وبان فما ثبت بين ان يكون بين

ان لا يكون وباذا اضاعلم انه لما كان

ان سدة المال يعضي وكل الاعصار مثلوا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها
ورعاية الاعتبارات كحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا
العلم لغير علام الغيوب ثم كم اكثر من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تالف
كلام بليغ فصلا عما في الطرف الاعلى مما يوجب منه ظاهر العيان ان الطرف
الاعلى موحد الاعجاز وما يوجب من حد الاعجاز وصوف فاسد لان ما يوجب
منه انما هو من المراتب العلية والوجه لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه
سهى البلاغة اذ المناسب ان يوخذ كل صعفا كان نهاية او نوعيا كالاعجاز
فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يوجب منه
في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه
او المراد ان الاعلى صوبنهاية الاعجاز وما يوجب من النهاية وكلاهما اعجاز
قلنا اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث
من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على الاطلاق
هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبة اي مرسه للبلاغة وحد صعي الاعجاز والاضافة
للبيان يوبين قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي
لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز
وبعضه قاصرا عنه يكن معارضته ومما الفرق بين النوم والبقظة ان قوله
وما يوجب منه عطف على صوو الضمير في منه عايد الى الطرف الاعلى لا على حد
الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يوجب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد
الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تترادف الى ان تبلغ حد
الاعجاز وصوا الطرف الاعلى وما يوجب منه اي من الطرف الاعلى فما يوجب منه
كلاهما حد الاعجاز لا صوو صح كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى
طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع المعارضة وفي نهاية الاعجاز
ان الطرف الاعلى وما يوجب منه كلاهما صوو المعجزة واسفل صوو ما يوجب الى طرف
البلاغة اذ غاية الكلام عند الى ما دونه الى مرتبة هي ادنى منه وانزل
النحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات تقصد

مجملوا كلاموا ضعفه فيما بينهم ان يقولا اللفظ ويريدون الصوت
التي حدثت في المعنى والى صيته التي تحدث فيه وقولنا صوت مثيل
وتكس ما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين ان
من الانسان يكون خصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد بين
المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فقرنا عن ذلك الفرق بان قلنا
للمعنى في هذا صوت غير صورته في ذاك وليس من امن منازعا في تسمية صوت
مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ واما الشوصياغة وضرب
من التصوير وهذا ينبئ عما ذكره الشيخ من انه شدد النكير على من زعم ان
الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب
الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف
له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا ان تتبع الفصاحة التي يجب للفظ
لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطايف تدرك بالفهم يعول منه
من اللحن في الاعراب والخطا في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة
الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويوكد امر الاعجاز وانما ننكر ان
يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة اما اوهمهم في الشعر انه
لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان العصمة التي بها
يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ
والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تمكن
الفضيلة فيسمع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال وانما
هي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه سهى البلاغة كذا في الايضاح
وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق
البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة
لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل بايتمام حدين الامرين فمن
اتقنه واحاط به لم يكد ان يرى نفسه حتى الرعاية فما معنى تكلم هو في الطرف
الاعلى من البلاغة وهو مقدار قصة سورة قلنا لا يعرف هذا العلم الا

عن محال الخ ما يتفق من غير اعتماد اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد
وسهما الى كل الطرفين مرات كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تعاوت
العامات وزعاده الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة ونقصها
اى بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا
ما اتمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وقد اشار الى ان لحسنه
الوجوه للكلام عرضى خارج عن حد البلاغة ولفظ تنبيها الشعار بان من الوجوه
اما تكون محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون
المتكلم لانها اليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هى من
اوصاف الكلام خاصة فى المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم بديع
على ما يقال وتمهيد لبيان الاحتياج الى علم البلاغة فى المعانى والبيان والمحسنات فاعلم
الكتاب فى الفنون اللغة وقد يعرض لصاحب الفتاح حيث لم يجعل البلاغة
مسلوبة للفصاحة وحصر مرجعها فى المعانى والبيان دون اللغة والصرف والنحو
نوع علم مما يلزم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة
ماخوذة فى تعريف البلاغة على ما سبق والعكس اى ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثانى
ان البلاغة فى الكلام مرجعها وتحاول ان تحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع
الصادق والكذب الى مطابق الحكم للواقع ولا طباقه اى مما به يتحققان وليحصلان
الى الاحتراز عن الخطاء فى تاديه المعنى المراد والا لكان ادى المعنى المراد بكلام
غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا مع كونه فى نفسه بليغا والى تميز الكلام الفصيح
من غيره والا لما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا
بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل فى
تميز الكلام الفصيح من غيره تميز الكلمات الفصيحة من غيرها للتوقف عليها قال فلت
فقد تقدم ترجيح البلاغة بالعلة القائمة لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل فاسد
لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المص يؤل المعنى الى ان
الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطاء فى
اداء المقصود وتميز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل

كلامه على خلاف ما صرح به والدليل على ذلك المتكلم لان غايته ما علم مما تقدم من
ان بلاغة المتكلم تتفاوت بين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم انها ايهما وعلى
تقدير انها احدهما او كليهما وغايته لما علم مما تقدم رجوع الى الحق خبرا خالصا ان البلاغة ترجع الى ملكة بين
الامرين والاقتدار عليها موقوف على الاتصاف بهذين الوصفين
وهو امر تحصل وتكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة
الى تلك العلوم جميعا لا الى محرد المعانى والبيان واما كشف قوله والثانى الى
تميز الفصيح من غيره لنفع معرفة ان الكلام فصيح وذاك غير فصيح لتوقف
اجزاء تميز السالم من الغوابة عن غيره اى معرفة ان هذا سالم من الغوابة
دون ذاك لتحرز عن الغوابة وتميز السالم من المحالفة عن غيره وكذا جميع
اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تميز السالم من الغوابة عن غيره يتبين فى
علم اللغة اذ به يعرف ان فى لكاكم ومترجاعزابة بخلاف اجمعة وهو
كالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعانى الموضوعة المالوفة
علم ان ما عداها يعد الى تنفير او تخريج فلو غير سالم من الغوابة اذ بضدها
تتبين الاشياء وتميز السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين فى علم
الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وفى
علم البوانى فاتضح ان تميز الفصيح عن غيره منه ما يتبين اى يتوضح فى علم
منى اللغة كالغوابة اعنى تميز السالم من الغوابة عن غيره وانما قال منى
اللغة اى العلم لها او ضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام
العربية او فى علم التعريف فى لغة القياس او فى علم النحو كضعف
والتعقيد اللفظى او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستنزرا مشافر
دون مرتفع وكذا اسافر الكلمات وصواى ما يبتنى فى حق العلوم او يدرك
بالحس ما عدا التعقيد المعنوى اذ لا يعرف بكل العلوم ولا بالحس تميز السالم
من التعقيد المعنوى عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يتبين فى العلوم
المذكورة او يدرك بالحس ليحترز بها عما لا يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما
يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء فى التاديه وتميز السالم من التعقيد

عن غير بالحرز عن التعقيد فمسب الجاحظ الى علم البلاغة الحرز عن الخطاء وعلم الحرز عن
التعقيد لتتم البلاغة فوضع الزمخشري علمي المعاني والبيان وسمّوهما علم البلاغة
لكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما الحرز عن الاول يعني
الخطاء في افادته علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج
الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو بمعنى الفصيح عن غير فانما
هو الاجنبي الحرز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما الحرز عن التعقيد المعنوي علم المعاني
فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى
غير هما من العلوم وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم اشار الى
معرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع والله اشار بقوله وما يعرف به
وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المنحصر في علم البلاغة وتوابعها الخمسة مقصورة
في الفنون الثلثة وكنهر من الناس يسمّي الجميع علم البيان ولهذا سمّي الاول
علم المعاني والاخيرين بعلم البيان والبديع علم الثاني والثلاثة علم البديع
والاجمي فوجه المناسبة والله اعلم الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه
لنزر له الفوز في المرتبة لان علم يعرف به مراد المعنى الواحد في تراكيب
مختلفة بعوارض المطابقة لمقتضى الحال فهو زيادة اعمال ليست في علم المعاني
والمقدم مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى
موضوعه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة والان كل علم لا بد
مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبار يعود عليها واحدا يعود بالبدون
ومن حاول تحصيل كثير يضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بسبك الجهة لئلا
يقوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال ومعلوم اي مكلم يعتد به
على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع
هذا الفن مثلا وضع علما اصولا مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من
ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها
متى اريد وهي علم ولهذا قالوا وجه الشبه بين العلم والجموع كونها جهتي
او ناكل الاترى انك اذا تأملت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه

بل تريد ان له ملكة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائل بها يتمكن من ادراكها

فهو ان تريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كيف ما يطلق عليها ثم المعرفة
تعالى لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي والمركب ولذا تعالى عرفت
الله دون علمته وانها المعرفة للادراك السبوق بالعدم والاخير
من الادراكين لشيء واحد اذا اختلفا سميا علما بان ادرك اولا ثم ذهل عنه
ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد عن هذين الاعتبارين ولهذا يقال
الله عالم ولا يقال عارف والخص قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات
فعال يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكأنه قال هو علم يستنبط
منه ادراكيات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال الآتية
ان اي مورد يوجد منها امكننا ان نعرفه بكل العلم لانها تحصل جملة بالفعل
لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع
فهو ممنوع لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بالمجهول او المعين
فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد
او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة معينة والمراد باحوال اللفظ
الامور العارضة له من التقدم والتأخير والسوق والذكر وغير ذلك ووصف
الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال
التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه
ذلك مما لا يعرف في تأدية اصل المعنى واكثر المحسنات البديعية من التجنيس
والترصيع وكثير مما يكون بعد رعاية المطابقة ومع قرينة خفية على ان المراد
به علم يعرف به من الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
اذ لولا اعتبار هذه الخصوصية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة جزئيات الاحوال
من حيث هي موصوفة بالتقدم والتأخير مثلا وهذا واضح لزوما وفساده
وبهذا الخرج علم السامع عن هذا البديع لان كون اللفظ فصيحا او مجازا او كناية
مثلا وان كانت احوالا للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا بحث عنها في علم البيان
من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لقائل ان الحال الخلاق يقتضي

وهو حصول الصورة في العقل بحيث يمكن استحضارها بالالتفات اليها وهذا يشمل العلم والاعتقاد والظن والتخيل والوهم والشك والجهل المركب والبسيط والتصور والتصديق والضروري والنظري والحضوري والحصولي والكلي والجزئي والحقيقي والاضافي والذهني والخارجي والواجب والممكن والممتنع والقديم والحادث والجوهر والعرض والكم والكيف والاضافة والمتى والاين والوضع والملك والفعل والانفعال والسلب والايجاب والموجبة والسالبة والمحصورة والمهملة والشخصية والطبيعية والمعدولة والمحصلة والمتصل والمنفصل والحملي والشرطي والاقتراني والاستثنائي والبرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة والمغالطة والتحليل والتركيب والحد والرسم والقياس والاستقراء والتمثيل والمادة والصورة والهيولى والعقل والنفس والطبيعة والجسم التعليمي والطبيعي والسماء والعالم والكون والفساد والحركة والزمان والمكان والخلاء والملاء والقوة والفعل والوحدة والكثرة والعلة والمعلول والمتقدم والمتأخر والمتقارن والمتضايف والقبل والبعد والكل والجزء والمساوي والزائد والناقص والشرط والمشروط والمقتضي والمانع والعلة الفاعلية والغائية والمادية والصورية والعلة الاولى والعقل الاول والعقل الفعال والعقل المستفاد والعقل بالملكة والعقل بالفعل والعقل بالقوة والعقل الهيولاني والعقل النظري والعقل العملي والعقل القدسي والعقل الانساني والعقل الحيواني والعقل النباتي والعقل الجمادي والعقل الكلي والعقل الجزئي والعقل المحض والعقل المشوب والعقل المجرد والعقل المادي والعقل الصوري والعقل الهيولاني والعقل الفعال والعقل المستفاد والعقل بالملكة والعقل بالفعل والعقل بالقوة والعقل الهيولاني والعقل النظري والعقل العملي والعقل القدسي والعقل الانساني والعقل الحيواني والعقل النباتي والعقل الجمادي والعقل الكلي والعقل الجزئي والعقل المحض والعقل المشوب والعقل المجرد والعقل المادي والعقل الصوري

تراكيب البلغاء، حتى ان معرفة الوجه وكل كسب السليقة لا تسمى علم المعاني
الادبا، مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه قسم
التراكيب بتراكيب البلغاء، بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة
ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يكون ان يعرف حسب
عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فتتبع خواص تراكيبه من غير ان يعلم
المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف قرية البلد المتبع
اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقيه علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب
من ادلتها التفصيلية ومنوط القول لا يلزم من قوله بتتبع خواص التراكيب
حتى الآن يكون كل المتكلم كيف يورد كل تركيب في المورد الذي يليق به
والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب
منكرا او متردد او انه ان قائم فيما اذا كان مقرا او زيدا اضرب فيما اذا كان
المخاطب حاكما مشوبا بصواب وخطاء لان حاصله ان زيدا قائم ان يكون
لنفي شك او رد انكار وحاصله زيدا ضرب ان يكون لحصر المخصوص الى
كل فنون فيها حتى ان يورد التركيب في مورده وفيما يقوله وهذا بعيد مع
تعليق الكلام بمقتضى الحال ثم مع توفيه خواص التراكيب حتى ان يورد كل
كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في بحث البلاغة تراكيب
تراكيب المتكلم كما نص عن قريب في قوله في ما ذكره المصنف وكذا قوله وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون كل
المتكلم كيف يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما سيفى وعلى ما صوحته فليس المعنى
على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن
ونهاية اللطافة والعجب من المص وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه
وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في بحث بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فتوقف
الشيء بنفسه ومفاسد قلة التأمل مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان
ثم الاوضح في بحث علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام لمقتضى الحال
وبحث المقصود من علم المعاني في تمام ابواب الخصاص الكل في احواله لا الكل

الى التشبيه او استعارة او كناية او كذا في كل ما كان الاحوال هي التاكيد
والذكر والحذف وكذا في كل هي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال
كما ينقض عنه لعط المفتاح حيث يقول الحال المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف
الى غير ذلك فكيف يقطع قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ليس
معنى الحال الا نفس الاحوال بعينها قلت قوله في بحث ان الفعل الخ ان مقتضى الحال هو
التاكيد والذكر والحذف وكذا في كل هي بعينها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال
والا فمقتضى الحال عند المحصل كلام موكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى
هذا القياس ومع مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم
يكون من حيث هو كل الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على افراده مثلا يصدق
على ان زيدا قائم كلام موكد وعلى ان زيدا قائم انه كلام وكذا فيه المسند اليه وعلى هذا
الهلال والله انه كلام حذف منه المسند اليه فظهر ان لكل الاحوال هي التي بها يتحقق
مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في المحقق فافهم والحوال الكنايه ايضا
من احوال اللفظ العوني باعتبار ان كون الجملة موكدة او غير موكدة باعتبار
راجع اليها وكخصص اللفظ العوني محوج اصعلاح لان مثله الصناعة انما
وضعت لمعرفة احوال اللفظ العوني لا غير وانما عدل عن قول صاحب المفتاح
علم الكيفيات التي بها تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاحسان
وغيره ليحترز بالكيفيات عن الوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال وكرر
لوجهين الاول ان التتبع يعم الاحصاء فلا يفيد قولنا يوقف على شيء من العلوم به الثاني
ان التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة
عمن له فضل تمييز وهو فيه وهي تراكيب البلغاء والاخفاء في ان معرفة البليغ من
حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم
بما يؤديه الكمال حدا له اختصاص بتوفيه خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه
والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في قوله البلاغة تراكيب البلغاء
وهو الظاهر فقد جا الدور وان اراد غيرها فلم تبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع
المعرفة كما صرح في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على ان معرفة حاصلة من تتبع

مطلب احوال الاسناد الخبري

في جزئياته والاصدق علم الكل على كل باب وظاهر الكلام الشيخ بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وبوب العلم وسان الاختصار والتنبيه الآتي حاوية على المقصود

احوال الاسناد الخبري اي احوال المسند اليه والمسند واحوال متعلقات الفعل اي القصر والانشاء والفصل والوصل والايجاز والمساواة وانما اخصر في لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا يحتمل الصدق على نسبة قائمة بين الطرفين فالكلام اما ان يسوق لكي يحكم بوقوع النسبة او لا وقوعها او بانتفاء النسبة او انتزاعها حطاء في هذا المقام لانه لا يشمل المسند الانشائية كما لا يصح التعميم بل المسند اما ان يتعلق احد جزئي الكلام بالآخر فيصح السكوت عليه سواء كان الحكم او كلما او عنهما او في الانشاء فالكلام ان كان لنسبة خارج في احد الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة بثبوته او سلبيه تطابقها اي تطابق تلك النسبة تلك النسبة الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقها بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كما في انشاء ليس زيد قائما او ضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلق او لا كان فعلا او في معناه كما مصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف وغير الاجنبية لتخصيصه بالذكر لان الاصل عدم ما ذكر وقد يكون للمسند ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او غيره فهذه احوال جملة قوبلت بالجزئي اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما ان يدل على اصل المراد لغائبي او احتراز عن التطويل على ما يجئ والحاجة اليه تعلق تقييد الكلام بالبليغ لان حالا فابي عن قوله لكون مقتضى الحال فانه ابدا لغائبي لا تكون بليغا او غير زائد على هذه الكمية خاكمن لا طايل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي في احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يهمنا ان نبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها بابا برأسه والا فنقول كل من المسند اليه مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم نجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن ثم تقرر عندك ايها المرء ان التقسيم الذي يدور بين النفي والاثبات فاذا كلامه كثير واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما معود او جملة فاحوال الجملة هي الباب الاول واحوال المعود لها عمدة

او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل من الثلثة ابوابا ثلاثة لتميز الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند عما كان من هذه الاحوال مالها مزيد عموض وكثرة اتجاه وتعدد طرق وهو الخمر افردنا بابا خاصا وكذا من احوال الجملة مالها شرف وليها بزيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا ساداسا والا فهو من احوال الجملة ولما لم تعل احوال القصر واحوال الفصل والوصل وان كان من الاحوال ما لا يخص معودا او لا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا ومنها احوال الايجاز والاطناب والمساواة ولما كان منها الحاث راجعة الى الاثنائية خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فاخصر في هذا الباب تنبيه وسر هذا الترتيب بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله بطابقه او لا بطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة بطابقه او لا بطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال لمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق طول الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور ولا نضا الصدق والكذب توصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في بوعلي الخ صفة الكلام لمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بابه كذا قيل لما صوصه المتكلم فلا دور والانفع على اختيار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ اختلف القائلون بالاخصار في تعريفهما فذهب الجمهور الى ما ذكر لنص بعوله صدق الخبر مطابقته الى مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ما ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري الكذب عدمها اي عدم مطابقته للواقع ساذ وكون الكلام الذي دل على وقوع نسبة من الشيئين اما بالثبوت فان هذا خواكل او النفي فان هذا الشكل مع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا خواكل او لم يكن فمطابقته حينئذ الى صلة في الذهني المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة للخارجة فان كانتا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في بعض الامر هاد افلت بيع واردت به الاخبار

الطلاق فلا بد له من وقوع سبع خارج له حاصل بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك
الخارج فخلاف بعث الانسان فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع حصل
في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له والايقاع في ذلك ان السمع من الامور
الاعتبارية دون الخارجية لتوقف المطابقة على ان قولنا السماء حاصل لزيد في الخارج
وحصول القيام له امر محقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن
وحكمنا فالقيام حاصل لزيد وهذا معنى وجود السمة الخارجية وقيل فائدة النظام
وهي ما يقبل صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد وخطاء
غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان
خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد
كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي كما يكون خطأ، ولو كان خطأ
والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الطارئ او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل السكون
والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فاخبر
المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف
الراجح واما المشكوك فلا يخفى فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين
والتردد فيهما غير مرجح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وثبت الواسطة اللهم الا ان يقال
اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا بالاحتمال المشكوك ليس
بخبر لكنه صادق او كاذب لانه لا حكم فيه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به
ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك مع انه لم يدرك وقوع النسبة
اولا وقوعها وضعفه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية
وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لانه حينئذ يدل على ان زيدا ليس
في الدار وقال زيد في الدار بكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى
اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله
يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى حكم عليهم بانهم كاذبون في قولهم
انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع
لما صح هذا وزيف هذا الاستدلال بان المراد بالكاذبين في الشهادة ادعاءهم فيها

المواطاة فالكذب راجع الى قولهم نشهد ونحوه خبر الكاذبين ايمانهم
شهادتنا متلبسة من ضميمة القلب وخلوص الاعتقاد بشهادته ان واللام والجملة
الاسمية ولا شك ان هذه مطابقة للواقع لكونهم المخاطبين الذين يقولون بافواههم
ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر عن مطابقة للواقع
ليس بشيء لان اللام ان جعل اللام التي اذا وقعت بعد فعل القلب كاذبون في تسميتها اي
في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة مشروطة الشهادة وفيه نظر
لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء ليس من
باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل
الجواب منع كون الكذب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مسندا اليهم بل
الوجه في الجواب على تقدير التسليم ما اشار اليه بقوله او المشهود به اي
المخبر انهم كاذبون في المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع
بل في اعتقادهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه مطابق للواقع
فكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فلسائل ان يقول
ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها
فيكون المعتبر ابدا بعد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي
منع كون الكذب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لسيأتي السيد
واعلم ان صحتها وجها آخر لم يذكر المقوم واعوان تكون الكذب راجعا الى
حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله
حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة
فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله
حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت
ذلك لعمي فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله الى عبد الله بن ابي
واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله وصدقهم فاصابني غم لم يصبني
مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله
ومقتك فانزل الله تعالى واذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلى الله عليه وسلم فقرأها فقال ان الله

صدق كل واحد واحدا منكرا لحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة
وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه
مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه اقسام
واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب
وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والبقية ليس بصادق ولا كاذب
فعدم صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر
عدمها معه اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول
مطابقته لاعتقاد ذهني ليس عدم يلزم من توافق الواقع والاعتقاد وهو عبارة
عن الاوبعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد
وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب
فكل من الصدق والكذب يشتمل اخص منه يشترك هو وما ذكر في النظام لما ذكر
في كل منها جميع الاقسام من الكذب اكتفوا بواحد منها فلشيء كثير وكثير لما يقع بالخاطر
في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع مهنا في متن المفتاح ما ينقض
منه الجزم بكمسند الخاطر بدليل قوله ٢ اخرى على انه كذا ام به جنة لان
الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالخبر والنبوة في الافتراء والاخبار حال الجنة
على السبيل مع الحلو الاشك ان المراد بالكذب اي الاخبار حال الجنة غير الكذب
لانه قسيمه اي لان الكذب اذا لعني اكذب ام اخبر حال الجنة
وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه ولا الصدق
اظهار ركذبه لانهم يعتقدون بكلامه الصدق الذي هو ضد اصل عن اعتقادهم
وقال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لدلالة لقولهم به جنة على
عدم ام صدق بوجه من الوجوه ولا يجوز ان يعبر به عنه مع ان المراد حينئذ بكون كلامه
خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان
عارفون باللغة فيجب ان يكون من اخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون
هذا امرا يعبر عنهم وان كان صادقا في نفس الامر فلم ان الاخير اض بانه لا يلزم من
عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق اي في الواقع لجواز ان يكون عدم اعتقاد

الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادة تهم كونه صادقا على
ما قررناه والفرق واضح وبهذا الدليل ظهر ان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يقترن
فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون بلوغه ان لا افتراء له لانه الكذب
عن عمد ولا عمد للمجنون والكلام ليس في الكذب بل الما صدق اخص منه اعني
الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعه اعني الكذب عن عمد
والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب والمعنى اقصد
الافتراء اي الكذب ام لم تقصد بل كذب بل قصد لما به من الجنة قلت
الافتراء هو الكذب مطلقا والعمد خلاف الاصل فلا يصار اليه
بلا دليل قلا اولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنة وكلام المجنون ليس بخبر
لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصرا في كونه خبرا كاذبا
اولس بخبر ولا يثبت شيء لا يكون صادقا ولا كاذبا فلت كفى دليلا في المفيد
نقل اهل اللغة واستعمال العرب والعلم ان للفصل والشعور مدخلا في خبرية
الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي نحو ان قائم كلام ليس بانشاء فليكون
خبرا ضرورة انه لا يتوقف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما
بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من
المركبات مثل الكلام الذي لزيد وما زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة
وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه
ان عبر عنها بكلام تام سمي خبرا او مصدقا كقولنا زيد انسان او فرس
والا بان سمي مركبا تقييديا ونحو قولنا زيد الانسان او الفرس والكاتب
فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيما زيد الانسان
صادق وما زيد الفرس كاذب وما زيد الفاضل يحتمل ومنه يظهر لوجوب علم
المحاط بالنسبة في المركب النسبي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف
قبل العلم بها اخبار كما ان العلم بها او صاف فظهر الفرق بين الصدق والكذب
كما ذكر الشيخ اما سوهمان الى ما قصد المتكلم انشاءه او غيره والنسبة الوصفية
لذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مجاز فالمعول

في بعض الالفاظ اعني اللغة والوضع وان اريد بها اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول احوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مدلول احدهما ثابت لمدلول الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمدلول بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسندي اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتداء بالخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصياغات العجيبة وبه تتفاضل البلغاء تفاضلا لا يتناهى ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء اما كحصل منه بالاستلزام كالامر والنهي او بتعلق كعسى ونعم وبئس واخواتها او نحو ذلك كالاستفهام والتمني وما اشبهه وكل ذلك فقد تكلم في احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متناقض على الظاهر لان علم المعاني يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يحصل بعد تحقق الاسناد لانه عالم سند احد اللفظين الى الاخر ثم يصير احدهما مسندا اليه والآخر مسندا وللمتقدم على النسبة اوصاف الطرفين والاحث لنا عنها لاشكال ان قصد المخبر اي متكلم كان بصدد الاخبار والاعلام لامن تلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يوجد الجملة الخبرية لا لاغراض سوى افادة الحكم او لازمه كقوله حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقريرها او التحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتؤمل ان تلد ذكرا وقوله حكاية عن زكريا رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله حكاية لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر الاية اذ كاد الملابسة بينهما من التفاوت العظيم لبنائي القاعد ويترفع نفسه عن الخطاط في رتبة ومنزلة فلا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون لخروجهما مخرج الجاهل وامثال هذا اكثر من ان يحصى وكقال شاعدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قوموا هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي هذا الكلام حزن وتفجع وليس باخبار كذلك او كقول الشاعر

بعضهم الاخبار فلا شك ان قصد المخبر افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم

لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كعمرو قد حفظ التوراة لمن حفظ والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة مثلا او انتفاعها الطرفين ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها او انتفاعها او ايضا لوايد هذا الظاهر كان لانكار الحكم مرة لامساع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم الخبر لوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا كان وقوع كل من سامع في خبر سمعه يدل على ثبوت ما اثبت او انتفاء ما نفى اذ لا موجب للاخلال الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب لا يزيد الا وقد وجد منه الضرب ليلزم اخلاء اللفظ عن معنى الذي وضع له وح لا يحقق الكذب اصلا وللزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين علمت ظهور ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم سبوته فكانهم اراد وا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحسب لا يحتمل عدم الثبوت والا كان دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا افهام المعنى منه ولا شك ان كل اذا سمعت خبرا ثم منه اذ خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لكل من ان تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم الوضعية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع الفصايا ما عدا واحدا فلم يصح قولهم بين المدعى والدفاع ليس بعام ساقض لامساع كون الساقضي هو الحكم الذي ما ذكر بعض المحققين وطوان جميع الاخبار من حيث اللفظ الاول الاعلام الصدق واما الكذب فليس بمدلول بل هو نقيضه وقولهم الجملة لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه كجملة من حيث هو اي لا يسمع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ما بناء وسمي الاول اي الحكم الذي يحصل بالخبر افادة فايد الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لانهما اي لازم فايد الخبر كما ذكر في الفتاح ان الفايد الاولى يدون الثانية يسمع وهي بدون الاولى لا يسمع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم في الواضح او الاعتقاد فان اللزوم بدونه يسمع وهو بدون اللزوم

بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد اي لا يكون عالما
بوقوع النسبة اولا ووقوعها ولا متردد افي ان النسبة هل هي واقعة ام
لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجه الى قوله والمتردد فيه
لان المخلو من الحكم سليم من التردد فيه جزوا ان التردد في الحكم يوجب
حصول الحكم في الذهن ليس بشئ الامري اذ لقائل ان يقول ان زيدا في الدار لمن
يتردد في انه حصل موقوفا ام لا ولا لحكم بشئ من النفي والاثبات بل الحكم الذهني
والتردد متنافيان لاجتماعهما فقط استغنى على لفظ المبني للمجهول عن
موكدات الحكم وهي ان والكلام والجمله الاسميه ونحو هما ونون التاكيد
والحالة طلبه وحرف التنبيه وحرف الصله وان كان المخاطب متردد ا
فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بموكد قال الشيخ في دلايل
الاعجاز الكثره مواقع ان ظنكم الاستواء صواب الجواب لكن يشترط ان
يكون السائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به واما ان يجعل مجرد
الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح
في جواب كيف زيد وانه في الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح
كان المخاطب منكر الحكم حاكما كلافه وجب توكيده الى الحكم حسب الانكار قوه
وضعفا فكما ازداد الانكار زيدت في التاكيد كما قال الله بوحكايه عن رسل
عيسى عم اذ يؤكد بوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون موكدا باثنين والجمله
وفي المرة الثانيه ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون موكدا بالقسم وان واللام
والجمله لمبالغه المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا
وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام
على وجه خطبوهم اصحاب وحي ورسل من الله بناء على ان الرساله هي رسول
الله رساله من الله ولذا قال فهو اذا ارسلنا اليهم اثنين فكذبوا في نفي
الرساله عن النصرح الى الكلمه التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر ادعاهم
ان البشر لا يكون رسولا البته او الا فالبشريه في اعتقادهم انافيه في الرساله

اي وان لم يكن الكلام هكذا

من الله لامن رسول الله وقوله اذ كذبوا الى الرسل الثلاثه مبني على ان تكذيب
الاثنين منهم تكذيب الآخر وهلم الثالث لاحاد المرسل والمرسل به والا
فالتكذيب في المرة الاولى مما اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اي
اصحاب القريه ومم اصل النظاكيه اثنين ومما مشعول يحيى وكذبوهما فعززنا
بثالث اي قوينا ما برسول ياليت وهلم يونس او حبيب النجار زويل
الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام
عليها اي على الوجوه المذكوره وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقويه بموكد
الاستحساني في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا مقتضى
الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان مقتضى ظاهر الحال فكل
مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر
فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام قلت
ان زيدا القائم يكون هذا على مقتضى الظاهر لانه لبعض التاكيد وليس على وفق مقتضى
الحال لانه بعض تركه التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فح يكون بينهما
عموم من وجه لا مطلق قلت لام انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى
لترك التاكيد هو الحال حسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف
مقتضى الحال حسب غير الظاهر كونه على خلاف مقتضى الحال حسب الظاهر لانه يوجب
انشاء ايهام على انه لا معنى لحمل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذا لم يوف
اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصبت على الظرف او المصدر
اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا الخروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يعني
ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لانا بالاضافه الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى
الظاهر قليلا فجعل عن السائل كالسائل اذ اقدم اليه اي الى غير السائل ما يتوجه له
اي لخاطر السائل بالخاطر اي يشير اليه فيشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه
حال استشراف الشئ اذا رفع راسه ينظر اليه وبه كنيه فوق الى جانب
كما ستطلع من التمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين
ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك

لان سوق الكلام مع المنكر مساوق مع خالي الذهن مما سيقل عنه الى هذا المقام
ونظير ذكر ما ذكره صاحب المفتاح في شرح قوله في المطول عن سعادة
جد امرئ القيس بن حجر اطلق ساطع البرهان ان قوله انه لحجة ساطع البرهان جملة
مستأنفة جوابا عن سؤال كأنه قيل كيف ذاك فلا يجاز والتعليق مع انه ذكر ضمنا
في المهد في حل الجملة اجراء الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال لكن
وكل كما عده عن هذه الفوائد ونزور عما لا يليق صدقه للسامع في بادي
الرأي وتوجيه الى السؤال عن سبب كيفيته وبيان صدقه في الكلام معه
مساق الكلام مع السائل المسترشد الى كيفية بيانه المشير الى ساطع
برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات
السالفة من قبيل الاسهاب سوى قوله لاريب فيه اشار الى التعميم وقال ولو صح
التخصيص فقال وكذا اعتبار النفي من التجريد عن المؤكدات وفي الايضاح
وتفوته المؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التأكيد لخلاف الانكاري والانكاري
والاشارة ظاهرة وكذا الخروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم
ومن مباحث لابد من التنبيه له وهو انه لا يخفى ان في تأكيد الحكم نفيا
لشك او رد الانكار وليس في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد الانكار
المحقق او المقدر وكذا المجرد عن التأكيد قال الشيخ عبد القاهر فيرد حمل كلمة ان
للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كما ظن السامع
او طوى بزي ومسح من المخاطب انه كان من الامر على ما تزى واحسنت الى فلان
لم انه فعل جوابي ما تزى وعلله رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي
كذبوني ومن خصائصها ان لضمة الشام مهما حسنا ليس بدونها بل لا يبعد
بدونها كما انه من الدقيق ويصير الآية وانه متى يعمل سوءا وانه لا يفلح
الكافرون ومنها تنكير النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ان امرؤ هلك وشوهد
وحبب الباذل الامنون وان كان النكرة موصوفة نحو اما موان احسن
كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف
الخبر كقولهم ان حالا وان ولدا وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن

الحذف الى هنا كلامه وقد يتركن ما كد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لما كان
على ما كيد لكونه غير معتقد له اولا فلا يتزوج منه ولا ينبغي على لفظ
التأكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم لما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى
الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء احدوثة الايمان منهم لافي ادعاء
انهم اوحديون فيه اجلاء لانفسهم عليه لعدم التباعث
والحمل من العقائد واما لانه لا يتزوج عنهم لو قالوا على الخط التأكيد والمبالغة
واما مخاطبة اخوانهم في الاجتناب عن اتهامهم بالثبات على اليهودية
فهم فيه على صدق رغبته وفور نشاط وسرور الخ عنهم منقبل منهم وكان
مظنة للتحقيق ومئنة للتأكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر
كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول الكل لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا
نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان التكلم
كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك
منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله
والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يعالج في نحوه لانه لدفع
الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما امكنك
المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبرا او انشائا ولذا ذكر بالاسم
العام دون الضمير ليعود الى الاسناد الخبري منه جعفية عقلية لم يقل اما
جعفية واما مجازا لان من الاسناد ما ليس بجعفية ولا مجاز عقلي كما اذا لم يكن
المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه جعفية وبعضه مجاز
وبعضه ليس كذلك وجعل الجعفية والمجاز صنفة للاسناد دون الكلام كما جعله
عبد القاهر وصاحب المفتاح قال واما اخترنا ما لان شبه الشيء الذي
يتسمى جعفية او مجازا الى العقل على هذا ابلغ بلا واسطة وعلى قولهما لا يحتاج
عما ما ينسب الى العقل اعني الاسناد ويمنع ان تسمية الاسناد جعفية عقلية

الخاصي باعسار انه ثابت في محله ومجاز اما عسار انه مخاوز اياه والحاكم بذلك
هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة اخرى شيء يحصل بقصد المتكلم
دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل
بمن قصد اسناد الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع ايقاع
الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد
ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعسار ان اسناد منسوب
اليه فان قيل لم لم يذكر نحن الجمعة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله
صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في بحوث علم المعاني دون
البيان فكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في البحوث كالتاكيد
والحذف عن المذكورات وقد نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال
المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث
في الجمعة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني
والاولى جعلهما واللغويان ايضا من احوال المسند اليه او المسند وهي
اي الجمعة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واخوانه اعلا لا يكون المسند فيه
فعلا او معناه كون الحيوان جسما الى اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي
لذلك الشيء كالفاعل فانه باني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فانه باني له نحو
ضرب عمر وخان الصائم نهاره والمضروب لعمرو بخلاف نهاره صايم فان الصوم
ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا لا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد
دون الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق
الواقع او لا فاخرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور
اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ومدركه
من ظاهر حاله وكون بان لا ينصب قرينة على انه غير ما قوله في اعتقاده
ومعنى كونه له ان معناه قائم به او وصف له وحقيقة ان يسند اليه سواء كان
مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض

وحالت الا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فعل خبر
فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل فانه يطابق
الاعتقاد فقط لقول الجاحظ انبت الله سبع البقل وما يطابق الواقع
فقط كقول المعتزلي لمن لا يوقف حاله ومؤلفها ما خلق الله الافعال كلها فان
اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر هو
وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا
منهما نحو قولك جاء زيد وانت لا ترى والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون
المخاطب وبالقضاء اسناد الى ما هو له عند في الظاهر لان الكاذب لا يعتبر
قرينة على خلاف ارادته وقوله انت تعلم يتعلم المسند اليه احترازا عما
اذا كان المخاطب العالم عالما بانه لم يجئ فانه حينئذ يتعين كونه جعليا بل ينقسم
الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم
انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسناد الى ما هو له عند
المتكلم لانتفاء الجعلية ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون جعلية
عقلية بل ان كان بملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا
في الجعلية ولا في المجاز بقي قسم ثالث قائله الى ما يكن كما صرح في المفتاح خلاف
لكنه فان المخاطب اذا لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهر انه اسناد
الى ما هو له عند لا بناء على سهو او نسيان واما عدل عن يوصف صاحب
المفتاح وهو ان الجعلية العقلية هي الكلام المفاد به ما عتقد المتكلم في الحكم فيه
لا هو الاول ان جعلها صفة للكلام والمص للاسناد الخ انه غير مطرد
لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى
جعليا ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى جعليا وكذا قول الشيخ عبد القاهر انها
كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه
فتعريف المص غير منعكس طرد وعنه ان الجملة غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق
الاعتقاد وسواء طابق الواقع ام لا لانه ترك المقصد وهو لفظ في الظاهر
والاعتقاد عنه بانه انما ترك مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكر

الجرجاني الغرض بيان تعدد ما قدروه في نفوسهم وجهة داعوية في اعطاء ما لفظ
حكم ليس في العمل كقولهم عجبت من ضربه زيدا امس فان المعجب منه هو الفاعل واسند الى المفعول له
او العجب مرضيه وسبيل مفعوله في عكس اذ المفعول اسم مفعول من افعمت
الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشتان شاعر في المصدر والاولى ان يمثل
بنحو جد جدك فان الشوان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول الاسم
مالمع الشوق فكون من قبيل عجبت من ضربه زيدا امس وصعبه ما دكين البرز وفي وصلو
ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة
في وصفه ما يتبعونه به تاكيدا او تتميما على تفاصيله في معناه من دون قولهم ظل
ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر وزمان صيام وقيام وليل حار في الكشاف
وهي الامير للملائمة في السبب الآمر وضربه التاويب في السبب الغائي وقتل
يوم نحوم الحسب اي اصله لاجله وقد خرج في تعريف الاسناد المجازي ايراد احد
احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو جد جدك والفاضي افبال الادبار
على عامر والله وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم
والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي
يلابسه كل السند بل فعل آخر من افعاله مثل انبات الكتاب وكلامه ظاهر
في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه
وكل السند وكذا اجاز اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله
نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعد انما هو الضال والاليم
هو المعذب وصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف فظاهر ان هذا المصدر
ليس مما يلابسه كل السند ويكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجازا
اذ ليس كجده وعن الثاني ان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها
وصف المصدر من قبيل الاول اذ الاصل هو حكم في اسلوبه وفي كتابه وبعيد
واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة
فتامل وفي عامة نظاير والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند الى الفعل
بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة

كتبه لبس

كتب المجاز بالمشترين في قوله فما ربحت تجارتهم وكان ان يجعل امثال هذا
من قبيل الاسناد الى السبب فان فيه كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على
ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله ٢ يشقى فيها ويمكر الليل والنهار وقول
الشاعر ما شارف الليل الا بت اطرقه اعجبني انبات الربيع وجوى
الانهار ونحو قوله ٢ ولا تطيعوا امر المسرفين الذين فيها ونحو قولنا نومت ليله واجريت
النهر وما شابه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان
المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان
اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه
ان يوقع عليه واضافة المصاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاء
موضوع الاضحى فالمذكور في الكتاب اما لوقوف المجاز العقلي في الاسناد
خاصة او المطابقة لما عساه ان يجعل الاسناد المذكور في التوقف اعم من
ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستفادا من حاله كما في مثل الامثلة فانه
جعل البين فيها مشاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر
مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تميزا نحو له ليلا وليل شر مكانا وهو
واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه حقيق بان تعيس وانعم
ان هذا المجاز قد يدل عليه ضربا كما مر وقد يكون كناية كما ذكر وافى قولهم
سيل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم مخرومة بوسيه اضافة
التسليط اليها فافهم وهل يقتصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام
السكاكي والمصنف وقولنا في التوقف يتناول نحو خرج نحو ما مر من قول
الجاحظ انبت الربيع البقل وآتى الانبات من الربيع وهذا الاسناد
وان كان الى غير ما هو له في الواقع لكن لما ان له فيه لانه مراد ومعتقد
وكذا اشفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع
ولخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لما ان له فيها فان قلت اني ستر في بيان
قابلي هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اني ستر
في التعرض لاخراج نحو قول الجاحظ دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد لخرجها

خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف
لا بوسطه وضع و قال الا انما قلت

جمعا فلك السرقة ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به
خلاف ما عند المتكلم الحكم دون ما عند العقل ليدلا يمنع طرده
انبت الربيع البقل وعكسه ليشمل قولنا كسا الخليفة الكعبة او ليس في العقل
امتناع ان يكسو الخليفة نفس الكعبة وانما قلت لضرب من التأول والا بطلا
طرده وعكسه خرج بقوله لضرب من التأول والا بطلان عكسه فاذكر
لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان من ما عند العقل
ما تقتضيه العقل وبرتضيه لا ما يحكم عقل ويرتسم فيه وكسا الخليفة الكعبة
خلاف ما في نفس الامر فاشار بهذا الى ان التأول لا يخص باخراج الاقوال الكاذبة
كما توهم من المفتاح بل يخرج كقول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو
قول الجاهل والقائل ان نحو قولنا ما عند العقل ما حصل عقل
وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب ولا يجوز التغيير
عنه وح سدفع الاعتراض الاول ايضا ادلا امتناع في ان يشمل التعريف
على قيدين تعدد كل منهما بقائل خاصة مع اشتراكهما في غاية اخرى يكون
حصولها من اصوها قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا انكرا واما اخراج
كقول الجاهل لكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم وضرب من التأول لكن
اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج
الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج كقول الجاهل مكان
قوله ليشمل طردا لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود
ليست من آداب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تعريف كلام المحصل
مان مراده غير ما قوله عند العقل وفي نفس الامر وح يرد عليه كقولك
والمعتزلي لم يعرف حالها انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل
الكافر بالتأول والقصد الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما قوله
في نفس الامر وبالجملة ان اراد الى غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه المنقول
ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر وصار قوله سالوا ضمنا واسناد
اخراج كقول الجاهل اليه فاسد افلت اراد ما الاسناد الى غير ما هو له مفهوم الظاهر

في الظاهر بقرينة وكذا ح مقابلة الاضافة فقيد
كقول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله
عند المتكلم

الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعم الظاهر
في الواقع او عند المتكلم في المفهوم او في الظاهر وح يدخل كقول الجاهل
والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي
لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتأول وبقي السوفسطائي
خرج عنه بالتأول فيه وح يدخل فيه كقول الوحري والمعتزلي انبت
الله البقل بتأول حيث يظهر انه موجد لكونه الى غير ما هو له في الظاهر
وكذا كقول الموحد انبت الله البقل بتأول عند اخفاء حاله من الدهري
واظهاره انه غير معقل للظاهر بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو
له عند المتكلم في الظاهر لا تعقل العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وكل بين
فكيف يجوز ان يراد بغير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم
في المفهوم او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة العام وبين لفهوم من
عدم لحوظ الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وفد تبين ان الفاء
انما كان شيء من اراده الخاص بخصوصه خلافا في اراده العام
بعموم فلسامل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا الى الان مثل
قول الجاصل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل لحوله اي قول
الصبيان العبدي استاب الصبية وافتى الكبير كثرة الغداة ومر العشي
على المجاز اي على ان اسناد استاب وافتى الى كثرة الغداة ومر العشي
مجازا وان لم يعلم او لم يعلن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التأول ح مثل قولك
على المفهوم كونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من
قول الجاصل كما اسلفنا يعني لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره
مثل الاستدلال على ان اسناد مينة الى جذب الليالي في قول الى
اليوم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع من ان ذا ت
راسي كثرة الاصلع ميتر عنه الشعر عاش فنزع اي بعد فنزع وحلو
الشعر المجتمع في نواحي الرأس حوب الليالي اي مضيتها واصلا لها و
في الاساس جذب الشهر اي مضت عامته انظر او اشر عي

لان العام لا وجود له في الخارج عا وجد العموم
في الدرس الصحيح لكن له وجود ذهني فجوز ان يراد بهذا الاطلاق
قول المفتاح الى ان يراد به فرد لا على

حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الجود وكوزان يكون منقطعا اى
اصنع ما شئت ايتها الليالي فلا معاوب الحال عندى بعد ذلك ولا ابالي مجاز
جزان يقوله معلن باعدال عيبه اى عدت وليته عنه فيرعاعن فتزع افناه
آتى ابا اليه او شوراسه فيل الله اى امر الله واراد به الشمس طلبني حتى
اذا اوارت اتق فارجعي مانه يدل على انه يعتقدان الفعل لله وحده
المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد الى جذب الليالي متاولا
بناء على انه زمان او سبب وامامة اى المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وعلى المسند
اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان
وضعيان نحو احيا الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج
القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة
اعطاء الطبوع وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح
وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن
كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة
او محلهان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما السند حقيقة والمسند اليه مجاز
واحيا الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين الا وبالذات والا فالاسناد
ثانيا بالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه
بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة فانه اما حقيقة او مجاز وازالة ما
عرض بسبب من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان
كانا مختلفين والحصار العام في الاربع طاهر على مذهب المص لانه اشترط
في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مؤولا وكل مؤول مستعمل اما حقيقة
او مجاز فالمجاز في قولنا زيد زمان صيام انما هو اسناد صيام الى ضمير النهار
وكذا في قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد احيا الى ملاقاته لا الى
الجملة الواقعة خبرا الى المسند او اعلم ان مذهب السكاكي فيه اشكال وملواي
المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته اى آيات الله زادتهم
ايمانا نام بقل منه قوله ايها حالا اقتباسا وان المعنى اذا تليت عليهم آياته

زادتهم بصدد قوا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد
زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله تع وانما الايات سبب لها
يذبح ابناءهم نسب الى فرعون الذبح الذي هو فعل جنسه لانه بسبب آمر
ينوع عنهما لباسهما عن آدم وحوا عليهما الصلوة والسلام وهو فعل
الله تع حقيقة الى ابليس لان سبب الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته
ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما تنصب على انه مفعول به
لتتقون اى كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان
شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله تع حقيقة وهذا كناية عن
شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يسارع عند لقاء الاحزان
الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه او ان الشيخوخة واقعة
الارض افقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اى ما فيها من الاموال والحيوان
نسب الاخراج الى المكانة وهو فعل الله تع حقيقة وهو غير محرض بالحكمة
من تسمية بالمجاز في الاثبات ومن ذكر في احوال الاسناد الخبري
بل نحوى في الاثبات وحوبا فان ابن الحاجب صرح بوجوبه ولا خرجنكما منها
فان البناء فعل العملة وهما فان سبب امرت وكذا الاخراج فعل الله تع
وابليس سبب آخر ومثله قليت الربيع ما شاء وليصم نهارك وما اشبه
ذلك مما السند الامر والنهي الى ما ليس بمطلوب صدور الفعل او الترك
عنه ومنه اجز انهر ولا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكر البنة الى
جاره واصلوا بكم نامر بكم وكوذكم ولا بد له اى للمجاز العقلي من قرينة
صارفة عن ارادة ظاهر لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة
هو الحقيقة لقطعية كما مر في الى النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية
كالسحالة فعام المسند بالمذكور اى بالمسند اليه المذكور وهو عقلا اى
من جهة العقل بمع يكون كحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين
انه كون قضاياه بها لان العقل اذا خلي ونفسه يقبل محال كون كل ممكن
حادث بل اليكل او عاده اى من جهة العادة كخوهزم الامير الجند

وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون نحو ضربه عنه كضرب وهزم
او عن كقوت وبقد ومرض ومات وصدور وعن الموجد عطف على
السحالة اى والصدور والكلام عن الموجد فما يدعى الموجد الحق انه ليس
بقائم بالمذكور وان كان الامدى المبطل يدعى صامه به مثل اشتهاب الصفر
البيت وابيت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموجد تكلم
بان اسناده مجاز لان الموجد لا يعود انه الى ما حوله لكن امثال هذا
ليست مما يستحيله العقل والا كذب اكثر من ذوى العقول ولما احتجنا
فى ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل فى المجاز العقلى يجب
ان يكون له فاعل او مفعول به اذ اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما من
انه عبارة عن اسناده الى غير ما حوله فما حوله هو الفاعل او المفعول به
الحقيقى لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا سند الى ما حوله وطفا
كما ان المجاز الوضعى لا بد له من موضوع له اذ السعل فيه يكون حقيقة
لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا سعل فيه وطفا معرفة فاعله
او مفعوله الذى اذا اسند اليه يكون حقيقة اعاظامر كما فى قوله ٢٠ فما
زلت لحادثهم اى حوادثهم واعاجيبه لا يظهر الا بعد نظر وتامل
كما فى قولك سرتنى رؤيتك اى سرتنى الله تعالى عند رؤيتك وقوله اى قول
ابن المعتز لبريئا صفحتى فيمر يفوق سناها العقل يزيد كل وجه حسنا اذا
ما زدته نظرا اى يزيد الله حسنا فى وجهه كلما اودعه منى وفاء بالحسن
والجمال يظهر بعد التامل والامعان وكقولك اقدمنى بلدك حق لى على فلان اى
اقدمتنى نفسى لاجل حق لى عليه ومحبتك جاءت بى اليك اى جاءت بى
نفسى اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرنى هواك وبى لطيبتى فضرب المثل اى
صيرنى الله بسبب هواك مثلا فى محبتك ففى معرفة الحقيقة فى جل الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها
بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر والمعوض له حيث
قال اعلم انه ليس يواجب فى كل ان يكون للفعل فاعل فى التقدير اذا انت

نقلت الفعل اليه صارت صفته كما فى قوله فما زلت لحادثهم فاعلم ان الاجدر فى هذا المقام
بلد كل حق لى على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطلع فى وصيرنى
ويزيدك ان ترعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجهه فالاعتبار
اذن ان يكون المعنى الذى يرجع اليه الفعل موجودا فى الكلام عن الصفة فان
القدوم موجود صفة وكذا البصر والزنا واذا كان معنى اللفظ
موجودا فى الصفة لم تكن مجازا فيه فيكون فى الكلم فاعرف هذا
واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازى قوله تطوان
الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقى لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو
ان كان مما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اى المجاز
العقلى السكاكى وقال الذى عندى فى نظيره فى مسئلة الاسناد ما لكنه نسب عن
الفعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى الشبه وجعل نسبة الاثبات اليه قرينة
للاستعارة وهذا معنى قوله اذا صيرنا الى ان ما تحته من الاصلة ونحوه اسند اليه
وصى عنه ان تذكر المشبه به بواسطة قريبة وهى ان تنسب اليه كنايا من
اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان شبهة المنية بالسبع فتقول مخالب المنية نشبت
بالذكر وتضيف اليها شيئا مما هو من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت
بفلان بناء على ان المراد بالسبع الفاعل الحقيقى للافناء هو القادر
المختار بقوله نسبة الاثبات الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى
اليه اى الى الربيع وعلى هذا القياس عبروا اى عبروا بالمثال يعنى ان المراد
بالمطلب هو الشافى الحقيقى بقوله نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامر المزبور
لاسباب الهزيمة هو الجيش بقوله نسبة الهزيم اليه والحاصل انه شبه الفاعل
الحقيقى المذكور بالفاعل المجازى فى خلق وهو الفعل ثم نزع بالذكر وتنسب
اليه شيئا من لوازم الفاعل الحقيقى وهو اى فيما ذهب اليه السكاكى نظر
لانه يسلم ان يكون المراد بقوله فى قوله فهو فى عيشة راضية
صاحبها لما سياتى فى الكتاب من بعد الاستدلال ما لكنه على مذهب
السكاكى وقد ذكرنا ما فى ذلك ولكن لك ان لا تمنع لقولنا هو فى صاحب عيشة

وكذا الاصوع لعولتا خلق من شخص يوفق الماء اى يصبّه فى قوله يوخلق
من علق الخ وسلم ان الاصح الاضافة فى كل ما اصف العامل الحالى
الى المعنى كونهار صائم لبطلان اضافة الشئ الى نفسه اللازمة من بطلان
لان المراد بالنهار ح فلان نفسه لا شك فى صحة حمل الاضافة ويؤيد فوعها
قال الله يوفمارحت تجارتهم ولو مثل لغوله يوفى تجارتك ايهم اوقوله فنام
ليلى وطلى حتى كان ادفع للشغب لان قوله نهار صائم مما ناقش فيه
بان الاسعاد انما هى فى ضمير المتبع لا فى نهار كما استخدام فى علم البديع
لكن المرشحة فى المثال ليست من باب المحصلى وسلم ان لا يكون الامر ح
بالنسبة فى قوله ما ما فان ابنى لى حرحالها فان المراد حط العلة انفسهم
وليس كذلك لان الغداة والطعام معه وسلم ان سوف خوانبت
الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وستشفى رؤيتك ما مكون العامل للصنع
هو الله يوعلى السمع من الشارع لان اسماء الله يوصفها اطلق عليه اسم
لاحصوه والمجاز اهالم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب
صحيح شائع ذايع فى كلامهم سمع من الشارع اولم يسمع واللوازم كلها منتفيه
كما ذكرما فينتفى كونه من باب الاستعاره بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب
انتفاء الملزوم وجوابه ان ذلك مبنى على ان الاعراض تبقى ان حذ ضرب الكاكى
فى الاستعاره بالكناية ان ذكر المشبه ونمز له به المشبه به جعفه وهذا
وهم لظهور ان المراد بالمنيه فى قولهن محالت المنيه تشبث بغيلان السبع
جعفه بل المراد الموت لكن باد عاء السعفه له وجعل لفظ المنيه
مرادا فالنقط السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكى فى طعفه لذرعى
المنيه اسما للسبع مراد فاله نار لكاب ناوئل وصوان المنيه لدخل فى
جنس السباع لاجل المبالغه فى التشبيه وقال بعضا المراد بالمنيه السبع
باد عاء السعفه لها وان كان ان تكون شيئا غير سبع وح تكون المراد بعينه
صاحبها باد عاء الصاحبيه لها وبالنهار الصائم باد عاء الصائميه له لما طعم
حتى يفد المعنى وتبطل الاضافه وانت قضا تكون الامر بالنسبة لها مان كما

ان النداء له لكن باد عاء انه بان وجعله من جنس العلة لغرض المبالغه
ولا يكون الربيع مطلقا عاء الله يو صعفه حتى سوف على السمع او
المراد به صعفه هو الربيع لكن باد عاء انه فاد رمختار من اجل المبالغه فى التشبيه
وهذا ظاهر نعم يرد على موصعه فى الاسعاد ما لكنايه اعتراض قوى
ذكر هو فى علم البيان ان سماء الله يو وبلاله اى ما ذهب اليه السعض
بنحو نهار صائم وليله قائم وما شبهه ذلك مما شمل على ذكر الفاعل الحقيقى
لاشتماله على طرفى التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاسعاد
كما صرح به فى كتابه وقال ان نحو رأيت بغلان اسدا وليقسى منه اسد
وما شبهه كل من باب السبيه لا الاسعاد وجوابه انا
لانم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافى الاسعاد بل اذا كان على وجه مبنى على
التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا طوجلبن الماء بدليل
انه جعل طوقوله قد رأيت زيدا زاره على القمر من قبيل الاسعاد مع اشتماله
على ذكر الطرفين على ان المشبه به هنا بشخص صائم مطلقا والصمد بغلان
لقه من غير اعسار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد الكا
بالاسعاد ما لكنايه فاجاب عن الاولين بان الاسعاد انما هى فى ضمير
راضيه والمبنى فى عيشة حسنة مثل عيشة راضى صاحبها بها والمراد بالنهار
الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم من اضافة السبب
الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التخيلات المستبشعة وحمل الكلام
الذى هو اعلى البلاغة عليها وعن الوجه الثانى بان الامر
بالنساء لهامان مجاز ولغة حقيقة وخفى عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان
هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر حقيقة ولا مجازا الا يرى انك اذا
قلت اقدم يا اسعد لا تكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان
التوقيف خاص مذهب البعض والسكاكى ممن يجوز اطلاق الاسم
على الله يو من غير توقف ولذا رجح بان الربيع اسعاد ما لكنايه عنه ولم يجب
انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا المركب

على السمع وليس كذلك لانه شائع ذايع في كلام الجميع من غير نوع التباس

الباب الثاني

احوال المسند اليه

اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثل كونه مسندا اليه حكم مؤكدا او منفيا او التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر وذلك وتسمى بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اذا حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يصح الى امور احدها ما يقتضيه المقام له وهو اما ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والكل الداعي الموجب لجريان الاطناب على الذكر وهو كما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو اقتصادون الثاني وصد الى تفصيل الكل مع اشارة ضمنية الى الاول حيث قال فلا احتراز عن العبث اذ القرينة الدالة عليه قد تكون غير كافية للابناء على الحذف وفي بعض الامور بناء على الظاهر والاولى في اطلاقه ان يكون الاعظم من الكلام بحيث يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في المفعة فيجوز ان تتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تكميل العدول الى الاقوى الدليلين من العقل واللفظ لان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل اذا حذف فقد حصلت الكل عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تكميل لان الدال عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرينة والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل ولم يقل انا عليل للاحتراز عن العبث والتخييل المذكورين او اختيار تنبيه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام

صونه اي المسند اليه عن لسان السائل تعظيما له او تحقيرا او عكسه اي ايهام صون لسان السائل عنه تحقيرا له واصالته او تاتي الانكار وتيسر لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل غير ذلك او تعيينه او اعانة اي التعبير او لغير ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر او سآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او مراعاة شبه ذلك كقول الصبا وغزال فان المقام لا يسع ان يقال مذ غزال فاصطادني او لاخفاء من غير السامع من الحاضرين مثل جاءني الذي كان معك امس او لاسماع كل السامعين الوارد عليهم كما في قوله تعالى ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش يدبر الامر ما من شفيع الا من بعد اذنه او على تركه اي ترك ذكره لكونه مشمئزا منه او لكونه مما يسوء ذكره او لكونه مما يسر ذكره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المسند اليه نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكر رجلا فقيرا من شانه كذا او كذا وبعد ان يذكر الديار والمنازل رتع كذا او كذا وهو اقل طريقة مستمر عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وهو حذف اسناد الفعل الى المفعول ولا يضر هذا الى القرينة الدالة على المعنى المحذوف بل الى نفس المحذوف الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء ببيان فاعله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يكتنه كما قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة وفي الحذف في هذه الآية من الفخامة ما لا يوجد في الذكر او ابلغ من الغطاء الى حيث لا يقدر المتكلم على اجراء على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سارا لك الواقع في بليته يقال لا تسأل عنه اي قال انه يجزع ان يجري على لسانه ما طرق فيه لفظاعته واضجار المتكلم واما لان الكل لا يقدر على استماعه لا الى نهاية السامع واجمالا واما ذكر فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واو الحال نحو جاء زيد والشمس طالعة لئلا يتوهم ان مجيئه وقت طلوعها كما يقال اتيتك وقت الامير خليفة لئلا يتوهم ان مجيئه وقت امارته كما يقال اتيتك يوم الجمعة لئلا يتوهم ان مجيئه في الاسبوع الذي يلي الاسبوع الذي فيه الجمعة لم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كالمتبوعة في تعريفهم

بما عن عزمهم بالمثابة التي لو انعودت كفت ممتنع عاجيا لها او انظهار عظيمه
او اثانته او البزل يذكر او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء
مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه هي
عصاي ولذا بطال الكلام مع الاحباء وجوز ان تكون حيث استعار الازمان
وقد تكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات
المناسبة كما قال لكل من نبيل فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن
عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجيب
او الاشهاد في قضيته او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار
هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله السكاكي معتضيا للذكر ان تكون اطرز عام النسبة
الى كل مسند اليه والمراد بخصوصه تعيين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد
في الدار واعترض الفاضل عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان ظرف عموم
الخبر وارادة خصوصه بمعونتي وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما
امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم ينضم
قرينة كان ذكره واجبا لاقتضاء شرط الظرف لا اقتضاء عموم النسبة وارادة
التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص يقتضيان الاتيان
الحذف والتخصيص لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه الم او معلوم الله و
ان كان عام النسبة ولم يرد خصوصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان الم او
كل احد لا نعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره
واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا مقتضى
الحال والجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح ولام المنافاة بين وجوب
الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة
واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وصوحا وضع ليستعمل في شيء بعينه
وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه
التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فايدة وذلك لان
الغرض من الاخبار كما مر هو افاده المخاطب اما الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان
المتكلم

كالحكم في الاول لوقوع النسبة بين الطرفين حكم على بانه عالم بوقوع النسبة
ولا شك ان احتمال الخطأ في الحكم مني كان ابعد كانت القابل في الاعلام
به اقوى وكلما ازداد المسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما مر
في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ القرآن فائدة تامة قابل لنعضي
اتم كتخصيص وصف التعريف لانه كمال التخصيص والتنكير وان امكن ان يخصص
بالوصف نحو شيء لا يشاركه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والعنت
رجلا سلم عليك اليوم وحل قبل كل احد لكنه لا يكون في وضع التخصيص الموثقة
لانه وضع في خلاف تخصيص التنكير ثم التعريف يكون على وجوه معاودة
سيتلى بها اغراض يحملونه اشارة اليها بقوله فالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب
او الغيبة وقدم الضمير لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب بالكسر توجيه
الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يتوسع اي الخطاب مع معين الى غير اي
غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم اي يرد بالخطاب مخاطبا معينا قصد الى تفظيع حال المجرم
اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف
لاصل المراد حتى يستوي فيه كل من يصح خطابه ولا يختص بها رؤية راء دون راء فاذا
كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى
منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية
حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح
وقد يعدل الى غير معين نحو فلان ليتهم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه
اساء اليك ولا يريد مخاطبا بعينه بل يريد ان اكرم اليه او احسن فيخرجه في
صورة الخطاب ليفيد العموم وصلوني القرآن كثيرا نحو لو ترى الا انه اخرج في صورة
الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا يريد مخاطبا بعينه
للعلة فخرجه في صورة الخطاب لفاده المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق
بما دل عليه الكلام اي حمل على هذا المعنى عدم ارادة مخاطبة لما اراده العموم
يشعر بذكر لفظ المفتاح وما للعلمية اي يعرف المسند اليه ليراد علما وهو ما وضع

لشئ بعينه مع جمع مشخصاته وقدرها على بقية العارف لانها اعرف منها لا خصاص

اى المسند اليه بعينه اى بشخصه طبت بكون مميزا عن جميع ما عداه واحترز به
عن احضاره باسم جنسه نحو اجل عالم جائنى فى ضمن السامع ابتداء اى فى اول
مرتبة واحترز به عن احضاره نائبا بالضمير الغايب فوجائنى زيد وهو راكب
باسم مخصص به اى المسند اليه طبت لا يطلق على غيره ما عدا هذا الوضع واحترز به
عن احضاره بضمير المتكلم او المخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام
العهد والاضافة فانه يكون احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس
شئ منها مختصا بالمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين
لان المختص لشئ معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود اغا هو
لتخصيص مقام العلمية فلا باس بان يعرف بها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما فى التلويح
لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغايب والمعرف بلام العهد والموصول
فان الاولين بواسطة تقدم ذكر لفظا او تقديرا او العالمية بواسطة العلم بالصلة
لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بلا توسط
شئ احضاره الا سوق بعد العلم بالوضع على ما سيأتى من تقدم الذكر والخوض والوارد
ذلك يكون هذا بعينه مع قوله باسم مخصص به وبعد اللتيا والتى يكون احسن اذا
عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما
علو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل فى معين فينبغى ان نصار الى ما ذكره بعضهم
من ان معناه اول زمان ذكر وصواحبه ان عن احضاره فى ثانى زمان ذكر
كما فى سائر المعارف فانها لا بعد اول زمان ذكر كما الا مفهوماتها الكلية وافادتها
الخصوصات المرادة فى الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها فى الكلام كتقدم
الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على الفطن ان الوجه
ما ذكرناه اولا لخلو قول من قال احد هما لله اصله الله حذف الهمزة وعوضت
عنها حرف التعريف ثم جعل علما على الذات الواجب الوجود الخالق لكل شئ الا
ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلى
الخبر فى خبره فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى فقد سهى الا ترى ان قولنا لا اله

الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يسوغ على اعتبار عهد فلو كان
الله لو سمى المفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للموجود
منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحمل الكثرة والصافا او
بالاله فى الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة
فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للموجود منه والحق
لا يستحق بالعبودية له لوفى الوجود او موجودا الا الموجود الذى هو خالق العالم
وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق الباطل
على غيره اى بالموجود الوجود الذى يعبد بالحق لكونه مستحقا للعبادة او لعظمته او لانه
كما فى الالقاب الصالحة للمدح او الذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم
نحو ابو لهب فعل كذا وفى التنزيل تبت يدا ابى لهب اى ابو جهنمى
لان انتسابه الى اللهب بدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير والشر
والخير والفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب
الحقيقى لهب جهنم فالاشتقاق من ابى لهب الى جهنمى اشتقاق من الملزوم الى
اللازم الا ان هذا الملزوم انما هو حسب الوضع الاول اعنى الاضافى دون
الثانى اعنى العلمى وهم يعتبرون فى الكنى المعانى الاصلية وتمايدل على ان
الكناية انما هى بهذا الاعتبار لا ما عساك ان ذكر الشخص لزعمه انه جهنمى
سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل
كذا مشيرا الى ابى لهب لا يكون من الكناية فى شئ ولحق ان يعلم ان ابا
لهب انما يستعمل صفانى الشخص المسمى به ينتقل منه الى جهنمى كما ان طويل
النجاد يستعمل فى معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة وانما قلت
رايت اليوم اما لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار ابى لهب بهذا
الوصف بكون استعمالى لجواز ايت كافرا ولا يكون من الكناية فى شئ
فتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ابهام استيلاده اى العلم او الكل
به او نحو ذلك كالتغلب والمنطيق والمسخصل على السامع وغيره ذلك مما يناسب
اعتباره فى الاعلام وبالموصولية اى يعود المسند اليه بايراده موصولا

غاية في الزامه عن الفحشاء وقيل معناه زياده تقرير المسند
لان كونه بينها زياده تقرير للمراوده لما فيه من فرط الاختلاط
والالفه وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك
في ربي وامراه العزيز فلا تقرر المسند اليه والا تعين مثلا في الذي هو في
بيتها لانها واصع معينه مشخصه وامما خص في زياده تقرير الوصف
المسوق له الكلام في تقرير المسند اليه بيت السفط اعتقاد المبرد
تخاف صحبتي ولحق عبيدي من خلق السحاب فانه ادل على علو شانه
النصارى من ان يقول لمن عبيد الله والمشهور ان الآيه مثال
لزياده التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاسحمان التصريح
بالاسم لايه قال اوان لم يكن التصريح اوان تقصد زياده التقرير
حضور اودنه الآخر قال والعدول عن التصريح باب من البلاغه واورد
حكايه شرح فلوم لكن مثالها الآخر ذكر زياده التقرير عن الحكايه فافهم
او التفخيم كوقعشهم من اليم ما غشيهم ومنه في تقرير المسند اليه قول
ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واستمت سرح اللحظ
حيث استاموا او بلغت ما بلغ امرء بشبابه فاذا اعصاني كل ذا كل
اتام او تنبيه المخاطب على خطاه كقول عبده ابن الطبيب من قصيده
يعظ فيها بنيه ان الدين تزوى لهم اخوانكم اي تظنونهم بشتى غلبن صلودهم
ان تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا باطواء ث فعيه من السبيه على خطائهم
في هذا الظن مالس في قولك ان العوم الغلباني وجعل الكاكي هذا البيت
مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر فريعه الى التنبيه على الخطاء وقرع
المص بابه لس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لابعد ان يكون فيه ايماء
الى بناء نقيضه عليه وحواب ان الوف والذوق شاهدا صدق
على الكل اذا فلت عند ذكر جماعه يعتقدهم المخاطبون احوانا خلصا
ان الدين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه اعني بناني
الاضوع وبنائن المحبه والايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه يقول

وكان الانسب ان يقدم علمه ذكر اسم الانسان لكونه اعرف لان المخاطب يعرف
مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذوا اللام سواء في
الرتبه والمذاهب جعل الذي يوسوس صوله للخناس وتوسوس المضاف كسوف
المضاف اليه وما ذكرناه من الاعرفيه هو المنقول عن سيبويه وعلمه الجمهور
وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح للموصوليه هو ان يصير احضار الشيء بواسطه
جمله معلومه الانتساب الى متكلم والمخاطب حسب الذي هي لان وضع الموصول على
ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له
فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكره الموصوفه المختصه بواحد الجنس
فان تخصيصها ليس حسب الوضع فتوكل لغت من مزيده او الكانت من موصوله
فمعناه لغت الانسان المعهود بكونه مضروبا لكل وان جعلتها موصوفه
فكانك قلت لغت انسانا مضروبا لكل فهو ان تخصيص بكونه مضروبا لكل الكائنه ليس
بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا مختص فيه بخلاف الموصوله فان وضعها
على ان يختص بمضمون الصله ويكون معرفه بها وهذا هو المقام الصالح
للموصول ثم المضي فاشار الى تفصيل الباعث له الموجب او المرجح لقوله لعدم علم
المخاطب بالاحوال المختصه به سوى الصله كقولك الذي كان معنا امس
رجل عالم ولم يعرض بالا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصله كقولك الذين
في ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لعلم جدوى هذا الكلام وندره وقوعه
او استهجان التصريح بالاسم او ايهام التعويل في تقرير الغرض المسوق له الكلام
كور راودته التي هو في بيتها عن نفسها واودت زليخا يوسف والمراوده
المعالجه من راد يرود اذا جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه
وفعلت فعل المخادع بصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان خرجه من يده
فخيل عليه ان يغلبه ويأخذ منه وهي عباره عن التحيل لمواقعته
اما ايماء فالكلام مسوق لتزاهته يوسف علم وطهارة ذيله والمذكور
ادل عليه من امراه العزيز او زليخا لان كونه في بيتها ومولاها يوجب
قوة تمكنها في المراوده ونيل المراد فاباوه عنها وعدم الالتفات لها بكون

٢٠١٥

عملت ذريعة العمل على وجه عمليكل وعلى جهته اى على طرزه واطريقته يعنى تنائى
بالموصول والصلة للاشارة الى تنباء الخبر عليه من اى وجه واتى طريق من
البوان والغياب والمدح والذم وغيرذلك وحاصله ان تنائى بالفاحشة
على وجه يثبته القطع على الخائمة كالاصادق على المدح لخوان الدين ح
يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر
المبنى عليه امر من حس العقاب والاذلال كخلاف فاذا ذكرت اسماؤهم
الاعلام ثم انه اى الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اى وسيلة الى
التعويض بالتعظيم لشانه اى لشان الخبر كقول الغرزدق ان الذى سمكل
اى رفع السماء بنى لنا بيتا ارادبه الكعبة اوبيت الشرف والمجد دعائمه
اعزواطول من دعائم كل بيت فى قوله ان الذى سمكل السماء ايماء الى
ان الخبر المبنى عليه امر من حس البعد والبناء خلافا لحالى افيل ان الله او
الرحمن اوغيرهما مما فيه تعويض تعظيم لشانه بيديه لكونه فعل من رفع السماء
التى لابناء ارفع منها واعظم اوشان غير اى غير الخبر كالذين كذبوا شعيبا
كانوا هم الخاسرين فيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر هاهنا مبنى على الجزم والحرمان
وتعظيم لشان سعيب عليم اصولا ظاهرا وقد جعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر
كخوان الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه اوشان غير كخوان الذى يتبع
الشيطان لانه خاسر وقد جعل ذريعة الى تحقق الخبر كخوان الذى ضربت بيننا مهاجرة
بكوفة الجند غالت ودها الغول فان فى ضرب البيت بكوفة وانها جرى اليها
ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما مبنى على زوال الجهة وانقطاع الموقع اذ تحقق
زوال الموقوف يقين حتى كانه برهان عليه وهذا مع تحقق الخبر منظار الذى بينه
وبين الايماء وسقط اعراض المرض بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء
ذريعة اليه الا يرى ان قوله ان الذى سمكل السماء البيت ان الذين نزلوا
البيت فيه ايماء مبنى على عرتحقق الخبر وقد جعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر
فاحسن العامل فى هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة
قد فسر فى شرح المفتاح الوجه فى الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب

كما هو الظاهر فى قولنا ان الذين آمنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم
يسوغ على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كون اوكيد الاشارة الى
جعل المسند اليه موصولا مومئا الى وجه بناء الخبر فاشكل علمه الامر فى كخوان الذى
سمكل السماء وان التى ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وعلو
ثم يعوض لذلك ومن الناس من افتفى اثر فى غير الوجه بالعلة كقولهم هرب
عن الاشكال بان معنى قوله يسوغ على هذا اى على ايراد المسند اليه موصولا
من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون فى الامثلة المذكورة ايماء وسيأتى الكلام
ينادى على فساد هذا الراى عند التفصيل وقد يقصد بالموصول التعظيم
او التحقير او التهويل او التوبيخ كقولنا جاءنى الذى اكرمك او اهانك او الذى سبى
اولادك وانتهب اموالك وقد يكون للتهكم كقولهم للبخيل بماله الذى بخل عليه الكريم اكل المجنون
ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وما اشاره اى يوفى المسند اليه بايراده
اسم اشاره متى يصلح المقام له وافضل ما عرض له اما المقام الصالح لهوان يصح احضاره
فى ذهن السامع بواسطة الاشاره اليه حسا فان اصل اسماء الاشاره ان
يشار بها الى مشاهد محسوس مرئى او بحكمه فان شبه بها الى محسوس غير
مشاهد او الى حاسيل احاسه ومشاهدته فلتنصيص كما مثلنا
وتنزيل الاشاره العقليه منزلة الحسيه واما الوضع الموجب او المرجح فقد
اشار الى تفصيله بقوله لتميز اى المسند اليه الحمل تميزا كقولها اى ابن
البرومى هذا ابو الصقر فردا انعت على المدح او على الحال فى محاسنه من
نسل شيبان منى الفضل والسلم ومما يشجر بان بالعادة ينعت يقسمون بالعاديه
لان فقد البصر فى الحفر والتعويض بعطاء السامع ضمنى كانه لا يدرك بغير المحسوس
كقوله اى الفوز فى او ليك ابانى فجيئنى بمثلهم هذا الامر للنفع كقوله يوفانوا
بسولة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع وبيان حاله اى المسند اليه
فى القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذاك او ذاك لزيد اخر وكذا التوسط
لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذاك
للبعيد مما تقرره الوضع واللغة فلا ينبغى ان يعد من نظر علم المعانى لانه انما يبحث

عن الزائد على اصل المراد قلت مسئلة كثيرة في علم المعاني كائنة مباحث
التوابع و التوابع و طرق القصر و غيرذلك و كصوان اللغة تنظر فيه من حيث ان
هذا اللغوب مثلا و علم المعاني من حيث ان اذا اريد بسان قرب المسند اليه
يؤتى بهذا و ملوز ايد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور
المعبر عنه بشئ يوجب تصوره اياما كان و لو بشئ مذكر في هذا المقام نوطئة
و تمهيدا فاسوع عليه من الكهف و التعظيم كما اشار اليه بقوله او كقصد الى المسند اليه
بالغوب كقولهم هذا الذي يذكر آلهتكم و قد يقصد به تعجيب حصوله و حضوره طو
على العصمة قد قامت او تعظيمه بالبعد لجوازم و لكل الكمال تنزيلا لبعد درجته و رفعة
محله منزلة بعد المسافة و قد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه و كل
قال كذا او تحقيره بالبعد كما قال و لكل اللعين فعل كذا انتهى بلا تبعيد عن سياقه
عثر الحضور و الخطاب و سفالته محله منزلة بعد المسافة و انحطاط و كل صاح للانسان
الى كل غايب عينا كان او معنا بان تحكى عنه او لا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل
فعال و كل الرجل و ضربني زيد فانني و كل الضرب لان المحكي عنه غايب و كقول
على قبله لفظ الحاضر نحو هذا الرجل و ما لفي هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب
فهو و ان كان غايبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر و قد يذكر الموالحاضر
المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله و و كل قسم عظيم لا فعلن لان المعنى غير مدرك
حاضرا كانه بعيد او البعيد اي يوجب المسند اليه بالاشارة للبعيد عند
تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه
نحو اولئك على هدى من ربهم و اولئك هم المفلحون عقب المشار اليه و هؤلاء الذين
باوصاف متعددة من الايمان بالغيب و اقام الصلوة و غير ذلك ثم عرف المسند
اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك و هؤلا

و كونهم على الهدى عاجلا و الفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف
المذكورة اولا نه لا يكون طريق الى احضار سوى الاشارة عند المتكلم
او السامع ما حواله او هو دكل و باللام اي يعرف المسند اليه باللام للاشارة الى
مفهوم اي الى حصته من طبيعته موجودة عند المتكلم و الى طبيعته من حيث هي
او حماية نحو لقول عبد قلت فلانا او اذا درته و لغيبته و لتكثير لقوم و كبر حرما او
كناية نحو الرجل الذكر كالانثى اي للذكر الذي طلبت مراعاة عمران كالانثى اي كما
للانثى التي وهبت لها فالاتي اشارة الى ما سبق ذكره حرما و قوله قالت
رب اني وضعتها انثى لكنه سند اليه و الذكر اشارة الى ما سبق ذكره كما نه
و قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لو ظفا و ان كان يعم الذكور و الاناث
لكن التحرير و ان يعتق الولد ملازمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث
و طوى سند اليه و قد يستغنى عن لعلم و كل لعلم المخاطب به بالقوائن نحو خرج
الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد و كقولك لمن دخل البيت اغلق الباب
و قد يكون للام العهد للاشارة الى حاضر كاني وصف المنادى و اسم الاشارة نحو
يا ايها الرجل و هذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة و من هو مثل الشيئ من غير اعتبار بالصفة
عليه من الافراد و كقولك الرجل خير من المرأة و منه اللام الداخلة على المقوقات الحوالان
صوان ناطق و الكلية لقطا وضع لمعنى موجود و نحو ذلك لان الموجب لمجامعه و قد ما في المعرف
بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار تعينه في الذهن لمطابقة ذلك لواحد
الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحققة في الوجود
على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه موجودا في الذهن و جزئيا من جزئياتها
لكل الحقيقة مطابقا ايا ما كما يطلق الكلي الطبيعي على كل فرد من افرادها و ذلك عند
قيام قرينة على ان لس القصد الى نفس الطبيعة من حيث هي هي بل من حيث الوجود
لان من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كذلك اذ خل السوق حيث لا عهد في
الخارج فان فيه دخل قرينة دالة على ذلك و الحقيقة انه موضوع للحقيقة المتحققة في الذهن
و اما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء الفرد
باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع و الفرق بينه و بين الكثرة كالفرق بين علم الجنس المحمول في

في فرد وهي الجنس لغة اسمه والعلم اسم افاد سلب موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه
على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسائه موضوعة للطبيعة المتحققة في الذهني فاذا اطلقت
على الواحد فانما ادرك الطبيعة ولزم من اطلاق اسم على الطبيعة باعتبار الوجود التعدد
ضمنا فكذا النكرة معلوم ان ذلك الاسم بعض من جملة الطبيعة نحو ادخل سوقا فخلاف
المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به بعض الطبيعة والبعضية مستفادة من التنوين كالدخول
مثلا انه كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد والتنوين سواء والنظر
الى اسمائها محلفان والله انشاء بقوله ومذ اتى المعنى كالنكرة بعد اعمار الفريضة
وان كان في اللفظ لجرى احكام المعارف من وقوعه مبتدا وذا حال ووصف المعرفة
وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام للفظه هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه
معرفة وكون نحو اسامه علما حتى يكلفوا بتعليم ما ذكروا مما من يعرف كلام ان عود الضمير
في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الطبيعة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام
كما يشير به ظاهر الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة فيعامل معاملة
النكرة فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار
يحمل اسفارا على ان تحمل صفة لحمار وهيئة الا المستضعفين من الرجال والنساء
والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين
اولا لرجال والنساء او الولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف
فليس بعيد كذا في الكشاف وملوح في ان اللام في المستضعفين حرف التعريف
كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا لصح هذا ايضا لان الموصول ايضا
يعامل معاملة المعرف كما ذكره صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا الذين
فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان نفع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم
وصفا له فان المعرف بلام الطبيعة وعلم الجنس في اطلاقه على واحد كما في دخول السوق
ورأيت اسامة مقبلا الحقيقة بلوازم مجاز قلت بل حقيقة او لم يسمع الا فيما
وضع له لان موضع استعمال الكلمة في المعنى ان تكون الفوض الاصلي طلب دلالتها على
ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين
على الواحد فانما ادرت به الطبيعة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام

التنوين فاهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في باب الاسناد وقد يفصل
المعرف باللام المشار بها الى الطبيعة الاستغراق نحو الانسان لفي خسر
اشير باللام الى الطبيعة لكن لما تقصد بها افاده من حيث هي ولا من حيث تحقق
في ضمن بعض الافراد ولو ضمن الجميع ولما صح الاستثناء الذي شرطه دخول
المستثنى في المستثنى منه لو سكت على كل وطبيعة ان اللفظ اذا دل
على الطبيعة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ
لا واسطة بينهما في الخارج فان لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون
للجميع والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث علق لام الجنس عاما بعد الاستغراق
كما ذكره في قوله ان الانسان لفي خسر الجنس وقال في قوله ان الله يحب المحسنين
ان اللام للجنس فيشمل كل محسن وكذا اما بطبيعة عاما بفصل به المعلوم دون
الطبيعة كما ذكره في احمد الله بدون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس
المعرف باللام اما ان تطلق على الطبيعة من غير نظر الى ما يصدق الطبيعة
عليه من الافراد وهو معروف اجنس وتحقق علم الجنس كاسامه واما على حصة معينة
منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي وتحقق علم الشخص كزيد واما على
حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو
الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة او اضافة وفي تبيين بعضها عن بعض الاتي نوع
الطبيعة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي معلوم بتعين عن اسمائها
التي ليس فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجل وذكرى والرجل والذكرى
وان قصد به الاشارة اليها باعتبار وجودها في الذهني لم يتعين عن بعض العهود ومزاحم
حامل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على قيد المقام وجوابه انا لا نسلم عدم
تعين عن بعض العهود على هذا القيد لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين
او جماعة بخلاف الطبيعة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمعلوم باعتبار كونها حاصلة
في الذهني وهذا الامر غير معتبر واسم الجنس كما علم اعتبار الشيء ولم باعتبار العهد
وسواء الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يساوي له اللفظ
بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو

Ali Gulpinarli

خبر ومعنى تاسف وتحسر على بعد الطيب او تضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف
او غيرها كوكب والاول عندى حضر وفى الثانى عبد الخليفة ركب وفى الثالث
عبد السلطان عندى تعظيما لسان المتكلم بان عبد السلطان عندم وطوان كان مضافا
اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وطوله او بنوله
او غيرهما او لتضمنها لحقنى المضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب
زيد حاضر وغيرهما نحو ولد الحجام يجالس بنى الدناوة وقد يكون الاضافة لاغنائها
عن تفصيل متعذر اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا الا الدلالة
على التفصيل مانع كبعدهم بعض على بعض فى غير نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح
بزمهم واما نحو علماء البلد فعلوا كذا او كسياقة السامع او المتكلم نحو خصم اصل الموكل
او لتضمن الاضافة غرضا على اكرام او اذلال او نحوهما نحو صديق بكر او عدوك يا بكر ومنه
قوله تو ولا نصارى والى فى بولدكا ولا مولوج له بولد فانه لما نهيت اميرا عن الخصام
اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان
رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون او اعتبار التطفل كذا ومحل الاضافة بادنى
ملابسة من غنى عملك واختصاص نحو كوكب اخرقاء او لانه لا طريق الى احصائه
سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة حسنه وتعيينا نحو لكم فى القصاص
على خراسانى الاصل التوحيد من راحتها يمنى حسن اختراعى وديك لان الاسم المفرد حامل
لنوع الجنسية والفوقية فاذا اضيف صافية هى من خواص الجنس دون المفرد علم ان القصد
به الى الجنس كالوصف فى نحو له ولا طايره يطير جناحيه على ما سبجىء ان شاء الله تعالى واما نحو
فللافراد اى تكثير المسند اليه للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء
رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اى القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم
غشاوة اى نوع من الاغطية غير ما عرفه الناس وعلو غطاء التعامى عن
ايات الله وفى المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وطول ما
بينها وبين الادراك لان المفهوم من نكرة بعد حال عن الادراك والتعظيم
اول عليه واوفى بتاديته او التعظيم او التحقير يعنى انه يلوح فى ارتفاع شانه
او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يوفى كقوله اى قول ابن ابى الصلت الخ

اى مانع عظيم فى كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب العرف الى الاحسان حاجب
خفى وكيف بالعظيم او الكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التعليل نحو ورضوان
من الله اكبر والفوق من التعظيم والتكثير ان التعظيم حسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة
والتكثير حسب اعداد الكلمة نحصها او تقديرا كما فى العدد والمقادير والموزونات
والمساحات بها وكذا التحقير والتعليل والى الفوق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم
والتكثير نحو ان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى وعدد كثير هذا ناظر
الى التكثير واياب عظام هذا ناظر الى التعظيم وحكى التحقير والتعليل الصاحب
اعطانى شيئا اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير
والتعليل وقد تذكير المسند اليه لعدم علم المتكلم بحال من احوال المسند اليه ضعفا او جاهلا
اولا له لمنع عن الوقوف مانع كقوله اذا اسبكرت من مئزر متمنع طويل الحمائل يدرأ
سناه لم تغل بحبته احتراز اعن التصريح بتسرب البسالة الى ممدوح وجعل
السكاكى التنكير فى قوله نحو ولى مستهام نفسه من عذاب ربه للتحقير واعترض عليه
بان التحقير مستفاد من بناء المرء ونفس الكلمة لانها اما فى قولهم نفخت الروح اذا
هبت اى ريحة او من نفخ الطيب اذا فاح اى فوحة وخواصه انه ان اراد ان لبناء
المرء والكلمة مدخلا فى افاده التحقير فهذا لا يافى كون التنكير للتحقير لانه انما يحصل
بالمجموع من حيث هو مجموع منها كما لا يخفى على المتامل وان اراد ان التحقير المستفاد
للمسند اصلا مم للفوق الظاهر هو التحقير وفحه من العذاب وبئسه فى نحو العذاب بالاضافة
وما يحمل التعظيم والتعليل قوله نحو انى اخاف ان يمسكم عذاب من الرحمن اى
عذاب هايل او شىء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب
الى الرحمن على ما رجح الالمانى كما ذكره يعصمهم لقوله نحو لمسكم فيما اخذتم
ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد وهى تنكير غير اى عن المسند اليه للاداء او النوعية
والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهى نطفة
ابيه المخصوصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وعلو
نوع النطفة الذى يخص به كل النوع من الدواب وجرح بابه من غير المسند اليه
لانه ذكر فى المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هى اذا كان المقام للاخذ

شخصا او نوعا كقوله ﷺ والله خلق كل دابة من ماء فنوهم بعضهم انه اراد بالاسناد
مطلق التعلق ليصح التمثيل بالآية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اى التقدير كل
دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه ونسفه قابل فصل
صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد بشخصها او نوعا للنكتة المسندة اليه
وورد اوكى كثيرة فليتنبه له وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير
ان بظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا او الظن ما قابل العلم والضعف
ما قابل القوى المطلق هنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل السكاكى على ما يفيد النوع
كالتعظيم والتحقير والكثرة ونحو ذلك وقد يعد الامن المفعول المطلق وبهذا انحل
الاشكال الذى يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المسبى المنوع ظن ان نشئ
من منفرد ومستغرق حتى يدخل فيه المسبى بعض فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظم
محمولا على الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه فيخرج لما علمه الى ما ذكر بعض النحاة
من انه محمول على التقديم والتاخير اى ان بعض الاظن ظنا ومثله قوله ﷺ وما اعتاض المسيب
الا اعتراراً اى ما اعترّه الا اعتراراً ولا الى ما ذكر بعضهم من ان قولك
ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت به الضرب ما ينبغى
مجراه كالتهديد والشروع فى مقدماته فهذا الاحتمال يصير المسبى منه كالمتعدد
الشامل للضرب وغيره ما من حيث النوع فكانك قلت ما فعلت سوى هذا النوع الضرب وفى
سكر عن المسند اليه للتنكير وعدم التعين قوله او اطرحوه ارضا اى ارضا
منكورة مجهولة ليعمل ما على العموم والتقليل قوله فيوما يخيل نطرد الروم عنهم
ويوما ما نجوه نطرد الغوى والجدبا اى بعد نذر من خيولكن وقد تسامحنا وشئ يسير
من فيضان جودكن وعطايكن واعلم انه كان السكاكى وملوى معنى البعضية بقيد
التعظيم فكذلك اذا اقترح بالبعض كقوله ﷺ ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد
محمدا صلى الله عليه وسلم فى هذا الابهام من تعظيم فضله واعلاء قدره ما لا يطنى ومثله قوله
او يزيد بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد تقصد به التحقير ايضا وهذا الكلام وكما
بعض الناس والتقليل لكونى هذا الامر بعض اعتمامه واما وصفه اى وصف
المسند اليه اخوه المحلى بكر النوابع وضمير الفصل على السكر جريا على ما هو الاكثر من ذكر

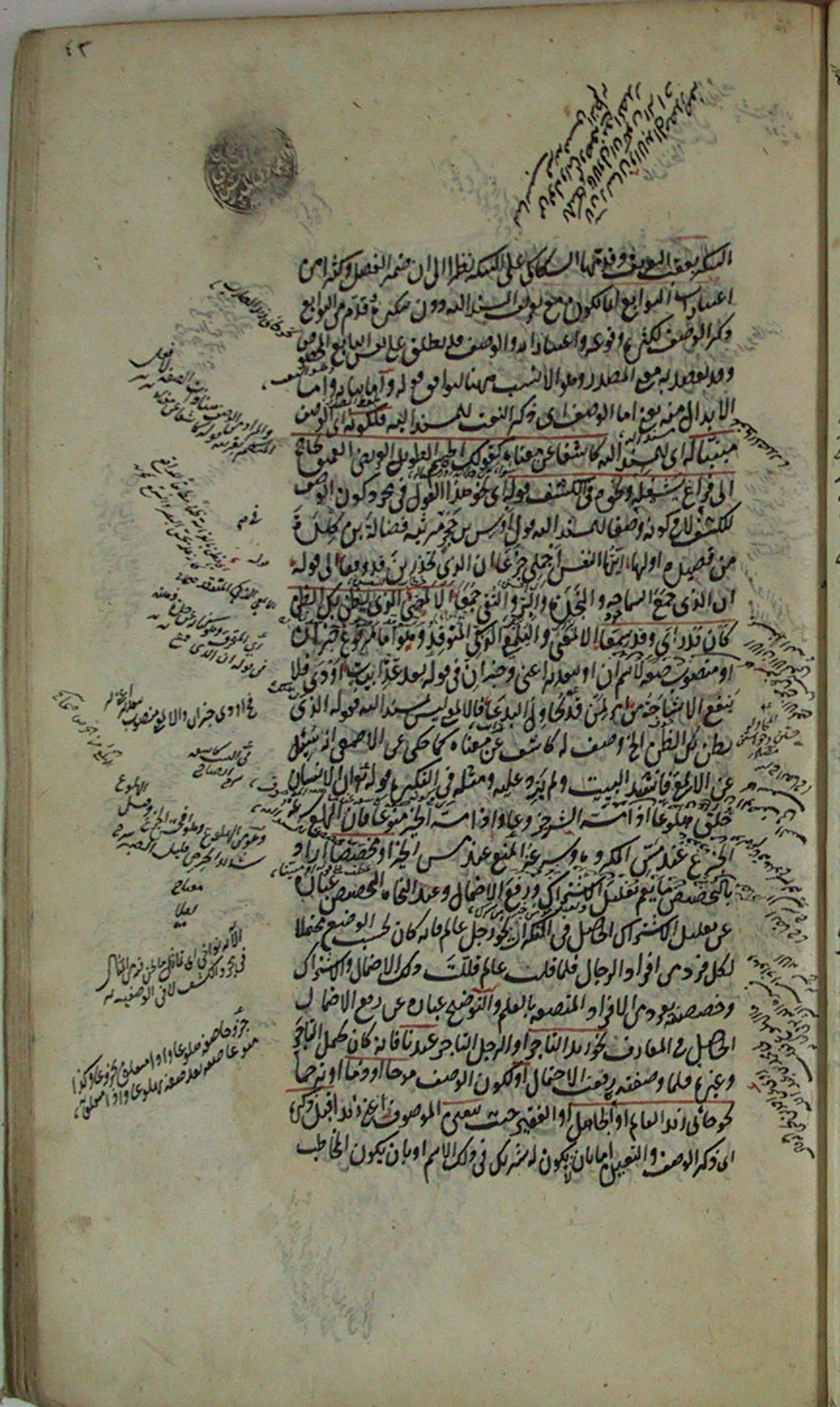

السكر بعقب المعرف وقدمها السكاكى على السكة نظرا الى ان ضمير الفصل اكثر من
اعتبار التوابع الماكون مع توكيد المسند اليه دون سكر وقدم من التوابع
وكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباره والوصف قد يطلق على التابع المحض
وقد يخصص به مع المصدر وهو الانسب بهنا للتوافق وله واما بدل واما عطف
الابدال منه بعد اما الوصف اى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اى الوصف
مبينا له اى للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الطويل العلو الوسيم الجميل جاءنى
الى قوله يشفيه وطوى فى الكشف قوله اى نحو هذا القول فى محترز كون الوصف
للكشف لا كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر مرثيه فضالة بن كلدة
من قصيدة اولها ان النفس اجملى جزعا ان الذى تحذرين قد وقعا الى قوله
ان الذى جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جميعا لا بل هى الذى يظن بل الظن
كان قد راى وقد سمعا الا لمعى والبيع الوكى المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان
او منصوب صفة لاسم ان او بعد اعنى وجرا فى قوله بعد غراب اسود فلا
ينفع الاستجارة من هو لمن قد نحا وفى البدء فالا ليس بمسند اليه قوله الذى
يظن كل الظن الخ وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعى انه سئل
عن الاربع فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله فى النكرة قوله ﷺ ان الانسان
خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلوع
الخ نوع عند من الكر وهو اسر عن المنع عند مس الخير او مخصصا اراد
بالخير ما يعم القليل والكثير اى ورفع الاضمال وعند النحاة المخصص عبارة
عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع مخصصا
لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت وهكذا الاضمال والاشتراك
وخصصه يعود الى الافراد المنصوبة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاضمال
الحاصل فى المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عند نافانه كان لحمل التاجر
وغيره فلما وصفه رفع الاحتمال او لكون الوصف موحيا او وحيا او نبيا
نحو حاتى انت العالم او الجاهل او الفقير حيث يعنى الموصوف اعنى انت افضل وكمل
اى ذكر الوصف والتعيين اما ان لا يكون له شريك فى ذلك الاسم او بان يكون المخاطب

يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشتراط هذا لا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا
كان الموصوف متضمنا لمعنى الوصف نحو يا ممسك الدابة بركان يوما عظيما او قد
يكون الوصف لبيان المقصود وتعيينه كالسخاوي ومنه قوله هو وما حاج ابن في
الارض ولا طايره يطير بجناحيه حيث وصف به وطايرا اما مومى خواص الجنس
لسان ان القصد فيها الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف
زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه ان يكون الموصوف
لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يشبه
من الجملة يكون لا بد اما ان يكون اسما يناسبه السكنة ويسغي ان يكون هذا مراد
من قال ان الجملة تكون والاقوال والسكنة من خواص الاسم وجاز ان يكون الجملة
خبرية كما هنا لان الصفة يجب ان تعتقد المتكلم ان المخاطب عالم بانصاف الموصوف
بمضمونها قبل ذكرها واما حكم بها ليتوقف المخاطب الموصوف ويتميز عن بما كان
يوقفه قبل الصفة بمضمون الصفة فيجب كونها جملة يحكم المتكلم بمعلوم للمخاطب حصوله قبل
ذكرها والا لم تفد الصفة شيئا ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول وان قيل
وذكر صاحب الكشاف في قوله هو وان منكم الا واردها ان المقدر اقسم بالله ليبطش
والقسم وجوابه جملة بن قلنا مراده ان الصلة هو الجواب الموكد بالقسم وهذه جملة
خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا تقال في تاكيد الاخبار والله ليقدمن فلان والا
انا مولوك الطلاق القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله وخوذلك وهذا كان الشرط
خبرية لخلاف الشرط فان قيل قد ذكر في كلامه ايضا ايشوبان وجوب العلم انا مولوك والصلة
قول الصفة حيث ذكر في قوله هو قائم الان زالي وقوده الناس والحجارة ان
الصلة يجب ان يكون قصة معلومة للمخاطب فمحمل انهم علموا وكل بان سمعوا قوله في سورة
التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة لم قالي وانما جاءت
النار معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة
فعرفوا انها نار موصوفة بهذه الصفة من جانب في سورة البقرة مشار اليها الى ما
عرفوه اولا فلنا لكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم الحق عند المخاطب
واطلاعه في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي عليه السلام فلم يشكوا في سماعهم

الآية علموا ولكل مخوطبوا في سورة البقرة واما لو كان في التقرير اي تقرير المسند اليه
اي المحقق مفهومه ومدلوله التي جعل مستقرا ثابتا محققا بحيث لا تظن به غير ذلك
نحو جاني رجل اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او جعله
على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن
فوق سي القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه
صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير
كما تطلعك عليه فصل اعتماد المتكلم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة رحمه الله في شرحه
ان المراد بمجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من تلك المواضع والتاخير يطلعنا
عليه وهو خلاف ما صرح به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه
انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم قال فان لم يرد التاكيد لصناعة
بل مجرد التقرير كما اذا عرفت وانت عرفته فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته
قلنا لا نم ان القصد لتقرير الحكم هو التقرير بل العلم الذي الى نفس الحكم بانه
ليس بخبر عرفت اياه وعرفت انت تقرير الحكم واما نحو مجرد تقرير المحكوم عليه
على ان السكاكي لم يرد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والناخير مع الفعل
بل في تاخير خبر المسند ولو سلم انه اراد ذلك فلكن قوله كما تطلعك
اشاره الى ما ذكر في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون
الحكم كما جعل قوله في الايضاح كما سياتي الى هذا اولو سلم فكان ينبغي ان
يعرض للتخصيص بل هو اولى بالعرض لانه الذي يغير فيه المسند اليه موخرا
على انه تاكيد مقدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي اشاره الى ما اورد في
فصل اعتماد المتكلم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك
وحدي اولا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من المتكلم وابراده في هذا
المقام مثل ابراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التاكيد الذي
لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولذا عابه
اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المص على ذلك
كيف وقد عرض على السكاكي في امثال هذه المقامات وهذا الظاهر ان يقال

من ان مع كلامه ان لتوكيد السند الله يكون لمعه سر اكلم كوا انا عرفت او يغفر له المكوم عليه
كوا ان سعيت حاصل وحدى ولا غزى غلط فاحش على ادكابه عنيته
ما ذكر نا من الوجه الاصح او دفع توهم التجوز اى المتكلم بالمجاز كوقطع اللص الامينة
الامينة او نقه عنه لئلا يوهم ان اسناد القطع الى الامين كوز وانا القاطع بعض
غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو كوجاني زيد لئلا يوهم ان اطلاقي عمرو وانا ذاكره
لزيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وملوظا او لدفع
توهم عدم الشمول كوجاني القوم كلهم او اجمعون لئلا يوهم ان بعضهم لم يجيء الا الكل
لم تعتد بهم او اكل جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على
انهم في حكم شخص واحد كما قال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وابتا جمع
من كل واجمعين حسب اقتضاء المقام كوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على
كثرة الملائكة وتباعد بعضهم وجميعهم مع توقفهم واشتغال كل منهم بشان وبلذا
تزداد التعبير والتفريع على ابليس ولا حاجة الى ما قيل من ان كون بعضهم في مكان واحد
على جانب وهم مناسبة وعنوان ذكر عدم الشمول انما يصح لو صح لو صحيح والا فهو
من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع والاعلى
الشمول ومحتملا لعدمه على سبيل التجوز والا كان تاسيسا وبذا قال السيد عبد الحكيم
لا نفع لقولنا بعد الشمول انه بوجهين من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ
والام يسلم تاكيد اصل المراد انه يسلم ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا
على خلاف خاصيته ويجوز ان فيه انتهى كلامه واما جاني الرجلان كلاهما ففي
كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد
اصلا فلا يوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجاني واحدا
منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجاني رسولان
لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلما يقال لدفعه جاني الرجلان كلاهما بل انفسهما
او عينهما وكذا اذا توهم ان الجاني احدهما والآخر مخرج حتى باعث وجود ذلك فانما يدفع ذلك
تاكيد السند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي بعقيب المسند اليه
بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقي خالد لا بلزوم كون الكناية اوضح

جواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقائل عطف البيان لا ينحصر في
ما ذكره صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله جعل الله الكعبة
البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما حتى
الصحة لولا ذكره في قوله الا بغلا العاديوم هود انه عطف بيان لعاد
وفائدته ان كان البيان حاصلا بدونه ان يتنبهوا بهذا الذكر على ان
وجعل فهم امر المحققا كشفه فيه بوجه من الوجوه وما يدل على ان
عطف البيان لا يلزم البتة ان تكون اسما مخصصا لمتبوعه ما ذكره والي
قوله والذين العاديات الطير ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة
اجري عليها الموصوف كوجاني الفاضل الكامل زيد فان الوصف
فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في
صنف الصفة قال في وارد المص قوله لا يحذو الخ بين ان ما
الا واصل في باب الوصف وذكر انه للسان والنفي واورده الكافي
في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الطف في دلك قلت
لعل في كلام الكافي ما يدل على انه عطف بيان صناعي فان ايراده
في هذا الباب مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان وهو التاكيد
على ما حققه الكافي ويكون مقصوده انه وصف صناعي يجيء للايضاح
والتقرير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك
ان لفظ الكاهن حامل لمعنى الجنسية اعني الانسانية ومع العهد اعني الانتباه
وكذا لفظ الآلة حامل لمعنى الجنسية والوصف والوضع الموصوف له الكلام في
الاول النهي عن اتخاذ الاسد من الآلة لا عن اتخاذ جنس الآلة وفي الثاني
ان الواحد من الآلة لا يسد خلته فوضع الكاهن باثنين والآلة بواحد
ايضا حال الوضع وتقرير هذا الوجه فصل صاحب الكشف وحيث
قال الاسم الحامل لمعنى الانوثة والسنة دال على شيئين على الجنسية
والعهد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق
له الحديث هو العهد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يوكد اي يوم

وكهفه ولم يقصد ان تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ
محفوظة فاوقع في شرح المفتاح ما ان هذا مذهب صاحب الكشاف ان
الهمس اسم يخفه واصل معنى التاكيد الصناعي ليس بشيء اولا دلالة
عليه بل اورد في الفصل قوله تخفه واصل مثالا للوصف الموكد كما مر
الدابر ملحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للسان والنفر
كما في قوله ابو مهما دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حشر جعل في
الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى
الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالآيتان تشركان في ان
الوصف فيهما باللسان ويفترقان من حيث ان في الهمس اسند الى
واحد لسان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض
وطائر يطير بجناحيه لسان ان القصد الى الجنس دون العدد وتعريف هذا
البحث على ما ذكرت شيء لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين ان لا خلاف
بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح على ما توهمه القوم واستدل العلامة
في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان موقع قولهم الصفة
مانع دليل على موقع في موصوفه انه مانع ذكر البدل على موقع في موصوفه على ما نقل
عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على كما تثنيه والوحدة
التثنية في موصوفهما ليكونا وصفين لكل ذكر للدلالة على ان القصد في موصوفهما
الى الجنس دون العدد اعني الاثنية والوحدة دون الجنس الآخر اذ ليس لطير
وكل منهما مانع عن صفة يوصح موصوفه فيكون عطف بيان لا صفة والجواب
ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في موصوفه فلا نصدق الموصوف
على اشيء من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذكر
وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا
آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما مجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة
على الاثنية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان للموصوف ونفس
الجنس ان الدابر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الاتم كذلك

عند الخفاجي الاولى ان السكاكي جعل من الوصف عاملا كما شئت ومن فتح ولم يخرج
بهذا عن الوصفية قال واما انه ليس بدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل
منه وفيه نظر لانا لا نسلم ان البدل لم صح قيامه مقام المبدل منه
الا لوى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن
ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا فرق
لغة بين جعلوا لله الجن بل لا بعد ان يقال الاولى ان يقال ان البدل لا يفيد
ما لم يذكر المبدل منه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو البدل دون
منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو البدل دون منه وهذا
بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك
والا فالمسند اليه في الحقيقة هو البدل كما في لغة الفصحاء اتاني اخوك زيد
فلم يزد الغرض بذكر اخوك الا في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته غير
ذات المبدل منه وان كان معه ما متغايرين وحاصل الوهم الكثير منهم في
بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه
بعضا من مفهومه نحو اتهمني اسمي او احببته لا لانه بدل الكل دون
البعض لان ما صدق عليه اسمي هو عين ما صدق عليه اتهمني وسلب
زيد ليس هو في بدل الاشمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا يكون
بعضه ويكون البدل مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل
من حيث كون المدلول عليه اجمالا ومقتضيا لوجه ما لحقت نفسي عند
ذكر المبدل منه منوطة الى ذكره منتظرا له فجيء هو مبينا ومخصصا
لما اجمل الا ترى انك لو سكت عن بدل الغلط لاشعر في فصيح الكلام فان قلت لم قال
لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ الفصاح على
عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول او افاضة
السان الى الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو
المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يتصل بالسبق بخلاف التاكيد
فان الموصوف منه نفس التقرير وسان التقرير في بدل الكل ظاهر فانه من الذكر

قال صاحب الكشف في قوله صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد
لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره
صراط المنعم عليهم وفي بدل البعض والاشتمال ما عساه ان المسند
مسند الى التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اكما في البعض فظاهر واما في
الاشتمال فلان المسند فيه قد يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني
زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا او اضربت غلامه نحو جاءني زيد
غلامه او جاءني او حمار بدل غلط لابد في الاشتمال على ما يشبه بكلام بعض
النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن افصاح البتة لما فيه من المفصل بعد
الاجمال والمبهم بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل افصاح وتقرير
كما قرر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والافصاح كما هو في المفتاح
واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه
مع افتقاد نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على
تفصيل الفعل اذ الواو انما هو لجمع المطلق اي لنسبة الحكم للمتابع والمتبوع
من غير تعرض لعدم اولا بجزاء ومعيته واحترز بقوله مع افتقاد عن نحو
جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف
المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه فاد حصل
من احد المذكورين اولا وعن الآخر بعد مهلة او عنه متراخيا او عنه متراخ كزيد
اي مع اختصاص واحد زيد عن نحو جاءني زيد وعمرو بعد يوم او سنة
ونحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو وجاءني القوم حتى خالدا لدلالة العلقة
لشركة في تفصيل المسند والحلف من حيه ان الفاء تدل على ان ذلا
الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة
وحتى مثل عن الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى ان
بلغ ما بعدها والحق ان المعنى في حتى يرجع الى ان ما قبلها
وضع في الاضعف الى الاقوى او ما يقرب منه للاجزاء الاخيرة من الحادثة
نحو اذا ان تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخيرة من كل

اب الى حين آدم او في اثنائها كخومات الناس حتى الانبياء او في
زمان واحد كجاءني القوم حتى خالدا اذا جاؤوا معا ويكون خالد اضعفهم
او اقواهم فعلى تفصيل المسند وحتى ان تعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع
اولا وبالتابع ثانيا بما عساه ان اقوى اجزاء المسند او اضعفها
قال قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على
تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما
قلت وكذا الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه
تفصيل يوجه حاصله الى حكم التفصيل وكذا الاثبات وحمله الامر اذا دخل
كلام فيه امر زائد على مجرد اسناد الشيء للشيء او نفيه عنه الا ويجوز الوصل
الى خاص والفصل في الكلام وهذا اجمال السبيل الى الشكل فيه انتهى
كلامه فمعنى نحو جاءني زيد فعمرو يكون المجيء اسند تحقيقا عمرو وتعليقا زيد
بلا مهلة حتى كانه معلوم ان المجيء زيد وعمرو والشك اما وقع في ترتب
والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير فلت
ما جاءني زيد فعمرو كان نفي المجيء عقب تحقيق زيد وتحمل انهما جاءا معا
او جاء عمرو قبل زيد او بعض بعد عمرو متراخيه قال قلت فوطئ العطف
على المسند اليه بالفاء في غير تفصيل المسند نحو جاءني الاكل والشارب
فالتاء اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند
لانه في المعنى الذي ما كل فشارب فنائم ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر
على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند اورد السامع على الحكم
الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو ولم اعتقد
ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءا كل جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو
لم اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم
يذكر المصنف ههنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان الانفع
الحكم على التابع بعد اجابة المتبوع ولكن لا اجابة للتابع بعد نفيه عن المتبوع
والمذكور في كلام النحاة ان لكن في جاءني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب

العطف على المخصص والجمهور على ان ما بعد بل عطف بيان لما قبلها وهو
غير الاضمار المجرور من عراعاة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير
تاكيد وفصل بقوى مذهب الجمهور وسيذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل
اى بمعنى المسند اليه بحصر الفصل واما جعل من احوال المسند اليه لانه يقتضى
بيد اولا ولاية فى المعنى عسى ان عنه وفى اللفظ مطاق له وهذا اولى من قول من قال
لانه لخصص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى
المسند اليه لا فانه قول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو
تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله كذلك بعينه وغير كما قال فى المفتاح
انه تخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند بالمسند اليه وحصر فيه
فيكون راجعا الى المسند على ان الحصر ان فائدته يرجع اليهما جميعا لانه
كل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مختصا به ومقصورا عليه فالتخصيص
اى المسند اليه بالمسند نوع قصر المسند على المسند اليه لان معقول زيد
هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا تجاوز الى عمرو ولهذا اذا قال ما زيد
الا قائم وقال قائل الذى يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره
على المسند لان معناه جعل المسند اليه مختصا بالمسند ولا يعقل غير هذا
نعم ولكن غالب استعماله فى الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور
بعد الباء عارضوه بقولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره
وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان الموجب فى المسند اليه من
بين ما يصح اضافة الكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا مع قصر المسند
عليه الآتى فى قولهم انما زيد قائم لا يفيد معناه مختصا بالقيام لا يفيد غيره كما زعم
الناس من زعمهم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر
المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشف فى قوله تعالى وكان حقا
المفلحون حيث قال ان فى التعريف فى المفلحون الدلالة على ان المتقين
هم الذين اختصت صفة المفلحين بهم وتصوروا بصورتهم الجمعية
فهم لا يعدون بكل الطبيعة انتهى كلامه وغرضه ان المفلحين لا يعدون بكل الطبيعة

ان عمرا ايضا قائم يجئ كزيد سواء على ان كلمة بل ههنا وحدها ولا يلزم ان لا يكون للاضراب الذى هو
رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء ومن اصرح فى انه انما
يقال ما جاءنى زيد بل عمرو لمن اعتقد ان الاثنين جاءا جميعا لا لمن اعتقد ان
زيدا جاءنى دون عمرو على ما وقع فى المفتاح واما ما يقال لمن اعتقد انهما جاءا اى
على ان يكون قصد افراد وعلم بفعل به احدا وصرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر فهو جائز
زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المسبوق وصرف الحكم الى
التابع ومع الاضراب ان طول المسبوق فى حكم المسكوت عنه فحمل نحو ان يقال ما
الحكم وان لا يقال ما جاءنى زيد بل عمرو فحمل نحو جاءنى زيد وعلم نحو ما جاءنى زيد وفى كلام
ابن الحاجب ان نحو ما جاءنى الا زيد قطعا واما ما قام الا زيد لا بل عمرو فلان نفى علم نحو ما جاءنى زيد قطعا واما المنع فالجمهور على انه نفى وجوب الحكم للتابع
مع السكوت عن حاله واسعاده فى المسبوق نحو ما جاءنى زيد بل عمرو يوجب الحكم
لعمرو مع اصال نحو جاءنى زيد وعلم نحو وقيل يفيد اسعاد الحكم عن المسبوق قطعا
حتى يفيد فى المثال المذكور عدم مجئ زيد البتة كما فى نحو ما جاءنى زيد لا عمرو
فى لحن القصر ومذهب المبرد انه بعد النفى يفيد الحكم عن التابع والمسبوق
كالمسكوت او الحكم محقق السوق له نحو ما جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى عمرو وعلم
نحو جاءنى عمرو ومحمى زيد وعدم محققه على الاصال او محتمه محقق فصرف الكلام فى الحالتين
ظاهر كذا فى المغنى على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور فهو اشكال
قال قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل فى الاثبات مطلقا وفى النفى
على مذهب المبرد لا تفيد فى كلام فصيح فكان الاولى ان يكتفى بقوله قلت
معارض بما ذكره بعض المحققين من ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد فى كلامهم
لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك الى اعياء
المتكلم السامع فى الشك نحو جاءنى زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى
او فى ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ادخل الدار زيدا او عمرا والفرق بينهما
ان الصحة بعد سوق الحكم لاحدهما فقط لخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا
لكن لا من حيث انه مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومما يدل على ان الشك فى حروف

انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط
منشأه عدم التدرب في صناعة الكلام وقلة التدبر لكلام القوم اما
اولا فلان هذا الكلام الى موضع آخر للخبر المعرف باللام او ذكر المسند في حالة
الايجاز حيث قال اعلم ان لخبر المعرف باللام موضع غير ما ذكره فقيل مثل
قولك هو البطل الحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصرت البطل عليه بل
تريد لك بل تريد ان تقول لصاحبك صل سمعك بالبطل الحامي وصل
حتى تعلم في صل من الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يحق ان
يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني
زيدا فانه لا يصوره لك ورآء ذلك وطريقته طريقة قولك صل سمعك بالاسد وصل
تعرف حقيقته فهذا هو لعمري هذا الكلام واما ناسا فلان صاحب
الكشاف انما جعل هذا من الموجب وقال انه لا معنى للفصل بل صرح في
الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعد لم خبر لا نعت والتوكيد
واثبت ان فائدة المسند اليه للمسند الله لخوف فلا طوا فصل من عمرو
وانه هو نقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله وان الله هو يقبل التوبة
هو للتخصيص والتوكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بواو
بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند اليه على المسند نحو ان الله هو الرزاق
اي لا رزاق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى
والشرف هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب
اذا كان الشباب والشيب والفقر والغنى فاطمع حتى الحمام اي لا حيف
الا الحمام واما فائدة اي لعدم المسند اليه على المسند فقال قلت كيف
يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يفيد
مقدم وموخر للتمييز الا للتقارن في مكانه وقلت العدم حرمان يقوم على نية
التاخير كعدم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل وكذلك ما يقوله مع
العدم اسمه ورسمه الذي كان قبل العدم وتقديم لا على نية التاخير كعدم
المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك ان تعمد الى اسم فتقدمه قال

على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتوخر ذلك فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقدم المسند اليه
من الضرب الثاني مراد صاحب الكشاف منه الضرب الاول وكلامه
ايضا مختل ما طال العدم على الضرب الثاني فلكون ذكر اي المسند اليه
اهم وذكر السبب في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في العدم شيئا هو اجرى
الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويوقف فيه
موقوف كثيرة من الكس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين
كانت تلك العناية وبم كان اهم ذا الكلام ولاجل هذا الاشارة المبهمة الى
تفصيل وجه كونه اهم فعل اما لانه اي يقدم المسند اليه الاصل ان الكلام عليه
ولا بد من تقدمه قبل الحكم فيقصد واولى اللفظ ان يكون ذكر فعل وذكره
الحكم عليه ولا معنى للعدول عنه بعد ان كون التقدم هو الاصل انما يكون سببا
لتعدله في الذكر او الحذف مع ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كافي الجملة
الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقدم المسند اليه لان
مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان هو شيء ما يقتضي تقدم المسند
عاما ما يجب تفصيله واما التمثيل بالظرف في قص السامع ان في السماء للشوق
اليه وهي هذا كان في الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء
بعد التشوق اذ وقع في النفس له اي قول ابي العلاء المعري في قصيدة
يرثي بها فقيها ضعيفا والدي حازت البرية فضله وضيوان مستحدث
من جماجم تنخ خربت البرية في المعاد الحساني والنبيذ الذي ليس
بنفساني وفي ان ابدان الاموات كسف كحكي في الرقاب كذا
في ضرام السفط وقيل بان امتزال له واحلف الناس فداعي الى ضلال
وما دفع بعضهم بقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وهذا ابلس ان ليس الله
بكهوان المسحدث من الجماد آدم عم ولا مافه صالح ولا الغبان موسى عم
ولا القفشس على جاموفي الشوحة لانه لا يناسب السياق واما التبعيد
المسرع او المساء للتفاؤل او التنطير نحو سعدى وذلك والسفاح في دار
صدليعل واما الابهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واحاظ وذلك

حروف النفي والمعنى ان ولي المسند الفعلي حرف النفي فهو بعد التخصيص قطعا
سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا او ان لم يلي حرف النفي بان لا يكون
في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن ولم المسند اليه على النفي والفعل
جميعا نحو انا ما قمت صلة بعد التخصيص وصلة بعد النفوي والله اسار بقوله
والافعال باقي اي العدم للتخصيص رد اعلى من زعم انفراد عبس اي غير المسند اليه
المحكوم به اي بالجزء الفعلي او زعم مشاركتاي الغرفه اي في الجزء الفعلي نحو
انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان عمرا انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا له
فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو
لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما شبهه ذلك وعلى الثاني نحو وحدي
مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع
شبهة خالجت في قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر عن غير المسند
وفي الثاني صدر عن مشارك المخبر والدال صريحا ومطابقة على الاول نحو لا غيري
وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وعلى بابي النفوي نحو ما انا قمت وتقرير في قصر
السامع دون التخصيص نحو ما يعطي الجزيل فعلا الا الكريم وتقرير في قصر
وتحقيق انه نفي اعطاء الجزيل لا الا على ان غيره لا يفعل ذلك وسكت عنه فلم ر
الاسناد كما مر ذكره في كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فعدما على
للتخصيص نحو ليس ما سعيت في حاجتي صدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد ما على
للنفوي ولم يقل المض الا به ليتفرع عليه التفرقة بينه وبين باكد المسند اليه
فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشيد لنفي
الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب ابدا مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكر
ملفوظ كلا انه الا تاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فعولن لا تكذب بمعنى لا تكذب
على الصغر المستفاد من ابدا موكد له على معنى ان المحكوم عليه بمعنى الكذب هو الصغر لا غير
ومن لا غير ترى انك لا تريد ان عدم الكذب في حال من الحالة الى انت تكلم فيها بمسند
الى غير الضمير وانما مسندته الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس
معناه ان بمعنى الكذب منحصر فيه فلسان وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص

ولا النفوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم لا من غيره تجوزا او سهوا او نسيانا وهذا
الذي فصله صاحب المفتاح حيث قال ولئن اقلت سعيت في حاجتك او
سعيت انا في حاجتك لم اكن بكون ان عند السامع وجوه سعى في حاجته وفلان وجوه
خطاء مني في فاعله فمقصودا ازالة الخطاء بل اقلته اي المثال الاخير ابتداء
فعند السامع صدور السعي في حاجته منك عنه منسوب نفوزا او سهوا او نسيانا
اي في الفعل صح وانما يعرض لنفي النفوي لانه انما اورد هذا الكلام في وقت
التخصيص وانما خص اللسان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشائع العلماء
قد اوردوا في المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان لما لا يزيد ذلك الوظيفة
على التعجب والحيرة وذلك انه قال انما اقلت ابتداء اي من غير علم الخاطب بوجود
سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك ليفيد وجود السعي منك صحيح
من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان خلاف ما لو قلت في الابتداء لا فادة وجود
السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو
او نسيان اما الاول فلان فولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا
لافادة وجود سعي فاذا استعملته لافادة وجود السعي فاما ان تكون باعتبار انه
لازم معناه فتكون مجازا او باعتبار انه معناه فتكون سهوا ان لم يوهم انه ليس
معنى او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في
الابتداء بل عند خطاء الخاطب الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد
او انه كان قد نسبه الى الغير مرة جملة كان تجوزا او الكان سهوا او نسيانا
فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من الخاطب بني
على كلامه ما بني والتجوز او السهو او النسيان ذكر من التفصيل اذا بنى الفعل
على معرف وان بنى الفعل على منكر افاد التعظيم او البناء على المنكر تخصيص ما
او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او الرجال
فيكون تخصيص واحد فاك الشيخ اذ قد يكون في اللفظ دليل على الامرين ثم يقع القصد
الى احدهما دون الآخر فيصير ذكر الآخر ان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة
اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فقصد بها تارة الى الجنس فقط كما

او اعتقد الخاطب بهذا الكلام ان قد اتيك آت ولم يدر حينئذ رجل هو ام امرأة
او اعتقد انه امرأة وناداه الى الوصف فقط كما اذا عرف ان قد اتيك متى صوتي حتى الرجل
ولم يدر اد رجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان وتلفظ به فقط دلالة الاقتضاء منضما
عن انه يدخل في الخصيص الجنس كصيغ النوع كجاءني رجل طويل حائي عالم من ان الجائي
من حين طوال الرجال لان حين صار علما لم تظاهر كلام المصنف اراد ان النعت على النكرة هو للتخصيص
قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على النكرة والبناء على المعرفة بل
اشار في موضع آخر الى ان البناء على النكرة ايضا قد يكون للتنوي لكن بشرط
ان يفصل له الجنس او الواحد كما في الخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تخصيص النعت من التنوي
ووافق اي عبد القاهر السكاكي على ان كل ما ذكرنا انه يفيد العموم اذا اسند اليه يفيد الخصوص اذا
خالفه في سرائط وتفاصيل لان موضع على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للخصوص
قطعا والا فقد يكون للخصوص وقد يكون للتنوي مضمما كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا
مبنيا كان الفعل او معربا وعلى ما ذكر انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للخصوص قطعا
وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قال في قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها
الرزق والله سبحانه وتعالى بهم وامثالهما مما فيه المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي
انه ان كان نكرة فهو للخصوص الا لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان عطف عليه
مظهر افلا يكون للخصوص البتة فان كان مضمرا فان قد ركن منه في الاصل موخرا فهو
للخصوص والا فللتنوي ولم يعرض في كتابه للفرق بين ما في حرف النفي وما الا في حرف
النفي وصرح بافتراق الحكم بين الصورتين لكن ان قول النحاة ان قولنا زيد عرف يحمل على الابتداء
لكن على سبيل القطع لا يحمل التقديم وكيف ذلك ثم ان مراد النحاة من كلامهم وكلام
الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرط
اشار الى الاول بقوله ان حاز بقدر كونه لى المسند اليه في الاصل موخرا على انه فاعل
موخرا لفظا لا لفظا ومحلا انما يمكن ان يقدر ان اصله مما يكون انا فاعلا في
المعنى وان كان في اللفظ ما كد للفاعل والى الثاني بقوله وقد ركن عطف على جاز اي وقد
كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد
الا سوى الحكم سواء كان اسواء الشرطين نفس التقدير او ما سواه جواز التقدير
بان لم يجز التقدير

كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخر كما قدر في الخواتم ولم تقدر اولم تخر اصلا
لجوز زيد قام فانه لا يجوز ان تقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكر من انه كان
معنى هذا الخصوص ان لا يكون الخبر جملة حالية عند الاخصاص لانه لا يجوز تقدم
تويه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط لان اذا قلت حائني رجل
لو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قام انما يجوز ان لا يفيد الا التنوي مثل زيد قام
استثناه السكاكي واخرجه من حكم جعله في الاصل بدلا من الفاعل
اللفظي ليكون فاعلا معنى فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله وسمى المنكر
بجعله من باب واستر والتنوي الذي طلبوا اي على العموم لا الابد الى من الضمير
بنى قد ربان اصله حائني رجل على ان رجل بدل من الضمير في حائني لا فاعل له واما
جعله من هذا الباب لئلا يلتبس الخصوص او لا سبب له اي للخصوص سواه
اي سوى ان لا يكون موخرا في الاصل على انه فاعل معنى ثم قال واذا انتفى
الخصوص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير
هذا الاعتبار البعيد ولا يكتب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف
لم فان شرطه اي شرط حصول المنكر في هذا الباب اعتبار التقدم والتاخر لان
من الخصوص مانع كقولنا رجل حائني عالما ان معنى رجل حائني لا اعرف او
لا رجلان دون قولهم شر اهيذا ذاب فانه مانع من الخصوص اما على
التقدير الاول اعني بخصوص الجنس فلامتناع ان يراد المهيشر لان
المهية لا تكون الا شرا او ظهور الخير للكلب لا يهمه ولا يفرحه واما على التقدير
الثاني اعني بخصوص الافراد فلتبتني ثم اي هذا التقدير عن مظان السؤال اي مواردا
السؤال وقولهم شر اهيذا ذاب لانه لا يسئل عند القصد الى ان المهية شر واحد
لا شران وهذا ظاهر وقد صرح الايضاح بخصوصه حيث قال ولو جيء باهيذا ذاب
الا شر فالوجه اي وجه ايطابق سؤال الا لم بخصوصه وقولنا بوجود المانع من
الخصوص تفريع على قولنا التنكير اي جعل النكرة للتعظيم والتهويل كما مر
في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر قطيع عظيم اهيذا ذاب لا شر حقير فيصح
قولهم معناه ما اهيذا ذاب الا شر اي الا شر قطيع ويكون تخصيصا بوصف والمانع

ان معنى العموم وموجب العرف ان كور التأخير انما تصلح لحصول المبالغة بالكناية لكن العدم
يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الكسوف على عادته قطعا قال الشيخ فانت اذا
تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يتقدمان ابدا على الفعل اذا اجتمعا
هذا المعنى ونرى هذا المعنى لا يستقيم فيها او انا لم نجد ما لو قلت نفعل كذا امتلك
او عمرك دارت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورأيت اللفظ
قد تبعا عن معناه وزايلت الطبع بانى ان يرضاه فصل وقد تقدم السيد
المصور ما كل على السيد المقرون بحرف النفي لانه اى العموم دال على
العموم اى عاما في الحكم على كل فرد من افرادها اصف الله لعبده كل انسان
لم ينم فانه يعتد بالعموم على كل واحد من افراد الانسان كلا وما انا فكل قوم لم ينم
كل انسان فانه يعتد بنفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالعدم يعتد
عموم السلب وشمول المعنى والناصة لانعتد الا بسلب العموم ونفي الشمول
وذلك اى احاد العدم النفي عن كل فرد والناصة النفي عن جملة الافراد لئلا
يلزم ترجيح التاكيد وهو ان تكون لعظ كل لمجرد النفي الحاصل جملة وتقويته على
التاسيس وهو ان تكون لافاده موجب آخر لم تكن حاصلا قبله بمعنى لو لم تكن العدم
معتدا بالعموم النوع والناصة معتد بالنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
والا لزم بطلان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير
من حمله على الاعادة فالعدم معتد فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر
والحمل عليه ارجح قلنا مسلم ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع
الكلام على الافادة وكان هذا العامل يعمل في اصل الدعوى بالاستعمال
ويكون هذا الكلام لسان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاخذ الى
وبيان الملازمة اعاني صوله العدم وقلنا ان انسان لم ينم موجبة مهملة
اصلها فيها سالبة كلية افراد المحكوم عليه معدوله المحمول لان حرف السلب
فرجعل جزء من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن بعده الرابطة بعد ثم اسلب
للموضوع هذا المحمول المركب من الالحاب والسلب ولهذا اجعلت موجبة
معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في مثل

المادة ولهذا صح جعلها في فوع السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها
لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا الانسان لم ينم موجبة مهملة
معدولة المحمول يكون معناه نفي العام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة
المهملة المعدولة المحمول في فوع السالبة الجزئية عند وجود الموضوع كالموجبة تقتضي
الانسان مع انها مثلا زيد في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي العام
عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وانما كان
صدق نفي العام عن البعض وكلما صدق نفي العام عن البعض صدق بعضه
عما صدق عليه الانسان في المهملة وكلما صدق الانسان لم ينم صدق لم ينم
بعض الانسان وبالعكس اذ السور وجود الموضوع فهي في فوع السالبة الجزئية
المسلوم فيها نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما
بان يكون الحكم منتفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منتفيا عن بعض من الافراد
وثابتا لبعض آخر وعلى كل تقدير يلزم منها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز
ان يكون منتفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان انسان لم ينم
دون كل منتفيا نفي العام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل
معناه انتفاء الكل كان كل تاكيدا لما شيئا فلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
فوجب ان يكون مفاد كل انسان لم ينم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تاسيسا مع آخر
للتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم ينم انسان سالبة
مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في فوع السالبة الكلية المقتضية للنفي عن
كل فرد وكل شيء هي الانسان عام واي قال في الاول المستلزم منها المختصة
لان السالبة الجزئية تحمل نفي الحكم عن كل فرد وتحمل نفيه عن بعض وسوله لبعض
وعلى كل تقدير تسليم نفي الحكم عن كل فرد وقد كان المقرر عندهم ان المهملة في فوع
الجزئية وقد حكم هنا بانها في فوع الكلية احتاج الى اشارة اليه بقوله

ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير كلها على موجب الاقتضاء الحال

من الحال ومدار خرج الكلام على خلافه اى على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال ايا ه فوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان موجب الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وبذا الضمير عاد الى متعقل موجود في الاذهان بمالم يعار الوجوه كالظاهر في نعم الرجل لحصل به الابهام ثم التفسير المشبع فوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعنى من غير تعيين خصلته والتزم تفسيره بنكرة تعلم جنس المتعجب في الذهن وتكون في اللفظ ما يشوعه الفاعل والا لتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد نعم الضمير بالكبر ما صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولابد من تعقيب الفصول وتفصيله ما يبهم مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما موصوف هذا الباب في احد القولين اى قول من كمل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما في قول من جعل المخصوص مبتدأ خبره ما تقدم ونعم رجلا خبر المقدم نعم رجلا فلم يكن هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولغات الابهام المقصود في وضع الباب وما حي نعم بالكسر او لامع ترك قلت قد انوجد هذا الباب نحو اما ان تكون من خواصه التزام كون ضمير مستتر فيه غير بارز سواء كان المؤدا ومثنى او مجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حيث حصب بعضهم الى انهم اسم واما الابهام في النفس وتكون حاصلا من التزام تأخر المخصوص في الليوط الآتي ادراوبهذا الاعتبار يصح الميمه بالكسر واوضا جوز ان تكون الميمه للساكنين مثله في نعم الرجل اجلا قال الله تعالى ذرهما يسبحون ذراعا اولدفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم ملوا وصى زيد عالم مكان السنان او القصة فالاضمار فيه خلاف مقتضى الظاهر ويجئ ثانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير مفضلة نحو هي عنده جاريته فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب

الآتي قال الحبر المعتمد في اثبات الحط الحادث وشواهد النحو لما احتاج بالحادث فمن وجهين احدهما ان السؤال بأم عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام واعتقاد المتكلم فحواه اما بالنفس او بغيرها كل منهما رد الى المتكلم ولحظه له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بعينه والثاني ان قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والا لما روى انه لما قال النبي عم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك فكان معلوما لم يكن كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك فكان ردا له لانه انما ساق في نفي كل منهما لا يعينهما جميعا اذ الاخبار الحقيقي رفع للسلب الكلي لا للسلب الحقيقي واما الاجماع بنحاة النحو فلانه فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل منهما ما يكسبه لذة وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت علمه من المؤاة فلو كان النصب لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشائع الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من عرض وان قال ان قوله تعالى مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وملوم لان لفظة كل اذا اضيف الى الضمير لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظير بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلثت كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب والغرض عليه ان الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وملوم غير جائز لان كلا اذا اضيف الى الضمير لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسه ان يستعمل تاكيدا الى تقدمها لما اشتملت على ضميره لان معناه افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليه ولئن اضيف الى الضمير كان الجملة منعقدا مما ذكرناها او في حكم التقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا خبر جهاني والصور عامي عليه فلذلك تقول ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا تقول الامر ان كله لله هذا كلامه واما ناضرع فلا فتضاء المقام تقدم المسند وسبق بيانه هذا الذي

Marginal Arabic commentary

صاحب المفتاح لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب
والغيبة اذا كان معطى الظاهر ايراد فعدل عنه الى الآخر فلو التفات
لانه قد صرح بان في قوله لكل التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر
ليلي بالتكلم والمراد عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق
من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك
المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني
على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مصب طاهر سوق الكلام ان يعبر عنه
بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام الكشف في الايضاح واني فلنا دلك
لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتبارتهم ان الالتفات هو اسعال الكلام
من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب
ليعد بنظرته نشاطا وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا
التعريف اشياء ليست من الالتفات في شيء نحو اياك اريد وانت عمرو ولحن الرجال
وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ولحن اللذين صنعوا الصنائع وكذلك
ما عبر عنه مع وحدتهما بصدر المتكلم او المخاطب او باسم المظهر او ضميره
ومنها يا زيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدي وفي التنزيل انت فعلت هذا بآلهتنا
يا ابراهيم لان الاسم الظاهر طريق غيبة ومنها تكوينه الطريق الملتفت اليه
نحو ايانا نستعين وايانا نعبد والبعض فان الالتفات انما هو في الاول والباقي
والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى
بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها ما هو علم جعق الى من ط
المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان
نفارقهم وجدانا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ولكن الآن حق
العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المعنى
ان يكون بطريق الخطاب وكل من بعادهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر
وقاس الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات
والعاس آنتم فليتأمل قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدره

فانها عبارة عن شيء واحد لكنه مترتب
الى آخره اذ اقليت اما او انت تزوف
المسامع ان تقول زيد او عمرو او اكومه
الضارب او انت ملو القفاب

لان مقتضى الظاهر ان يقال اياه فعدل عنه الى
خطاب بعد الغيبة
اي بعد التعبير الكائن على خلاف مقتضى الظاهر
اي في كلا العائدين

ومن مظاهر ما لم العائد اليه فالضمير العائد اليه
فسمتني لان الضمير عائد الى الموصول ومعناه الذي
الغيبة كما قال المرزوقي كان الموصول لفظ
الموصول ان يكون لفظ

مكة امكان انا آمركَ وعليه اي وضع المظهر موضع المضمر لنكته داعي المامور من غير
اي من غير باب المسند اليه فاذا اعرفت بعد الشاوره وضوح الدراي فوكل
عالله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي صلى الله عليه وسلم الى التوكل
عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسايره اوصاف الكمال او الاعطاف
اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا
فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي
اينتك عالا ان تكون العاصي بدلا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة
ما ليس في لفظ انا وقد يضاف مكنى من وصوفا بالعاصي كما في قوله وقل يا ايها الناس اني
رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله
وكلماته ثم قل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات الكريمة عليه وينشو بان
الذي وحد الايمان به بعين التعصب لنفسه قال السكاكي يعني بقول الكلام
عن الحكاية الى الغيبة عن مخصص بالمسند اليه والاسناد الخبري الى النقل عن مخصص بان
يكون عن الحكاية الى الغيبة في البعاد او في تنساع وكمل ان يكون النوع والنقل
عن الحكاية الى الغيبة عن مخصص بالمسند اليه والاسناد الخبري الى النقل عن مخصص بان
غائب والاول اوفق لقوله لكل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى
الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة
ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المص ليس بمصرح في كلام السكاكي
وكمل ان يعلق بالغيبة عالم يوافق سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب
او بالجمع عالم يوافق سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها فاورد
في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد ولكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل
الى الآخر وهذا النسبي بمقتضيه المص من تعميم تفسير صاحب المفتاح وسمي هذا النقل عند
علمائنا المعاني التفاتا فاخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله او من
شماله الى يمينه وقول صاحب الكشف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه اكثر
يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اي امرء القيس نطاول ليلك بالاثمد
بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسره فما خصص هذا المثال من بين امثلته

اي المعدل المطلق
اي من الحكاية
او كما هو ان يكون المخصص واحدا
حيث هو
عطف على او نقوله
اي الحلب
بدل من ذلك
بحال اسم مكان من طلب
اي الغيبة
اي الخبري
اي النقل
اي الطرفين
اي الحكاية
اي الغيبة
اي الخبري
اي النقل
اي الطرفين
اي الحكاية
اي الغيبة
اي الخبري
اي النقل
اي الطرفين
اي الحكاية
اي الغيبة
اي الخبري
اي النقل
اي الطرفين
اي الحكاية
اي الغيبة
اي الخبري
اي النقل
اي الطرفين
اي الحكاية
اي الغيبة
اي الخبري
اي النقل
اي الطرفين

لكان العكس ان يقول سمنه حتى تكون فى الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان
القصد الى الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول فى البال برز الضمير على الاول الى آنا
وحمل الكلام على المعنى لأمنه من الالباس وملوم مع ذلك فتح عند الجميع حتى
ان المازنى قال لولا الاشتهار مورد وكنيزه لرددته ومن الناس من زاد
لاجراء بعض ما ذكرناه فردا وهو ان تكون الشعبية ان فى كلامى وهو غلط لان
قوله بوادكن حوله لتونه من آباننا فيمن قرأه بالتوبة بياء العصبة فقد التفات الكلام بانكنا
الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آباننا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات
قوله ومتمادة وهذا احصى اى الالتفات سفه الجهود احصى منه بسفه السلطة
لان النقل عن ما من شانه ان يكون قد عبر عن موضع بطريق من الطرق ثم عبر عنه بطريق
آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعد الجمهور
مخصص بالاول وكل الالتفات عندهم الالتفات عند من غير عكس كما فى قوله تعالى اولم
يسكن بالالف وانام الخلى ولم ترقد وباتت وباتت له ليلة كليلة ذى العائر الارمد
وذلك من بناء حانى وجبرئه عن ابى الاسود حانى الصحاح العائر قذى
العين وفى الاساس فى عينه عوائر وعاير اى غمصية تمض منها وباتت له ليلة
من الكساد الحارى كصام نهاره فانه لا التفات فى البيت الاول عند الجمهور
وقد صرح السكاكى بانه فى كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا وقول صاحب الكشاف
وقد التفت يا مرء العدل بليب التفاتات فى سلسلة اسلوب طامة فى ان موجب
السكاكى موافق لموجبه فان قيل لجواز ان يكون احدها فى بات والآخران
لان فى حانى احدها تأنيث العدل من الخطاب فى ليلك والآخر تأنيث عمار الانتقال
من الغيبة فى بات او يكون العالى فى ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب
لان الكاف للخطاب والتاء فى حانى باعتبار الانتقال من الخطاب الى المتكلم
فصح تخصيص ذلك الالتفات على مذهب الجمهور فالجواب عن الاول ان الانتقال انما
يكون من شئ حاصل واقع على اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب فى ليلك
الى الغيبة فى بات قد اضمحل الخطاب فصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون
الانتقال الى المتكلم فى حانى الا من الغيبة وحدها وعن الثانى انا لا نسلم ان الكاف فى ذلك

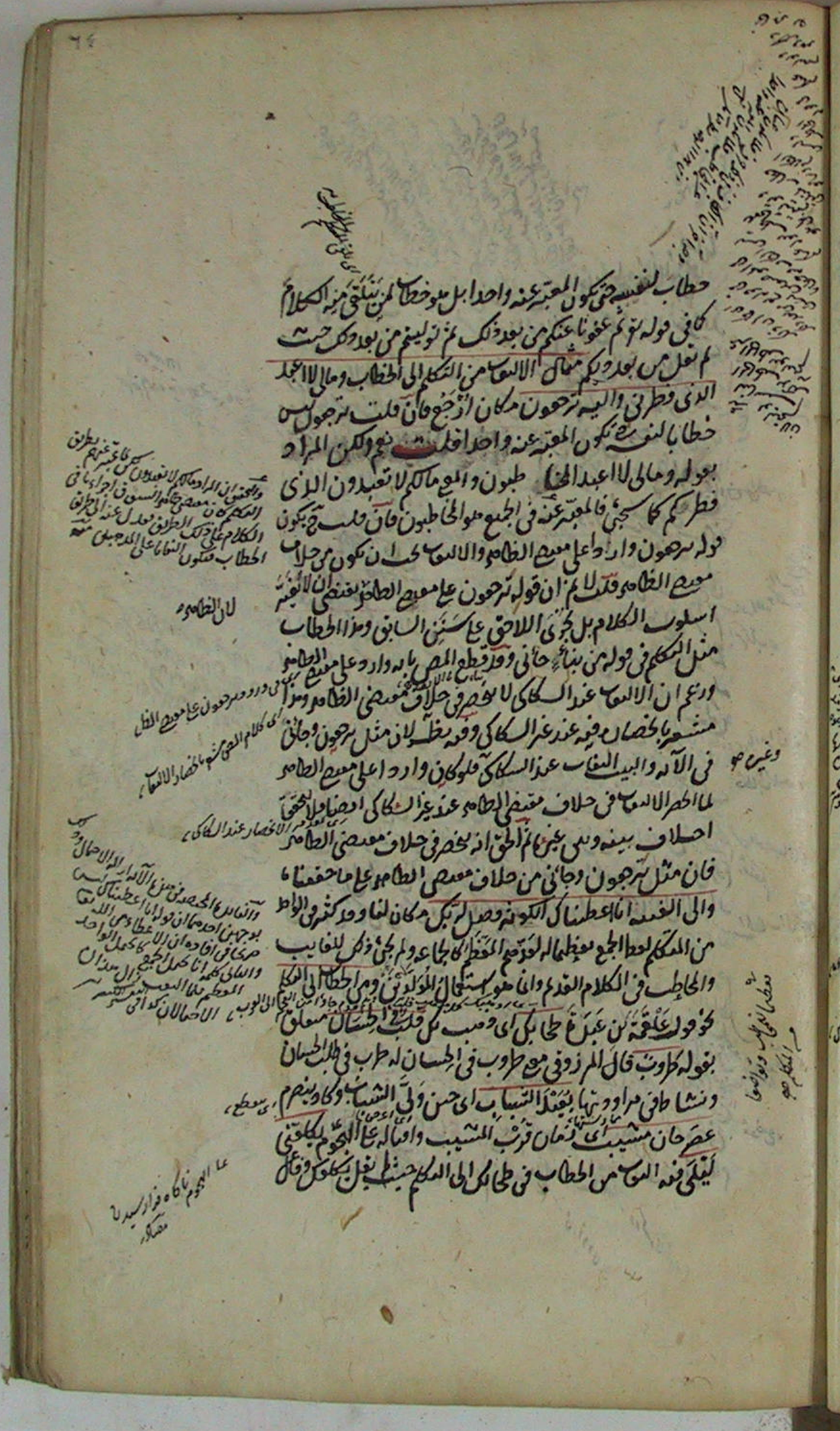

خطاب لنفسه حتى يكون المعتبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام
كما فى قوله تعالى عفونا عنكم من بعد ذلك لعلكم تشكرون حيث
لم يقل من بعدكم لكم فما الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لا اعبد
الذى فطرنى واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس
خطابا لنفسه حتى يكون المعتبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد
بقوله وما لى لا اعبد الخ طبعون وما لكم لا تعبدون الذى
فطركم كما سيجئ فالمعتبر عنه فى الجميع هو الخ طبعون فان قلت حتى يكون
قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات ان يكون من خلاف
مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر بل مقتضى ان لا يغير
اسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب
مثل التكلم فى قوله من بنائى حانى وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر
وزعم ان الالتفات عند السكاكى لا يخصر فى خلاف مقتضى الظاهر وهذا
مشعر بالحصار وفيه عند غير السكاكى وفيه نظر لان مثل ترجعون وجانى
فى الآية والبيت التفات عند السكاكى فلو كان وارد اعلى مقتضى الظاهر
لما انحصر الالتفات فى خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكى ايضا والحق
انه لا حصار بينه وبين غير نعم الحق انه يخصر فى خلاف مقتضى الظاهر
فان مثل ترجعون وجانى من خلاف مقتضى الظاهر على ما حققنا
والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر وصل لربك مكان لنا وقد كثر فى الوا
من المتكلم لعظم الجمع لعظمة المعطى كما جاء ولم يجئ ذلك للغايب
والمخاطب فى الكلام القديم وانما هو بسبب استقبال الاولين وهما خطاب الى المتكلم
نحو وقولا عقة لعبد مناف طالبى اى صب كل قلبك احسان معلوم
بقوله طروب قال المرزوقى صح طروب فى احسان له طرب فى طلب احسان
ونشاطا فى مراودتها يقال الشباب اى حسن ولى الشباب وكان ينعم
عصر حان مشيب اى زمان قرب المشيب واقباله على النجوم بكلتى
ليلتى فيه التفات من الخطاب فى طالبى الى المتكلم حيث لم يقل بكلتكما وقال

يكلفني ضمير القلب والمفعول الثاني اي يكلفني ذلك القلب لساني ويطاوعني

وروى بالتاء والفوقانية على انه مسند الى العلي والفعول محذوف اي شديدا

فراقها او على انه خطاب للقلب فحذف التاء آخر من الغيبة الى الخطاب

وهو له حبابك فحذف التاء آخر عند الكاكي لا عند الجمهور وقد سقط الى بعد

وليلها اي قربها وعادات عوادي بيننا قال المرزوقي عادات كجوار لن تكون

فاعلمت من المعادات كان الصوادف والخطوب صارت تعاوده

ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي عادت عوادي عوائق كانت تحول بيننا

الى ما كانت عليه قبل والى العشية يعني اذا كنتم في الفلك وجرين بكم مكان بكم ومن

العشية الى المكان الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى

الخطاب مالك يوم الدين اما كل بعد مكان اياه وذكر صدر الافاضل في شرحه

السقط ان من شرط الالتفات ان تكون الخاطب بالكلام في طالبي واحد كقولك

اما كل بعد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الا الله من حيث الظاهر هو لعمر له

المخاطب به لانا ذلك يجري من العبد مع الله ولا مع غيره بخلاف قولك زيد ينبغي ان يكرم

شريك وهو عند الحليمي بالنجاح اغتني يا فراك اني وامي فانه التفات

او ينباع فانه ليس من الالتفات في شيء لان الخاطب بالتسب الاول امرأته والخاطب

بالسبب الثاني حواطبه وهذا اخص من سر الجمهور وقول ابن العلاء جعل بنزجرنكم من العصيان

وسالة مرسل اما ليس بنفع في اولاكل الوكل عند الجمهور من الخطاب في بزجركم بنفعكم

الى الفعبة في اولاكل بعد اولكل وهو قال انه اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار

عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان الخاطب بهل بنزجركم بنوكنانة

وهو له اولاكل انت وقد يطلق الالتفات على معنى احد من احدهما تعقب الكلام

بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق التمثيل او الدعاء او نحوهما كما في قوله ابو ذؤيب الهذلي

ان الباطل كان زهوقا وقوله ينصر فواصرف انيه فلوه وفي كلام

ظهري والنفي من فاصمات الظهور وفي قول حرز مني كان اجنامهم بري طلوح

سقيت الغيث انيها الحيا انتسى يوم تضعل عارض بنباع يسقى

البنام والثاني ان تذكر من قصدوهم ان السامع اختلجه شيء فلفت الى كلام

يزيل اختلاجه ثم يرجع الى مقصوده كقول ابن ميادة ولما رمته بعبد وفي الناس راغ

ولا وصلة يصفو لنا فكارهه كانه قائل فلا رمته بعبد وقيل له ومن يصفو

فاجاب بقوله وفي الناس راغ ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق

ان الكلام اذا انتقل عن اسلوب الى اسلوب آخر كان احسن وطريه

اي يجدد او احرانا من طرئت الثوب لنشاط السامع واكثر ابقاظا

للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد خص مواقعه بلطائف اي فلا يكون

لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطفه او وجه مخصص به بحسب مناسبة المقام

كما في سورة الفاتحة فان العدول اذا كان لتحقيق بالجد في قلب حاضر جدا وكل

العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك التحقيق بالجد وكلما اجري عليه صفة

من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يوصل الامر الى حاتمتها

اي حاتمة تلك الصفات ومعنى قوله يوم الدين المقبل انه اي ذلك

التحقيق بالجد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اصف مالك الى يوم الدين

على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف

دلالة على التعميم اي يوجد ذلك المحرك لتشاميره في الفوز الافعال عليه

اي على ذلك التحقيق بالجد والخطاب لتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة

في المهمات والباء في بخصيصه متعلق بالخطاب لقال خاطبته بالدعاء اذا

دعوت له مواجها والمعنى لوجب في ذلك المحرك ان كاطب العبد ذلك

التحقيق بالجد دالا على تخصيصه ان ايجاد ومعنى غاية الخضوع والتذلل له

لا لغيره وان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره ولعموم المهمات

مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على ادآء

العبادة ويكون احد نائبا بالهوية ليشمل الكلام ذكر الكلام ويكون العبادة

له كذلك لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فالتطيفة

المخصص بالموضوع الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة

حري ان تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذي ذكر المخص

جار على طريقة المفتاح وحاصله ان ذلك الوصف موالمة لما ذكر الخطيب بالجد واجري عليه

بلكل الصحاح يعلق العلم بعلوم عظم الشان حقيق بالثناء والعباده فالتفت وخاطب
ذلك المعلوم المتميز فقيل اراك يا ابن صنم صفاته بعيد ليكون الخطاب اول على ان
العباده لاجل ذلك المتميز الذى لا يحق العباده الا به لان المخاطب ادخل
فى التميز واعرف فيه فكان تعلق العباده له تعلق بلفظ المتميز ليشعر بالعلة
وممكن ان يقال اذ وياد وكر لوازم الشئ وخواصه بوجب اردماد وضوح وتميز
والعلم به فلما وكر الله هو توجه النفس الى الذات المقدس بالعباده وكلما اجرى عليه
صفة من تلك الصحاح العظام لزداده ذلك وفد وصف اولا بانه المدبر للعالم واهله
وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيويه والاخرويه ليستظهر بها امر المعاش وستعدوا
لامر المعاد وثالثا بانه الخالق لعالم الغيب والشهاده فانصرفت النفس بالكليه
العبد للتامى وضوح وتميز بسبب ما فى الصحاح محوطب تنبيها على ان من هذه الصفات
كان تكون معلوم الحق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا فى قلبه ثبت
يراه وتستعد حال العباده وقوته تعظم لامر العباده وانها ينبغى ان تكون عن
قلب حاضر كاذ تستعد تهيه ويراه والالتفات الى ما سواه وثانيا اجرى كلام الى وكيد
حلاف مقتضى الظاهر ورد على اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال
ومن حلاف المقتضى بلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على حلاف مراده الباعث
فى بعض للمتعلم به وتحمل للتنبيه والمثل ومن حلاف مقتضى الظاهر ان يلقى المتكلم
الذى صدر منه كلام بغير ما ترقبه وطلبه بسبب حمل كلام المخاطب على حلاف مراده
تنبيها له على انه اى وكل الغير طوا الاولى بالقصد والاراده كقول القبعثرى للحجاج
وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم
يعنى القيد مثل الامير حمل على الادهم والكتيبه فقال القبعثرى
فابرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما توقعت بان حمل الادهم فى
كلامه على الفرس الادهم اى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى
فيه وضم اليه الكميت اى الذى غلب بياضه حتى ذهب منه السواد ومراد الحجاج
انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصد من الامير
اى من كان مثل الامير فى السلطان وبسطة اليد فجدير بان يقصد اى بان يعطى

الى الكرم والنوال والعطيه

المآل ويتعجب من الاصفاد لا ان يصعد اى يتقيد ويتوثق من صعد فى الجبل
الحجاج لثانيا انه اى الادهم حديد فقال الا ترى ان تكون حديدا خير من ان تكون
بليدا فحمل الحديد ايضا على حلاف مراده او السائل عطف على الحاطب اى
تلقى السائل بغير ما يتطلب بل سؤاله منزله غير اى عدم السؤال
تنبيها على انه اى وكل العبد الاولى بحاله اى حال وكل السائل او المهم له
كقوله تع يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس وحج سألوا عن
السبب فى اختلاف القمر فى زياده النور ونقصانه حيث قالوا اما بال الهلال يبدو
دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص
حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من
هذا الاختلاف وعلوان الاهلة لحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس
امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم
للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن
الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هلبو
من حقايق علم الهئه ولا تعلق لهم به غرض وكقوله تع يسألونك ماذا ينفقون
قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن
السبيل سألوه عن مصارف ما ينفقون فاجيبوا بيان المصارف بنبها
على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا تعتد بها الا ان يقع موقعها وكل
ما فيه انفاق فهو صالح للانفاق وذكر هذا اعلى سبيل البدل دون القصد ومنه
اى ومن حلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق
وقوعه كقوله يوم ينفخ فى الصور فيصعق من فى السموات ومن فى الارض الا من شاء الله
هكذا فى الشرح والصواب فزع بمعنى نوع ومذاق الكلام لا يساعد كلام
الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تع
وان الدين لواقع والحق التعبير عنه باسم المفعول كقوله تع ذلك يوم مجموع له
الناس اى يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجمع له
وكذا وارد على حلاف مقتضى الظاهر فان كلا من اسم الفاعل والمفعول يكون
بمعنى الجمع

وقوله ذلك يوم الناس فيه اى يجمع الناس فيه لا يوم يجمع الناس
فيه لان الاضافة تدل على ان اليوم ظرف للجمع وذلك مستفاد
من اسم المفعول ايضا

قيل الاصل فى الكلام ان لا يدل على ما يدل عليه
الفعل وهو معنى الحدث والمدلول اللازم من الاسناد
بحسب عارض عارض عليه الفعل لكان
بنفسه الفعل ثم عدل عنها الى اللازم لدلالة على
ما هو اصل وصفة لمعنى وذلك كان عاد حلاف الظاهر
كونه عن حلاف الاعتماد على ما هو الخلو الاصلى
عن حلاف مقتضى الظاهر

وذكر ان معاذ بن جبل وثعلبة بن عنمة الانصارى قالا
يا رسول الله ما بال الهلال الخ فنزلت على ما
سبق

والمكوك المطابق للمد الذى فى الفرض وهو ان تزول القمر
منها والكوكب اصلى بحسبها لا زوبا د الاضاءة
والاضواء به

قيل الاكل المعطوف على المعطوف عليه
قبل المراد بالاكل صرفه المطعوم وحمل على
الاكل لانه يصرف فى الغالب

ثم اعلم ان الاستفهام فى الظاهر وان توارد الاستفهام
والامر على الطلب لكن بينهما فرق فان الاستفهام
طلب حصول الصورة فى العقل والامر طلب حصول
الفعل وهو معنى قولهم الامر يقتضى الفور والتراخى
عند بعض اصحابنا على ما فصل فى الاصول

وقوله ويسئلونك عن المحيض الخ قيل سبب نزوله ان اليهود
كانوا اذا حاضت المرأة منهم لم يؤاكلوها ولم يشاربوها
ولم يجامعوها فى البيوت فسئل رسول الله صلعم عن ذلك
فنزلت

وقوله ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو الخ قيل سبب نزوله
ان عمرو بن الجموح قال يا رسول الله ماذا ننفق من
اموالنا وابن نضع منها فنزلت

وقوله ويسئلونك عن الخمر والميسر الخ قيل سبب نزوله
ان عمر ومعاذا قالا يا رسول الله افتنا فى الخمر والميسر
فانهما مذهبة للعقل مسلبة للمال فنزلت

وقوله ويسئلونك عن اليتامى الخ قيل سبب نزوله ان
الكبار كانوا يعزلون طعام اليتيم وشرابه عن طعامهم
وشرابهم فيفسد فشق ذلك عليهم فنزلت

وقوله ويسئلونك عن المحيض الخ قيل سبب نزوله ان
اليهود كانوا اذا حاضت المرأة منهم لم يؤاكلوها ولم
يشاربوها ولم يجامعوها فى البيوت فسئل رسول الله
صلعم عن ذلك فنزلت

وقوله ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو الخ قيل سبب
نزوله ان عمرو بن الجموح قال يا رسول الله ماذا
ننفق من اموالنا وابن نضع منها فنزلت

وقوله ويسئلونك عن الخمر والميسر الخ قيل سبب نزوله
ان عمر ومعاذا قالا يا رسول الله افتنا فى الخمر والميسر
فانهما مذهبة للعقل مسلبة للمال فنزلت

وقوله ويسئلونك عن اليتامى الخ قيل سبب نزوله ان
الكبار كانوا يعزلون طعام اليتيم وشرابه عن طعامهم
وشرابهم فيفسد فشق ذلك عليهم فنزلت

يكون لمعنى الاستقبال كما يكون لمعنى الماضى والحال وحتى يكون مع لوافع لبقع
ومجموع تجمع من غير عرفة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتها عليه
بحسب العارض فيحمله اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر
قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول مقام مع كما لمستقبل مجاز وفيما هو
واقع كالحال حقيقة وكذا الماضى عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع
والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع لكون خلاف مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيهما
من الدلالة على تمكن الوصف وثباته مالس في الفعل وان شئت فوازن بين
قوله ان الدين لواقع وكل يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وكل
يوم تجمع له الناس لتعثر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر مع هو
الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه مبحث الوقوع هذا والكلام سيجئ نظيره
ومنه اى ومن خلاف مقتضى الظاهر قلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان
الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الواعى الى اعتباره هو جهة اللفظ
بان سوق صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا اوقع ما هو واقع في موقع المراد
نكس وما هو في موقع الخبر موقعه كقول الشاعر في فصل التغرق باحببتها وباحبها
موقف مثلى الود اعنى لا يكن موقف الوداع موقعا مثلى والثانى ان يكون
الداعى اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا كقولهم عرضت
الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه هنا
ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يتر غب عنه ومنه قولهم ادخلت
القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع وكذلك لان القلنسوة والخاتم
ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب حسبما يوهمه ظاهر
عند المعروض عليه ويتوكل بالمظروف نحو الظرف وصار هنا الامر بالعكس قلبوا
الكلام دعاية لهذا الاعتبار واما قوله فما كل ما يبنى بعد حول هو اطيبى كان
امكن ام حمار اى ذهب السنون وذهب الناس وانصفوا انصفات اللئام
حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة لما بقى انسان منهم امجبنا كان ام غير
مجبن فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان طيبى مرفوع بكان المقدرة لا بالابتداء
جواب اما

لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكره والخبر معرفة كما في قوله ولا يك
موقف منك الوداعا وحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد
الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المغير وبانه غير مقصود فوجوده
كعدمه فالمقصود الذكر بعد الهمزة منوط بنى لا الفعل العامل فيه
وملحوظ معادل لما وقع بعد ام والحق ان طبيى مبتدا وكان امكن خبره فصح
الابتداء بنكره لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امراة وحمار
عطف على طبيى لان حصول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وسمى في الاسلام
حسن ولنا ان المقام على ان يكون دليل مسداء بخلاف مثل زيد قام فجاز
لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما قال دعل سراف
كان اباك نعم فقلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى
على الطيبا كان امكن ام حمارا لان الموصوف التوبيخ هو ان امه طيبا
وان تكون حمارا فالهم وقبله اى القلب السكاكى مطلقا اينما وقع وقال انه
مما يورث الكلام ملاحة ويشهد عليه كمال البلاغة وامن الالباس وباقى في
المحاورات وفي الاسعاد وفي التنزيل وارده غيره اى غير السكاكى مطلقا
والحق انه ان تضمن اعتبار الطيفا غير ما عليه القلب الذى جعله السكاكى من
اللطائف قبل كقوله اى قول رؤبة ومنها اى مغان مغبرة منتلونة
بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه
سماويه وههنا مضاف محذوف اى لون سماء الغبرة وهذا مع قوله
اى لونها فاقتراع الاخيرة من باب القلب والمعنى كان لون سماء الغبرة منها
لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في ترك الاشعار بان لون السماء
قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه لون الارض في الغبرة والا اى
وان لم يتضمن اعتبار الطيفا زد كان العدول من مقتضى الظاهر عن مكنه
تضمنه خروج عن مطبق الكلام لمقتضى الظاهر وطوى على قسمين احدهما
ان لا يتضمن ما هو هم عكس المقصود كقوله اى قول الغطاى يصف ناقته
بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السطح بالفدن

ولم ينالوا ما اراد دامتي وانا على بصيرتي الاولى لم يبدلي في الاقتحام ولا غلب
في اختياري التعطف والانحراف سل فؤادي فداي في الحروب فادحا
لطول ما رستي ومكرر مباردتي والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

الباب العاشر احوال المسند اعلم انه كثر فيما تقدم
في حذف المسند اليه واقل في المسند اليه حذفه وفي المسند كثرة رعاية
للطيفة وهي ان المسند اليه اهوم ركن في الكلام واعظمه والاصل ان
فوق الاصل الى المسند فحيث ما يذكر لفظا فكانه اوتي به لفوظا الاصل
اليه ثم استقط للغرض كخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاصل فجوز
ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول صبابي ابن الحارث البرجمي ومن بكر
امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس الا ترى الى قوله اي في
منزله وماواه وقفا راسم درسه لفظ البيت جنه ومعناه التحية على الغربة
والتوجع من الكربه حذف المسند من الثاني والمعنى الى لغريب وقفار ايضا
غريب لقصد الاخفاء والاحراز عن العيث في النظام مع ضيق المقام
بسبب التحر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنها لانه حينئذ
لامساغ العطف على محل اسم ان قبل مضي اخبر بخوان زيدا وعمرو منطلقان
وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان اخبر مقدم
تقديرا فكون العطف بعد مضي اخبر ولا يلزم ارتفاع اخبر تعاملهما معاملة
في ان زيدا وعمرو اخواهما لان لكل منهما اخبرا آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء
والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها ولا تشكل
بمنافاة عامل كما هو لان ذلك فيما هو اسم وخبر ولا تسلم في عدم فساد
على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحدث على الاغتراب كانه اثر
في عرفوي العقول ايضا بان دليل الى عرب وقيار لجاز
ان يتوهم ان له حرزة على قيار في التأثر عن الغربة لان سوق الحكم اولا اقوى
فقدمه لسائق الاخبار عنهما وفقك الله لنبهما على ان قيارا مع انه ليس
من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب

اي القصر السيما عالي الطيبين بالتين والمعي كما طينت الفدن بالسباع وحواليه
لما حوله بعده اشرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن نستطاعا
والعاقل ان يقول انه يحصى من المبالغة في سمن الناقة مالا يحصى فقولنا كما طينت
الفدن بالسباع لا يفهمه ان السباع قد يبلغ من العظم والكثرة الى ان صار
منه له الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسباع بالنسبة الى الفدن والثاني
ان يحصى ما يوهم عكس المقصود فكون ادخل في المدح كقوله ثم انصرفت
وقد اصبت ولم اصب جذع البصير قارح الاقدام والمعي قارح البعض
جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب يعني ثم اجزع
وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب
وصف الراي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك
بالجذوعة كما يقال اقدام غير وراي مجرب وليس في هذا القلب عيار لطيف
بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب من احببت
الشيء الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وصفت بخلافها جذع
الاقدام قارح البصيرة وليس مقصودا لم اجزع لان ما قبله من الابيات يدل
على انه جزع وخدر رجله الدم ولان محور الكلام الدلالة على انه جزع ولم
تمت اعلاما بان الاقدام ليس بعلة الاقدام وحثا على ترك الفكر في العواقب
ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله
وقد اصبت اي جزعت تصريح بوجه عدم ان لم اصب يعني لم اجزع واما جعله
يعني الف فلا قرينة تدل عليه مع ما فيه من تغيير النظم ودلالة الكلام على
ان سبب الجزع له لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصير مفعولا ثانيا لا حالا
لانه احسن تأدية للمخصوص والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي
وهو ان جذع البصير حال من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن
انه على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض لذاته ندم في الاقتحام ولم يتطرق
اليه تقاعد عن الاقدام وفروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت مماستة
للحروب وذلك لانه قال لم انصرف وقد نلت ما اردت من الاعداء

ف

قصدا الى الخبر وهذا الوجه هو الذى قطع به صاحب الكشاف فى قوله ان الذين
آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الآية وقال الصابئون
مبتداء وهو مع خبر المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا
لا محل لها من الاعراب وقال لعلم الصابئون المنسية على انهم أبين
المذكورين ضلالا واشدهم عيبا يناسب عليهم ان ضموا الايمان والعمل
الصالح فى النظر بغيرهم ومنهنا اجاب لاختلافها المقام (قوله لحن مما عند
وانت بما عندك راض والرأى مختلف) هذا يرجح ان المذكور رضيه عن
الثانى وجزء الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله (رمانى بأمر
كنت منه ووالدى بريئا ومن أجل الطوى رمانى) على ان بريئا خبر
لوالدى وجزء كنت محذوف وهو عندى من عطف المفرد وجمهور النحاة على
ان المذكور خبر كنت ووالدى مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقى
قوله فيا قبح موتين كيف وأيت جوده وقد كان منه البحر والبحر متنعا
ان البحر يرفع بالابتداء على تقدير التأخير والمعنى كان منه البحر متنعا والبحر
الضامر متنع فيكون من عطف الجملة واللزوم العطف فيها عام الموطوف
عليه لان هذا المبتدأ فى نية التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم
قدروا المحذوف من الثانى منصوبا اى كنت منه بريئا ووالدى ايضا بريئا
وكان البحر منه متنعا والبحر ايضا متنعا لكان من عطف المفرد كقولنا
كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا او كذلك زيد مطلق وعمرو اى وعمرو
كذلك محذوف للاحتراز عن العيب من غير صنيع المقام وكذلك خرجت فاذا
زيد اى موجود محذوف لتمام مواضع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل
على مطلق الوجود اذا اريد فعل خاص مثل قام او قاعد او راكب فلا بد من
ذكره نعم قد يدل الفعل على النوع مخصوصه فقد يحذف بحسب كما فى المثال المذكور
فان خرجت تدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء فى فاذا
فصلية للسببية المبى مرادها لزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجاة زيد لازمة
للخروج وفصل للوطء جملا على المعنى خرجت ففاجاة ووجوده زيد بالباب

والعامل فى فاجاة وفى مكون منصوبا به لا طرفا ويجوز ان يكون العامل
هو الخبر المحذوف فح لا يكون مضيفا الى الجملة وقال المبرد اذا طرف
مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اى فاذا المكان زيد والزم ملازمة
الشابهتها اذا الشرطية كلمة لا يطرد فى كل حرف فاذا ورد بالباب
او لا من لعولنا فاذا كان زيد بالباب وقوله اى يول الاعسر
ان يحلا وان مرتحلا وان فى السفر اذه مقيما مهللا السفر جمع سافر
كصحب وصاحب مهللا اى بعدا وطولا اى ان لنا فى الدنيا حلولا ولنا
عنها الى الاخرة ارتحالا السفر الرفاق يقولون فى المضى لا رجوع
لهم ولكن عبارة عن قرب (قوله بحذف المسند وهو هنا ظرف مطلقا
بخلاف ما سبق لعدد الاختصار والعدول الى اقوى الدلالتين اعنى
العقل مع اتباع الاستعمال لا اراد الظرف فى نحو ان مالا وان ولدا
وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا اما فقال فاما ان
مالا وان ولدا فقال عبد القاهر لو استطعت ان لم اجعل الكلام الا بجر
لانها الحافظة والمتكفلة بتتابعه والمترجمة عنه وفيه ايضا صيانة المقام
اعنى المحافظة على الشرط والنص بعد ما مثل للاحتصار بدون الصيانة (قوله
ان الدا وان عمرا قال واعلم قوله ان محلا يغنى عما الاسلوب
الذى هو حذف خبر ان المكرر طرفا ولم يعطف ثانيه بدون صنيع المقام فلهم
وقوله لو لوا لم تكلموا خراب رحمه الله بتقديره لو لم تكلموا فحذف
تكلموا الاول وابدل من ضميره المتصل اعنى الواو ضمير منفصل وهو انتم
لتعذر الاتصال لسقوط ما اتصل به فالمسند المحذوف منهنا فعل وفيما
تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العيب اذ المقصود من الاتيان
بهذا الظرف تعلق المقدر وهو اطهر ثم لم يحج اليه واما صيرورة الله لان لو انما يدخل
على الفعل دون الاسم فانما فاعل للفعل المحذوف لا مسندا والا لما لزم
اضمار ان المكسورة لو لم تكلموا انتم تكلموا لان حذف الفعل
اسهل من حذف جملته ولانه لم يعهد حذف المؤكد والعامل هو بقاء

عند البلغاء

فصل ثم يلتبس بحذف المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء
على ان وكس يخرج الى ما ليس مراد كقولك لزيد عندك ام عمرو فانك لو قلت
ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع اذ لا
لا اذا اول الكلام والهمزة جملتان مستقلتان في احد الجنسين اعني
المسند اليه او المسند وتقوم عن القاعة مقام بعد ام كقولك اقام زيد
ام قام عمرو واقام زيد ام طوفا عمرو واقام زيد عندك ام عمرو عندك او عمرو
عمرو قام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاثنين ما لم تقدر بعد ام وهو
اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها كلاما واحدا من
غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القرائن
الفرد احترز عن نحو الفعليتين المشروطتين في الفاعل كقولك ام قعد
واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهما متصلة وكذا مع عدم
التناسب بين معنى الفعليتين ان تكون منقطعة كقولك اقام زيد ام تكلمت
ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق كقولك لمن سأل
من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف
المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فوض من الشرط والجزاء
يكون جوابا عن سؤال محقق وجهول النحاة على ان المحذوف فعل المذكور
فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان الفائدة فعلية فتقدير الفعل اولى
وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فمسلم لكن لا نسلم
وان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه فممنوع لم لا يكون
الله خلقهن يؤدي هذا المعنى وكذا الفائدة انما تدل على ان تقدير الفعل
اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقهن فظهر ان السؤال
جملة اسمية لا فعلية وهي ثم قيل الاولى ان مبتدا، والخبر جملة فعلية لتطابق السؤال
ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤول عنه اهتم
والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من
الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقولك هو ولئن سألتهم

العالم قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان
فهو ان اسم لا يكون فيه دلالة على الاختصاص وان اللام هم المختصون
بالشيء المتبالغ فيه لان الفعل الاول لما سقط لاجل التيسير ذكر الكلام في صورة
المبتدا والخبر فكما ان قولنا انا سعيت في حاجتك هو مبتدا، وخبر بعد الاختصاص
فكذا الواجب ان يكون لكونه مثله في الاصل والاجب ممن استدل بهذا الكلام
على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا لسن بمبتدا، بل
تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو خبر عليه لانه وقوله الصبر جميل
يحمل الامرين حذف المسند اي فصبري صبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي
فامري صبر جميل وفي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل
من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي
لا شكوى فيه الى الخلق والرجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى
وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل
لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرني صبرا
جميلا وحمله على حذف المبتدا، موافق له دون حذف الخبر وبان مقام الصبر به
قرينة حالية على حذف المبتدا، وليس على خصوصي حذف الخبر اعني اجمل وبه
لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجه الموافقة سرا الحذف في لا الحذف
اصلا والعود من بنا موانة اذا اصاب الانسان مكروه فكثر اما يقول
الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويترجح حذف المبتدا
ايضا بموافقة من قرأ فصبر جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل
في المبتدا، الوصفية فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا، معرفة اولى وان كانت
النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل
وليس المعنى على هذا بل على انه احمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحمل
الامرين قوله هو ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا الثالث او في الوجود الهة ثلثة او ثلثة
الهة بحذف الخبر الموصوف او المميز اولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون
في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا ردد الخالق امرين بواحد في صورة ربه

Bibliotheca Alexandrina

من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدرا عطف عليه محققا
اى كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر كقول خزابن تهشيل فى مرثيته
نزيد بن تهشل ليبك يزيد ضارع لخطوب مقارف اى ليبكه
ضارع اى ذليل خصوصا متعلق بضارع وان لم يعتمد على منفى لان الجار
والمجرور يكفيه رابطة الفعل اى بكته من اجل لاجل خصوصه لانه كان
ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه ببكى المقدر ليس بقوى من جهة
المعنى وفاسد من جهة النحو مما تطيح الطوائح الخبط الذى ناسك للموصوف
من عبد وسيد وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائح
جمع مطيحة على غير القياس كطوالح جمع طالحة تقال للناقة الطوالح والطاحة
الطوالح ولا تقال للطوحات ولا المطوحات ومما يتعلق بالخبط وما
مصدرية اى بسبب اى اجل اذهاب الدواهى اياه او ببكى المقدر اى
بكى لاجل اهلاك المنايا يزيدا وتطيح على المقادير مع الماضى على اصله
اللهم بخضاضا الصون دلك الاله الهابل وفضله اى فضل كوبكى
نزيد ضارع ويجوز ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا
اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر على حلافه وصو
ليبكى نزيدا ضارع مثلا للفاعل وتنصب نزيد مفعولا لاسكر الاسناد
او قدر اسند الفعل اجمالا ثم فصلا وذلك لانه لما قيل لبكى نزيد
علم ان ضمن بكى اسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع
اى بكته ضارع فقد اسند الى متصل لا شك ان الاسناد مرتين اوكد
واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع فى النفس فكون اولى وقد قال
ان الاسناد اجمالا لانى السؤال المقدر راجع من بكته لانه سؤال عن
تعيين الفاعل المعلوم اسناد الفعل اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند
تلك مرات اثنتين اجمالا وواحدا تفصيلا ونوقع نحو مر لاغير فضلة
بل جزء جملة مسند اليه كلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة
ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمه غير مترقبة لان اول الكلام غير متطع

فى ذكره اى ذكر الفاعل فيكون الفاعل اذ فاما من حيث لا يحسب
وهو الذكر بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع فى ذكر الفاعل
ويعارض ان يفضل نحو ليبكى نزيدا بنصب نزيد وبناء
الفعل للفاعل على خلاف بسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله
على ابهام الجمع بين المتباينين من حيث الظاهر لان نصب نحو زيد
وجعل فضله يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقدمه
على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان اطباع
اول الكلام فى ذكر الفاعل مع تقدم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله
اوقع واعز واما ذكر اى ذكر المسند فلما قرر فى ذكر المسند اليه من ان
الذكر هو الاصل ولا معنى للحذف نحو زيد قام ومن الاحتياط
لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعويض بقاء السامع نحو محمد يغبنا
فى جواب من قال من يبكى ومنه قوله ابو ليل فعله كبير علوه ابعد قوله انت
فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يسعد اى كون اى المسند
اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكر او ان يدل على قصد التعجب
من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسيل
وتلطخ ثوبه وكحصول الكل وحصول البعض لان الوجه اما الاول
او الثانى المسند واما المخصص للسامع فاما الذكر المستغنى عنه فى الطاهر
واما افراده اى جعل المسند الجملة غير جملة فكونه غير سببى مع عدم افاده نحو
الحكم او لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيد النسبة نحو زيد قام امه
جملة وطبعا واما نحو زيد قام فلم يفصل للنسبة بل طووبت من زيد قام
فى اعتماد النسبة كما مر وقوله مع عدم افاده نحو الحكم معناه مع علم
افاده نفس التركيب نسبة الكلى محذوف وفاعل الصدر فخرج ما يفيد النسبة
لحسب التكلم نحو عرف او حذف المسند نحو ان زيدا قام وهو جواب
او قائل نسبة الحكم فى الاصطلاح ملوما كان بالطرق المخصوص نحو زيد قام

زيد قام وزيد طويل قام لان العائد مسند الله ووصل فيه وزيد ابوه قائم وزيد قام ابوه
وزيد مررت به وزيد ضربت عمرو اني داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه
وزيد ضربته وكقوله يوان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر
من احسن عملا لان المسداء اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد
اعم من الضمير وغيره وعلى هذا المسند السببي مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتداء
وقال صاحب المفتاح طوان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بالنسبة للشيء
الذي بني عليه وكل المسند الذي جعل خبرا عنه او مسندا عنه مطلوب التعلق
بغير ما بني عليه وكل المسند بتعليق اثبات لذلك الغير نوع ما او تعلق ما عن
نوع ما او يكون المسند فعلا مسندا الى ما بعده بالاسناد الذي هو
فيطلب بتعليق وكل المسند على ما قبله نوع اسناد اوني لكون ما بعده وكل
المسند متعلقا بما قبله بسبب ما قالا والحق ان زيدا ابوه منطلق فان مفهوم منطلق
مع الحكم عليه بثبوته لمبتدائه اعني ابوه قد علق به بالاسناد الذي هو
منطلق عليه لان معناه ما حصل مسداه واوقع منطلق مثلا خبرا عنه خرج
من قال القسم الخ وزيد منطلق ابوه لان مجموع اسم الفاعل او الفعل ليس بمعنى على شيء
لما عرفت من نفس والكتاب الخ وضرب اخوك عمرا وضرب اخوك فان ضرب فعل المسند الى ما بعده
ومواخوك مع ما علق على ما قبله وطوعا وطوعا و بالاسناد الاخ معلقا به ومضافا الى ضميره
فالمسند السببي فسمان وهو اما ان يكون المسند فعلا منصوبا معطوفا على قوله
يكون مفهوم المسند وقد يوهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط
وان قوله او يكون مرفوعا معطوف على قوله اذا الا في قوله واما اطالة المعصلة يكون
جملة فهي اذا الا لدعوى الحكم او اذا كان المسند مسببا ولا يخفى انه سهو والا
لكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا او وجه العدول الى المضارع
وترك لفظ او الى موضع الا ليس كما قيل اذ قوله او اذا كان المسند مسببا
الظاهر من بعض الشراح ان المسند السببي هو ما يكون مسندا مطلقا
وفي عمرو خرج اخوه ملوضرب اخوه قد يكون موفوا كما في صدر الكشاف وقد
يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه المطلق ولا يخفى ان كلامه هذا يدل على ان نفس
جملة زيد ابوه المطلق

المسند السببي لجاز ان يكون جملة مثل اللام من كلامه اذا كان في الكلام
مسند سببي لجاز ان يكون مسند الكل الكلام جملة وهذا حق فاعلم ان
المسند السببي لا يكون الا في جملة وقوله مسندا الى مبتداه والكلام ان
في قوله طوان يكون مضمرا محذوفا والرخان وضميرا عائدا الى المسند
السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا والعائد الى المسند السببي يكون بعيدا
اذ كان مفهوم المسند كذا او وقت يكون المسند سببيا وقت كذا وح يكون
المسند السببي طوالماضي هو مجموع كلامه وطوفي الجملة كما ذكرناه اولا
واما كونه اي كون المسند فعلا فللعهد للمسند ماضي الا وهذه الليسه
اعم الماضي وطوالرخان الذي قبل زخان لكلمك والمستقبل وطوالرخان
الذي يرغب وجوهه بعد الرخان والحال وطوا جزاء من اوا خر
الماضي واوائل المستقبل معاقبة من عمرو ملته وتراخ كما قال ابن يعيش
والحال ان بعض صلوه ماض وبعضها باق كجعلوا الصلوم الواقعة
في الآنات الكسر المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه كخلاف
الاسم كزيد قائم امس والآن او غدا فانه كحاج الى الاضافة فربه واما
الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه الموضوعة بصيغته بدل عليه مع افادة
التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي طوجزء من مفهوم الفعل وتجدد
الخ وحدوثه بعضي تجدد الكل وحدوثه وظاهره ان الزمان غير قار
الذات لا يجمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي طريف بن تميم
او كما ورد عكاظ هو موضع في اللوب كانوا يجتمعون فيه
فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقايع فبيلة يعنوا الى
غير يقوم عرف القوم طوالقيم بامرهم الذي يشتهي بذكك وعرف يتوسم
اي يتفرس الوجوه ويتأملها لما حدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا
والصدر منه النظر لحظة فلحظة يوان لي على كل جميله حنانة فمتى ورد وا
عكاظ طلبني الكافل بامرهم واما كونه اسميا والافادة عدمها اي عدم
التجدد المذكور وافادته الثبوت والدوام لا غراض

العكاظ اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون
فيها في كل سنة فيتعاهدون

اسم القضيه وانما سميها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط
بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضيه ولا محتمل للصدق
والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع قول النحاه
طالعة وسواء لام ذلك في الجزاء، لان قولنا اكرمك ان جئتني ثمة انما اكرمك
على فعله مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطيه
ليست اعيادا لكنها تغيرت عرفا ليست اعيادا اصل الوضع لانا اذا قلنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فمعنى اصل الوضع النهار محكوم عليه وموجود محكوم به
والشرط قيد له ومفهوم الوضع ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع
الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصورتها
ما عيادا مطابقه الحكم بسبب الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المطيعي
فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء، ومفهوم القضيه الحكم بلزوم الجزاء
للشرط وصدقها ما عيادا مطابقه الحكم باللزوم وكذبها بعدمها وكل من العلل في
نفي الخلو عن الخبريه واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها نشاد كل الجمله في
انا قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتحاليها بان طرفيها مفردان لا تفيدان خبرا
تاليفا خبرا وان لم تكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان في احد الطرفين هو
الآخر بخلاف الجمله الاسميه ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
مفهومه عدوم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعلى الجملة ان التعليق النهار
موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهر انه جمله خبريه قيل مبتدء بمعقول
فيه فكم بين المفهوم من وكشف هذا المقام على هذا الوجه هو مقتضى المباحث
ولكن لابد من النظر هنا في ان واذا ولو لكثره مباحثها الشريفه اهمله
في علم النحو فان واذا للشرط في الاستعمال لكن الاصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط
في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام البدء الا على طريق الحكايه او على خرق من
التاويل واذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم
الجزم بوقوع الشرط فكذا الشرط انتفاء عدم الجزم سلا وقوعه كما ذكر جمع
النحاه وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتمله المشكوكه فلم لم تعوض له

الفصل قلت لان الفرض ثمان وجه الافتراق بين ان واذا العدا ذكرها
في كونها للشرط في الاستعمال وكل ما الجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به
واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فتامل وكذا ذكره
في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط لكن تكون في
كثير حيث لا يعلم الفاعل انكم هو ام لا فينبغي على المثال على استواء الطرفين
عن الجزم باللاوقوع وكذا قال انها في كلام الله تعالى لكن ذكر بعض فضلاء
مسئله في مقام الجزم بكثيته وظاهر ان الجزم ههنا انما يحصل بوقوع الشرط
لان الشرط ما يوجد عند وجوده ويعدم عند عدمه فعلوم ان الخلو عنه انصالا ما احاج
هذا المثال الى التاويل وقد سبقها الفاضل الشارح ههنا وزعم ان الجزم
فيها انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم بذلك اى ولان الاصل ان عدم
الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم انادرا لوقوع موقعا لان
لان النادر غير موضوع له في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي
على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي انوب الى القطع بالوقوع
نظرا الى لفظ الموضوع للدلاله على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على
الاستقبال لان اذا الشرطيه تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان تكرمني
فاذا جاءك اى يوم موسى الحسنه كالطيب والرخاء، قالوا التامل اى
محصلها بناء ولحن مخففا وان تصبهم سيئة جدب وبلاء بطير واتوا
اى يتشاءموا به وهو لو اصل بالبشره موسى ومن معه من المؤمنين حتى
في جانب الحسنه بلفظ اذا حتى مع اذا لان المراد الحسنه المطلقه
التي حصولها موضوع به ولذا عرفت بوقوع الحس اى الجميع لا الاكثر وان
وان كان بوقوع الحس يطلق عليها وجنس الحسنه وجوعه كالواجب الكثيره
وانسبائه لجمعه في كل نوع من الانواع كخلاف نوع الحسنه فانه لا كثيره
كثير جنسها ولذا جمع مان دون اذا فيما وصف به النوع كونه سيوا والمراد
تصبهم حسنه وليس اصابتكم فضل من الله وصف سابقا بكثيته وطوان عدم
الكثيره وعدم القطع بالحصول اعاده يوفي نوع معين او فرد معين والعاني

جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا السعادة واحصاصهم الحسنة فقد دخل
فيه المعهود دخولا اوليا ولزم تركيب الشكر على الجنس تركيبا على المعهود
وغير فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افراده
واما من حيث هي فيمتنع فدخول اذ اعليها يمتنعا لامر جوازا واذا
جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم تكن المراد مطلق الحسنة كما طوعوا
الفقر روح بظاهر فساد ما قيل انه اقتضى طي البلاغة لكونه ابعد عن
الانكار اذ دخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معلوم لا مكذلك
انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة
ينافي القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة ولكن الجواب عن منع
كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الجنس اعني الخصب
والرخاء ومعنى كونها مطلقا ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء
من غير تعين بعض وهذا ظاهر صحة ما ذكرنا من كونه اقتضى طي البلاغة
والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي حتى في جانب السيئة بلفظ
المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة
المطلقة ولهذا اكدت لبدل تنكيرها على تقليلها فان قلت استعمال
الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله وفاذا مس الناس ضر دعوا
ومعرفا في قوله واذا اذاقه الشر قنوط عريض فما وجه ذلك
اقول فلنظر الى لفظ المس المبني عن معنى القلة والى تنكير ضر
المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده
عن الحق وارتكاب الضلالات فتنبه بلفظ اذا والماضي على ان
مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به
واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المنكر المذكور
عليه قوله واذا انعمنا على الانسان بلفظ الاعراض وناى بجانبه فتنبه
بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر حقه ان يكون
مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط مجاملة لا قتضاء

الاول

في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير ولا لان القطع
الحس بوجب القطع بحصول نوع ما فهو مما لا نزاع انه لا يحصل الا في ضمنه
فالفرق بين اذا جاءتهم الحسنة وبين ان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان
يقصد به نوع خصوص والحق ان قطع بكون توقف الحسنة توقف الجنس
رد اعلى صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون توقف عهد وزعم انه اقتضى
طي البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح
اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا لفظا ولا لعدم التكون اللام اشارة اليها ولو
سلم فيجب ان يكون التقدير الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة
المطلقة المقطوع بها كثيرا وقوعا وانتشارا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه
اقتضى طي البلاغة لكونه ادل على فضل الله ورحمته حيث جعل الحسنة
المعهودة التي حقها ان يشكل في وقوعها كثيرا الوقوع قطعيا لحصول
مع جعل السيئة التي هي غير قطعية الحصول وان اراد العهد على
مذهب بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في
الذهن حتى كانها نصب عينيك لغلبة الاحساس بها وكثرة دورانها فيما
بينهم وتكون اوفق لطي البلاغة فهي الكشاف الى هذا الذي لذا بعينه
توقف الجنس على مرتبته وبهذا بطل ما ذكره الشارح العلامة من ان توقف
العهد اقتضى طي البلاغة اجمالا فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان
الحسنة والخصب والرخاء وان صارت لكثرة دورانها بينهم لغلبة المعهود
الحاضر ففي توقف العهد دلالة على ان صعوبة الدين يدعون انهم احقاء
باحصاص حسن العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها لام
اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة ولا يلزم حينئذ توقف الجنس
اولا لدعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم
الاول دون الثاني ولا تترك الشكر على القليل كثيرا كيف وقد علمت
تقدير الاول دون الثاني واعلم ايضا فلانه اذا قصد بها العهد يكون واقعة
موجودة فتوافق لعطى اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها حيث يلزم

القام الحاصل كما او اسئل البعد عن سيتل مثل مبوفى الدار وعلوعلم ان
فيها فصول ان كان فيها اخرك فيها مثل حوفا من السيد وكما او استطالت
ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وينقض الليل افعل كذا فتجاب مثل نوكتا
ونفصيلا او فس على ملا او لعدم جرم الخاطب فولك لمن يكذب كل ان حلفت
فاذا افعل او تنزيله اى لتنزيل الخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل
لما لغه معطوع العلم كولك لمن يؤذى اباه ان كان اباك فلا توذه مع
علمه بابوة ابن لكن مقصى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اى لتعيير الخاطب
على الشرط وتصويران المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ولك
المقام الا لغرضه اى فرض ولك الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بوضعه
كالتبكيت والالزام والمبالغة وطوك نحو افنضرب عنكم الذكر اى انهملكم
فنضرب عنكم القرآن وما قبله من الامر والنهى والوعد والوعيد صفحا اى اعراضا
او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيجمع قوله ان ما قبله
قان الشرط وطوكونهم مسرفين اى مشركين معطوع يولكن حتى يلفظ
ان تقصد الموبخ على الاسراف وتصويران الاسراف من العاقل في هذا
المقام لحب ان لا يكون الاعلى حد الوفور والتعذير كما يعرض لحال الاشعار
المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن
العاقل اصلا فهو مسرله لحال ادعاء حسب مقتضى المقام لا يقال المستحيل في
عرض المحال ان يكون كلمة لو كما في مولا او لو سمعوا ما استجابوا لكم يعني
الاصنام دون ان لما قرمن انه شرط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا
وقوعه والمحال معطوع بلا وقوع فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل
يقال لو طار لانا نقول ان المحال في هذا المقام ينزل منزله ما لا قطع بعدمه
على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا
يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تو فان امنوا مثل
ما امنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد
لا يوجد له مثل فنى بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اى ان حصلوا

وبينا احرمسا ويا لدينكم في الفتح والسداد فقد امتدوا وفي قوله تو ان كان
هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اى ان كان صافعا فينا
على انكاره والرادعن حقيقته ومعلق العذاب بكونه حقا مع عناده
اذ باطل معلق بالمحال ومنه قوله تو فان كان للرحمن ولد فانا اول
العابدين او تغليب عن التهكم اى بالشرط على التصعك او الكلام القائم
فطفى الحصول بالنسبة الى بعض وعرقعلى بالنسبة الى اخرين فتقول للجمع
ان تمم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لاعلى ان حصل
لهم القيام قطعا وقوله تو وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بيان مع
المرتابين بحملها اى لحمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب ومصوبر ان
الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لهم الاعلى سبيل الفرض لاشتمال
المقام على ما ينزيله وتقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل
من عند الله تعالى وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين
منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكره عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب
لهم والاشكال المذكور وارد ومنه لان علم الشرط اذا علم وقوع الجزاء
فلا يصح استعمال ان لما مر لان الشرط اذا علم وقوع الجزاء يستعمل في الاكثر
وملوح محتمل الوضوح والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المراد على اصوف الاكثار
في المستعمل ولهذا زعم الكوفيون ان ان هي بمعنى اذا وقد تقع للمجرد والرجاء
على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستعمال وذكر كثير من النحاة انها اذا اريد
ابقاء معنى الماضي معها ان جعل الشرط لفظا كان كقوله تو ان كنت
قلته فقد علمته وان كان تحيصه قد مضى قبل وذلك لوقوع ولا لو كان على
المضي لتحضه له لان الحدث المطلق الذي علم وله تو يستفاد مما خبر
فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله
تو واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد
وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي فنهي مجاز بسبب المتلازمين
لانه مما ينكره العقول ولا تقعد بعد ان ذكرتا كل فنهي فلما اراد جعل

اولا والذين من قبلكم الذى ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم معلق بقوله خلقكم
لا بقوله اعبدوا حتى يخص بالناس الى طسم اولا مرفى قولنا اعبدوه لعلكم
سقون ومن يعلمن العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المخص بالعقلاء على
الجمع كما يقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظهم مخص بالعقلاء
وقد جمع فى لفظ واحد يعلمن الخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله
تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذروكم فيه اى خلق لكم ايها
الناس من انفسكم اى من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من
انفسها ذكورا واناثا يتناسلكم وتكثيركم ايها الناس والانعام فى هذا التدبير
والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فيوجد المتبع والمعدن للبث
والتكثير قوله يذروكم خطاب سامل للناس المخاطبين والانعام المذكور بلفظ
الغيبة ففيه يعلمن الخاطب على الغائب والاتى بضمير الجمع اعنى الناس والانعام
بطريق الخطاب لان الانعام غيب يعلمن العقلاء على غيرهم والاتى بضمير الغيب
خطاب الجمع بلفظكم المخص بالعقلاء ففى لفظكم يعلمان ولولا التغليب لكان
العباس ان يقال يذرونكم فيه وايا ما كان اى الكناف والمعاش وغيرهما والعامل
ان نقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لاحاجة اليه لان الوجه الاظهار
القدرة وبيان الالطاف فى حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم
ايها الناس فى هذا التدبير حسب تكثيركم من التوالد والتناسل ويبقيكم
ما تحتاجون اليه فى ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء
ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا لتبقى بقاءكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا
يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام فيما قدروه
وهو جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه يعلم الوجود على ما لم يوجد
كما اذا وجد بعض الشئ وبعضه منزوب الوجوه صحح الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين
يومنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان ينزل الا بعضه ومنه يغلب
ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ولكن عاقدتم ايمانكم ذكر الايدى
لان اكثر الاعمال تزاول بالايدى فجعل الجميع كالواقع بالايدى تغليبا ولكونها

Bibliotheca Alexandrina

يذروكم فيه

الدفاء والدفاية بفتح الدال كرم شدن
والدفاء بكسر الدال كرم شونده
مختار

يعلل لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من اول امره معللا فيكون له
فى النفس استقرار لا يكون لما يذكر بعلله بعد اى الكون ان واذا
لمعلق امر هو حصول مضمون الجزاء بغرة عن حصول مضمون الشرط
فى الاستقبال معلق بغير على موجعل حصول الجزاء مترتبا على حصول
الشرط فى الاستقبال والاظهر ان معلق معلق امر لان التعليق
امر معنوى وان التكلم فى الاستقبال الامرى اكثر واغلب ان خلب
الدار فاب حرة معلقت الحرية على دخول الدار فى الزمان المستقبل
كان كل من جملتى كل من ان واذا مع الشرط والجزاء فعلقة صفة لكل
اما الشرط فحالة مفروض الحصول فى الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه
واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال ويمتنع
تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما لم يحصل والمستقبل وجب
ان يتنبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه
فعل مستقبل لدلالته على الحدوث فى المستقبل فيجوز ان يتوسط على امر
بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق فى الاستقبال ولا يكون طلبيا فانهم
ولا يخالف ذلك لفظا الا النكتة بطبيق اللفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة
الظاهر من غير ان يقتضيها شئ وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين ان
جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعليه ماضويه فالمعنى على الاخبار
حتى ان قولنا ان اكرمتنى الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعقد باكرامك
اياى الآن فاعتد باكرامى اياك امس وقوله ٢٠ وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبل معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل وقوله الا تنصروه
فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينتصر من نصره قبل
ذلك وقس عليه ما ورد من هذا القبيل وما يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبى
بالخبرى وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو موقوف عليه هذا
ولكن قد يستعمل ان فى غير الاستقبال قياسا اذ الكلام الشرط لفظ
كان نحو ان كنتم فى ريب وان كنتم فى شك كما مر وكذا اذا الجزئية ما فى

الساكد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر حي له جوا، كخوانده وان كثيره مالي
نخيل وعمرو وان اعطى جاهلا يتيما وفي غرضك قليلا كافي قول الى العلا
فناوطني ان فاتني بك سابق من الدهر فليسنم لسانك نائل وقوله ايضا
وان ذممت عمى اجتنب صدورنا قد الهبت وجد انوس رجال
ظهورا ان المعنى عاما يض دون الاستقبال وقد يستعمل اذ الماضي كقوله تعالى
حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا
والكاشم ارتقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابه اذ غير الحاصل في
معرض الحاصل لوقوع الاسباب المناخل في حصوله لخوان كشترينا كذا حال النقاد
اسباب الاشتراء او كون عطف على قوله الاسباب لاعلى ابراء غير الحاصل
وكذا جميع ما عطف بعد باو لانها كلما عمل للابراء غير الحاصل في معنى الحاصل
اى لكون ما طلوب الوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق مني انه يتعين
عن المستقبل بلفظ الماضي بسبب ما لحق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة
في وقوعه اى وقوع الشرط وان ظهر ان حسن العاقبة هذا يصلح مما للتفاؤل
واظهار الرغبة في وقوعه ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة بعض ابراء
غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول
امر يكثر تصوره اياه اى تصور الطالب وكل الامر فيما يحتمل وكل الامر
اليه اى الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اى على اظهار
الرغبة في الوقوع ورد قوله ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا
جيء بلفظ الماضي دلالة على الوقوع والرغبة في ارادتهن التحصن فان تعليق النهي
عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجهين
الاول لام ان التعليق بالشرط يعم اسواء التعليق عند انتفائه والاستدلال
بان اسواء الشرط يوجب اسواء المشروط لانه عبارة عما توقف عليه
وجود الشيء في عامة السقوط لانه غلط من يشترى اللفظ اولانم ان الشرط
النحوي هو ما توقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا عليه
حصول مضمون جملة اى حكم بانه حاصل مضمون تلك الجملة عند حصوله فكلاما منقول

عن معناه اللغوي بقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الامري ان قولنا
ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا توقف
على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط اللغوي
في الغالب ملزوم والجزاء لازم التالي للاحلاف في ان التعليق بالشرط انما
يعم اسواء الحكم عند اسواء اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان تكون
فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة
فالمولى احرى بارادتها او لان الآية نزلت فيمن يريدن التحصن ويكرههن
المولى على الزنا فالعتب ان لا تكرهوا معناه تحرم الاكراه واطلب منكم
الكف عن الاكراه وعند عدم ارادته التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب
كف الاكراه خروج اسواء الاكراه حينئذ لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل
نقيضه فعند عدم ارادتهن الامساع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه
الرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه حسب النظر الى
مفهوم المخالف لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر فيما قاطع قال
الكاكي او التعويض اى ابراء غير الحاصل في معرض الحاصل اما ما ذكره
للتعويض فان منشأ العدول الى اصل المراد غير ما هو قوله ولقد اوحي اليك
والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فاحبطت لمحمد صلى الله عليه
وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابراء للاشراك في موضع الحاصل
على سبيل الفرض والتقدير تعويضا لمن صدر عنهم الاشراك باله فرط منهم
اعمالهم كما اذا اشتمل احد فقول والله ان شتمني الامير لاضربنه ولا اكفي عليك
انه لا مفر للمتعويض لمن لم يقصد ابراء غير الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد
التعويض كونه على اصله وما كان في هذا الكلام من الطعاء والتعسف
الى صاحب المصباح والا فهو قد ذكر جميع ما تعلم ونظم اى نظم لئن اشركت
في التعويض لان استقبال الماضي مقام اتمام المضارع في الشرط للتعويض
قوله هو ما لي لا اعبد الذي فطرني اى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل
قوله والله ترجعون اذ لولا التعويض لكان المناسب لسياق الآية والله

Bibliotheca Alexandrina

ارجع ووجه حسنه اى حين افوض اسماع المتكلم الخاطئ الذين هم اعداؤنا
الحق على وجه لا تزيد دكل الوجه عضبهم وعلواى وذلك الوجه تركى الصفح بستهم
الى الباطل وبعين عطف على لا تزيد وليس من اى كلام الكافى من على وجه
يعين على قوله اى قول الحق مكروها اى كرها يوصله او خلق واجاض النضح حث
لا يزيد المتكلم لهم الا غاية بل لنفعه وسمى هذا النوع من الكلام الكلام المنصف لان
كل من سمعه قال للخاطئ قلت انصفك به المتكلم اولان المتكلم قد انصف من
حيث حقا مر تبته عن مرتبه الخاطئ ويسمى ايضا الاسدد راج لاسدد راجا خطئ
الى الاذعان والتسليم وملوم لطائف الاساليب وقد كثر فى الرسائل والاشعار
والمحاورات فان قلت ما معنى قوله ليوان يتفقوكم اى ان يخلوكم متمكنوكم امكنه ويقدروا
بكم يكونوا لكم اعداء خالصى العداوه ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم حاصلوه
اى بالقتل والضرب والشتم ووددوا لو تكفرون اى تتمنوا ان ترتدوا عن دينكم
فتكونوا مثلهم ويرتفع العداوه والقتال فلذكر فى موضع جزاء هذا الشرط
بلب جعل متعاطفه وقد عدل فى الثانيه الى العطف الاسمى فاتى بكلمه فى ذلك
قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور فى الكشاف ان العوض منه الدلالة على
انهم ودوا قبل كل شئ كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحقوهم
مفارقة الاوطان والدين وكفى المفاد عندهم ان يودوا والمؤمنين كفارا
ليعلموا بان الذين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونهم
وثانيهما وهو المذكور فى المفتاح ان لزوم وداد تهم ان يردوهم كفارا لمفاد المصادر
والطوعهم لا يحمل من ماهيته ما كمله لزوم الاولين لما اعز كونهم اعداء
وبسطهم الايدى والالسن اليهم لانها اقصى اللازم بالنسبه اليها لان
وداد تهم لكفر المؤمنين ثابته البته ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء
بالمؤمنين وانفق اللسمه كس للخسيسام ماده المخى حاصله وارتفاع القائلين
والمشاجره كلاف العداوه وبسط الايدى والالسن فلا يجوز اسقاء
لوى المصادفه بتذكر ما بينهم من القرابه والمعاقده وبانشاء اعليه
من قولهم او املكت فاسبح واما اسقاء وداد تهم كفرهم بان يسلم المشركون

ايضا لهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا طفى انه ابعد واخفى وقيل اذا عطف
سئ على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يصور وجوه كل من الكونين
دون الآخر ونقيض وقوعه جزاء فحوان ثانتى انعطفكم واتكسفكم والثانى ان يوقف
المعطوف على المعطوف عليه كحوان رجع الاجير استاذته وخرجت وهذا
فى المضى على كلامين اى اذا رجع استاذته واذا استاذته خرجت كذا فى
دلائل الاعجاز فاى الآيه ان كان من الضرب الثانى ليكون مجموع الجمل الثلث
لا دعاء واحد والم الصح عاى المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن ريط بعضها ببعض وداعى
الكفر ان شرط قائل على انها حاصله ظفروا بهم اولم يظفروا بهم فالاولى ان يكون
قوله وودوا عطفا على الجمله الشرطيه لا على الجزاء وحده فان يعاطف الشرطيه
وغيرها كثير فى الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف
لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا
ملكا لقضى الامر عطف الشرطيه على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد
اظهار وداده الكفر واستيفاء مقتضياتها والاشكال انه موقوف على الظفر
بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوه حاصله ظفروا اولم يظفروا
لا يقال الآيه نزلت فى حاطب بن ابى بلتعه حين وجه كتابا الى مشركى
مكة واخبرهم باستعداد النبى عليه السلام لفتحها فعثر الله رسوله على ذلك فقال ظفر المشركين بهم يطفئوهم
كفارا متلهم فلا عداوه ولا وداد اطهار العداوه والوداد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوا
مؤمنين فحققوا العداوه وبسطوا الايدى والالسن ووداد الردادوا
الكفر لا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا ان حاطبا
الكفر والنفاق والمذكور فى القصه ان الكتاب لم يصل اليهم واذ اخذ
اصحاب النبى عليه السلام على الطريق ولو للشرط اى لعلق حصول مضمون الجزاء
بحصول مضمون الشرط فرضا فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء
الجزاء كما تقول لو جئتنى لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجئ مع القطع بانتفائه
فيلزم انتفاء الاكرام واما عباره المصباح وهى انها للتعليق ما امتنع بامتناع
غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتنى لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بامتناع

Princeton University Library

من بحثي مخالفتهما في الاشكال لانه جعل اولا المعلق امر الجزاء والمعلق عليه امساع
الشرط وانا جعلت المعلق امساع الجزاء، والمعلق عليه نفس الشرط وهو وجوه
فساد كل منهما واقول وجه ما بعض من اطلع عليه بما على خلاف الضعاف
الاولى انها المعلق امساع ما امسع ومعلق الامساع اكبر اعم من امساع
ما امسع من الحيثي واظن انه لاحاجة الله لان تعلق الحكم بالوصف مشعر بالعلية
فكانه قيل انما المعلق ما امسع من حيث انه ممسع وهذا معنى تعلق امتناعه وكذا
وكذا قوله ما امسع وهذا معنى لطيف يحتاج الكشف عن من البعاد وغفل
عنه الشارح من متقني كتابه فحمل على المعلق الامساع بالامساع المطلق
وعلى ما ذكرنا المعلق السوف بالسوف مع القطع بالانتفاء والتالي والعطف
الجملة هي الامساع الثاني اعني الجزاء لا امساع الاول اعني الشرط اصولا وكان الشرط
والجزاء اثباتا او نفيا او اصلي اثباتا والآخر نفيا فامساع النفي اثبات وبالعكس
ويوفي قولهم ما نفتي لم اكرمك لامساع عدم الاكرام لامساع عدم الاتيان اعني
انتفاء الاكرام لسبب الاتيان هذا هو المشهور وعلى المشهور واعترض على الشارح
ان الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب فلا يكون اعم من المسبب حيث جاز ان
يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فامساع السبب لا يوجب
امساع المسبب بخلاف امساع المسبب فانه يوجب امساع السبب الا يرى ان قوله
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي سيق لتدل بامتناع الفساد على
امساع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من امساع تعدد الآلهة امساع الفساد
جواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها للامساع الاول لا امساع الثاني
وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط
عندهم اعم من ان يكون سببا لو كان الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا
لو كان في الماء تحتها او عرضا لو كان النهار موجودا كانت الشمس
طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وامتناع اللازم يوجب
امتناع الملزوم من غير عكس فهي موضوعة لتكون جزاء لما معلوم المضمون فمسمع
مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امساع اللازم وهو الجزاء فهي لامتناع الاول

لامساع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في العباس
الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب
رفع التالي مع انا لو كان هذا انسانا ما كان حيوانا لكنه ليس كهوان ينتج انه
ليس بانسان ومع انا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس كهوان فهذا هو كل ما
من القول في تلقاه بالقبول والحق ان هذا القول ليس بمرضي عندهم لانا
لامساع الاول انه يستدل بامساع الاول على امساع الثاني حتى يرد
عليه ان انتفاء السبب او اللزوم لا يدل على انتفاء المسبب واللازم بل موضع
انها للدلالة على ان انتفاء التالي في الخارج اما لوجود سبب انتفاء الاول فمعنى
لو شاء لفعلكم اجمعين ان انتفاء الفعل اما لوجود سبب انتفاء المشيئة فهي
عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي
انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي
الا يرى ان قولهم لو لا الامساع العالي لوجود الاول كما ذكر غير
معناه ان وجود علي سبب لعلم صلاح عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر
صالح بل كل ويدل على ما ذكرنا قول ابي العلاء المعري لو دامت
الدولات كانوا الغيظ رعايا ولكن مالت دوام الايري ان
انتفاء الدولات ليس لانتفاء الغيظ شيئا ما تورد في المطلق وكذا قول الحماسي
ولو طاردوا وحافر فرسها الطارد لكنه لم يطرد اي عدم طرد ان لكل الوصفين
سببا لم يطرد وحافر فرسها فلسامل واما ارباب المعقول فقد جعلوا
لو ان وعرضوا اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير تعرض
الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم حتى ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يجعلونها للدلالة على
ان العلم بانتفاء الثاني سبب للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء اللازم
بانتفاء الملزوم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج هو
لانهم لا يجعلونها في القياس لاكتساب العلوم والتصديقات
ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بالعكس

واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على فاعل اللغة اكثر لكن قد يستعمل
على فاعل افهام كما في قوله ﷺ لو كان معها آلهة الا الله لفسدتا نظهور
ان المراد منه التصديق باستحالة الآلهة لا بيان سبب استحالة
الفساد فعلم ان اعتراض السبح الحنفي واشياعه اما هو على ما فهموه
من كلام وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا وقائل فعلا
لا يصح ما ذكروه من لزوم استعمال اجراء لاستعمال الشرط في طوله
عليه بعم العبد ضربته لو لم يخف الله لم يعصه والا لزم بقاء عصاته
لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح ضربته بعدم
العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان اجراء لازم الوجود
في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد حصوله
لذلك اجراء ويكون بعض ذلك الشرط انسب والبق فاستعمال اجراء ذلك اجراء
فيلزم استمرار وجود اجراء على وجوده وعدمه فكون اجراء سواء كان الشرط
واجراء مثبتين نحو لو اهنتني لاثبتت عليك او منفيين نحو لو لم
يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجر اقلام
والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني
لاثبتت عليك في حق الافضل اذ الاول يستلزم وجود اجراء لهذا الشرط
مع استبعاد لزومه لوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى
ويستعمل لهذا المعنى ولو ايضا نحو ولو لا اكرامك اياي لاثبتت عليك
يعني اثبتي عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اولا فرق
في المعنى بين قولي لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل ما وجه ان يكون
لو في حق الافضل على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء نحو عدم
العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فجوز ان يكون هذا انتفاء وعلم
العصيان المرتبط بالخوف ثابتا بانتفاء الشرط وكذا يقدر انتفاء الثناء
المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الجزاء المرتبط بالاكرام قلنا
لا نسلم على اطراد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما نجيء

ولكن من قبل ذكر الشرط والا لكان تفصيلا بعد الشرط مكررا كما اذا قلنا
لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ولم يعلم وطمعا ان المنفي في قولنا
لو جئتني لاكرمتك هو الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما له دخل
في لزوم شيء لشيء او ثبوته له حتى ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا
لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب انه مستفهم فما وقع الجزاء بلفظ المثبت
دون النفي اذ لا عموم للمثبت فجوز في نحو لو اهنتني لاثبتت عليك
ان يقدر الثناء المنفي عبر المثبت كخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلزم
في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي
النفي لزم الايجاب وبيننا قضية وهذا وهم لانا ان اعتبرنا الارتباط بالشرط
في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثبتت عليك ثناء مرتبطا
بانتفاء عليقته وكذا في النفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله لم يعصه عدم
عصيان بعدم الخوف وقد يجوز ان يكون انتفاء ما انتفاء العقل فيلزم
عدم عصيان عند عدم مرتبط بعدم الخوف وان لم نعتبر بل اجرى على اطلاقه
يلزم العموم ويفيد مثبتا كان او منفيا واما قوله ﷺ لو علم الله فيهم خيرا
لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون فقاس الآية عاصون فقاس افترائي فيجب
ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم
خيرا الاحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما يحملان وكره
الشكل الاول بحيث ان تكون نكته ولو سلم فاغا صح ان لو كانا لزوميين
وملزوم ولو سلم فاستحالة الشيء ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا مما اذا اخبر فيهم
والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل وفصح الكلام
في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المسمى عند بعضهم
الشرطي لانها لامساع الشيء لامساع غيره ولهذا لا يصرح باسمها بعضهم
الثاني لانها لامساع الشيء لامساع غيره ولهذا لا يصرح باسمها بعضهم
الثالث وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم ﷺ انه قياس استعملت فيه
واني قائل يكون في ذكر وصل بتركب القياس الا طول السبح بل الحق
ان قوله لو علم الله فيهم خيرا رد على فاعل اللغة بان سبب عدم

الاسماع عدم العلم بالخبر فيهم ثم انقذا قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر عطا
لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي الازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير
عدم الاسماع فلوجوه كذا اذكرها واقوى كونه ان يكون التولي
منتفيا سبب اسماء الاسماع كما هو محض اصل لولان التولي هو الاعراض عن الشيء
وعدم الانقياد له فيقع بتقدير عدم اسماعهم وكيف كان لم يحقق منهم التولي هو
والاعراض عنه ولم يلزم من هذا الخلف الانقياد فان قبل اسماء التولي خيرا وقد
وكر ان لا خير فيهم قلنا لانم ان اسماء التولي بسبب اسماء الاسماع خيرا انما
يكون خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا اشياء تم انقادوا له ولم يعرضوا واذا
كما قال لا خير في دلان لو كان به قوة لعتل المسلمين فان علم فعل المسلمين
ساء على عدم العوم والقدرة ليس حرفه واما قوله هو لو جعلناه ملكا لجعلناه
رجلا فيحمل ان يكون من فعل لو لم يكف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان
في صوره رجل فيكسوا اذا كان انسانا ويحمل ان يكون على اصل لو من ايقاع
الربط والجزاء اي لو كان جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه كذلك الملك
في صوره رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فلنفي عدم السموت والبصر
في جملتيها بلو افق الغوص او السموت نافي التعلق والحصول الغوصي
والاستعمال نافي المضي فلا يقدر له في جملتيها اعني التعليق الماضوية الا النكتة
وعند صبب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وتلوح فلتنوب ان نحو
اطلبوا العلم ولو بالصين وان اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال الشاعر
ولو ولغت في دمه الكلاب لشربته اذا والغليث حوالي يصف
تاسفه على مفارقة بغداد وشوقه ركابه اياها وجلة والمعنى ان وضعت
لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركابه الهائم في حالة جلية كانه امر فوجد
اليأس والقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالاستغناء فدخولها على المضارع
في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في العنت والمشقة والهلاك لقصد
استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي عم
عما ما يستصوبون وانه كان عن لهم رائي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله
في كثير من الامر كما في قوله تع

الله يستهزئ بهم بعد قوله انا نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم
ملفوظ اسم الفاعل فصدر الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت
وان الاستهزاء هو التخييب والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والخذلان بهم
وهكذا كانت مكايات الله عن المنافقين وبلاياه النازلة بهم تجدد
وقتا فوقتا وحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لعصفا استمرار
الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان اسماءكم عنكم بسبب اسماء استمرار
على طاعتكم فهذا خلاف الاجماع في حكم وانقطاع من ان المعنى اسماع عنكم باستمرار امتناعه
عن طاعتكم وان اراد به اسماع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الاسماع من
المطاوعة فهو خلاف ما يلزم من الكلام لان المصادع بعد الاستمرار قد حصول
لو علمه اي بعد اسماع الاستمرار الاسماع قلنا الظاهر الاول والثاني ايضا
وجه لانه كان المضارع المثبت بعد استمرار السوت كون ان بعد النفي استمرار
النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الاسماع بحسب الاستقبال كان جملة الاسم
بعد السوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي يكون لتاكيد
النفي وثباته لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله ولو ما جعلوا نؤمنين
ردا لقولهم آمنا على ابلغ وجه واكمل وان قولنا ما زيدا ضرب وما بزيد مر
لاحصاص النفي لا لنفي الاحصاص مع انه بدون حرف النفي بعد الاحصاص
ولهذا اطاشر في كلامهم ودخوله على المضارع في نحو لو نشاء لجعلنا لكم
او لكل من يبقى منه الهزة اذ وقفوا على النار اي اوقفوا حتى يعاينوها
واطلعوا عليها اطلاعا مع تحريم او اوخلوها فيعترفوا مواقر اعذابها مع فوكر
وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرايت امرا
فظيعا وكذا في قوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي للدلالة على
المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب
السموت والارض والمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المحقق الوقوع
مهما في الحالة اما في المستقبل لانها اما تكون في القيامة لكونها جعلت بمنزلة

قوله الآية على ثبات المغفرة للقائل ان يقول بتوقف الجملة الاخيرة جواب لو لان خبر المغفرة لا يتوقف بما ذكر
واتقابهم ولا يتوقف بانتفائها فالاولى ان الجواب محذوف اى لأثيبوا وما ذكر من ان الآية تدل على ثبات
المغفرة ويستمر ما حمل بحسب الاصل ان تقرير ثبات مدلولها وهو كون المغفرة خيرا لا ثبات المغفرة وانما
عاد تقريره لو فصل المغفرة لهم وقد يمكن ان يجاب بان الاصل لانا نهم مغفرة خير لهم قوله الآية ثبات المغفرة لهم
واستمرارها على تقدير الاتيان والاستمرار خير من عدمه على هو مامر فتدبر قوله لو ان خيرا الخ وضع
فهم امنوا الخ

المغاوبة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد
كانه يشخص بلمح المضارع بكل الصور بشاهدها السامعون
والا يفعل كل الافعال امر يهم بمشاهدته لغرابته او فظاعته او لهول كلب
وصلوني الكلام كثيرة وقد تكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل
من العظاعة بحيث تكثر زعل ان يعتد عنه بلمح الماضي لكونه مما يدل على الوقو
في الجملة كما تقول لقد اصابتني حوادث لو بقي الى الآن لما بقي مني الا
ولم يعرض للعدول عن عدم الثبوت الى حصل الجملة السابقة اسمية كقوله
ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دالة على ثبات المثوبة واستقرارها
لا ظلم واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة واما سكوت اى بكلم السيد
فلا اراده عدم الطرد والعكس الخ وهي من معربة كقولك رجل كاتب وبناء
ويدخل فيه ما اذا اقتضى حكاية المتكلم كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول
بصدق قاله الذي عندك رجل ان كنت تعلم انه رجل او للمخبر كقولك لمن يدعي
للمتعقل على انه خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك الكتاب او للمخبر كقولك لمن شك
قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة كقولك رجل من صفته كذا احام فانه
كحد سكرة المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء علما يسمع
عقلا او لا يسمع ليس في كلام العرب وقوله او لا يكن موقف مثل الوداعا
وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب شاع جاء وطفا على الطلا قيما
ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من
ابوك وكم درهما مالك وكذا في ما ذا صنعت على ان يكون المعنى اي شيء
الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدا والمعرفة
بعده خبره ويستدل بعضهم على ان كون المبتدا نكرة والخبر معرفة يسمع
عقلا لوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما للسامع
الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند النكرة لعدم الفائدة في الاخبار
بالمعرفة واورد بانه اصلي معارض بمثله والقائل ان العلم
بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم

قوله كما قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم وقد يمكن ان يكون ذكر المضارع في هذه الآية بناء على ان
الاشارة في زمان مستقبل بالنظر الى زمان الارسال لا بالنظر الى زمان التكلم وهذا
كما قال رحمه الله في شرح الكشاف ان الاستقبال الملحوظ في قوله ان اعرف الهوى
البيت المشهور بالنظر الى زمان الاتيان لا زمان التكلم لتسبي الكلام

الماضي المحقق ان يستعمل لو واذ وما يختصان بالماضي وحق كان المناسب ان يقال
ولو رأيت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا حلاف في اخبار والمفاد
عدل به لفظ الماضي لهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب الباطن كانه قيل
فو انقضى هذا الامر لكنك مكارانه ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا منكرا سعى
ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي ﷺ وللمتمني فالاستشهاد
لان لو التي تدخل على المضارع انضا كما في رتما يود الذين كفروا فاد قد
التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب الكفه
عالج ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح
ومن وقوع الحال والاستقبال بعدها قوله لا ربما كان يود من ينزل المضارع
منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه بعد لفظ كان اي ربما
كان يود محذوف كثير في كلامهم واما جعل ما كافة موصوفة بيود والفعل
المتعلق به رب محذوفا اي رب شيء يود الذين كفروا الخ فتكلف بلا طائل
من العشق ورب هنا للتقليل النسبي اي ان ود الكفار اطول الاوقات
فيها هذا ان وجد منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان تكون مستعملة
وذكر ابن الحاجب انما تدخل على التحقيق كما تقول افراد اد خلوا
على المضارع عن التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف يدل عليه قوله لو كانوا
مسلمين كانه قيل يود الكفار اسلامهم حتى حكاية يودادهم على لفظ الغيبة كانهم اخبر عنهم
تقول حلف بالله ليفعلن ولو فعل لاكفان لكان الانضا سديدا واما
ان لو التي بمعنى ان المصدرية نحو عجبت من ان لو كانوا مسلمين
قوله لو كانوا مسلمين او لاسحصار الصور عطف على قوله لربما يود الخ
الكافرين موقوفين على النار فقيل يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من
صور رؤوسهم الظاهر انهم موقوفين عند ربهم والحزن ناشئ الرؤس متقاربة
شكل المقالا كما قال الله تعالى فتثير سحابا يلوط المضارع بقوله الله الذي ارسل
الرياح لاسحصار الشكل الصور البديعة الدالة على القدرة الباهرة
صورة اثار السحاب مسخرة بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة المؤدية عقلا الى

العقل علمه يستلزم العلم بدرك الشئ لامساع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه
وكلا صحافى عامة الفعل اذا الاول فلان وجوب كونه معلوما لاسلوم كونه
اسما معرفا اذ المنكر المخصصة معلوم من وجه والحكم على الشئ انما يستدعى
العلم به بوجه ما ولانه قوله لافاضل فى الاحسان يعرف علما لما يجئ فى توجيه
السند ولان ما ذكر من علما علم صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف
والمطلوب هو الامتناع واما الثانى فلانه لا دليل الا على ان يستلزم العلم
المحكوم عليه كحسن ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما تقرر على ان قوله
جواز الحكم على الشئ يستلزم العلم به مما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب
كونه معلوما واما مخصصة بالاضافة كقولنا علام رجل او الوصف
كقولنا رجل عالم فلكون العالم اتم فائدة من ان زيادة الخصوص توجب
اتمية الفائدة وجعل معمولات السند كالحال والظرف من المقيدات والاضافة
والوصف من المخصصات بمجرد اصطلاح وصل لان التخصص عند هم
عبارة عن نقص الشيوع والشيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم
والحال تقييد والوصف يبنى للاتم الذى فيه الشيوع فيخصصه وهذا
وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول
فظاهر ان الكثرة فى الاخبار ليست كذلك بحيث لا تكون الوصف
فى كقولك رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق
على كل فرد وتعرض من غير دلالة على التعين فهو الفعل ايضا شيوع لان
قولك جائنى زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا اطاب زيد
يحتمل ان يكون من حرفة البيع وغيرها فى المال والتمييز وجمع المعمولات
تخصيص لا يدرى الى ما ذكره قولنا ضرب شديدا ما الوصف واما نحو كه
اى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق فى ترك
تقييد المسند بما هو من تتمة الفايدة واما نحو ولا افاده السامع
حكما على امر معلوم له اى للسامع حال كونه ذاهبا فى طريق التوجه
الى انه يجب عند ايراد المسند اليه معرفة او ليس كلام

العرب كون المسند نكرة والخبر معرفة فى الجملة الخبرية بل اخر مثله اى حكما على امر
معلوم باخر آخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه فى كونه معلوما للسامع بل اخر
طرق التوجه سواء اتحد الطرفان نحو المركب هو المطلق او اختلفا
نحو زيد هو المطلق فعوله بل اخر انشاء الى انه يجب مغايرة المسند اليه
والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فحوانا ابو يوسف وشوى شوى
متاول بحذف المضاف باعتبار حالتى اى سوى الآن مثل سوى فعا
كان اى المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس من الفاضل
بالادم فى كل ما اخر فعافظ المسند والخبر على ما نوهنا بعضهم اذ لا حاجة
اليه فى نحو قولنا زيد سخاء فمن سمعته يقاوم الاسد فهو فاطم الغم
من سمعته والآخر لزيد وهذا مفعول من غير ما وقع اذ لا يلزم حكم كذلك عطف
على حكما او لافاده السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق
التعريف بل اخر مثله وفى طرد الاشارة الى ان كون المسند والخبر
معلوما من الابتداء فى كون الكلام مفيدا للسامع فاعلم مجهولة لان ما يستفيد
السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المسند او كون المتكلم عالما به
والعلم بسبب المسند والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر
والحاصل ان السامع قد يعلم امرين لكنه يجوز ان يكونا منفردين فى الخارج
فاستفاد من الكلام انهما متحدان فى الوجود الخارجى بحسب الواقع نحو زيد
اخوك وعمرو المطلق حال كون المطلق فى المثال الاتية باعتبار يوجب العهد
او الجنس فى حد ذاته فيدخل ما سيجئ من نحو القصر وما ورد على توهم العهد قول
الى نواسى فان يكونوا نوابا من جنايته فان من نصر الجانى هو الجانى اى
هو هو بوجه ان الناصر للجانى والجانى سيان على ان حد اداك وداك
هذا الافرق سهما فى اضافة الجنابة الى كل منهما حسب اضافتها الى الآخر
ولجواز ان تكون اللام فى الجنابة المترتبة على كل جان ولم ابر ساعر
ان من نصر الجانى فقد جنى جنابة تصلح له السكينة والمذكور فى بعض
الكتب ان توهم المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه

والمسند وان كان بالاضافة لاحظ الا معلوميه المسند اليه وعدا بسعد
لعدا الايضاح كمر قوله با مر معلوم عما آخر مسلة باتى وكل دليل على انه تحت معلوميه
المسند فهى سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها وبوتين ما ذكره الخاصى ان التعريف
الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لعلام معهود بين المتكلم والمخاطب
ما عيبار بلك البسه لا لغلام من علمانه ذا لام بين فرق بين المعرف والنكرة ما نعم قد تذكر
بعض المخفين من النحاة ان قولنا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاني غلام زيد من غير
اسناده الى معين كالمعرف باللام وعلى حلاف وضع الاضافة لكنه كثير فى الكلام فقوله
الكتاب باطل الى اصل الوضع وعلى الايضاح الى حد الاستعمال كل المعرف بالاضافة
ان كان مسند اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لا يعرف ان له اخا
لامساع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه للخاطب اصلا وعكسها اى يخص عن العالمين وهو
اخوك زيد والمطلق عمرو والضابط فى المعلوم انه اذا كان للشئ صفتان فى صفات
التعريف عرف السامع اتصاف احديهما دون الاخرى حتى يجوز ان تكونا وصفين
موجودين فى الخارج فايهما كان يجب تعريف السامع اتصاف الذات به وعلوكا لطالب
كسب ذهن ان يحكم عليه بالاخر يجب ان تقوم اللفظ الدال عليه وتجعل مسندا واياها
كان يجب تحميل اتصاف الذات به وعلوكا لطالب ان يحكم بسببه للذات او تنفيه عنها
يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا اعرف السامع اتصاف زيد بالعنه واما لا تو
اتصافه بانه اخوه واردت ان تقوله وكنت قلت اخوك زيد اخوك واذا اعرف اخاله ولا يوقف على
العلمى واردت ان يعتنه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يضعف فى
ولنا راى اسود غايبا الرجاح ولا يصح راجحا الغايب ولهذا قيل فى بيت السفط
تفوض خير النفع ما وفان الصواب ما وفيه لان المسامع يوقف ان له ما، وانا
يطلب بعينه وكذا اذا اعرف زيدا وعلم انه كاتب من انسان انطلاق وام يوقف اتصاف
زيد بانه المطلق المقصود واردت ان تقوله وكنت قلت زيد المطلق وان اردت ان توقف
ان ولك المطلق وهذا زيد بنا، على انه بطلبه على التعلمى وخولى من المطلق قلت
المطلق زيد ولا يصح زيد المطلق وهذا يظهر ان ما ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى
ولكنهم المفلحون انه اذا علم ان انسانا من اهل بلدك غاب ثم اسمعت من حدو

فقيل انه الغايب تحمل نظر وفى على ما ذكره ما سلم طرق التعريف والتعالى الى اعتبار
تعريف الجنس وقد تقدم الجنس على اسى كمعناى قصر الجنس معتبرا مطابقا للواقع كقولك
الامير اذا لم يكن احد سواه او معتبرا فى قصر اغير تحقيق بل مبالغة فى الكمال فيه الى الكمال
وذلك كقولك فى وكر الشجاع او بالبك هو عمرو الشجاع اى الكامل فى الشجاعة فتبصر ذا الكلام
فى صوره توهم ان السجاعة مقصورة عليه لا يجاوزها لعدم الاعتداد بشجاعة غيره
لظهور ما عن رتبه الكمال وكذا اذا اريد المعرف بلام الجنس مسداه نحو الامير زيد
والشجاع عمرو لا تعاون بينهما وبين ما تقدم فى افاده قصر الامان على زيد والمعنى عليه
على عمرو وذلك لان اللام ان خلت عن معنى الجنس كانت للعهد الخارجى وكثيرا ما
يقال له لام الجنس فاعرف ظاهرا لانه بمعنى له قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى هذا قولنا انت
الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة وهو المعتبر هنا نحو انت الامير وعمرو
وجنس السجاعة محققان فى الخارج ضرورة ان المحمول محمد ما موضوع فى الوجود للظهور
امساع حمل احد المتغايرين فى الوجود الخارجى على الآخر وحده ان لا يصدق جنس الامير
والشجاع الاحيث يصدق زيد وعمرو وهذا مع القصر فان قلت هذا خارج عنه فى الخبر
المنكر كقولنا زيد انسان او قائم مثلا فانهما محققان فى الوجود مع ان لا يصدق
الانسان والقائم على عمرو زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فروض من
افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاد زيد مثلا اتحاد جميع الافراد له الغير
المساعيه بخلاف المعرف فان المقيد به صار الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه
على غيره لامساع تحقق الفرد بدون كون الجنس وقد ربطه فاعرف ان المعرف
بلام الجنس ان جعل مسندا فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرف بلام الجنس
او غيره نحو الكرم التقوى اى لا غير ذا والامير الشجاع لا الجبان والامير هذا او زيد
او غلام زيد او كاتب معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى الله والكرم
فى العرب والاعلم من قرشى لان الجنس يجمع واحدها يصدق عليه الخبر فلا يحقق
ذلك الواحد لكن بكون احد منه فى الجملة بدون الجنس فيلزم ان تكون الكرم مقصورا
على الاتصاف بكونه فى العرب لا يلزم ان تكون حاق العرب مقصورا على الاتصاف
بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل فان فيه دقة وهذا ظهر ان تعريف الجنس لله الحمد

يحمل الصدق والكذب ولا يطرد ان تكون ما بنا للاسناد والانشاء ليس سابقا
في نفسه فلا تكون ثابتا بالغير وجوابه ان جزء الاسناد هو الذي يسند الى المسند اليه
لا ما يحمل الصدق والكذب والغلط ما كثر اكل اللحاظ وجوب سوق الخبر للاسناد
اعلم ان في الخبر والقضية لا مطلق جزء الاسناد لان الاسناد عند هم اعم من الاخباري
والانشائي الا يرى ان الطرفين في ان اندو انتي لكن هذا ومتى القتال وما اشبه
ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس سابقا للاسناد وكذا قولك يوصل الرحم لامرئ
وقولك اما زيد فاضرب به فزيد كانه الاسد وطويل الرجل زيد على احد الوجهين والاولى في
ان يعد الفعل والوصف والجامد كل بعضه فللتقوي او كونه سببيا كما قدمنا ان افاد ذلك
عنه سببي مع عدم افاده تقوي الحكم والجزء السببي لغير الموصوف الذي يكون حال ما هو
من سبب الموصوف الا اذا لا يكون الاجنبي وقولهم جزء السبب من حيث انه سبب
مرتبط لان السبب في الاصل هو الطريق وكل ما توصل به الى شيء وسمت التقوي على
ما ذكر صاحب الايضاح طوان الاسناد لكونه اسنادا لا يسند الا الى مسند اليه شيء
فاذا اجاء بعد ما يصلح ان يسند الى كل المسند اليه فرقة الاسناد الى الفعل سواء كان
خالصا عن الضمير او متضمنا له منفعلا منها حكم ما اذا كان منضما الضمير المعتد به بان
لا يكون مشتملا كالحال على الضمير كما قررناه وكل الضمير الى المسند اليه ثانيا فيكتب الحكم
فوق فعل ذا الخصص التقوي ما لم يكن مسندا الى ضمير المسند اليه وخرج عنه كما ورد ضربته
وينبغي ان يجعل سببيا كما سبق الشان له واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز
وطوان الاسم لا تؤتى به مبتدأ الا لان يجعل عن العوامل الا ترى انك اذا قلت زيد
ضربت زيدا فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه وهذا ما يوطئ له ويقدمه
للاعلام به فاذا اعلمت قلبه دخل في قلبه وخرج الماء الباس وهذا اشد للشوق
وامنع عن التسلية والشكل وبالجملة لم يرد الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد
التنبيه عليه والتقدمة فان كل ذلك مجرى مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فتدخل
فيه كما ورد ضربته وزيد مررت به وما اشبه فان قلت اذا لم يسع في الجملة الا واحد
جزاء عن ضمة الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتوضع لهو
التخصيص مثل انما سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند

هل هنا جملة قطعا قلت بلى واخل التقوي ضرورة تكرر الاسناد وهكذا قال التقوي
سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه
تقوية وفي عبارة المفتاح اشعارا بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان علم الغائب
العالم والباحثة لا يفيد الا التقوي واعادها بعد التخصيص ولم تجعل لا يفيد
الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث ان ليس التخصيص لا باكيد او بهذا ظهر فساد
ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعاني تعتد التخصيص فقط دون التقوي
لانه لا بد في التخصيص من تسليم سوق اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة
الى التاكيد والبيان ثم الحق انه ان صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او كونه
سببيا مع تصريحه بان المسند في ما سبعت حاتم حكم عند قصد التخصيص من كلام العلامة المتقدم
حمله على اسميتها وفعليتها وشرطيتها وظرفيتها لا حصار الفعلية او ضي اي
الطرفية مقدره بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو الفعل واسم الفاعل
انما يعمل لشبهه بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فعند الترود الحمل عليه اولى وقيل
المقدر اسم الفاعل لان الاصل مع الحرف ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب
على ان الانصاف ان وان المفهوم من مولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت
او استقر لم يعبر الحوشي في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمضي والمختار بجملة
الى الفعل قصدا الى ان الضمة واسفل الى الظرف والخلاف مع الفعل في كون المقدر
فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا الوجه ان يقول او المقدر فعل لان موضع قولهم الظرف
مقدر جملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وهو لا يوجب لعبارة المصنف اصلا مع ان
فيها فسادا آخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة
باسم الفاعل على الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد
لا جملة فكان ينبغي ان يقول او الظرف مقدرا بالفعل واما ما جيء فلان ذكر
المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه على تخصيصه بالمسند اليه
اي لقصر المسند اليه على المسند عليها مر في ضمير الفصل لان موضوع قولنا قام زيد انما
مقصور على القيام لا يجاوزه الى القعود ولا فيها غول اي خلاف خمور الدنيا فان فيها غول

واعترض بان المسند هو الطرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على
جزئيه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول
مقصور على الاتصاف ببعض خمور الجنة او على الطفول فيها لا يتجاوز الى الاتصاف
ببعض خمور الدنيا او الطفول فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى
ان الغول مقصور على عدم الطفول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوز الى عدم
الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند فقط اعني صحتي وكذا
قوله لا بكم وبكم ولي ومن معناه وبكم مقصور على الاتصاف بكم لا يتصف
بلى ودبني مقصور على الاتصاف بلى لا يتصف بكم فنوعي من قصر الموصوف
على الصفة دون العكس كما يوهمه البعض ونظيره ذكر ما ذكر صاحب المفتاح
في قوله ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف
بعلم ربي لا يتجاوز الى الاتصاف بعلي وليس القصر جميعا حتى يلزم
من كون دبني مقصورا على الاتصاف بلى ان لا يتجاوز الى غيرني اصلا
ولكن اقول بوكم دبكم ولا فيها قول وبعد انظهر لك ما ذكرنا العلامة
في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دبكم
لا يتجاوز الى غيركم ودبني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص
بكم دبكم لا دبني والمختص بلى دبني لا دبكم كما ان معنى قام زيد ان
المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلتنظر الى ما
في القيام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان العدم
بعد التخصيص على ما ذكرنا لم يتقدم الطرف الذي هو المسند على المسند
اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد نفي جنس الريب عليه
بل نفي الريب في سائر كتب الله بطريق الكناية دلالة الخطاب بناء
على ان اختصاص عدم الريب بالقرآن واما حاله في سائر كتب الله
فمسكوت وسائر الكتب لان القصر ليس بحيث ان يكون
ضعيف الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن
ملوبا في كتب الله هو كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا

لاسامة الشروبات وغيرها والتنبيه عطف على تخصيصه اي لعدم المسند للتنبيه
من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت او النعت لا يتقدم على
المنعوت واما حال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل
في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله اي مول حنان
في مدح النبي عم له هم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر
فانه لو اخر الطرف اعني له على المسند اعني هم لوهم انه نعت للاخير
ثم رد العدم واجب فيما اذا كان المسند نكرة غير مخصصة نحو في الدار
رجل لعصمة المسند اعني سعدم الحكم عليه كانه موصوف معلوم عند المخاطب كالفاعل
فانه يقع نكرة لعدم الحكم عليه نحو قام رجل وشرط ان يكون الخبر ظرفا
فلا يصح قام رجل لان الاساس باق لجواز ان يكون قام مسندا اليه رجل
بد لا عنه بخلاف الظرف فانه يعين كونه خبرا لانهم انسعوا في الظروف
ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كان النكرة مخصصة فلا يخل التعدم كقوله
واجل مسمى عندهو اور دعا خوف في الدار رجل ان التخصيص او الكان
بسبب تقديم الحكم يكون الحكم عاما غير مخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل
الا بعد حصول وقد قالوا ان الاحكم عاما ليس بمخصص فاطوى وهذا
القام ما ذكر ابن الحاجب وطوان جواز نكرة المبتدا مبني على حصول
الفايدة فاذا حصلت الفايدة فاخبر اي نكرة شئت نحو رجل
على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او الغاوك
نحو سعدت بغرتها وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه
كقوله اي قول محدثين وقيت في المقصور بالله بكلية فاطو المسند للتعظيم
فالمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه شرق الدنيا من الشرق
بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العايد الى الموصوف اعني
ملكه هو المجرور في قوله بهجتها اي بهجة ملكه هو بهجة الدنيا منوط بهجته
من التشبيه وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ملكه والاسناد
طرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وملوك هو

شمس الضحى وابو اسحاق ومكيه المعتصم بالله والفرق بينهما بعضى لعدم
تضمنه الاستفهام نحو كيف زيد او كونه اسم عند المتكلم نحو علمه من الرحمن ما سحقه
واعملها المص اما الاول فلشبهه بامس ولان الكلام في الطرفين الانشاء واما
الثاني فلان الاسماء ليست باعتبار امقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي
المعنى المعرض للعدم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في لعدم المسند اليه
ومما جعله السكاكي معترضا لعدم المسند كون المراد من اجله افادة الخلو
نحو عرف زيد وتركه لان كلام تفتازاني خبط واشكال ويشتمل على نوع
اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد من اجله افاده الخلو دون السوء
فجعل المسند فعلا ويقدم البته على ما يسند اليه في الدرجه الاولى وقوله
في الدرجه الاولى احتراز عما اذا عرفت وانت تعرف والا عرف
فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير المبتدا بواسطه عود ذلك
الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجه الثانيه والاشكال من وجهين احدهما
ان هذا الكلام صرح في ان جزء المسداء اذا كان فعلا مسندا الى ضمير
المسداء فاسنادا والفعل الى الضمير في الدرجه الاولى والى المسداء في الدرجه
الثانيه وكلامه في تقرير دعوى الحكم على عكس ذلك حيث قال ان المسداء
لكونه مسداء كسدعى ان يسند اليه شيء فاذا جاء فعل ما يصلح ان
يسند اليه حرفة المسداء الى آخره فمقتضاه ان الحكم سواء كان خالعا عن ضمير
المسداء او متضمنا له اذا كان مضمرا للضمير حرفة وذلك الضمير الى المسداء ثانيا
فبينهما تناقض ومذاقا في ان الاسناد الى المسداء والانعقاد اكم سهما مقدم
على الاسناد الى الضمير وصل هذا الا تناقض وما سهما ان اسناد الفعل في جزء
الاعلمه اعم اما عرف وانت عرف ولا عرف اذا كان الى ضمير المسداء في
الدرجه الاولى على ما ذكرنا صنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجه
الاولى والحال ان الفعل مع كل منها متقدم على ما يسند اليه في الدرجه الاولى وحل
هذا الا نهما في و لكن ان خالب عن الاول بان في نحو زيد عرف بلثه اسانيد
متغيرة في العدم والعاشر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع

اسناد الفعل الى المسداء قبل عود الضمير منها اسناده الى ضمير زيد
وثانيها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطه ان عود الضمير الى زيد
يسدعي صرف الاسناد اليه مرتين ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني
فلان الاسناد شبيه لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا سوف
على شيء آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمسداء قبله
فكلامه صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المسداء مقدم على اسناده
الى المسداء بواسطه عود الضمير وهو الذي يكون بطريق الالتزام وكلامه
في كتب يدعى انكم محمول على الاسناد الفعل الى المسداء بطريق القصد
من غير اعتماد بوسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المسداء بطريق
الالتزام بوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما لاستلزام
كلامه التناقض واما اقتضاءه القول بالاسانيد الثلثه لان قوله حرفة يكون
الضمير الى المسداء ما بيانا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فعلا ضافي
لانه جعل ثانيا اولا وثانيا وان كان غيره كان هو الاسنادين
الاخرين بلثة وعي الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في متن الاصله اسناد
الفعل الى المسداء بطريق القصد والمسداء اليه بهذا الاسناد معلوم على الفعل
كان متن الاصله خارجه بقوله في الدرجه الاولى بخلاف عرف زيد فان المسند
اليه في الدرجه الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن يقي هيهنا اعتراض
صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير المبتدا
انه لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الاصله المذكور بقوله في الدرجه الاولى
لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمحط اولية اسناد الى المسداء
فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا واما الصالح لذلك ما اورده
في شرح التلخيص الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المسداء في الدرجه
الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو
انا عرفت وانت عرفت ولا عرف بعد الثلث دون الجد والحروف ثم انه

الصنف

تصدّى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما فاضلا الجدوى وحاصله
ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وحاصل على طرفين الاول الاسناد
في الدرجة الاولى اى بلا واسطة شئ كاسناد الفعل الى الضمير كخوانده ام
والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اى بواسطة شئ كاسناد الى المسند اليه
بوسط الضمة وقسم يقتضيه المسند اليه فهو اعرفه المسند اليه الى غيره كالعلم
الثاني وهو اعرفه وكل الضمير الى المسند اليه ما يحتمل على الطرف الثاني من القسم
الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وهو لا تناقض هذا
كلامه بعد التنقيح والتصحيح والخفي ان فيه القول بتحقق ثلثة اسانيد وانه
ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المسند اليه اسناد مجرد الفعل الى المسند اليه
فلا يعينه ما ذكره السادح وان اراد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد
الفعل بواسطة الضمة فلا بد من بيان وجه تقدمه على الاسناد بواسطة الضمة
الى المسند اليه كما يشعر به قوله ثم اذا كان مضمرا الضمير عرفه وكل الضمير الى المسند اليه
ما سافانيه مشاء الاشكال وقد اجملته لانهم المقصود وزياده بعض الفضلاء
والافضاء وفي الدرجة الاولى بالاكون بواسطة ومن البين ان لم تقدح
في شئ من كلام الشادح ولم ينبه عليه ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع نظر
من وجوه الاول ان بعض الفضلاء صرح في ان كون السند حملة فعلية من نحو زيد
انطلق او سطلق اما طولا فاده التجدد دون السوت وان اريد علم بقيد
التجدد وان نحو زيد في الدار يحمل السوت والتجدد حسب بعد ثم حاصل وحصل
فالقول بان كل جملة اسمية يفيد السوت ومع هذا يمكن ان يكون ركن الجملة
فعلية والقول بان قوة التجدد والسوت باعتبار الاسناد من معانيها لا يخفى
بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقولي في الدرجة الاولى الخ كلام ظاهري
في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المسند اليه
كما زعم الباكي ان حمل قوله في بحث التعدي صرفه المسند اليه الى غيره على اسناد
مجرد الفعل الى المسند اليه بعد لانا لا نم ان المسند اليه كونه مسندا اليه يستدعي

عن اسناد الخبر لظهور ان تضافرهما على ما هو بالخبر لا غير وما يقال في الجواب تمام
ان الفعل مسند الى المسند اليه فاعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عباره
عنه ايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضمير المتصل بفعل الرابع واذا ان
اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في خوانده ام غير
الاسناد واحد وهو نسبة الخواندن الى المتكلم بالسوت وان اراد به
الوصف الذي به يحصل اصل الفعلية احد اللفظين مسند اليه والاخر
مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شئ لا يعقل الا بعد الاسناد
الى ذلك الشئ اصطلاحا كما يجري في قولنا دخلت على الامير فقام
فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المسند والمسند اليه ولو بعد
العوامل والفاعل وعامله ولا يتصور بينهما من زيادة واعتبار تما
الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي
هو الجملة فلا وجه لجعله النزاعا مع انه التفتي على طرفه وجعل اسناد مجرد
الفعل الى المسند اليه قصدا مع عافيه من الاستبداع والاستبعاد
وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد ثلثة
اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المسند اليه والثاني اسناده الى
الضمير العائد الى المسند اليه بواسطة الضمير الى المسند اليه والرابع اسناد
الجملة التي هي خوانده المسند اليه احد ولم يلتجئ الى ضرورة
فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد الباكي بالاسناد
في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المسند اليه وكلام السادح
انفصالا عن اعتراف بذلك وكلام المعاد في غير واف بتمام المقصود
فما ذا يكون في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق ما هو الحق
قلت اما اعتراف فسيصرح بانه مفيد للتجدد دون السوت فلت
اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية
واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل
ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر

من حيث انه عبارة عن شيء آخر والاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسناد الى ذلك
الشيء من حيث المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في العبارة الثانية لان هذا
اعتبار لا يكون الا اسناد الى الضمير وهذا اكما او اقلنا في نحو ضرب غلامه زيد فقام
ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلاهما صريح في عدم الاعتبار
الاول على الثاني وكلامه في نحو البعدي لا يدل الا على ان الاعتبار الثاني عن
الاسناد اخر الذي صار الحكم الى المسند اليه لانه الذي سد عنه المسند اليه كونه مسندا
وطور المراد بقوله صرفه المسند اليه ان كان الاعتبار الثاني متأخرا عن صدور
الاسناد لان هذا الاعتبار مما يعتبره ذات المسند اليه وبعد تحقق الخبر لا يتوقف
على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه
عائدا الى المسند اليه ولا طوعي ان يكون الخبر متضمنا للضمير او عدم متضمن وصف له متأخر
عن ذاته فبهذا الاعتبار فقط ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المسند اليه
ما سبق بعد حروف المسند اليه الخبر الى غير ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسند اليه
لزم كون اسناد الفعل الى المسند اليه من شأنه بعد الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك
الضمير اليه ما سبق من طور الاعتبار الثاني من كون الفعل الى الضمير والمعلوم عليه وعلى
كما والحاصل طور الاعتبار الاول منه وح لم يسلم كلام السائل والا فيصح الكلام بعد
الالتفات على الوجه المتبعد المتبدع كما زعم واما الثاني فهو ان مع كلامه انه
اذا كان المراد بالحمل افاده التجدد دون السوت جعل المسند الواحد فيها فعلا
وتقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى سواء وجد
منها اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه اذ على ان زيدا مسند اسناد وقام ابوه
خبر معدوم عليه اولم يوجد كما في عرف زيد مجموع قدر الصور بعد التجدد والحدوث
ولا بد فيها من تقدم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى واحر دعوى الدرجة
الاولى عن كون زيد عرف يقع عن اسناد الفعل بوسط الضمير الى المسند اليه فانه في الدرجة
الثانية ولا شوط في افاده التجدد تقدم الفعل البتة على هذا المسند اليه
وهذا معنى الاحرازي زيد عرف واما عرف انت عرفت لافادة كون المسند
من انه لا يفيد التجدد تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب من باب المسند والذي قبله من باب

المسند اليه عرفت مخصص بها كالذكر والحذف وغيرها من التعريف والتنكير والتقديم
والتأخير والاطلاق والتعميم وعكس ذلك مما سبق والقطع اذا تقدم
اعتبار ذلك فيها اي في البابين لا يخفى عليه احوال في غير هذا الباب من الفاعل
والمفعول بها والمضاف اليه واما قال كثيرا ما ذكر لان بعضها مختص بالاسم دون الفعل
الفصل فانه مختص بباب المسند اليه والمسند وكون فعلا فانه مختص بالمسند
لان كل فعل مسندا فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا فلا يصح ان يكون
جملة فعلية واما ما قال من انه اشار الى ان جميعها الاولى في غير الباب
كالتوغل في الحال والتعميم والتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لانا نقول
جميع ما ذكر في الباب غير مختص بها بل بعض جزئيات من المذكورات
في كل ما يعاير الباب فضلا عن ان كل منها فيه او يكون لعدم الاختصاص
بالباب سوى في واحد مما يغاير هذا الباب

الباب الرابع
احوال متعلق الفعل

وسبقت اشارة اجمالية الى ان متعلق الفعل قد
يجري فيها ذكر من الاحوال المذكورة في الباب لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض
منها لاختصاصه بنوع غموض ومزيد دقة يوضع هذا الباب واراد بالاحوال
بعضها كحذف المفعول وتعلقه بالفعل وتعدد المعمولات بعضها على بعض
ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض
من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل
منهما افادة تبلبسه به اي تبلبس الفعل بكل منهما كما مر في الفاعل بان
تبلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتبلبسه بالمفعول من جهة وقوعه
عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان
كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكر كل مع
الفعل افادة تبلبسه به من جهة محله كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك
لا افاده وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع
الفعل وثبوته في نفسه حتى عن اراده ان يعلم من وقع وعامي وقع او لو كان
الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبال ح ان يقال وقع

الضرب اووجدا وثبت اوالمحدود لكن هذه الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل
الاترى انه اذا اريد تبليغه ممن وقع منه قطعا كل المفعول ولم يذكر معه واذا
اريد تبليغه ممن وقع عليه فقط تركت الفاعل وبنى للمفعول واسند اليه فاذا
لم يذكر المفعول به معه اى مع الفعل المتعدى اسند الى فاعل فالغرض ان كان
اثباته اى اسناده لكل الفعل لفاعله اونفيه عنه اى نفى الفعل عن فاعله مطلقا
اى من غير اعتبار عموم فى الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد
بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فتصلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل
المتعدى حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر يلحق بالمذكور
كالمذكور فى ان السامع يفهم منه ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل
من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فيتعرض عرض المتكلم الاترى انك اذا قلت
فلان يعطى الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يساوى ان الاعطاء لا بيان حال
كونه معطيا ويكون كلاما مع من انكر كونه معطيا اعطاء غير الدنانير لا مع من
نفى ان يوجد منه اعطاء وعلوا اى لفظ الفعل الذى نزل منزلة اللازم
حرمان لانه اذا كان لحمل الفعل حال كونه مطلقا من غير اعتبار عموم او خصوص
فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن حمل الفعل حال كونه
مطلقا لمفعول مخصوص ولم يقصد عليه فرينة اولى لحمل كلمة الباقى كقوله ٢٠ قل
هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم
لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم فى افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه
بمعلوم عام او خاص والا لم يستوى من وجد له بعض العلم ومن لا يوجد له ومع هذا
لم يحمل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص بدل على الوجه وانما قدم الباقى
لانه ناسب وكثر ووقوعه استدراجا منه تعالى وكره السكاكى فى بحث تعلق اللام
بالاسواق انه اذا كان العام خطابيا لا استدلاليا كقوله عم المؤمنين غفر لكم
والمنافقين ثبت ثم حمل الموثوق به وجودا كان او حصا على الاسواق بعلة ايهام
ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الخصوص فيهما رجح لاحد المتساويين على
الآخر ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى

مسرلة اللام وما بأتى فى قولك ان تعطى الى من يفعل الاعطاء ويوجد منه
الخصوص ايهاما بالمبالغة بالطريق المذكور فى افاده اللام الاستحقاق مجعل
المخصص مقوله بالطريق المذكور راسا ذا مقوله ثم اذا كان العام خطابيا
حمل الموثوق باللام على الاستحقاق والا على اشتمال مقوله ثم اى بعد اشتمال
كون الغرض بيان اصل الفعل وتنزيله مسرلة اللام من غير اعتبار كناية واذا
العام خطابيا يكتفى فيه بحمل الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين الا ترى
افاده اى العام الخطابى او العمل المذكور رد الى كون الغرض مقوله لفاعله
او تعلقه به مطلقا مع التعميم فى افراد الفعل وهما للحكم اللازم من حمله على
فرد دون فرد آخر وخصوص ان مع بعض ح بجعل الاعطاء، ويوجد فى الخصوص
قصد رجحان الفعل معرف بلام الخصوص فحيث ان حمل العام الخطابى على
الاسواق الاعطاآت وشمولها احرازا عن رجح احد المتساويين لا بقاء
ان افاده التعميم فى افراد الفعل ينافى كون الغرض مقوله لفاعله او تعلقه به
مطلقا لان مع الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه
بمن وقع عليه كيف كما ان قولك لا انا تقول لانم المنافاة اولا نسلم عدم كون
الشئ معتبرا فى الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام واى المانع فى
ان يكون المفهوم من الكلام اعتبار العموم والخصوص واضح ثم المذكور
فى شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره فى احوال المسند اليه
من ان حاتما الجواد يفيد الاختصاص مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم
لان مع قوليا فلان يعطى صلة لا غير ما يوجد احصاء الاعطاء لا غير وهذا
لغرض فريدة جارية فيها مرتبة لان ما ذكر من المظهرين مما يشهد به عقل
ولا نقل ثم اذا حمل على التعميم اما واما ان وجد كل اعطاء علوم ان الاكرم
غير موجود الا اعطاء، اما انه لا يوجد الا الاعطاء، فمما لا يسوغ حمل
العباد والا ما ذكره المص وخصوصه ما ذكرنا فليحفظ فانه حمل هذا
العام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يحمل الفعل مطلقا كناية
عنه متعلقا بمعمول مخصوص كقول البحترى فى المعنى بالله مفوضا بالمستعان

بالله بنجو حاده وغيظا عداه ان يرى مبصر ويسمع داع الى ان يكون
دو رؤيه ودو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخبار الطاعة والدال على
استحقاقه الامامة دون بخل فلا يجد وانصب عطف على المضارع قبله
اى فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة
سبيلا فالحاصل انه تترك ليسمع ويرى معوله اللام اى يصدر منه الرؤيه والسماع
من غير تعلق بمعمول مخصوص ثم جعلهما كناية عن الرؤيه والسماع المتعلقين
بمعمول مخصوص هو محاسنه واخباره ما جعا، الملازمة بين مطلق الرؤيه ورؤيه
اخباره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخبار ودلالة على ان اثار واخبار
بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء
ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائى الا اثاره ولا يسمع الواعى الا اخباره فذكر
الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية والحق ان رؤيت هذا الامر عند
وكر المعمول وتقدير ما ينافى التفاعل عن وكره والاعراض عنه مما لا يؤذن
بان وضيا له يكفى فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حى علم انه المقدم بالفضل والا
اى وان لم يكن الوضى عند علم وكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله
اساءة لفاعل او بعثه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمعمول غير مذكور وجب العلم
بحسب القرائن الحالية على ان المعمول ان عاما فعام وان خاصا فخاص واما
فلسابل قصد تعلقه بمعمول لانه لم يقصد اثباته او بعثه مطلقا بان قصد اعمه
او بعثه باعيان خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتماد على المعلق بمعمول الجب
بعد ترك المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطى كل سنة مرة
او مرتين اى يفعل اعطاء تاما من غير تعلق المفعول وفلان يعطى ويمنع قصد
انه يفعل كلا من اعطاء من غير اعتماد للمفعول فالفرق بين هذين الافراد العقل وبين
المفعول ظاهر وانما ان قيل لا زمها فى الوجود ولا يلزم منها فى الاعتماد والقصد
ثم الحذف اى حذف المفعول من اللفظ بعد قائمة المقام اما وجوبى كالفواصل اما
للسان بعد الابهام كما فى فعل المشيه والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا
فان الجواب يدل عليه ويثبته ما لم يكن معلوما به اى بعلق فعل المشيه بالمفعول

غير ساحو لو شاء لديكم اجمعين اى ولو شاء صدا بتكم لدا كم اجمعين فانه
منع قيل لو شيئا علم ان ههنا شيئا علقت المشيه عليه لكنه
مبهم عقل فاذا جئ بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع فى النفس بخلاف
نحو قول المخبر بى بر بى ابنه ونصف نفسه بشدة الحزن والقهر عليه
ولو شئت ان ابكى دما لبكيته عليه ولكن سياتى المعتبر اوسع فان
تعلق فعل المشيه بيكاء الام معنى غريب ولا بد من ذكر المعمول لسقوط
فى نفس السامع وبأس السامع به واما قوله اى ابى الطيب على بن احمد
الجوهرى ولم يبق منى الشوق غير تفكرى فلو شئت ان ابكى بكيت
تفكرا فليس منه اى مما ترك فيه حذف معمول المشيه بناء على غرابة تعلقها به
بما سبق الى الاوهام من ان المراد لو شئت ان اتكى تفكرا امكنت تفكرا
فلم يحذف مفعول المشيه ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا الا ان تعلق المشيه بالبكاء
التفكرى غريب كتعلقها بالبكاء الدموى فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل
لان المراد بالاول البكاء الحسى لا البكاء التفكرى لانه لم يرد ان معمول
لو شئت ان اتكى تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان معمول افعانى النحول فلم يبق
منى غير خواطر تجول فى حتى لو شئت البكاء فعبرت جفونى واعصر عينى
ليسيل منها دمع كما اجل وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذى
اراد ايقاع المشيه عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة
والبكاء بتفكر معدى الى التفكر فلا يصح نصب الاول وبنا كما اذا قلت
لو شئت ان تعطى درهما اعطيت درهمين كذا فى ولابن الاعمى وذهب قوم
من سوء التامل وقلة التدبر فى هذا المقام ما قيل ان الكلام فى مفعول ابكى
والمراد ان البيت ليس من قبيل حذف مفعول المشيه للبيان بعد الابهام
بل الغرض اقول لا يقال كيف ان يبكى تواتى ضعفت وخلت جفنى ماق
فى فاها دمع قصرت كيف اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت
ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت
زيدا فتكون من قبيل لو شئت ان ابكى دما لبكيته لا ما نقول ترك هذا الكلام

على قوله فلم يبق منى السنوف غير تكوى يدل على فساد هذا الاحتمال لان تكاء التكو
ليس سوى الاسيف والكثيب والقفان فيه لا تتوقف على ما لا يبقى فيه غير التكو
كلاف عدم القدرة على التكاء والمضع بحث يحصل منه بدل الدم التكو فانه مما تتوقف
على ان لا يبقى فيه غير التكو فحسن ترتيب النظم السامل وما كلف فيه المفعول
بالوسط للسان بعد الابهام كقولك امرته فقام اى امرته بالقيام قال الله
امرنا مترفيها ففسقوا فيها اى امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم وافراد ارضع
واما عطفه على قوله للسان اى الكلاف لوضوح توهم ارادة غير الام او اسداء
متعلق بقوله نوهم كقوله اى البحترى وكم ذدت اى دفعت عنى من فاضل
حاذ فقال فلان على اذا بقول وكم فى البيت خبرية ومميزها محذوف وجب الاتيان
بمن لئلا يلتبس المحذوف بل وكل الفعل كقوله وكم منزل كوا من حيثات وكم اهلكنا
من قرية ومحل كم هنا النصب على المفعولية وستون اياما اى شدتها
وصولتها حزن اى قطعن اللحم الى الوسط فحذف المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم
ربما توهم قبل وكم ما بعد اى عاد التكو اللحم وهو الى العظم ان الخبز لم ينته الى الوسط
بل كان فى بعض اللحم فذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويتصور فيه
من اول الامر ان الخبز مضغ فى اللحم بردوه الا العظم واما لانه اراد وكم اى وكم
المفعول ما صاغ وجه يتضمن ايقاع الفعل عارض لفظ اى لفظ المفعول الظهار
لكمال العناية بوقوعه عليه اى وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه
على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اى البحترى وقد طلبنا فلم نجد لك فى السودد
والمجد والمكارم مثلا اى وقد طلبنا لكل مثلا فحذف المفعول من الاول اولى وكم
لكان المناسب فى قوله لم نجد الاتيان بضميره اى فلم نجل وهو تعويت
للغوض وهو ابلغ نفى الوجدان على صريح لفظ المثل كناية عن انتفاء المثل بعدم وجدان
المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس وارمته فى قوله ولم ارمح لا رضيه بشرى
لينتهى ان يكون اصاب حالا لانه اعمل العمل الاول فى صريح لفظ اللئيم
والتالى فى ضميره لان الغوض ايقاع نفى المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذكر

على الفدد والتكاوز
من الغدد والتكاوز

خلاف الاضياء والجوز ان يكون السبب اى سبب حذف المفعول
فى سبب التجوز ترك مواجهة المدوح بطلب منك له فصدا الى المبالغة
فى التاذب معه لان طلب النيل صريحا مما يدل على الجوز بناء على ان الفاعل
لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا فى هذا الحذف سان بعد الابهام وايقاع
للتعميم فى المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يلوم اى كل احد
تقول الله ان المقام مقام المبالغة فى هذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول
بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار ثم وعليه اى على حذف المفعول
للتعميم مع الاختصار واليه الدعوة الى دار السلام اى الدعوة الى كلام
لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم
الموصل اليها تختص بمن يشاء ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم فالكلام
الاول يفيد العموم والثانى تحقيقا وتمهيدا وان احتمالا ان يجعلا من قبيل ما نزل
منزلة اللازم لكن الفاضل الذوقى يستفاد ان التفصيل فى هذا المقام الى
المفعول فان الجمل عارية عن امثال هذه المعانى مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام
ولذا احوج صاحب الكشاف نحو فلان يعطى ويمنع للتنزيل منزلة اللازم وللفصل
الى عدم المفعول ومما يحمل الحذف للعموم فى عدة المفعول به قوله وايا كه نستعين
اى على كل امر يستعان فيه ويحمل ان يراد على اداء العبادة ليتلاءم
الكلام ومما يحتمل فيه ويتوان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو
من قبيل ما لم يقدر فيه المفعول كحسب القوانين وجه قال دلت الواو
على ان المقدر بحسب ان يكون عاما فالمعمم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف
والا فالواو دلالة على التعميم فالظاهر ان اليوم مما ذكر انما هو من دلالة الواو
على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكر من مماثليه وهو قوله
واما لمجرد الاختصار وعدوه مع وهم فى بعض النسخ عدة ام قرينة ومثلوا بذكر ثم مكانه
فى قوله لحب العدالة لحسب القوانين ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند ام
قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا اشعار وسائر
الاقسام دلالة والوجه للمخصص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اى اذنى وعليه مر

ان النظر السكاكى وانكل وقد عرضت هذه الحث على بعضهم فعال اذا وكيه
المفعول نحو يوم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظ
اللفظ يوهم الاسواق المخبر ومولس بمقصود واما اذا حذف فيكون
الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يهم الا ما يجوز العقل ولا يوهم خلاف المقصود
فصح ان الحذف للتعميم الذى صولا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ
لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يوم كل احد ممن يجوز العقل والعرف
ايلامه اياه فخلت او لا تقييد التعميم بالذى صولا يوهم خلاف المقصود مما
لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف حج انما يكون لدفع الا
والتعميم مستفاد من عموم المفدر ولو سلم فنفى العوض عما لم يرد اختصارا
بالحذف اعنى دفع الابهام والعوض عما ليس كذلك اعنى التعميم غير مناسب
وثالثا ان هذا الاستقيم فى نحو قوله يوم الله تدعوا الى دار السلام مما قصد
فيه التعميم والاسواق جمعه او الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل تعلق المقصود
على ما وكر ولا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار وهى الحذف لمجرد الاختصار
قوله يوم قل اللهم او ادعوا الرحمن على ان الدعاء يعنى التسمية التى يتعدى الى
معمولين اى سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تسموا فله الاسماء الحسنى
او لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدى الى معمول واحد لزم الشرك ان كان المسمى
الله غير المسمى الرحمن ولزم عطف الشئ على نفسه ان كان عينه ومثل هذا
العطف وان صح بالواو وباعتبار الصفات كقوله الى الملك القدوس وابن الهمام
وليت الكتيبة فى المزدحم لكنه لا يصح بأو لانها لاحد الشيئين المتغايرين
ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله اما فاقد عولان ايا انما
يكون لواحد من امرين او جماعة واما قوله يوما وردما مذبذبين وحد عليه اتمة
من الناس يسقون ووحد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ
عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان صرف الفعول فيه للقصد الى نفس الفعل
وتنزيله منزلة اللازم اى يصدر منهم السقى ومنها الذود واما ان المسقى
والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قال رسقون
وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما

على الذود والناس على السقى بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقاهما
ابل الا يرى انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا للام من حيث
هو منع الاخ وربما صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد
يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة
فى حل الآية وهذا اقرب الى النص لان الترحم لم يكن من جهة صدور
الذود عنهما وصدور السقى من الناس بل من جهة وجود ما عنهما
وسقى الناس بل من جهة وجود ما عنهما وسقى الناس مواشيهم حتى لو كانتا
تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح
الترحم فليتأمل فعند وقفت على ما صاحب المفتاح بعد التأمل فى كلام
الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما الدعاء على
الفاصلة نحو قوله يوم الصور والليل اذا يسجى ما ودعك ربك وما قلى اى
ما قلاك فحذف لان فواصل الآى على الالف ولا امتناع فى ان
يجتمع فى مثال واحد عدة من الاعراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف
هنا انه اختصار لفظ المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات
اى والذاكراته واما لا يجان وكرم اى ذكر المفعول كقول عائشة
رضى الله عنها ما رأيت منه اى من النبى صلعم ولا رأى منى اى العورة واما
لنكتة اخرى كافادة او التمكن من انكاره ان مست حاجة اليه او تعيينه
او ادعاء تعيينه او نحو ذلك قال الله يوم ينبذ ربنا شديدا اى ولينذر
الذين كفروا الحذف لتعيينه ولان الغرض صلو وكر المنذر به وتعلم متعلقه
اى معمول الفعل ونحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف واحال ونحو
ذلك علمه اى على الفعل له والطغاء فى التفسير كوكل زيدا عرفت لمن اعتقد
انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب فى اعتقاده ووقوع عرفانك
على انسان مخطئ فى تعيين انه غير زيد وتقول لتاكيد ما اى تاكيد هذا الرد
زيدا عرفت لا غير وقد يكون ايضا لرد الطغاء فى الاشتراك كقولك

Bibliotheca Alexandrina

زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وسعول لمن اكتفى بزيد

فكان على النص ان لو كرر بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء

لافادة الاختصاص ليوضع قوله القصر بانواعها الثلثة وهو قولك زيدا اكرم وعمرا

لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخ عن تكلف ولذلك اى

ولان التعدد لرد الخطاء في تقييس المفعول مع الاصابة في اعتقاد ووقوع الفعل

عاما مفعول الجملة لا تقول ما زيدا اضربت ولا غيره ولا ما زيدا اضربت ولكن اكرمته

اما الاول فلان التعدد بعد وقوع الضرب على احدهما زيد تحقق على الاختصاص

وقولك لا غير صريح في نفي غيره او افاقت قرينة على ان العدد ليس للتخصيص

يصح ان تقول ما زيدا اضربت ولا غيره كما ذكر في ما افاقت هذا ولا غير ذي

وكذا يصح زيدا اضربت وعمرا او الم يكن التقدم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له

واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء في الضرب فيتوجه الى الصواب

في الاكرام وانما الخطاء في الضروب حيث اعتقد انه زيد فتوجه الى الصواب

ان يقال ما زيدا اضربت ولكن عمرا او اما كونه زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل

المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب كعرفت زيدا عرفته والا اى وان

لم تقدر المفسر قبل المنصوب بل بعد ما خذ زيدا عرفت عرفته فمختص لان

المتقدم على المحذوف كالمتقدم على المذكور كما في بسم الله فمخذ زيدا عرفته يحتمل

التخصيص ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل معد لتعدد المفعول

فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد

ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تأكيدا على تأكيد فيتقوى بازدياد التأكيد

لا محالة وبهذا ظهر قول صاحب الكشاف في قوله ايا ك نعبد واياك نستعين اذ

زيدا ضربته وملوا وكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في

المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياك اعبد فاياك اعبدوا

ونحن نقول بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه

التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لابيان كيفيته متعلقة بالمفعول

واما قوله ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا

فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى اذا ضاقت

ارضه كان لم تخلصوا العبادة الى في ارض فاخلصوها الى في غيرها

ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كما في

اكثك ضربت وفي جعل الفاء في فاعبدون جواب الشرط نظر بناء على ان

تقديره اذا وجد ما يوجب الجزاء فاعبدوا فكانه موجود واما الفاء فانما تدخل فيها

هي التي كانت في الشرط المحذوف اعقبت تنبيها على سببية ما قبلها

اى اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الآخر والفاء جواب الشرط

والعائد بكرة ربنا او عاطفة كما في المفتاح وقد وضح في بعض النسخ واما تؤيد

فهو بناء على ان لا يعتد الا بالخصوص وذلك لان مساق لا يعدم الفعل مقدما كان او اما

فهو ساقط لا لتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتطبيق هذا المفتاح

ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم مع ان مع في الدنيا

شيء يقع موقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل الدنيا

لوقوع شيء في الاماكن واذا امتنع الوقوع فيها شيء فحذف

الملزوم الذي هو الشرط اعني مكن من شيء واقيم معامه ملزوم القيام وهو

وابقي الفاء الموذنة بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الفرض الكلي اعني

لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان هو فيه صدر الجزاء فيحصل

التخفيف واما هو الملزوم في قصد المتكلم عند اقامة الملزوم في كلامهم مقام الشرط

وحصل ما قام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عند جمع من ان

حيز ما التزم حذفه ينبغي ان يشتغل بشيء اخر وحصل ايضا ان الفاء

موسعة في الكلام كما هو موضعها او لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام وليزا

يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المعمول والظرف وغيرهما من المعمول

بما تقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر الاعمال ما بعد الفاء بما قبله

وان امتنع في هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة

محور لحصيلها الفاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان منشأ التقدم

ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انما عدا ما تؤدون بل غيرهم ترغيبا من

والمعمول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التعدم على المعمول الثاني فيه
من حيث الفاعلية ومعناه عاط اي آخذ العطاء واما سبب المفاعيل فمثل
الاصل لعدم المفعول المطلق ثم المفعول له ثم الظرف حرف الجر ثم الذي بالواو ثم المعمول
فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عجيب
ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من عرف اصل وعند اصحاب النوابع الاصل
لعدم النعت ثم تقدم التأكيد ثم البدل ثم البيان اولان وكره اي وكره ذلك
البعض الذي يقدم اسم فاعل وصيغ المبالغة فيما كون الاصل التقدم وصلها
في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لعدم المسند اليه والكلام
العام ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه فمراد المص بالاصمية لعدم الاصمية
العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه واصبهما نحاكي لغوض من الاغراض
كقولك قتل الخارجي فلان لعدم المعمول لان المقصود الاعم فقل الخارجي يتناول
الناس من شر وكقولك قتل زيد رجلا او الكافر زيدا من لا يعتد به فيقتل
احدا فالقوي الاصم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل لعدم الفاعل
اولان في التأخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون
يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم
فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون مع ان قوله يكتم ذكره لوصل بلله او صلة
والسبب في تعدم الاول اي مؤمن ظاهر لانه كشف الاوصاف واما الثاني فحسب
تعدمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود اولان في التأخير اخلالا بالتناسب
كرعاية الفاصلة كوفا وجيء في نفي خيفة موسى بتقديم ايجاد والمجرور
والمعمول على الفاعل لان قوله الآتي على الالف وصل الكاف التقدم
للعناية مطلقا سواء كان المعمول من الفعل او عنه قسمين احدهما ان يكون
اصل الكلام فما قدم صوا التعدم كتعدم المسداء المتوقف على الخبر وتعدم ذي
الحال على الحال وتعدم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان العناية بتقديمه
اما لكونه في نفي فنصب عينك كتعدم المعمول على العامل في قولك وجه الجيب
اتمنى لمن فاك كفا ما الذي تتمنى وتعدم المفعول الثاني على الاول في باب ظننت وجعلوا

على انها معمولا جعلوا فان وكراهته وذكر وجه المجيب ثم لكونه في نفي نصب
عينك واما لانه يوهن له امر يوجب كون نصب عينك كما اذا توهم ان مخاطبك
ملتفت اليه منتظر لذكره كقولك تو وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقدم المجرور
على الفاعل لاشتماله ما قبل الآلة على سوء معاملة اصحاب العقوبة الرسل
فكان المقام مقام ان سطر السامع لاتمام حديث بذكر العقوبة على فعلها
خير امم كلتا كلتك فهذا العادض جعل المجرور نصب العين لخلاف قوله في سورة
القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العادض وكما اذا عرض
في التأخير ما نافى مثل الاخلال بالمقصود في قوله تو قال الملأ من قومه الذين
كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحياة الدنيا تقدم الحال اعني
من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اولو تأخر لتوهم انه من صلة الدنيا
لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست كذلك بل اسم او الدنو تعدى بمن
ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تو امنا برب هرون وموسى اي موسى اضيف
بالتقدم واعترض عليه المص بوجهين احدهما ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق
للانكار والتوبيخ فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بلله منكرا الا باعتبار
تعلقه بشركاء اولا ينكر ان يكون جعل ما تعلق بلله وكذا تعلقه بشركاء
انما ينكر باعتبار تعلقه بلله فلا فرق بين تعدم لله وتأخيره وقد علم بهذا
ان كل فعل متعد الى معمولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه
بالآخر اذ اقدم احدهما على الآخر لم يخل تقدمه بالعناية والجواب انه
ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر هو تعلق جعلوا بالله من حيث اعتبار
تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وارادته في الانكار
اتم لكونه في نفي نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكر بعض
وثانيهما انه جعل التقدم للاخلال بالمقصود او لقرينة عارضة للفاصلة
من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض
اوجب بالتقدم ان يكون نصب العين وثالثهما ان تعلق من قومه
بالدنيا على تقدير تأخير وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا

وصف والوتو تعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى او لامر تولنا
اترفنا الكفر ونعمناهم في الطرق التي دنت من قوم نوح اللهم الا على
وجه بعيد ايراد دنت من جميع قوم نوح اى كانت قريبة من جميعهم
بان يراد بعضهم بالاعراض وان كان منافقة في المال لكنه حق واعترض
بعضهم بانه حمل العدم وجه الجيب على النفي من باب تقدم المعمولات بعضها
على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم العدم مطلقا لدليل
انه اورد فيه عدم العامل على المعمول والمبتدأ على الخبر نحو وضع البحث
لعدم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفايدة وقد مر بيانه تنبيه
على ان تقدم بعض المعمولات على بعض قد يكون لحث السامع الابعد لعدم تمكنه
على العامل والعصر هنا لعدم المفعول على الفاعل وانما جاء العدم على الفعل
من جهة الفرض لامتناع عدم المفعول على الفاعل المتصل الا بغير تقدم له على الفعل

الباب الخامس القصر

وهو في اللغة الحبس

تقول قصرت التقية على فرسي اذا جعلت دونها له لا يجاوزها وفي
الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان
تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الطبيعة ونفس الامر بان لا يتجاوز الى غيره
اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوز
اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق
بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم يعني انه لا يجاوز القيام الى
القعود ولحق لا يعدوه انه لا يجاوز الى ضده اضافة حقيقية اصلا وانما يعدوه الى
الطبع والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات
وتمام تحريره صاحب المفتاح سيجيء الى الطبع وغير الطبعي لغلبة وقوعه
توهم المعنى انه اصل ذكر الطبعي ولكن لكن لانه قال حاصل معنى القصر راجع
الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص
الوصف دون ثان او بوصف مكان آخر وحد التفسير شامل للحقيقي
وغير لان المراد بقوله ثان او آخر ما يصدق عليه اثنان او آخر اعم من ان يكون

واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له او لو اريد الواحد فخرج عنه كثير من امثلة
غير الطبعي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب
وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا
وخالدا شعراء فليتامل فهذا ما يتوهم اختصاص القصر
غير الطبعي نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء الكلام من القصر
غير الطبعي اعسار الكثير الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب
وكلامه لا يخلو عن امثلة من طاص في الطبعي مثل ما زيد الا شاعر لا غير
وليس غيره وليس الا ومثل ما ضرب احد
الا عمرا واذا تاملت وجدته شيئا الى القسم ايضا جنت
قال في او خلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاء
توجه النفي لحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان عاما كقولك الدنيا
شواء وفي فسلة كذا شواء وان خاصا كقولك زيد وعمرو
شاعر ان فساول النفي ثبوته لزلك ممتنع قلت الا لافراد القصر
وكل منهما اى من الطبعي وغير الطبعي نوعان قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول
لا يسع ان شاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الوصف
ليس لغير بل الصفة لكن بلك الصفة يجوز ان يكون حاصلا لموصوف
آخر وفي الثاني يسع بلك الشاركة بمعنى ان بلك الصفة ليست
الا لبلك الموصوف بحيث يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لبلك
الموصوف صفات أخر والمراد بالصفة المعنوية اعم من ان يقام بالغير
لا النعت النحوي الذي مؤداه يدل على ذات ومعنى فهو غير مقبول
وبينهما عموم من وجه لصدقهما على العلم في قولنا اسمي هذا العلم وصدق
الصفة المعنوية التي فسرناها بما دل على الذات باعتبار معنى ما
المقصود بعموم من وجه ايضا بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن
وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا على النعت الحقيقي

المعنونه الخ فيه ما يدل على الذات ما عتبار معنى هو المقصود عمومه من وجه
لمصاديقها في نحو جاءني رجل عالم وصدقها الدونية في مولينا العالم مكرم وبالعكس
في مولينا حاكم هذا الوجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنونه من مصاديق الوصف
اسبب واما نحو لكل جاءني الا زيد وما عدا زيد الا اخوك وما ابيك الا انسان او غير
ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا ممن قصر الموصوف على الصفة اذا لمعنى انه مقصور
على الكون زيدا او اخاك او ساجا فلسائل ان يقول ان قصر الموصوف
على الصفة من الجميع نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها
اى عن الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من
موصوف الا وله صفات تعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة دون
ما عداها ما لكلمة بل نقول ان هذا النوع من القصر منقض الى المحال لان الصفة
المنفية نقيضها البتة وهلم ايضا من الصفات فاذا انتفت جميع الصفات
لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على انه لا يتصف
بالشاعرية ولا بعدها وهلم جرا اللهم الا ان يراد الوجود والتالي قصر
على الموصوف من الجميع كقولنا في الدار الا زيد على معنى ان الكون
في الدار مقصور على زيد وحاصل ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد
والقلب والعين لا يجري في الجميع على ما ستشير اليه وقد يقصد به اى بالكل
المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما نقصد بقولنا في الدار الا زيد
ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصر الجميع
ادعائيا لا حقيقيا اذ جميع لغوات المقصوده فالقصر نوعان احدهما الحقيقي
كعمرو والكل الحقيقي مبالغة او ادعاء وقيل قلما يتحقق الاول اى قصر الموصوف
على الصفة من غير الجميع كقصر ما زيد على الكتابة اى عن غيرها
امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها الى كقصر
امر بصفة مكان صفة اخرى والكاف اى قصر الصفة على الموصوف من غير الجميع
كقصر صفة بامر دون اخرى او مكانه ولفظه او للتنويع فلا سابق النفي
وقوله دون اخرى معناه متجاوزا صفة اخرى فان الخاطب اعتقد اشتراكه
في صفتين والمتكلم خصصه باحدهما وتجاوز الاخرى ومن دون في الاصل

ادنى مكان من الشيء ثم قال هذا دون ذاك اذا كان احط منه غالبا
ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو
في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد
ويخطئ حكم الى حكم وللقائل ان يقول ان قوله دون اخي ودون اخ
ان اراد به دون صفة واصف اخي ودون امرا واحدا آخر فقد خرج عنه
ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ست صفة لا غير
من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب اذا اعتقد كاتبا شاعرا او مجيدا
وقولنا ما جاءني الا زيد لمن اعتقد كثرة اكل زيد وعمرو وبكر في الناس
وعدد كل وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فدخل النفي في هذا
النفي لا يخصص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر
دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخي او مكان آخر فان قلت
كيف يخصص امر بصفة دون سائر الصفة بعض ان يعتقد المخاطب اتصافه
بجميع الصفات لان العصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما انفاه المتكلم
قطعا واصالا او حذرا مما لا نفع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء
مخصص بالعصر الغير الجميع الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد فقرا
صفتا مع انه ليس ادعى من اعتقاد ان جميع الناس في الدار
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الكل وهذا اللفظ مشترك بين الجميع
لكنه خصصه بغير الجميع لانه ليس بصدد التوظيف بل غرضه من هذا الكلام
ان يقع عليه التقسيم اي قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا اليس لاحد
في العصر الجميع او العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصاف
جميع الصفات عن صفة واحدة ولا يرد ان اتصاف كل وكذا اشتراك
صفة من جميع الامور وكل منها اي فهم من هذا الكلام ومن استعمال القطة
او هذا ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
خرجان الاول كقصر امر بصفة دون اخرى وكقصر صفة بامر دون آخر
والثاني كقصر امر بصفة مكان اخرى وكقصر صفة بامر مكان آخر والى كل

وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اى يعتقد ان الصفة بين اثنين او اكثر من موصوف
واحد فى قصر الموصوف على الصفة

بالاولى من قصر كل من قصر الموصوف على الصفة وبركة موصوفين او اكثر
فى صفة واحدة فى قصر الصفة على الموصوف فى يكون المخاطب عولنا ما زيد
الا كاتب من يعتقد اضافة ما الكتابة له والشعر ولقولنا ما كاتب الا زيد
من يعتقد بركة الكتابة وعمرو فى الكتابة وسمى هذا القصر قصر افراد لقطع
الشركة المذكور وما لكتابى المخاطب ما الكتابى فى خرجى كل وهو تخصيص اى
بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة ما مكان آخر من يعتقد العكس اى عكس
الحكم الذى اثبته المتكلم حى يكون المخاطب عولنا ما الا قائم من يعتقد اضافة
القعود دون القيام ولقولنا ما شاعر عمرو دون زيد وسمى هذا القصر
وقصر قلب لقلب حكم المخاطب او ما عدل النظم وانه عطف على قوله
يعتقد العكس ولقطع الايضاح صرح فى ذلك اى المخاطب ما كتابى ما من يعتقد
العكس واعلم ان ساوى عند الاحوال اعنى اضافة ملك الصفة واتصافه
بغرضا فى قصر الموصوف واتصافه واضافة عرضا ملك الصفة فى قصر الصفة
على الموصوف
حى يكون المخاطب عولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه لعالم واما قاعد ولا يعرفه
على التعيين ولقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان اثنين اما زيد او عمرو
من غير ان يعلم على التعيين وسمى هذا القصر قصر تعيين لمعرفته حاصل
عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شئ بشئ دون آخر هو افراد وتخصيص شئ
مكان آخر ان اعتقد المخاطب عكسه قصر قلب وان ساوى عند قصر
تعيين وفيه نظر لانه اذا ساوى الامران عند المخاطب وعى المتكلم احدهما
يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى
لانه لم يثبت الصفة الاخرى حى يثبت الصفة الاخرى المتكلم تثبت مكانها الا
الا قل فلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود
على التساوى فقد خصصه بالقيام مجاورا القعود ولم يخصصه بالقيام مكان
القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حى يوقع القيام مكانه وكذا
الكلام فى قصر الصفة ولهذا اجعل صاحب المفتاح تخصيص شئ دون آخر
شيئا كما سمى قصر الافراد والقصر الذى سماه المص قصر تعيين وجعل تخصيص شئ

مكان آخر قصر قلب فعط فان قلت مراد المص بالاخرى احدى الصفتين وبالا
خر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى
الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التى هى احدى
الصفتين التى اعتقدها المخاطب وكذا قصر الصفة قلب مع قولك مكان
اخرى ان يكون الصفة المذكورة نافية والاخرى مثبتة واذا اريد
بالاخرى احدى الصفتين هى صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب
لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين شرط عدم التعيين لانه حينئذ
بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فى عرفه بالتعيين وهذا صادق على كل
واحد من الصفتين ولا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل لخصوصه
بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يصح ان يكون
اعتقاد المخاطب نفى الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفى فيه لجواز نفيها
واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا ساوى الامران عنده فلا يجوز
ان يكون الصفة المنافية هى القيام فقد يجوز ان تكون هى القعود على التعيين
فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التى يجوز
ثبوتها له على التعيين وهى القعود وهذا خلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد
اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاءهما اصلا فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب
تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة فى مكانها فقد اعتقد
جميع ذلك فالاشكال بحاله لان عاده هذا المتكلم ان يحقق فى قصر التعيين
تخصيص شئ بشئ مكان آخر لكنه لا يعرض ان يسمع فيه تخصيص شئ
دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يزعم انه قاعد تخصيص له
بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا يدفع له فح يكون قوله دون اخرى مشركا
بين الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة
فيه بل اتما من يعتقد الشركة او من تساوى عنده وعاده جامكى فى هذا المقام
ان يقال ان فى كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة
او تساوى عنده وبالثانى من يعتقد العكس او تساوى عنده وسمى القصر

في قصر الافراد عدم سافي الوصفين مسمى عما انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر
التعيين اعم من ان تكون الوصفان فيه متنافيين او غير متناصين لان اعتقاد
كون الشيء موصوفا بامرين متعينين لا يصح امكان اجتماعهما ولا
امتناعهما فكل مادة تفصل مثالا لقصر الافراد او الغلب تفصل مثالا لقصر
التعيين من غير عكس والقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد تفصل القصر بوسط
ضمير الفصل وبوسف المبتدا نحو فوكل زيد مقصور على القيام ومخصوص به
وما اسه وكل هذه سماهم قصر الا باصطلاح عبارة عن تخصيص يكون
بطريق من مرع الاربعة ويمكن ان تجعل الفصل وبوسف المبتدا اقساما طرق
القصر لكن تركهما ههنا لاخصاصها بما بين المبتدا والخبر ومع التنوع
لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يجيئان عن المسند اليه
والمسند كما تقرر في المذكور ههنا فكان في فصل الفصل منهما ومنهما دون ان
يعول الاول والثاني الى ما يزال منهما العطف كقولك في قصر اي قصر الموصوف
على الصفة افراد اذ ليس شاعرا لا كاتب او ما زيد الا شاعر لا عمرو
احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو الموصوف
والعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف
العطف واحاكيها فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح
طريقا للقصر ولم يذكر ههنا وقد اشير الى ذلك في باب العطف وقد يجيء
لاقاعدة ونفي القعدة وان علم من اساس العام شاعر على اساسها لكن يعلم
منه كون المخاطب معتقدا للعكس فيطريق القصر دلالته على هذا المعنى بخلاف مجرد
الاساس فانه حال عن هذه الدلالة وما زيد الا قاعد وفي قصرا اي قصر
الصفة على الموصوف رد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعر بل قاعد ويصح ان يعلم
ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب ح رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقدم
الخبر وراجع الخفاجي على صحة هذا التقدم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح
المفتاح انه لسمع تقدم الخبر على الاسم اذا عمل وكذا اذا لم تعمل اما لان اصله
العمل واما لتوقف اللغة العاملة وهو علط فاحش لا يوقف له وجه واعلم انه

الذي يكون المخاطب به من ساواه الآخران عنده سواء كان دون اخي او مكان اخي
قصر تعيين وكفى دليلا على مغايرته كلام المفتاح وذلك كقولك هذا الكلام انما ينفع الى من
الكلمات والعلة متنفية صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط الموصوف
على الصفة افرادا واعدم سافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف
حتى يكون المنفعة في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه متحما لامتناع
اجتماع الشاعرية والمنجمية لان لا تحام هو وصلان الوصل عن شاعر وشرط قصر
الموصوف على الصفة فيما ذكر سافيهما اي سافي الوصفين ليكون اثباتها مشروطا
بانتفاء غيرها كما مر في الايضاح وفيه بحث لانه ان اراد به ما سبق الى بعض
الاوهام من ان يكون اسناد المتكلم مثلا الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم
مشروطا بانتفاء غيرها وهو الفعود وحضوره امتناع اجتماعهما فاسد واضح لان
هذا الاسناد على سافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشروط بانتفاء الغير كما في قصر
الافراد والتعيين بل قد يقترح بالنبي والاستثناء جميعا كقولك ما زيد الا قاعد وان اراد به
ان يكون اسناد المخاطب كذلك الصفة التي تنافيها المتكلم كالقعود مشروطا بانتفاء غيرها
وهو الذي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون معنى اعكس حكم المخاطب فيكون قصر قلب فليس بواضح
فاسد لجواز ان تكون انتفاء الغير معلوما عامي توجه الحكم مثل ان يقصر المخاطب
وتقول ما زيد الا قاعد وايضا خرج قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب
لانتفاء عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لمنافي كونه
قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في علم اشتراط ذلك بالشرط
واما ما قال من ان هذا الشرط خارج فيصح قلب فمما لا يفهم منه اللفظ بل بالباء لفوط
الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لا عاما ولا عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر
لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا ما قال ان المراد بالمنافي المنافي في اعتقاد المخاطب
بان لا يجمع هو الوصفان لان هذا الاشتراط حاصل يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر
القلب هو الذي يعتمد فيه المخاطب العكس لغرض ثبوت ما انتفاه المتكلم وهو مما اثبته
والصادر اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح
قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب شيئا في الوصفين واما عدم اشتراط الشكي
في قصر الافراد عدم سافي الوصفين مسمى عما انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر
التعيين اعم من ان تكون الوصفان فيه متنافيين او غير متناصين لان اعتقاد
كون الشيء موصوفا بامرين متعينين لا يصح امكان اجتماعهما ولا
امتناعهما فكل مادة تفصل مثالا لقصر الافراد او الغلب تفصل مثالا لقصر
التعيين من غير عكس والقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد تفصل القصر بوسط
ضمير الفصل وبوسف المبتدا نحو فوكل زيد مقصور على القيام ومخصوص به
وما اسه وكل هذه سماهم قصر الا باصطلاح عبارة عن تخصيص يكون
بطريق من مرع الاربعة ويمكن ان تجعل الفصل وبوسف المبتدا اقساما طرق
القصر لكن تركهما ههنا لاخصاصها بما بين المبتدا والخبر ومع التنوع
لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يجيئان عن المسند اليه
والمسند كما تقرر في المذكور ههنا فكان في فصل الفصل منهما ومنهما دون ان
يعول الاول والثاني الى ما يزال منهما العطف كقولك في قصر اي قصر الموصوف
على الصفة افراد اذ ليس شاعرا لا كاتب او ما زيد الا شاعر لا عمرو
احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو الموصوف
والعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف
العطف واحاكيها فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح
طريقا للقصر ولم يذكر ههنا وقد اشير الى ذلك في باب العطف وقد يجيء
لاقاعدة ونفي القعدة وان علم من اساس العام شاعر على اساسها لكن يعلم
منه كون المخاطب معتقدا للعكس فيطريق القصر دلالته على هذا المعنى بخلاف مجرد
الاساس فانه حال عن هذه الدلالة وما زيد الا قاعد وفي قصرا اي قصر
الصفة على الموصوف رد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعر بل قاعد ويصح ان يعلم
ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب ح رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقدم
الخبر وراجع الخفاجي على صحة هذا التقدم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح
المفتاح انه لسمع تقدم الخبر على الاسم اذا عمل وكذا اذا لم تعمل اما لان اصله
العمل واما لتوقف اللغة العاملة وهو علط فاحش لا يوقف له وجه واعلم انه

فلم يكن مع حصر الموصوف مثال الافراد صالحا لان تكون مثالا للعلة لاشتراط
عدم السلب في الاولى وتحقق السلب في العلة على تقدير افراد العلة مثالا سلب
فيه الوصفان بخلاف حصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان مثالا لهما
يصلح مثالا للقصر النسبي لم نحوج لذكر وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها
النفي والاستثناء كقولك ما حضر افراد الا عمرو فلما فاز الاقام وفي
قصر الافراد او فلما ما سافر الا زيد والكل يصلح مثالا للنسبين والتفاوت
انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصر افراد انما فاز زيد
زيد قام وفي قصر ما افراد او فلما انما قام زيد واعلم ان كلام السيد في دلالة الاخبار
مشوب بان لا وانما يدلان على قصر العلة دون الافراد لانه قال ليس لاحد ان يقول لم
ان لا يسعني عن العالي ما وجب للاول انهما يسعني عن الثاني لان يكون قد يشاركه الاول
في الفعل الاخر الى آخره ليس موجبا نفي زيد لا عمرو انه لم يكن من عدم مجيء عمرو
زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو وهو كلام
مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لما اعتقد انهما جاءا ومعلوم قيام بعينه
في انما فاذا علمت انما جاءني زيد لم يكن يسعني ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل يسعني
الجزم بانتفاء الجميع لزيد عن عمرو وهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا هي زعم ان زيدا
وعمرو اجاءا فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وصل فائدة بالكلام
والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بخلاف لانه السابق
الى الفهم انتهى كلامه وانما كان مفاد القصر بنفسه معنى ما وإلا وفي هذا الكلام
اشارة الى ان معنى انما ليست مجموع العاقبة على ما فوهم بعض الاصوليين حيث عدوا
عدم افاده القصر بان لا للاستثناء وحاصل المعنى ولا يجوز ان يكون بالاستثناء مأخوذا
ونعيد بل يجب ان يكون لا للاستثناء مأخوذا وفي ما سواه او على العكس والكل باطل
بالاجماع فتعين الاول وملزوم القصر وهو لان ان كان دخل الاعلى الاهم والا فلا
لا يسعني الا ان وضعت عليه باجماع النحاة واستعمال يلفظ النفي الى آخره ليس
لمعنى ما والا فهما لنفطان مترادفان او فرق بين ان يكون في الشيء مع الشيء
وان يكون الشيء على الاطلاق فليتأمل الكلام مصلح فيهما والا فصلح فيها فانما لحما

المقدس انما حرم عليكم الميتة بالنصب مفعولا حرم عليكم الا الميتة
وعلوا ذا الخ هو المطابق بقراءة الرفع اي رفع الميتة وسيأتي ان
القراءة المشهورة بنصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة
وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في الكواشي
على قراءة النصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت
موصولة لبقي ان بلا اجر والموصول بلا عايد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا
قرر قراءة النصب على حرم عليكم الا الميتة فثبت ان انما مقتضى معنى ما
والا فطابقت حتى قراءة الرفع لانما فيها موصولة والعايد محذوف
والميتة جوز ان تقدر ان الذي حرم الله عليكم الميتة وسيأتي تفصيل القصر كما قرر
في تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق
على زيد فان قلت هلا حملت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب
قلت انما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المصباح والمعنى وحصلها
فظاهرها انها ليست كافة لان حرم مسندا الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة
الا على ما وقيل انما حرم الله الخ شيء هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو
ان طهل ما موصولة والعايد محذوف فالميتة خبر ان والمعنى ان الذي حرمه
الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التأويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول
فيحتمل ان تكون كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج اذا احتمل
ان تكون كافة وحرم مسندا الى الميتة لكن نقول جعلها موصولة اسم ان
والميتة خبرها اولى لينبغي ان عامله على ما هو الاصل واسند الى الكتبة بقوله
ولعمل الذي انما الاشياء حالة كثيرة بعلة ونفي ما سواه اي سوى ما ذكر بعلة اما
في قصر الموصوف على انما زيد قام فهو لاثبات قيام لزيد ونفي ما سواه من
القعود ونحوه واما في قصر الصفة على انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي
ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما مما سوى الحكم المذكور بعلة في كل من
القصرين مخصوص بظاهره وانه لا ينفي كل حكم سواه وقد علم ان المراد انه
في قصر الصفة

لاساب الخ، الاخير مما يعمل الموصوف والاسناد على صفة مع نوع ما سواه
وهو المكلف وآثار الثالث لقوله ولصحة انفصال الفعه معه
اى مع انما كتوكل انما سوم انما كما سوم انما انا وقد يعرض في علم النحو
انه لا يصح الا انفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر حصول مثل
العدم على العامل والفصل بهما لغرض وطوركل وجمع مثل الوجوه
منتفيه ههنا سوى ان تعذر فيه الفصل لغرض وهو تمكن ان يكون المعنى ما
مقوم الا انا نائم يستشهد لهذا الا انفصال بست من علوم النحو
وصرح باسم الناظم ليعلم انه من الابيات التي تستشهد بها لاسم
القواعد اذ ليس الغرض محرد التمثيل فعال العروض انا الذي انا الذ
من الزود وصوالط وانا حامي الذمار وميلو الهيدوني الكاس صوانا حامي
الوما راذا حمي ما لوم لحمه لئيم وعنيف من حاباه وحرمه وانا بذا فع عن
احابهم انا او مثلي لما كان عرضه ان طص المدافع ولا المدافع عن فضل
الغير واخر اولو قال والفا اداوا فع عن احابهم لصار المعنى انه بدا
عن احابهم لا عن احاب غيرهم كما اذا قال لا اداوا فع الا عن احابهم
والمعنى واحد ومعناه وانا معناه ان المدافع عن احابهم هو لا غير هو لا الاطوز
ان تقال انه محمول على الفضول لانه كان يصح ان يقول وانا اداوا فع عن احابهم
انما على ان انا ما كتد ولا يطوز ان يكون ما هو مقوله اسم ان واما حبرها اى ان
الذي يدافع انا لان قوله انا الزائد دليل على ان الموصوف الاجبار عن
المتكلم بصدور الزود والمدافعة عنه وليس بمستحسن ان يقال انا الزائد والمد
انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ ما الى لفظ انا وهو ظاهر ومع المقصود
فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لانم ان الفعل
غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار اسناده فالفعل
في نحو ما يقوم الا انا او انت لا يكون غائبا ومسلم فالمسند اليه في الجمله
هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد تستدل على تغيبه بعود ما
والا بصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة فانع

اربوكى مثل ما قام الا ابوك وقد تقدم في تضمن معنى ما والا مناسبة عن على ان
الربعي وهي انه لما كان كلمة ان لتاكيد اسناد المسند للمسند اليه لم تنفصل
بها ما المؤكد كما يناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر الا تاكيد الحكم على
تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد حا، لا عمرو لما نزح دالمجئ منهما عند انتفا
المجئ لزيد حرى في قولك زيد حا، وضمنا في قولك لا عمرو لان ليس المجئ بالكاف مسلم
الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو اثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا
اثبت على اسناد لا تاكيد عا ما كتد قلت اما الكتاع الاسناد الضمني فتاكيد قطعا
واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى ليس الحكم لانه كان في مسلم الثبوت قبل وكن
ولكن لما علم ان ضمن ما منسبة وكررت له صح ان تتضمنا لمعنى ما والا فلا لان
اطراد ما يصح ان يكون لحمل كلام فيه تاكيد عا ما كتد عند القصر مثل ان زيد القائم
وههنا اى من طرق القصر التقدم اى تقدم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولا
الفعل كقولك في قصر اى في قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان لا يذكر
مباكين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجمع لان الميمية والقيسية ان تنافيا
لم يصلح لعصر الافراد والا لم يصلح لعصر العلب وفي قصرها انا كنت اهل فرادوا
لمن اعتقد انك مع الغير كنته وقلنا كل من اعتقد انواد والغير به وتيسا من
اعتقد اتصافك حد كما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل عما يصح ان يتقدم
ومن الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها قد ان يكون حاكما حكما
مشوبا بصواب وخطاء وان تبدا بانبات صوابه ونفي خطائه اجا
في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وملوم ما يسمه المتكلم وخطاء في بعض وملو
ما سمعه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين
او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء بعينه واما في قصر التعيين فالصواب
اتصاكوه لاحدهما والخطاء بجوز كل منهما على التساوي لخلو من وجوه قد لانه
الرابع اى التقدم بالنحوي اى كملوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الزوج السليم في
ملوم الكلام الذي فيه التقدم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح النحاة
كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع لاوبل والنفي والاستثناء وانما

لمكان نقد القصر الاضافي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول
اي في طريق العطف النص على الثبت والمنفي كما مر في الامثلة فان في لا المعطوف عليه
هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يتركان النص عليهما الا لكراهة
الاطناب كما اذا قيل ان زيدا يعلم النحو والتصريف والعروض او ان زيدا يعلم النحو لا بكر
وعمرو فيقول فيهما اي في حذف القائمين ان زيدا يعلم النحو لا عمرا فاني الاول لمعناه لا غير
النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني لمعنى لا غير ان زيدا وهو قائم
مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبنى على الضم شبيها بالغايات
من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا معنى ليست عاطفة
واما هي لا الى النفي فقط اي كما لا غير مثل لا اجالسه او لا اكلمه غير
وذلك وهو مثل ما في المفتاح في هذا المقام نحو لست غير لست آلا اعترض عليه بان هذا ليس
طريق العطف بل طريق النفي والكيفية لان المعنى ان زيدا يعلم النحو ليس معلوما له الا النحو
اولست العالم الا زيدا واجيب بانه يترك النص على المنفي والمنفي في العطف فقد يكون
بان يحذف النفي وتقام مقامه لفظا اخص متناول له ويكون العطف بخلاف كما لا غير وقد
يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا وتقام معامها لفظا اخص تؤدي معناهما
مثل ليس غير وليس الا وحينئذ لا يبقى العطف ولسائل ان يقول فالاصل في
العطف النص عليهما او في الغالب العادة النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد
الا قائم وانما هو قائم وقائم صفة لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه
العاشر من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة لا مطلق النفي اولا دليل
على امساع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما نقل طريق العطف كما في المفتاح
لان الحكم يخص بلا دون بل لاطماع النافي اعني النفي والاسناد لا فعال ما قام
الا زيد لا قاعد وما قعد الا عمرو وقد وقع مثل ذلك في بركات المصنفين
لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط النفي بلا العاطفة
على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا تكون وكد النفي منفيا فيها بغير ما
من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمسوع لان تعيد بها
النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لان اذا قلت

ما زيد

ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة ومع فيها النزاع حتى كان ليست مما يقعد
ولا نائم ولا مضطجع وكذا كل قاعد لا قاعد فقد نفيت بها شيئا مما
منفي قبلها بالعاطفة وكذا اذا قلت ما قام الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا
وغيرهما عن القيام فلو جعلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي
وهذا خروج عن وضعها قال ما فائدة وقوله بغيرها وكانه يجوز ان يكون
منفيها مستفادا قبلها بلا العاطفة الاخوي قلت المراد به غيرها من كلمات النفي
عما صرح به في المفتاح وفائدة الاحتراز عن ان يكون منفيا بنحو ما
الكلام او علم السامع او المتكلم او نحو ذلك مما من الافعال الدالة على النفي مثل
امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امساع وكذلك
وكان الاحسن ان يصرح الخص الصالح له من كلمات النفي فاما ذكرت
من الوصف فهو مرتفع بالشامل في قولنا وانت الرجل الكريم ان لا يوذى غيرك
فان المفهوم منه ان لا يوذى غيرك سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم
لان الضمير لكل شخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة الى نفي بها ذلك
المنفي ومعلوم انه تسمح نفيه قبلها بها اذ لا طماع في انه لا يمكن ان ينفي شيء بلا
العاطفة قبل الاسناد بها ونعمهم فراجعوا هذا الموضع موضعا وزعموا انه
احترز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخوي نحو زيد قائم لا قاعد على ان الكوفة
اثنان لا واحد او نحو حائض الرجال لا النساء لا مذنب ولا زنيت ولا غيرها على ان
يكون بدلا او لحامع النفي بلا العاطفة الاخرين اي انا والتقدير فعال انا انا
تسمى لا فيسى وعلوما ثنى لا كمر وو الفيصل نحو زيد اخرت لا عمرا احسن
لان النفي فيهما اي في الاخرين غير مصرح به خلاف النفي والاسناد
فانه وان لم تكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به بوجوه كلمة النفي واذا
لم تكن الاخبار ان صريحا في النفي فلا بد وان تكونا صريحين في الايجاب فتكون
نفيا لذلك النفي الموجب فلا يلزم خروجهما عن وضعها وتما يدل على ان النفي
الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما في آلهة الا الله وما احد
الا وهو يقول ذاك ولم يسمع انا من آلهة الا الله وانا احد وهو يقول ذلك لان

ما زيد

من لا تزاد الا فى النفى واحد بهذا النفى لا يفيد الا فيه وهذا كما فى قال امسع احدا عن
المجئ لا عمرو لانه وان دل على نفى المجئ عن احد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معنا
الصريح الجواب امسع المجئ له فيكون لا فى قولك لا عمرو نفيا عن الكلام او جبته للاول
كخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح فى النفى فيكون لا نفيا للنفى وهو الجواب
فيخرج عن وضعها فالشبيه بقوله امسع زيدا عن المجئ لا عمرو من جهة ان النفى الصريح
ليس فى حكم النفى الصريح لا من جهة ان المنفى بلا العاطفة منفى فعلها مالنفى الضمنى
كما فى انا اعلمى لا فيسى اد لا دلالة لقولنا امسع زيدا عن المجئ على نفى عمرو لا ضمنا
ولا صريحا فلسائل ان يمنع ظاهر كلامهم بعضهم حوان قولنا انى اند الا القيام لا القعود
وقراءة الا يوم اجمعه لا سايرة الايام لان المنفى بلا ليس معها بشئ من كلمات
النفى اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان المنفى الضمنى ايضا
فى حكم المصرح به اى لم ير د زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم اجمعه فيمتنع
ثم قال السكاكى شرطا معه اى النفى بلا العاطفة للساكت اى انا ان لا يكون الوصف
فى نفسه مخصصا للموصوف لعموم الفائدة فى ذلك عند الاخصاص بخلاف الذين
يسمعون فانه يسمع ان يقال لا الذين لا يسمعون او كل عاقل يعلم انه لا يكون
الاسجاده الا ممن يسمع وبعقل بخلاف انا قوم اند لا عمرو واذ لا اخصاص للقيام
فى نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا بحث لى فى المذكور فى الوصف المخصص كما فى
فى عمرو وهذا اقرب اذ لا دليل على الامساع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد
ولم يذكر واهذا الشرط فى التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دليلا على ضعف
من اعلم قال عبد القاهر ان النفى فيما يجئ فيه النفى يعلم تارة بكونه جاءنى زيد وانا
جاءنى عمرو وساخبرك بخبرى كونه جاءنى زيد لا عمرو وانا انت ذكره ليست عليهم بسيطر
وانت تحدث لان الكلام فى النفى بلا العاطفة والا فلا دليل على امساع كونه جاءنى
الا زيد لم يجئ عمرو وهاهنا لا يمتنع ان يكون جاءنى زيد لا عمرو وانا انت يسمع
منى فى القبور ان ايت الا نذير واصل الثانى ان يكون جاءنى السعول ليجاهله
المخاطب وبكيفر خلاف البالغ اى الوجه الرابع من وجوه الاصل ان
النفى والاسناء ان يكون الحكم الذى يسعول هو من الاحكام التى يجهلها المخاطب

وبكيفر خلاف انا فان اصله ان يكون الحكم المنفى هو فيه مما يعلمه المخاطب
وبكيفر ما كدا فى الايضاح وقد نقلنا عن دلائل الاعجاز حيث قال واعلم
ان موضع انا ان المجئ بخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او مما يتنزل منزلة
ما هو لا يجهله ولا ينكره او فى حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم ينكره
حكمه مشورا بخطاء لم يصح القصر لان عند الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد المتكلم
انه يجئ من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يتزول
بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما فى المفتاح وهو ان
طريق انا يشكل مع المخاطب مقام لا يصير على خطاء اوجب عليه ان لا يصير
ثم انه قد شرك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاساء
الى اصليه الاصلين وشركهما هو له كقولك لصاحبك وقد رات شبحا من بعيد
ما هو الا زيد اذا اعتقده غيرا اى اذا اعتقد صاحبك وكل الشبح غير زيد
مصرا على هذا الاعتقاد وقد يتنزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب
فيعمل له اى لذلك المعلوم الثانى اى النفى والاستثناء او اذا اى حال كونه
قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اى موصوفا على الرسالة لا متعديا الى التبرء
من الهلاك فانه مخاطبون وهم الصحابة رضى عالمون بكونه موصوفا على الرسالة
غير جامع بين الرسالة والتبرء من الهلاك لكنهم تنزلوا منزلة من يعتقد ان صلاته امر اعظيما
تنزل استعظامهم صلاته منزلة انكارهم اياها اى الهلاك فيعمل له النفى
والاستثناء والاعسار المناسب طول الاشتغال بعظم هذا الامر فى نفوسهم
وشدة حرصهم على اتقا، السى عنهم فيما بينهم حتى كانهم لا تخطر ون صلاته بالبال
او فيما عطف عليه وهو اذا اى ويعمل له الحال كقوله فصر قلب كوان انتم
الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباونا فاتونا بسلطان
مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم
بشرا ولا ممكوس بذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعفاء الفائلين ان
الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اى لان الكفار
القائلين لهذا القول اعنى انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافى

الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل الخ طبون كانوا
يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنبههم الكفار منبهة لهم المنكرين للوصف
الآخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا وامن السافي بل الوصفين فعلموا
هذا الحكم وعكسوا وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على الكفار
البشرية بحسب وصف الرسالة التي تدعونها وانما كان منهما مطنة سؤالهم
وطعن القائلين فادعوا السافي من البشرية والرسالة وان المخاطبين
مقصورون على البشرية والمخاطبون فادعوا بكونهم مقصورين على
البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم ولكنهم سلموا السعاة والرسالة
عنهم اشارة الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر
مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التماس معونة ارخاء العنان اليه والمصانعة
معه بتسليم بعض مقدماته لبعثه اخصم من العناد وميله الزلة لا من العثور وميله
الاطلاع حسب ارادة نبكته اي سكات الخصم والزامه لا لتسليم اسعاة الرسالة
فالرسل عرفوا كونهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا تنكره ولكن ذلك
لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وصدا يقتضي جوابا لا يناسب الرسل
البشرية لانفسهم واما انباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم
كما هو دأب المناظرين ولكن بعد تمام السؤال لوجه آخر وهو انه يستعمل كما في قوله
ان نحن الا بشر النفي والاستبعاد مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعون
والاول اوفق بجواب المتن فلبنهم وما استعمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول
فصرف قوله هو حكاية عن اصل انطاكية حيث كذبوا رسل عيسى عليه السلام
ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون بون
قوله ان انتم الا بشر مصروف على ما فرزنا الآن واما قوله ان انتم الا تكذبون
فالظاهر انه مصروف ايضا لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون
قطعا ويكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه مصروف ايضا الى الذي
سياتي المعنى مصروف بناء على نكتة وهي ان الكفار يثبتون المخاطبين وتنبيههم على
ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل التبت

بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي
عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكونك عطف على كونك
لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك
لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترفعه عليه اي ان طعل من يعلم
ذلك ويقر به مشفقا عليك الخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا
المثال من الاخراج لا على معنى الظاهر لانه ظالم يشفق على اخيه فكانه
اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد نزل المجهول منزلة
المعلوم اي منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يقر على انكاره
لادعاء ظهوره فيجعل له العالم اي انما قولهم حكاية عن اليهود
انا نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر حتى كانه لا يجهله
المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الانهم هم المقصودون للرد عليهم مؤكدا
بما نرى من ارادة الجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت ويوضحه
الدال على الخبر الذي هو ما اكد على ما اكد وتوسط ضمير الفصل المؤكد
لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام
مما له خطر والعناية اليه مصروفة ثم الناكيد بانما ثم تعقيب الكلام بما يدل
على التقريع والتوبيخ وعطف قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بني الطرق
الاربعة مشاركة لما عدته كما تركناه على الخلاف الآتي في الثلثة الاول في ان دلالتها
على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في انه لا تخصيص فيها على النفي
والنفي على المثبت فقط وشائعة كما شاع الآخرين في صحة الجامع مع لا
العاطفة وهذه انما على العطف انه يقال فيها اي في انما الكلام اي الاثبات
المذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات
ثم النفي نحو ما قام الا زيد وقام لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل
الحكمين معا راجح او لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في
العطف واحسن مواقعها اي مواضع انما التعويض انما يتذكروا انما الالباب
فانه تعويض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم وطمع النظر والتامل منهم

كطلعة منها اى كطلوع الشمس منها ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استوفيت وجدتها
اقوى مما يكون واعلق مما يرى بالقلب اى كان لايراد بالكلام بعدها
نقض معناه ولكن التوفيق تام هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان نفس الوصف انما
من قوله ولا تذكر والوا الا ان يعلم السامعون طامع معناه ولكن
ان يذم الكفار وان يقال انهم مع فرحهم بالجهل كالبهائم بل القصر كما يقع من المسند
والخبر يقع من الفعل والفاعل كذلك وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد
الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما
اعطيت درهما الا زيدا وذى الحال والحال نحو ما جاءنى زيد الا راكبا وما جاءنى راكبا
الا زيد وكذا بين العمل وسائر المتعلقات سوى المفعول هو نحو ما قام زيد الا
الدار وما نام الا فى الليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا
ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءنى رجل الا افاضل
وما جاءنى احد الا اخوك وما مررت بزيد الا رائضه وما سلب زيد الا ثوبه
ففى الاستثناء يوخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى فى الامثلة
ومع قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول
وعلى هذا قياس البواقى فيرجع فى التخصيص الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف
على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا او قلبا او تعيينا كما مر والاحق اعنا
ذلك وقل يقدم ما حقه التاخير على اداة الاستثناء على
المقصور حال كون المقصور عليه والاداة نحو ما هما صديقان الا متغايران
على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد فى قصر الفاعل على المفعول
والتقدير ما ضرب بزيدا الا عمرا او ما ضرب الا زيد عمرا فى قصر المفعول على الفاعل
والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر

وما باب الا يجو ولا داع الى الحاجب ... وقوله كان لم تمت حيا سواك ولم يعم
على احد الا على النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قدم ذلك لاستلزامه قصر
الصفة قبل فانها لان الصفة المقصورة على عمرو فى الاولى هى الضرب المسند
الى زيد والصفة المقصورة على زيد فى الثانى هى الضرب المسلط بعمرو لا مطلق

الضرب فلابد من تقدم الفاعل فى الاول والمفعول فى الثانى ليتم تلك الصفة
واما جاز مع قلة لانها فى الصفة نائبة بذكر المتعلق فى الآخر وانما قال
بحالها اضرارا عن تقديمها مع ازالتها عن مكانهما ان يوخرا واما الاستثناء
على المقصور عليه كما قال فى ما ضرب زيدا الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد تقدم
الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخيره الاداة عن المفعول فى ما ضرب
عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا سقدم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخيره
الاداة عن الفاعل فانه يمنع لما فيه من اخلال المع وانفكاك المقصور والمقصور
ان المقصور عليه يجب ان يلى اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور
كما مر او متقدمين عليه كما مر او احدهما متاخرا والاخر متقدما
مما منعه بعض النحاة وقالوا الظرف فى قوله ولا ما نرى بكل ابتعل الا الذبيحا
اراد ولا ما نرى بادى الراى منصوب بعضمرى ابتعل فى بادى الراى وكذا باب
الا يجو فى البيت الاول اى لا اشتهى باب الا يجو والنواح فى البيت
الثانى موضوع نصبا اى فاعت النواح وقد يحذف ان الفعل الاول ينوب لا فاعل
ذا عسار الضمير لا عن نفسه نعم يمنع هذا اذا قدم المرفوع واخر المنصوب
ومن هذا القبيل ان عمرا فى قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بضمير كانه قيل
ما وقع الا من زيد ثم قيل من ضرب فعيل عمرا اى ضرب زيد عمرا قال الكشف
وقد يطرد اقتضاء القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابد له
الاستفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى لو كان اذا ضربت زيدا او عمرا او بكرا
فقيل لكل ما ضربت فعلت زيدا الم يجز الجواب حتى تاتى بالجميع مع ان الاكثر غير عمرا
فى المثال المذكور مضروبا بالرفع وايضا مع ضرب الامير زيد يكون القصر فى الفاعل
والمفعول جميعا وقد قضى على بعضهم بامتناع ذلك لافتضاء قائلين
ان الفعل الضمير ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر فى المفعول نعم يمكن
ان نقال انا نلتزم اقتضاء القصر فى الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا
الكلام فى عرف المقام ووجه الجميع اى السبب فى اعادة النفى والاستثناء
القصر فيما بين المسند والخبر او الفاعل والمفعول او غيرهما ان النفى فى الاستثناء

المفرغ وهو الذي تترك فيه المستثنى منه فيفرغ العامل الذي قبل الا وتشغل عنه
بالمستثنى المذكور بعد الا بتوجيه الى مقدر موسع منه لان الا للاخراج
والاخراج بعضي مخرجا منه عام ليساوي المستثنى وعين للتحقق الاخراج والا لكم
الخصصي من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا في عامة المفرغ نقول تارة ثابت
الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ثرى بمنتا
للمغفول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم
وفي بيت ذي الرمة وما عليب الا الصلوع الجراشع للنظير
الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لانه قضاء المقام من شيء من الاشياء وفيه
اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا لزمان حذف المستثنى منه
فلا ضمير في الفعل اصلا فلا يسلم ان تعالى ما نابت الفعل كما في الكشاف وتعلل
صاحب المفتاح بعده الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المسند
المذكور والا لكلف بسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان
الفاعل حقيقة هو المذكور العام وهو ليس مذكورا كان رفع الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم
او اكان غواثا شتى فان اسم كان ضمير عائد الى ما دل عليه وكونه لا يحسن الوقف
يؤخون بها انواصي من قرأ بالياء فان فاعل ضمير عائد الى حاسب لا استماع
حرف الفاعل فيما هو منه يكون ضمير متلافي مقام الاصل بدلا من الضمير العائد
الى اصل كيلا التزم في هذا القسم الابدال ولم يجز النصب لاسقاط المسند
من اللفظ بالكلية والاقتضاء على الضمير العائد الى حاسبي اللفظ وانصراف العامل
الى المستثنى مناسب للمستثنى في حد ذاته فان تقدر في نحو ما ضرب
الا زيدا ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا ويقدر في نحو ما جاءوا الا ركبا
كائنا على حال من الاحوال وفي ما مررت الا بوم اجمعه وقتا من الاوقات وفي
ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس والاصح
غير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه حسب ما يطلق عليه
المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة
وكذا سائر الامثلة المذكورة بل المراد احد من ذلك وفي صفة نحو في كونه فاعلا

والجواب انه لما ساء مفرغ والمقدر ما فعل الشيطان شيئا عند يائسه من اغواء بني آدم الا اتباعهم من قبل النساء فتأمل

او مفعولا او ظرفا او حالا او غيرها وان الكلام المنفي متوجها الى هذا المقدر
العام المناسب للمستثنى جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك
المقدر شيء بالاجماع اقتصروا عليه وما عدا ذلك الشيء على صفة الاستغراق
واعلم انه قد يقع بعد الا التي للاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ
كما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم او يقعد او حال نحو
ما جاءني احد الا يضحك وكثيرا ما تقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو
نحو ما اتيتني الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم
الا اتاهم من قبل النساء وذلك لان بعد يوم تعقيب مضمون ما بعد الا
لما قبلها فاشبه انه حال وهذا الحال مما لا يغادر مضمونه مصحوبا
عامله الا على ما وتل العزم والتقدير ما ايس الشيطان من بني آدم في امر من الامور
النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقوره صائدا
به غدا فاصل العزوم عليه المجزوم به كما لو اقع الحاصل وهي انما توجه القصور عليه
نحو ايا ضرب زيد عمرا فالمقدر الاخير نحو ما وقع بعد يليه له الواقع بعد الا لتكون
هو المقصور عليه وللجوز نحو ما له الى عدم القصور عليه على غيره للابس فانه
انما جاز في المفرغ والاسناد على قلة لعدم الالباس بناء على ان المقصور عليه
هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا لبس الا مذكورا
بل الكلام مقتضى لمقتاه فلو قلنا في انما ضرب احد عمرا انما ضرب عمرا احد انعكس المعنى
خلاف ما اردنا في ما ضرب احد الا عمرا ما ضرب الا عمرا احد فانه يعلم ان
المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظير وهو ان تقدم
المقصور عليه جائز اذا كان لفي التقدم مفيد للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت
فانه لقصر الضرب على احد قال ابو الطيب انما يقاتل نزده معرفة والنكرة ناقصة
اي ما ذكرناها الا للذة وكل الجواب ما ذكر من الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا
من انما وهذا لبس كذلك وغير كاف لما في افادته القصر من اي قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف افراد او قلب او تعميم ومعنى سواء في قصر ما زيد غير
شاعر افراد او ما زيد غير قائم قلب او في قصر ما ما شاعر غير زيد بالاعتبارين

على المقصور عليه المقصور الاسناد
شيء مؤول المض
لانها معرفة مشهورة للاخطاء
وكلمن تذكير للذة والتنبيس

لحسب المقام وفي امتناع نحو معه لا العاطفة لا تعول ما ذكر عنه شاع لا نحو
وما شاع عن ابن مالك لا عمرو لا سواها شرطها كون منفيها منفيا فلما بغير ما
من كلام النفي **الباب السادس الانشاء** الانشاء وقد يقال
على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال
على فعل المتكلم اي القاءُ الكلام الانشائي كالاخبار والمراد هنا هو
الثاني لانه قسيمه الى الطلب وعرفه وقسم الطلب الى التمني وغيرهما
وغيرها وارادوا بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها نحو
قوله واللفظ الموضوع لكذا وكذا الظاهر ان ليت مثلا موضوع
لافاده معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يرد
ان هذا يقتضي كون البحث عن عوارض اللفظ لان المقصود بالبحث
آخرا الامر فالانشاء هو مان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو
ذلك وغير طلب كالافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود
والقسم ولعل وارب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر هنا هو
الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم يذكر في طي الخبر لان كثيرا من
الانشاآت الغير الطلبية في الاصل اخبار ونقلت الى معنى الانشاء
ولهذا قال صاحب المفتاح ان التاء في الاعتبار وحوالي الطلب
فالكشاف ان كان طلبا اسند الى مطلوب غير حاصل وقت الطلب
لامتناع طلب الحاصل والوضع ان جميع انواع الطلب سند الى
ولكن حيث اذا كان المطلوب حاصلا كفى اجراءها على معانيها الصحيح
ويسوغ منها حسب القرائن ما ناسب المقام وانواعه كثيرة اهمها على
المفتاح التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي
كون مطلوبه ممكنا او لا والثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول
امر في وهي الطلب فهو الاستفهام وان المطلوب حصول امر في الخارج
فان كان ولكن الامر اسفل فعل فهو النهي والا ان كان سواه فان كان باحد
حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء

على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت والاستفهام التمني لان
الانسان كثيرا ما يحب الحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كقولنا
ليت زيدا يجيئ وقد يكون محالا كقولنا ليت الشباب يعود ولكنه
اذا كان ممكنا ان لا يكون لكن توقع وطماعيته في وقوعه والا يصار
ترجيا وستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار
الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من
شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه يطمع ان يسمع جملة على طمعه الاستفهام
لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه
والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمني بكمال الفاقة
به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو بالتشديد فاحدثني
بالنصب على تقدير ان فان النصب فيه على ان لو بمعنى ليت
على اصلها او لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب
الاشياء الستة والمنصب للمقام هو التمني فكما يعوض بلو
عن الواقع واقعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه
وقيل انها لو التي يجئ بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن وهي
حرف مصدري وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي او لو كان لي مال قال الله لو ان لي كرة
فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التندم والتحضيض
وهي هلا والا يطلب بها ممكن ولو لا ولو ما حوفوه منها الى كأنها ما حوفوه
من فعل ولو اللتي للتمني حال كونها مركبة مع ما لا المزيدة التي تضمنها
علة لقوله مركبة والتضمن جعل الشيء في ضمن الشيء نحو ضمنت
الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان العوض
من معنى التركيب والتزاوج جعل صل وله متضمنتين معنى التمني ليولد علة
لتضمنها يعني ان العوض من بعضيتها مع التمني ليس افادة التمني بل ان تولد
منه اي من معنى التمني المتضمنتين معنى ايا في الماضي التندم كو صلا اكرمت

زيدا اولوما اكرمته على معنى ليتنك اكرمته قصدا الى جعله ماوما على تنزيل الاكرام
وفى المقاصد التخصيص نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى لينك تقوم قصدا
الى حثه على القيام وهو من اصلاح الخطإ بضرب من التنويع واللوم على ذلك ان
كنت ان يفعله المخاطب حصل ان مطلب ثم قوله لتضمنهما مصدر مضاف
الى المفعول الاول ومعنى التمنى مفعوله الثانى وهذا اوان لم يكن مع ما بعده فى
المعاج لكنه حاصل معنى لانه حال مركبة مع ما ولا التوبيخى مطلوبا بالذم
التركيب التنبيه على الذم حصل ولو معنى التمنى وهذا امشعرتان بان مع
فى بعض النسخ لتضمنهما التبس على ماسنى وكذا قوله ليتولد انتصا محصول
كلام المفتاح حيث قال او اقبل هلا اكرمت زيدا فكان ليتك
اكرمته متولوا امنه معنى التقديم والاهتمام لجعل بعضهما من اول الامر لبعضهما
مع السلم والخصوص من عموم التمنى جريا على المناسبة بلفظ كان
لعدم القطع بدرك الاضال ان يكون كل منها جوابا موضوعا للتقديم والتخصيص
من عموم اعساد التركيب فان التصرف فى الحروف مما يابا كثيرا من النحاة
وقد يمنى بلول فيعطى له حكم ليت وينصب جوابه المضارع على اضمار
ان نحو لعلى احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول بسبب
بعض عن الحصول اشبه الحالات والممكنات التى لا اطماع فى وقوعها
فيولد منه التمنى لما قرر من انه طلب محال او ممكن لا طمع فى وقوعه بخلاف الترجى
فانه ارتقاب شئ مرجو ثبت حصوله ثم لما لا يعارض العقل الشئ
يوب ويدخل فى الارتقاب الطمع والاشفاق فان الطمع ارتقاب المحبوب
نحو لعلك تعطينا او مرتقب المكروه نحو لعلى اموت اثر ساعة وبهذا اظهر
ان الترجى ليس بطلب ومنها اى من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب
حصول صورة فى الذهن فان كانت نفس الصورة وقوع نسبة بين الشئ
اولا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فالتصور والالفاظ الموضوعة له المفرد
وهل وما ومن واى وكم وكيف وابن واتى ومتى وايان وبعضها مختص بطلب
التصور وبعضها لطلب التصديق وبعضها لاختص بشئ منهما بل يعم القبيلين

وبهذا الاعتبار صار اعم فقدمه الخص وقال فالهمزة لطلب التصديق اى ادراك
وقوع النسبة اولا وقوعها وهذا من احكم والاسناد وما جرى مجراها كقولك
اقام زيد وازيد قام فانك علم بان بينهما نسبة اما لا فلا
او السلب ونطلب تعيينها او التصور اى ادراك غير النسبة كقولك
فى طلب تصور المسند اليه او بس فى الماء ام عسل فانك تعلم
ان فى الماء شيئا فاطلب تعيينه وفى طلب تصور المسند فى الخابيه
ام بسر فى الزق فانك تعلم ان البسر محكوم عليه بالكسوده فى
الخابيه او الزق والمطلوب هو المعين فالطلب فى جميع ذلك معلوم بوجه
اجمالى ويطلب بالاستفهام بتفصيله ولهذا اى لجزء الهمزة لطلب
التصور لم يقبح فى طلب تصور الفاعل ان يقال اقام زيد ام قعد ويقبح
فى طلب تصور المفعول اضربت زيدا ام عمرا عرفت كما قبح ضرب عمرا عرفت وذلك لان التقديم
يستدعى حصول التصديق بسبب الفعل فيكون حصول طلب حصول الحاصل
وهو محال بخلاف التخيير فانها تكون لطلب التصور وبعض الفاعل او المفعول
وهذا ظاهر فى عرفت وامافى ازيد قام فلان اللام ان يعلم المرفوع بسبب
حصول التصديق بسبب الفعل بل غايته انه محمل لذلك على موجب
عبد الفاضل فجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تعليقا
زيد للاصنام ونحوه ويدل عليه انه علل قبح هل زيد قام بان حصل
بهما قد لانها تخص تعلق التصديق كما سبق والسؤال عنه بها الى الذى
يسأل عنه بالهمزة وهو ما يليها كالفعل فى اضربت زيدا او الكاف الذى
فى بس الفعل اى الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد
واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فنبه على هذا لطلب التصديق بصدور
الفعل منه واذا علمت اصربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند
اضربت ام اكرمت والتصديق حاصل بصوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون
لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفوق بينهما بطلب
القوابن نحو فوالله لقد فرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه سؤالا عن وجود

(ليتك اكرمته) (اى ادراك الوقوع او اللاوقوع) (اى ادراك غير النسبة) (اى ادراك المفعول) (غير وجود التوجه الى المعمول)

نفس الفعل ولخوا كتبت هذا الكتاب ام اشرب سوائل عن تعيين المسند وبهذا ظهر
ان كلام المص لاح عن تقسيم والعامل في انت ضرب زيدا او اكان الشك
في الفاعل فمن موضع العلم بوقوع ضرب عاما زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا
كان الشك في المفعول فمن موضع القطع بوقوع ضرب الخاطب كذا سائر المعلقات
نحو اني الدار صلت وايوم الجمعة سرت وانا وبيا ضربته وراكبا جئت
ونحو ذلك فاك السبع في دلائل الاعجاز وبما يؤيد ذلك ان يقول اقلبت شوا
قط اراك اليوم انسانا فصيح ولا يصح ان تقول اانت قلبت شوا فقط
ام انت رايت اليوم انسانا او لا لتسئل عن الفاعل من هو في مثل هذا
لان ذاك انما تقصد اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال
هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما شبه ذلك ثم اعلم ان ينقض فيه على معنى
فاما فيقول شوعا بالجملة ورؤيته انسانا على الاطلاق فمحال
ليس مما يخفى عند ادون ذاك حتى يسأل عن فاعله وحل لطلب التصديق
يحسن ان يدخل عليا الجملة الفعلية نحو هل قام زيد وحل عمرو فاعلا اذا كان المطلوب التصديق
بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو وكذا اذا لاختصاصها بطلب التصديق
اسمع حل زيد قام ام عمرو والان وقوع الموجود بعد ام دليل على كونهما منفصلة
وام المتصلة لطلب بعض احد الامرين مع العلم بثبوت احدهما لا بعينه ولهذا لا يكون لطلب
التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وحل ليس الا لطلب التصديق فقط
بدافع كلا وما اذا ام تذكر ام عمرو وفحل زيد قام فانه يقبح ولا يسمع عاما جئتني
فان قلت التصديق مسبوق بالتصور وكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق
في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق انما حصل متعلقا بنسبة
القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وشتان ما بين التصور
السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح حل زيدا ضربت لان التقدم
سد عن حصول التصديق بنفس الفعل فيكون حل طلبا لحصول الحاصل وهو
محال واما قبح لاحتمال ان تكون زيدا مفعول حل محذوف بقرينة الظاهر
اي حل زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم استعمال الفعل بالضمير وقيل لم يسمع لاتصال

لاحتمال ان يكون المقدم محل الاهتمام غير المخصص وفيه نظر لان الاهتمام
يقتضي سوى ان الغالب في العلم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح
وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به ودون
ضربت اي لم يسمع حل زيدا ضربته لجواز تعلق المفعول قبل زيدا اي حل ضرب
زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقدم العامل على المعمول فلا
يصار الى خلافه الا لداع وحصول التصديق بنفس الفعل فيكون حل لطلب التصديق بحسب ووكثير من
المحققين من الى جعلها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم
وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا مثل زيدا ضربته
بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وحل السكاكي صريح بخلاف ذلك
اي لان العلم بسند الى حصول التصديق بنفس الفعل السابق في عبارة
العدم والقاضي في نحو ابجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على ان يبتدأ بالنكرة
كما في قوله ٢ واسرة ياتون ظلما واثاما حكم بالامساع لاضمار ان يقوم
حل فاعل فعل محذوف وتقديره اي السكاكي ان لا يقبح حل زيدا عرف لان يقدم
لان المظهر الموقوف ليس للتخصيص حتى يسد عن حصول التصديق بنفس الفعل
عما يجوز ان يقبح فيه ما فعان الخفاجي وما ذكر صاحب المفصل من ان نحو حل زيدا
عما يقدر بالفعل فصيح للوجه القبيح البعيد لانه شائع حتى في مثل هذا
وسواء الامر وذلك لجواز ان يكون قبحه لاجل ان ابتداء حل بخصوصه
لا يوجب ابتداء الحكم مطلقا ففيه ما في الكتاب انه لا يلزم على ما ذكر ان السكاكي
قبح حل زيدا عرف لانه يلزم عدم قبحه وحل على غير اي غير السكاكي فيهما
اي في حل ابجل عرف وحل زيدا عرف بان حل لم يقدر في الاصل واصله
اصل كقوله اصل عرف الوارد بالغرتين وتركي الهمزة فيها كثيرة وقوعها
في الاستفهام فاجيبت هي مقام الهمزة وحذفت عليها في الاستفهام وقدر في نحو ابزيدا
الافعال فكذا اما في بعضها فان قلت هذا ينافي ما سبق من ان لا يقبح دخولها
على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو حل عمرو قاعد والاما الفرق بينه
وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو حل زيد قام قلت الفرق انها اذا دارت الفعل

على طلب التصديق وعلم بجزئها لغير التصديق كما قال يخصص بالعقل
لان الفعل غير كل وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص
بالكونه زمانيا اظهر مما موصوله وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر
الكون اى بالشئ الذى زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه
بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بوضعه اما اقتضاء او التزاما
اى تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر او المضارع انما يكون
فعلا واما اقتضاء والاول اعنى اختصاصها بالتصديق هو الحكم لان
التصديق هو الحكم بالنسبة والاسناد والنسبة والاسناد انما يوجدان الى
الصفات التى هى مدلولات من حيث هى لا الى الذوات التى هى
مدلولات الاسماء من حيث ان الذوات ذوات فمامضى و
فى الحال وفى ما سيفعل ولهذا اى ولان الزمان مزيد اختصاص بالفعل
كان فعل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فعل شكرون وهل
انتم شكرون مع انه موكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف
ابرازا جاء سيجدد وفى موضع الثبات اول على كمال العناية كحصوله
من اتقانه على اصله كما فى هل شكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفى هل
انتم شكرون لانها داخلة على الفعل بتقدير الان اسم فاعل فعل محذوف
تفسره الظاهر وادخاها فعل ايهم شاكرون اول على طلب الشكر من اقائم
شاكرون وان كان للثبوت ما عسا ركون اطلاه اسمية لان هل اوغى
من الهمزة فتركه معه اى ترك الفعل مع هل اول على ذلك اى على كمال العناية
كحصول ما سيتجدد ولهذا اى ولان هل ادغى للفعل من الهمزة
لاحس هل انت مطلق الامر البليغ لانه الذى يقصد به الدلالة على
الثبات وابرازا ما سيتجدد وفى موضع الوجود بخلاف غير البليغ فانه
لا يفرق بينه وبين هل يطلق انت فكان الاولى به ان يدخله
على الفعل كما هو اصله وهى اى هل سمان ببسطه وهى التى يطلب
بها وجود الشئ او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة

فاتحة

ع حيث ما تذكرت عهودا بابرقى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وهم نرض
مافرق الاسم بينهما كلاف حاء المزمة فى حيث ما فانها تبدلت عينا واجبلت وهى
اى اصل تخصيص المضارع بالاستقبال لكم الوضع كما يسين وسوف فلا يصح هل
تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك لانه لا يصح استعمال
هل الانكار واعلم ان الفعل الواقع فى الحال يعنى انه لا تستغنى ان نقع كما يصح استعمال
الهمزة فيه وذلك لان اصل تخصيص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل
الواقع فعلم ان السيد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار
الضرب الواقع فى الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب فى المستقبل وقد صرح
الكاكى بذلك وقال فى ان تكون الضرب واقعا فى الحال وعلم ان هذا الامتناع
جاز اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع يعنى انه لا تستغنى
ان نقع سواء كانت القرينة مقالية كما فى هذا المثال او حالية كما فى قولهم لقا
المقولون على الله حالا لا تعلمون وهو كما اترى اضرب اباك او اتشتم السلطان
فانه لا يصح ووقوع مثل هذا الموقع وهذا ظاهر فى جاعل اما امتناع ذلك
من جهة ان الفعل المستقبل لا يفيد باطل لعدم المقارنة لان الواجب
مقارنة الحال لوقوع الفعل واسنادها مهنا ممنوع الا يرى الى صحة قولنا
سمنى زيدا راكبا وساضرب زيدا ويلوبس يدى الا يقول الحاسى
ساغسل العار بالسيف جالبا على قضاء اليه ما كان جالبا
وفى التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم مما
سمع قول الخاء انه كتب بتجريد صدر الطلبة الطالبة عن علاقة الاستفهام
ما سندكر فى حث الحال فهم منه ان الفعل المقصد ما حال وجب
تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح نفسد هل يضرب بالحال واورد قول
النحاة دليلا على كلامه وهو بناء على خطاء ولم تنقل عن احد امتناع
نقيد الفعل المستقبل بالحال ولعمرى ان النحو من لامثال هذا حقيق
مما لا ينبغى ان تشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيها
من غير تامل واخذ مذهبا لاختصاص التصديق بها اى لكون هل مفصول

الحكم

وهو كيف اصلي التي يطلب بها وجود الشيء لشيء اولا وجوده ما كقولنا مثلا
دائما اولا دائما فان المطلوب وجود الدوام للحركة اولا وجوده وقد اخذ
في حد شيآن غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فقط اذا كانت مركبة
بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من
الفاظ الاستفهام ستذكر في اينها لطلب التصور فقط والحلبي من جهة ان
المطلوب بكل منها تصور شيء آخر قبل فمطلب ما شرح الاسم
كقولنا ما العنقاء طالبا ان تشرح هذا الاسم وبيان مفهومه او لا اي
معنى وضع فيخاب بامر او لفظ اشتهر سواء كان من جنس اللغة او من غيرها
او فاصيلة المسمى اي جمعه التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما جمعه
هذا اللفظ فيخاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل وهو مبني البسيط في
الرسم شبهها اي من ما التي تشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني
ان معنى الرسم الطبيعي ان تطلب اولا شرح الاسم ثم وجود
المفهوم في نفسه ماهيته وجمعه لان من لا يوقف مفهوم اللفظ استحال
منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود يستحيل منه طلب
جمعيته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا جمعه لان الماهية ما به يكون
الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالحلي وبين الماهية
التي تفهم من اطلاق التفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم مسماه وقف
على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف
عليه الا المتاخي بصناعة المنطق فالوجوهات لما كان لها مفهوما ما وحقايق
كان لها حدود حسب الاسم وحسب الطبيعة واما المعدوم فلما لم تكن لها الا المفهوما ما
لم تكن لها حدود الا حسب الاسم لان الحد حسب الذات لا يكون الا بعد ان يوقف
ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اوائل التعاليم من حدود الاشياء
التي يبرهن على وجودها في اثناء العلم انما هي حدود حسب الاسم ثم لما اثبت
وجودها برهن عليها صار لكل واحد منها حدود وتعينها حدود واما الذات والطبيعة
كما ادركها السيخ في الشفاء فعلم ان الحد الواحد يجاز ان يكون حدا لخمسة الاسم

واذا الضعيف الى كلتى فحواه كلى يميز لا غير وعلى الجملة فهو طالب للتمييز وسائل
بكم عن العدد كما سئل بنو اسرائيل كم اسلمناهم من آية بينة اى كم آية
اسلمناهم اعددين ام ملتبسى او غير ذلك والعوض فى ذلك السؤال التنويع
والاستفهام استفهام اى حمل على الاقرار ومن ايه تميز مقدر وجب زيادة من فيه لئلا
فالوا واذا افصلوا ابنيته وسن يميز بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس
بالمفعول كما مر فى اطرابه وذكر بعض المحققين من انحاء ان تمييز الاستفهام
عليه مجرور ابدا فى نظم ولا نثر ولا دليل على جواز كتابة من كتب النحو واقول

سل بنى اسرائيل كم اسلمناهم من آية بينة وسائل مكلف عن احوال وبابان فى
عن المكان وفى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبابان عن الزمان
المستقبل قبل وسنعمل فى مواضع التفخيم مثل سائل ايان يوم العجم واتى
سعل نادره بمعنى كيف وطلب ان يكون بعده فعل فانوا حرنكم انى شئتم اى
على اى حال ومتى اى شئتم ارد عم بعد ان يكون الاتى فى موضع الحرث ام لا؟
انى زيد يجيء كيف هو واحرى بمن ان لحوانى لك هذا اى متى ان لك هذا
الرزق فى الآتى كل يوم وقوله سنعمل اشعارا به يحمل ان يكون شيئا كالمبنى
المعنى وان يكون فى احدهما صنعه وفى الاخرى مجازا او اقتفاد وكر بعضهم النحاة
ان اتى بمعنى ان الا انه فى الاستعمال يكون مع من ظاهرا كما فى ومن اين لكم هذا
لنا من انى او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اى من انى اى من اين فعال الخص
انه سنعمل بمعنى اين سواء كان ذلك من جهة اصالة من اوبدلة فظهر ان
كلمات الاستفهام بعضها يخص بطلب التصديق كهل وبعضها يخص بطلب التصور
كسائر الكلمات الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب
التصور والتصديق لوقوعها فى الاستفهام ولهذا جوز ان يقع بعد ام سائر
كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم والنور قوله
امن هذا الذى هو جند لكم وقوله ام ماذا كنتم تعملون وهول الشاعر ام كيف
ينفع ما تعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام منها عن
بل التى تكون للاضراب عن الكلام الى آخر من غير اعراض كالاستفهام كقوله ام انا خير من

من هذا الذى موهين وبهذا يحمل ما قيل فى قوله تعالى اكنتم بايانى ولم تحيطوا
بها علما ام كنتم تعلمون من ان ام ان كانت منقطعة قدرها
ان علما احد الامرين والآخر على الهمزة وهذا لكن ذكك وهو ظاهر
وان كانت منقطعة فمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية
بعدها اولا يستقيم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل فى الجواب
من انها متصلة والمعنى اكنتم ام لم تكذبوا او اذا لم تكذبوا فاى شئ كنتم
تعلمون ثم من الكلمات الاستفهامية كثيرا ما يسعمل فى غير
الاستفهام مما يناسب المقام نحو احد حول كالاستبطاء ولكم ودعوكم
ومنه قوله حتى يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله وبئت
السقط الام وفيم تشغلنا ركاب وما يمنعك ان تكون لنا اوان واجب
نحو مالى لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال فان ذوى العيون والبصائر
كقولك لمن يسئ الادب الم ار ذب فلانا اذا اعلم ذلك والتقرير
كقوله تعالى التقرير يعم التحقيق والتبيت وقد يقال ليخص بالاول الخاطب
على الاقرار بما يوقفه ايجابه اليه وهو الذى قصد المص منها بايلاء
المقرر به الهمزة اى شرطا ان يلى الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به
كما مر فى صنعة الاستفهام من املاء السؤال عنه الهمزة نحو اضربت
زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت فى غيره
بالفاعل واردت ان تقرره بالمفعول وكذا اذا اردت ان تقرره بالحال
سرت وغيرك وما جعل الهمزة منه للتقرير فانما على قوله تعالى كانه انت
فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم او ليس يراد الكفار حمله على الاقرار
بان كسر الاصنام وقد كان بل على الاقرار بانه كان منه كيف وقد اشار
الى الفعل فى قولهم انت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا
ولو كان المقرر به بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المص
عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام عما اصلا وليس فى البيان ما

مالاول على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عم هو الذى كسر الاصنام حتى
يصح حمله على ضمه الاستفهام واصحابه يدل عليه ما قيل الآله وهو
انه عم قد حلف بعوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين
ثم كادوا كسر الاصنام قالوا أمن فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا
سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فلما علموا ذلك من حلفه وقيله
الاصنام وقد روى انهم مروا وتركوه فى بيت الاصنام ليس معه
احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله بالآلهة
المقرونة بالهمز فان كان المعرف بالهمز فانها هى التى كثر للتعريف
بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف اللوامى فان صل يكون للتعريف
الحكم بحو صل ثوب الكفاف والاسماء الاسماء مبنية للتعريف بالصلة ياعيه
حكم اتينا من اله نفسه وما ذا فعلت بعلان ومن الذى قتله
وكذلك والالكاد وكذلك اى بالآلهة المنكرة بعوله اذا كان الالكاد بالهمز
واما غيرها وان صح بجيئه للالكاد لكن لا يجرى فيه هذا التفصيل وطومثل
فولك ما ذا اقترفت لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم ذا وكم ثوبا
اباك ومن اين تدرى ما الجواب من التنزيل وما شاء ذلك واما الهمز
فى الالكاد وما يليها كالفعل فى قوله يقتلنى والشر فى مضاجعى فاذا وكم ملبكة
منها من الفعل فلو كان الالكاد الفاعل وان ليس ممن يتصور منه الفعل
عاد ما سبق الى الهمز ما احاج الى ذلك والفاعل فى قوله بوا هم تعلمون رحمه
ربك فان المنكر ان تكونوا عالمين لانفس الكسب كالمعلوم فى قوله
اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولى واما
قوله اتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلهذا أولى الفعل
الهمز وكذا حاله فى قولك ارا جلا أشير اليه وكذا غيره ذلك من المتعلقات
وكذا زيدا ضربته لحمل الالكاد على المفعول وعلى نفس الفعل حسب تقدير المفسر
وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الالكاد على نفس الفاعل لحمل
التقدم على التخصيص كما مر وقد يكون الالكاد لحكم على ان يكون التقدم لمجرد التقوى

لان فى التخصيص يكون
نفس الفعل ثانيا والشك
فى الفاعل

وجعل صاحب المفتاح قوله ما أنت تكلم الناس وانت تسمع الصم من
قبل تعويله حكم الالكاد نظرا الى ان الخاطب هو النبى عم لم يعتقد انكم
فى ذلك ولا نزاده به وجعلها صاحب الكشاف من قبل التخصيص نظرا
الى ان عم لفرط استغفه بايمانهم وسالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد
قدرته على ذلك لا يقال حكم الالكاد كحكم حرف النفى وقد مر ان ما يلى
حرف النفى بعد التخصيص مطعا فكيف يحمل الكلام على النفوى دون
التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمز بمنزله حرف النفى فى ذلك فالكلام
لم يتفوق من ما يلى حرف النفى وغيره بل جعل الجميع محتملا للنفوى دو
والتخصيص ان كان مصدرا ومعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا والنفوى
ان كان موقوفا وقد اشار صنا الى تذكير هذا التفصيل ثم فاكل فلا يحمل قوله
الله اذن لكم على النعدم فلس المراد ان الاذن يتكرم من الله دون غيره ولكن
اجعله على الابتداء مرادا منه نفوية حكم الالكاد ومن ايوهم ان مثل هذا التركيب
يمكن حمله على النعدم والكاد نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى ومن احلاف
ما وصف الله فما سبق من ان المظهر الوقوف لاجل اعسار النعدم فكان ينبغى هذا
عام وجب النعوم ومعناه اى من محنى الهمز للالكاد انس الله بكاف عبده
اى الله كاف لان الالكاد النفى نفى له ونفى النفى اثبات وهذا المعنى مراد
من قال ان الهمز فيه للنفوير اى لحمل المخاطب على الاقرار بعاد خلبه
النفى وهو الله كاف لا بالنفى وهو ليس النفى بكاف وهكذا قوله ايوهم الخ
لكل صدر كل والم لحذ كل بتيمما وما شبه ذلك فقد يقال ان الهمز
للالكاد وقد يقال انها للنفوير وكلاهما حس فعلم ان النعوير ليس
حتما ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمز بل بما يعرف المخاطب منه ذلك
الحكم وعليه قوله ايوهم انت قلت للناس اتخذونى وامى الهين
من دون الله فان الهمز للنفوير اى بما يعرفه عيسى عم من هذا
لانا نه قد قال ذلك فاهم قوله والالكاد كذلك الى على ان صوت
الالكاد الفعل اقرب الى الفعل الهمز وما كان لصوت اخرى لابلى فيها

الحكم

ان كلمة الاستفهام اذا استعمل جملها على حقيقتها لتولد منها معونة العوائق
ما تناسب المقام والانحصر المتولدات فيها وكنت اقص لا انحصر اقتباس شيء منها
في اواخر دون اداة مل الحاكم في وكل جملة الذوق وتتبع التراكيب
فلا سبق ان تقتصر في وكل عام من سمعته او مثال وجدته من عرا
تخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من
انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء
واحترز بغير الكف عن النهي وبقولهم على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب
العلو سواء كان عالها حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وقولنا لانه
خرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر
ماذا اوضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك
بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا
وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك
اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها
وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة
في الوجوب وثمة كثير من الدلائل مفيد للقطع بشيء من ذلك لم نجزم المضي بشيء
واشار الى ما هو اظهر عند العقل بقوله امارة فقال والاظهر ان صيغة
المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغرة نحو اكرم عمرا وورد بكونها في هذا الشأن
الى ان اقسامه صيغة الامر نحو اكرم عمرا وورد بكونها في هذا الشأن
بحالس للفاعل المخاطب والغائب ما يصح ان تطلب بها الفعل عن الفاعل
المخاطب كفعل حروف المضارعة والسابقة اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة
من اسماء الافعال والاول لغلبة استعمالها في صيغة الامر على سبيل الاستعلاء سماها النحويون امرا سواء استعملا في صيغة الامر
او في غرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عند هم واما الثالث
فلما كان اسم لم يسم امرا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء
اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا واعلم ان الفعل عند

سماعها اى سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعنى طلب الفعل استعلاء والتبادر
الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ايمة اللغة
على اضافة كقوم وليقم الى الامر يعنون ان صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون
ان تقول صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا ليدل كونها صيغة فى الطلب
على سبيل الاستعلاء لانه حينئذ لا يتبادر الا ان الامر فى عرفهم
صيغة الامر مثلا فى طلب الفعل استعلاء بل الامر فى عرفهم صيغة فى نحو
قم وليقم وذلك واضح والصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص
والدليل انهم يسمون ذلك فى مقابلة صيغة الماضى والمضارع ومثالهما
فليتامل ويمكن ان يجاب بانا نسلم ان ذلك لكن لم لا يجوز ان يسموا نحو قم وليقم
امرا دون ان يسموا اباحة مثلا بمجرد ذلك فى الجملة وان لم يصلح دليلا على عدم
وقد يستعمل صيغة الامر لغير طلب الفعل استعلاء مما سياتى
القائم مقامه الآتى وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون
لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالسوا
الحسن او ابن سيرين والتهديد اى التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ
مع تخويف وفى الصحاح هو تخويف مع وعيد وقال بعضهم انما يسمى
والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين
والاباحة نحو كونوا احرارا او عبيدا اولست الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة
او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن فى التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم
قردة بعد دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له
منقادون لامره وفى الاباحة لا يحصل اذ لا يصح ان يقال اباحهم الله ان يكونوا قردة
انامهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق
بينها وبين الاباحة ان المخاطب فى الاباحة كانه توهم ان ليس له ان يفعل
الانسان بالفعل فابيح وأذن له فى الفعل مع علمه بطرفى الفعل والترك والتسوية
كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه
فرفع ذلك وسوى بينهما والتمنى نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل

الا انجلى بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء
الانكشاف يقول لينزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح
بافضل منك عندى لانى اقاسى همومى نهارا كما اقاسيها ليلا ولان
نهارى نظلم فى عينى لازدحام الهموم فى تفاصيله فيفسد على طلب الانجلاء
لانه لا تقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا مما عرض له فى الليل
من بنات ابح الجوى ولواعج الاشتياق ولاسطالته بسكك الليل كانه
لا يرجب الخلاء وليس له ملجا يتوقع فلهذا يجعل عماه الهمى دون
النوجى والى العالم اعنى ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء
اشارة بقوله والدعاء كقولك اغفر لى فانه طلب للفعل على سبيل التضرع
والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون
التضرع ايضا حيث او لكن الالتماس فى العرف انما يقال للطلب على سبيل
نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر فى صاحب المفتاح صيغة افعل ونحوه
الظاهر من الطلب عند الانصاف كما فى الاستفهام والفداء وليس بامر
انهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى بغير الامر الاول دون الجمع بين الامر
واراده التراخى فان المولى اذا قال لعبده قم فقال له قبل ان تقوم
اضطجع حتى اعاقبك ساء دانهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع
لانه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخى احدهما وفيه نظر
لانا لا نم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب
استعلاء والفور والتراخى مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه
فانه لا دلالة للامر على شئ منهما ومنها اى من انواع الطلب النهى وهو
طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حروف واحد وهو لا الجازمة وخولا تفعل
وفى عرف النحاة سمى نفس الصيغة نهيا فانا اتى مع استفعل كما
سمى افعل امرا وهو كالامر فى الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم
وليس كالامر فى عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهى يعنى الفور
والتكرار وقال السكاكى ان كان الطلب بالامر والنهى راجعا الى قطع الوقائع

كقولك للساكن تحرّك وللمتحرك لا تتحرّك فالاشبه المنع وان كان راجحا الى
ايصالي الواقع كقولك ع الامر للمتحرك تحرّك اي بي الاستعمالي وفي النهي للمتحرك
لا تسكن فالاشبه الاسنم او قد تستعمل في غير طلب الكف عن الفعل
كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا
في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاستعمال باحد اضداده او بترك الفعل
ويلوح ان لا تفعل والمذهبان متغايران في الجملة وقد تستعمل في غير معناها
وذلك بان تستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبدك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او تستعمل لطلب الكف
او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون
دعاء نحو اللهم لا تسلط علي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا
لمولاك لمن ساواك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد تستعمل الامر والنهي لطلب
الدوام والساعلى ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو احدنا الصراط
ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وصل الاربعة اعني التمني والاستعلام
والامر والنهي تجوز تقدير الشرط بعدها واراد اجزاء عقيبها نحو فما بان المفهم
مع الشرط كقولك ع التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام
اين بيتك ازرك اي ان تؤتنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني
اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن جزاء الكراي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد تكرر
في كلامهم وجهان احدهما ان من الاربعة فيما من الطلب والطلب لا يعمل في سبب
حاصل للطالب عليه فوجود ذلك السبب طامل مثبت عن طلب الطالب اياه
لان العلة الفاعلة بوجودها معلول للعلة الفاعلة وان كانت غايتها علة
لعلية العلة الفاعلة ولهذا قالوا ان الغاية تعلم في الذهن على المعلول وفي الخارج عنه وهذا مع قولهم اول الفكر آخر العمل وانما كان ذلك اعني كون وجود السبب
الحاصل مستتبعا لطلب الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر السبب
الذي يصح سببا حاملا عليه اغنت من القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب
او ليس مع الشرط والجزاء الا سببيه الاول وسببيه الثاني فاحكم السبب الحامل

بان مقتضاه بعد صرف الاشياء وما سبها ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم
عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب لمضمونه وعلى الطلبي كون
المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره بمعنى يتوقف وقوع الغير على حصوله
وتوقف غير على حصوله موضع الشرط فاذا ذكرت الطلب وذكر
بعده ما يصلح لوقوعه على المطلوب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه
ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا للذكر
المذكور لا للنفس فيكون اداة من الشرط مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا واذا
كان المذكور بعد صرف الاداة صالحا لان يكون جزاء من حيث هو وفصل
السببية خلاف ولهذا ابى بنك اضرب زيدا في السوق او لا من نحو لنا
ان نقوله اضرب زيدا في السوق واما قوله ع قل للذين امنوا يقيموا
الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك
توقف الجزاء عليه وان كان موقوفا على شيء آخر نحو ان توضأت او استعانا
اي حوابا عن سوال يتضمنه ما قبله نحو يدعونك واجا الوضوء وان عرض الخاء
احد الاسباء التي يقدر بعدها الشرط وتجزم في جوابه المضارع كقولك
الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمن ثم قدم الاستفهام اي
ليس هو بابا على حد قبل الهمزة وبعد صبر استفهام دخلت على الفعل
المنفي وامتنع حملها على جملته الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا
فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على
المخاطب وطلبه منه ومن في الجملة صدر الكلام اي لا ينبغي لك ان لا تنزل
والانكار النفي اساسا فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعد ان نحو
ان تنزل فان الشرط المقدر بعد من الاشياء حسب ان يكون من جنسها
فلا يصح بتقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار
يعني ان تكفر وان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز نصبه
على القرينة ويجوز بعد الشرط في غير ما ذكر في غير ما المواضع بقرينة
نحو ائتني اكرمك اي ان تاتني اكرمك وقوله تعالى الا تقاتلوا الا تقاتلوا
نحو ايام اتخذوا من دون الله اولياء فالله هو الولي اي ان اراد اولياء

فان قولها ايها الرجل اصله لخصص المنادى بطلب اقباله عليك فجعل موجبا
عن طلب الاقبال ونقل الى لخصص مدلوله من بين امثاله بجانب البعد وميز
اماقى موضع النفاخر نحو انا اكرم الضعيف ايها الرجل اى مخصصا من بين الرجال
باكرام الضعيف والنصا عن نحو انا المكلس ايها الرجل اى مخصصا من بين
اولى الحرمان المعهود بذلك الضعيف لا للتفاخر ولا للاختصاص عن نحو انا اوخل
ايها الرجل ولحق نقواء ايها القوم وكل هذا صورة صدور النداء ولس هو
لان اياً وما جعل وصلة ليم نرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه
ضمير المتكلم السابق والملحوظ فيه اطلاقا وحرف النداء لانه لم يبق فيه من النداء
اصلا فكيف التصريح باداته وقوله ايها الرجل فاتى مضموم والرجل مرفوع
كما فى النداء لكن محموعة فى محل النصب على الحال ولهذا قال المص فى محل نصب
اى مخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اى منصوب اما موقوف باللام
نحو اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وقد يكون
علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء
لان المنادى لا يكون ذا لام ولو اى الرجل منقول عن وطعا والنصاب محتمل
امرين النقل فيكون منصوبا بنيا مقدره وكونه مثل الموقوف فيكون منصوبا وحده
سقد راع او اخص قال الامام المرزوقى فى قوله انا بنى نهشل لا ابن دارم
والفرق بين ان ينتصب بى نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع
على الخبر انه صلوانه لو جعله خبر الكان قصد الى موصوف به عند المخاطب وكان
فعله لذلك لا لموعى حمول قومه وحمل من المخاطب بشانهم واذا انتصب ايهم
من ذلك فقال مفتخرا انا اوكل من لا طخى شانه لا ينعل كذا وكذا وانما يستعمل
فيه صيغة النداء للاستغاثة نحو يالله للمسلمين ويالزيد للعلماء وبالله
وامى كانه لغوا له يدعوه ويستحضره ليتجه منى ومنها الدولة والتعجب كما فى يذا
الاطلال والمنازل والمطايا وطوى كقوله ايا منازل سلمى ابن سلمان وكقوله
يا نافتى جدى فقد افنت انا بكل بى حبرى وعمرى واصلابى وانا عنى
ومنها الوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقوله كان منه البر والبحر مترعا

حق فانه هو الذى يجب ان يتوتى وحده ويعتقد انه هو المولى والسؤلا ان
قوله ام الخذ والانكار لكل واحد سواء فان قلت لا سبل انه الانكار وتوبيخ مع لا ينبغى
ان يتخذ امن دون الله اولياء وح يترتب عليه قوله فالله هو الولى من غير
تقدير شرط كما يقال لا ينبغى ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة حلت
لس كل ما هو من الشى حكمه حكم ذلك الشى والطفى عادى طبع خش قولنا
لا تضرب زيدا امر نهوا فوكل بالفاء بخلاف اضرب زيدا امر نهوا فوكل مستفهم الانكار
فاله لا حسن الا ترى انهم اذا جعلوا الاستفهام الانكار دخلوه العنى
لم يقصروا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت
وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط فى الكلام
كثير وسنتعرض له فى بحث الاجازة ان شاء الله وسمها اى ومن انواع الطلب
النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب منابه ادعو العطا او تقدير افايا وحيا
للبعيد وقد تنزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا صعوا او بالسهو
الى الامر الذى بناؤه على ان يبلغ من علو الشان الى حيث ان الخاطب لا يبلغ
بما هو موصوف من السعى فيه وان بذل وسعه واستنوغ جهده فكانه غافل عنه بعيد
واى والهمز للقرب وواستعلان فى البعيد يشبه على انه حاضر فى القلب
لانه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا فانكم فى ذيه قلبى سكان
واما فعيل ضعفه فى القرب والبعد لانها لطلب الاقبال مطلقا وهل بل للبعيد
وسمعا لها فى الهوب اما لاستقصار الداعى بنوه واستبعاده عن حرز المدعو
نحو يا لعمه واما للبسه عا عظم الامر وعلوشانه وان الخاطب مع تهاكله على الاهمال
كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبى بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقبال كانه امر
بعيد نحو يا موسى اقبل واما للسهو على بلاده وانه بعيد من النسمة نحو اسمع يا ايها
الغافل واما لخطاط شانه بتبعيد له عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته
اى صيغة النداء فى غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء فى قولك لمن اقبل
يتظلم يا مظلوم فانه ليس بطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على
زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص فى قولهم انا افعل كذا ايها الرجل

المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر لا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله
المرشد الباب السابع الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل
على بعض والفصل تركه اى ترك عطف بعضها على بعض فسرهما بقابلي العدم
والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واتى في صدر
الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طارئ عليه وانما قال عطف
بعض الجمل على بعض دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها
محل من الاعراب وتلك لا تهم وان جعلوا الكلام والجملة متحدا وفي كثير
الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن
الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء
كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفة المسندان الى فاعلهما ليسا كلاما
ولا جملة لان الاسناد فيهما ليس اصليا والجملة اما ان تقع جزأ او وصفا او حالا او شرطا
او صلة او محكوما عليها لكن جملة ليست كلاما لان الاسناد فيها ليس مقصود الذات فاذا
انت جملة بعد جملة فالاولى اما ان تكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول
اى على تقدير ان تكون لها محل من الاعراب ان فصلت تسمى تلك الثانية لها
اى للاولى في حكمها اى حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبرا مبتدأ او حالا او
صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها لدل العطف على التشريك المذكور
كما هو فائدة اذ افصلت تسمى تلك هو فيما في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا
او حالا او غير ذلك بخلاف عطفه عليه والجملة لا تكون لها محل من الاعراب الا وهي
واقعة موقع المفرد فتكون حكمها حكم المفرد اذا كان كذلك فشرط كونه اى
كون العطف على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان تكون سهما اى سنخا من الجملة
الاولى والثانية جامعة لنحو زيد يكتب وعمرو يشعر لما بين الكتابة
من التناسب وتمنع ما بين الاعطاء والمنع من التضاد
بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وتلك لان هذا
كعطف المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا
ان يكون سهما جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب

اكواء ... يا عين بكي عند كل صباح ... ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول
تعالى فانا مشتاق اليك ... وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام كثرة في الكلام
فعامل ان يستخرج ما يناسب المقام ثم اخبر انه قد وقع موقع الانشاء اما للدعاء او تلوطا
الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك
وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في حث السوقة على ان الطالب
اذا عظمت رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ
الماضي كقولك رزقني الله لقائك والدعاء بصيغة الماضي في البديع مأخوذ من قوله
فجملها ان الدعاء واظهار الحرص واما غير البديع فهو داخل في من باب الاعتبارات
او للاشعار بان صدور الامر كصدور العبد للمولى بنظر المولى الى ساعة دون ان
يعول بنظره لانه في صدور الامر وان كان دعاء او شفاعة في الطبقة او تحمل الى الطالب
على المطابقة بان يكون المخاطب ممن لا يجب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب
كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك بانني غدا اقوم اثنى عليك بالطف وجه على
الاحسان لانه ان لم يأتك غدا خرجت كاذبا في حسبانه فتكون كلامك
في صورة الخبر والخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له او تحمل
ان تجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد
الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى ان
المخاطب في تحصيل المطلوب بمنزلة المكلف بتحصيل ما يكون المطلوب قريب الوقوع في نفسه
لقوة الاسباب المتاخمة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات بقيته الانشاء
كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الجملة السابقة نوع احوال الاسناد والمسند اليه
والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبر اي ذلك الكثير الذي يناسب كلا منه
الانشاء الخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد
الانشائي ايضا اما موكد او مجرد عن التأكيد وكذا المسند اليه اما مذكور
او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل
مطلق او مقيد بمفعول او بشرط او غيره والمتعلقات اما متعددة او متناقضة
مذكورة او محذوفة والاسناد وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات

Harvard College Library

من الكتب التي وقفها الفقيه
الى الامام ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بابن عنب
وكفى بعدم

الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك
ان حتى والفاء طعنين الاتفاق في عطف الجملة واو واما ام في عطف
الجمل مثلها في عطف المفردات وليست او في مثل قولهم كلح بالبصر
او ملوا قرب وقوله بمائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف
استيناف لمجرد الاضراب هو بل وحكم لكن قد عرف فيما بين وبل
في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون لانذار كي الغلط بل لمجرد
الانتقال من كلام الى آخر اتم من الاول بلا فصل او جعله في حكم المسكوت
عنه كقوله هو بل هلم في شكل منها عون واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون
مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل ويفيد كون الذكر بعدها كلاما
مرسلا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون
ما قبلها في الزمان كقوله ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها
فبئس مثوى المتكبرين فان موقع الشيء او قته اذا تبين بعد جرى
ذكر ما ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل كقوله تعالى ونادى نوح
ربه فقال وكقوله كم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون
لان موضع التفصيل بعد الاجمال والا ينافي ان يكون بينهما مع
السببية نحو قوم زيدا فضربه وعمرو ثم ان كونها للترتيب مما لا سبيل
لاسافي كون الثانية في المرسلها كمل بحالها في وجدان طويل او كان
اول اجزائه متعقبا كقوله الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة فان الاخضرار يتعقب عقيب نزول المطر لكن
ثم في قول الوقائل لم تنظر الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب
مع التراخي كما في الوجه لكنها كثيرا ما تجيء للاستبعاد وعصوا الجملة
الثانية عن الاولى وعدم مناسبتها لقوم انشأناه خلقا آخر
ولقوم الذين كفروا بربهم يعدلون لا سيما والكلام مسوق لبيان
خلائق السموات والارض وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا
بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة
ونحو ذلك

ومعطى قوله والخروج المظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على
كالفاء، وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم يخص بالواو لان لكل من الفاء
وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف
والموطوف عليه جهة جامعة او لا كقولك اعط زيدا بكتب فيعطى او ثم يعطى اذا كان
يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد
له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام في قوله

صبرا وان اما الطبيب كلم لما رأى الى الحمى وامرأة النوى

سواء كان نواها او نوى غيرها فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف
مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة بما عساه وقوع موقع مفعول
العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا وقوله لا ابي بلا او عيب الحبيبة
عليه من انه ليس هواها يدل عليه البيت السابق ومقبوله زعمت هواك
عفا الغداة كما عفا عنها طلال بالبوي ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة
والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما
ماذلت حين الوادي ولا عدت نفسي على الف سواك لحزم الا الى وان
لم تفصل تشريكا الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها بتلا
يلزم من العطف الشركة الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف انه يستهزئ بهم
على انا معكم لانه ليس من مقولهم بل ان قولهم انا معكم جملة في محل النصب
على انه مفعول قالوا فلو عطف انه يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها
في كونه مفعولا قالوا وهو باطل لانه ليس مقول قول المنافقين والا فالله
على انا معكم دون انا نحن مستهزئون لانه بيان لانا معكم فهو كجملة وعلى الثاني
اي على تقدير ان لا تكون للاولى محل من الاعراب ان فصلت ربطها اي ربط
الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت
الثانية على الاولى ذلك العاطف من غير اعتبار شيء آخر نحو خلا زيد
وخرج عمرو اذا لم تقصد التعقيب او الجملة وذلك لان ما سوى

وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعدين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية
الى الله وهذا في القريب اكثر من ان يحصى وقد ذكرنا في محو الدرس والتوريخ
في درج الارقاء من عمر اعتاد رجعيت او تزايج كقوله ان من ساد ثم ساد
ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله هو ما اذر كل ما يوم الدين ثم ما ادرك
ما يوم الدين اذا عرفت هذا فقول اذا اعطف بواحد من هذه الحروف
جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو
فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا الفائدة ظهر فيما لو حكم اعوانك وعند انتفائه
يتمسك الاشكال فان قلت الواو ايضا عند الجمع بين معطوف الطلبي في الحصول
نصا لا لكل اذ اقلت يضرب زيد ينفع عمرو او احتمل ان يكون قولك ينفع راجعا
عن قولك يضرب وابطلا لا كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو
والفاء وثم واجملة الشيخ في محو الحصول عن متناصفه فتميز عالج فيه العطف
عما لا يحسن طوا الذي تشبث فيه العبارات والاي ان يتصدر ربط الثانية بالاولى
على منع عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يتصدر اعطاؤه للثانية فالفصل
واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو اوجلوا الا ان تم
الله سنشهدهم على قالوا الثلاثة ذكره في الاختصاص بالظرف كما مر في ان
تقدم المفعول ونحوه من الظرف وغيره بعد الاختصاص يلزم ان يكون سنشهدهم اي
اللهم وعلوان خذلهم وجلاؤهم وما سولت لهم انفسهم مقدرا جايا هم من حيث
لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو مطلق
لا بحال قلت لا نعم ان اذا اذا الآية خرقته بل وبعد تسليم ان العامل
في اذا الشرطية هو الجزاء فلا يلزم ان مثل هذا التقدم بعد الاختصاص بل صلو مجرد
تصدر الشرط كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم فلا يلزم ان العطف على مقدر شيء يوجب
تقدم المعطوف بذلك الشيء فقد اذا الشرطية بعينها الظرفية استعملت
استعمال الشرط ولا شك ان قولنا ان اخلوت فراءت القرآن يفيد قولا واحدا
القرآن الا اذا اخلوت سواء جعل ذلك بمعيار مقولوم الشرط او بمعيار
ان التقدم بعد الاختصاص لم يفد اذا كان متقدما على المعطوف عليه فاكتفى

بجواز تقدم المعطوف بذلك الشيء فقد اذا الشرطية بعينها الظرفية استعملت
استعمال الشرط ولا شك ان قولنا ان اخلوت فراءت القرآن يفيد قولا واحدا
القرآن الا اذا اخلوت سواء جعل ذلك بمعيار مقولوم الشرط او بمعيار
ان التقدم بعد الاختصاص لم يفد اذا كان متقدما على المعطوف عليه فاكتفى

بقصد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني
اعطك واكسك نعم انه ليس بقطع لكنه اسابق الى الفهم في امثاله فان قلت
اذا اعطف شيئا على جواب الشرط هو على فرض اصله ان يستقل كل واحد منهما
ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف كذلك يسوغ على المعطوف عليه
ويكون الشرط سببا فيه بوسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع
الامير فسأهنئه وخرجت اي اذا رجع فسأهنئه واذا خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يشهد على قالوا من هذا القبيل قلت
لانه حينئذ يصير المعنى واذ قالوا اذكر يا محمد اذ الله يشهد ومعلوم ان اخبار مستقبل لان اخبار
على شهدوا التبهم انما علموا عن شهدتهم واراءتهم آياتا على اخبارهم عن
انفسهم بما هم مستهزئون بدليل انهم لو قالوا ذلك لردوا عليهم انفسهم والتالي
عن شرهم لم يكن عليهم مواخذة بذا في دلائل الاعجاز والا لعطف على قوله فان كان
للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذكر بان لا يكون
لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان
سهما اي من الجانبين كمال الانقطاع بلا ابهام اي بدون ان يكون في الفصل ابهام
خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فلذلك
يتعين الفصل والا اي وان لم يكن سهما كمال الانقطاع بلا ابهام ولا كمال الاتصال
ولا شبه احدهما فالوصل متعين ولذلك ان الواو للجمع والجمع من الشيئين
بوضع مناسبة سهما وان يكون سهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه
والحاصل من احوال الجانبين التي لا تحل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم
اعطاؤه للثانية ستة الاولى كمال الانقطاع بلا ابهام الثاني كمال الاتصال
الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع
مع الابهام السادس الوسط من الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة
الباقية الفصل اما في الاولى والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع
فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ الصبي في تحقيق المفاجأة
الستة وقال اما كمال الانقطاع فلا تصالهما جزاء وانشاء لفظا ومعنى

اى يكون احدى الجملتين خبر الغناء ومعنى والاخرى انشاء لغطا ومعنى نحو وقال
رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجرى بمقدار الرائد الذى يتقدم القوم
لطلب الماء والكلاء وارسوا اى اقيموا من ارسيت السفينة اى جعلتها
بالمرساة نزاول اى نحاول الماء ونعالجها والضمير للحرب اى قال رائد القوم
ومقدمهم اقيموا فقاتل فان موت كل نفس تحوى بمقدار الله وقدر لا اجبن
بجبنه ولا الاقدام يزيد فيه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ماذكرنا
ولما كان ارسوا انشاء لغطا ومعنى ونزاولها خبرا اكد بكل بالعطف عليه ولم يجعل
ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة
والامر فيه الجزم بالكل عن يصير الارساء علة للمزاولة كما فى اسلم تدخل
الجنة فان قلت حق الاقسام كلها على التقدير اتيا ويلوان لا يكون الجملة
الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى فى هذا المثال وهو قوله ارسوا نزاولها محل
النصب على انه مقول قال فكيف يصح قلت لما ذكره ابن قتيبة من ان الجملتين
اللتين لا محل لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او توسطا
اشباه الى كعسى من الغوانى من غير نظر الى كونهما من الجنس التى تكون له
لاولهما محل من الاعراب اولا تكون هذا مثال لمجموع كمال الانقطاع من الجنس
وقد تمثل ان المقصود بالتمثل قد حاصل فى كلام الرائد والجملتان فى كلامه ليس
لهما محل من الاعراب ولا خفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المقدار
والجملتان فيه مما له اعراب ولهذا اجعل قوله ارسوا نزاولها مقول القول
محل من الاعراب على حاله او معنى اى لا صلاهما جزا او انشاء مع بيان يكون
الذى احوجهما جزا معنى والاولى انشاء مع وان كانتا جزئين او انشائين لغطا حالة
فلان رحمه الله اى يبرحه الله ايوانشاء مع فلا يصح عطفه على ما مضى فلان اولا له
عطف على اصلاهما والعمر لسان لا جامع بينهما كما سبق بيان الجامع فلا يصح
زيد طويل وعمرو نام ولا العلم حسن ووجه ديد صبيح واما كمال الاتصال فكقول الغائلة
موكدة للاولى او بدل اشتمال او بيان لها واما النعت فلما لم تتميز عن عطف البيان
الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا على عينه والبيان بالعكس وهذا الوضع لا يحقق

له فى الجملة لم يتنزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية
موكدة للاولى يكون لرفع توهم تجوز او غلط او سهو فمان لانه اما ان تنزل
الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوى من متبوعه فى افاده التقرير مع
الاختلاف فى اللفظ او منزلة التاكيد اللفظى فى اتحاد المعنى فالاول ممنوع
بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة
من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ما بعده والا رتب فهو ثالثة على
ما هو الوجه الصحيح المختار ومرضنا وجوه اخر خارجة عن المقصود وفاء قاد
بوفى فى وصفه اى وصف الكتاب والباء فى قوله ببلوغه متعلق بوصفه
اى فى ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى فى الكمال وقوله ببلوغ متعلق الباء
فى قوله بجعل المبتدا وذلك ويوصف خبره باللام وذلك لما قرر من ان توصيف المسند
اليه بالاستناد يدل على كمال العناية بشانه وانه ربما جعل تعليلا فرارية
الى تعظيمه وبعد درجته وان توصيف المسند باللام يفيد الاختصاص حقيقة
نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد ومعنى ذلك الكتاب انه الكتاب
الكامل كمال ما عداه من الكتب فى مقابلته ناقص وانه الذى يستاهل
ان يسمى كتابا كما يقول صوالرجل اى الكامل فى الرجولية كما من سواه
بالنسبة الى هو رجل جاز جواب لما اى لجواز ان يسبب من البالغ المذكور
ان يتوهم السامع قبل التامل انه اى قول ولذلك الكتاب مما يترى به جزافا
من غير ان يكون صادرا عن رؤية وبصيرة فاتبعه على لفظ النبى للمفعول
والمرفوع المستتر عايد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب العايد الى قوله
ذلك الكتاب اى وقد جاز ان يتوهم السامع ان قوله ذلك الكتاب جزاف
جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله وذلك الكتاب تفصيلا لذلك الرجم فوزانه
اى وزان لا ريب فيه وزان نقعه فى حاتى ذلك نقعه والتالى محو هدى
اى هو هدى للمتقين فان معناه انه اى الكتاب فى الهداية بالغ درجة
لا يدرك كنهها فالفى سكر هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشئ نهايته حتى
كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدر الا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين

وهذا امر ذكر الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله
في الهداية لان الكتب السماوية كلها اى بحسب الهداية يقال لكن على الكتب الباقية
اى على عاقدين وعدد ما وتقدم الجار والمجرور للحصر اى لحسنها تفاوت في درجات
الكمال لا لحسن غيرها فان قلت تفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته
كالقرآن فانه فائق سائر الكتب بالاعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية
لانه ارشاد الى المصدق ودليل على فوزانه اى وزان هدى للمتقين وزان
رند الثاني في حائي رند اذ لكونه متولدا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى
كخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكونها جملتان مختلفتان اجعل لمنزلة التاكيد
المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه نفي ان يكون
وكحسن لقوله ذلك الكتاب وزياده تثبيت له ولمنزله ان يقول هو ذلك الكتاب هو
ذلك الكتاب فيتعين مرة بالكتبة او لا منها عطف على قوله موكده للاولى
اى القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها
اى الاولى عروافيه بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية لانها تشبه غير الوافية
والمعنى يعضى اعتنا بشانه اى بشان المراد لان الغرض من الابدال ان
يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما تعتنى بشانه لكنه كقوله
اى ملك الكتبة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او محسوسا او لطيفا
فتنزل الثانية من الاولى منزلة البدل البعض او الاشتمال من مسوعه فلا تعطف
عليها لما مر من ابدل والبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا تغاير
عن التاكيد الا بان يعطف غير لفظ مسوعه وانه المقصود بالنسبة وقوله
بخلاف التاكيد وهذا الحصر مما لا حقيق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب
فالاولى وهو ان منزلة الثانية منزلة بدل البعض كقولك احتكم بما تعلمون احتكم
بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله والانعام
بعض اعضاء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني
اوجع قولك احتكم بانعام الخ اوفي بنا حريته اى تاويله المراد له لانه اى دلالة
الثاني عليها اى على نعم الله بالتفصيل من غير احاله على علم المخاطبين المعاندين

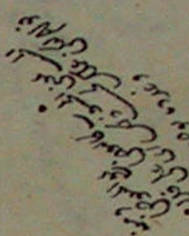

فانها وافية

فوزانه وزان وجهي في قضى زند وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون
شمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان منزلته
بدل الاشتمال كقولك اقول له ارحل لا تقيم عندنا والا فكن في السر والجهر
مسلما اى ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من السواء الخالص من الشر
والجهر فان المراد به اى بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اى اقامة
المخاطب وقوله لا تقيم عندنا او في بنا دته اى تاويله المراد له لانه اى دلالة
اى دلالة لا تقيم على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيم عندنا انما يدل بالمطابقة
على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار الكراهة المنهي فمن
لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت
نعم ولكن صاد قوله لا تقيم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار الكراهة واقامته وحضوره
حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي والمراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار الكراهة
حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيم عندنا
دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما قال الخ
لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يلزم منه قصدا
وحرى بخلاف ارحل فان دلالته على اظهار كمال الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه
ليس فيه شيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في
السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته
بحسب مخالفة شرع العرف وزعم صاحب الفتاح ان دلالة ارحل على ما الخ
بالمضمن فكانه اراد بالمضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب
الرحلة وقد فصل في ضمن ذلك كراهته عن الاقامة اظهارا وكراهتها وظاهر ان
كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته
عليه بالمضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء مستلزم للنهي عن ضده
فقوله ارحل يدل بالمضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب
العرف كما قرره بعضهم ووراءه اى وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في العجمي

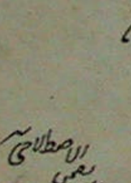

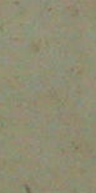

الواو حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال ولا يكون لا يسعى تاكيدا لقوله ارحل
او بدل كل وغيره اضرابية اى عدم الاقامة غير داخلى مفهوم الارتحال ولا يكون
بدل بعض منها من الملابسة والملازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام فى ان
الجملة الاولى اعنى ارحل منصوبة المحل معمول اقول كما مر فى ارسوانا واما قوله
فى الثانى اعنى الآية والست ان الثانى او فى بنائه المراد يدل على ان الجملة الاولى
منها واقعة تمام المراد لكنها كغيرها من الآية فالمانع من الاتحاد والعاطف
ظاهر فى دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا لما عطف عليه مؤكد اى التسع
الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف
البيان من متبوعه فى افادة الانضمام فلا عطف عليها لخفائها اى المعنى لتبيين
الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء القيام ازالته كوسوس الله الشيطان
قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اى وزان قوله قال
يا آدم وان عمر فى قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا
لقوله فوسوس الله الشيطان كما جعل عمر سانا وتوضيحا لابى حفص ولا يجوز ان يعارض ان
من ثمات عطف البيان للفعل لانا اذا اعطفنا النظر عن الفاعل اعنى الشيطان لم يكن
قال سانا وتوضيحا لوسوس فليتامل وقد تعطف الجملة التى تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها
على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله لا يبشر موتكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم
ويستحيون ابرسيم ويذبحون بالواو وحيث طرح الواو وجعلها سانا لبشر موتكم ويستحيون
للعذاب وحيث اثبتها جعل التوبيخ لانه اولى على حين العذاب وزاد عليه
زيادة ظاهرة كانه حين آخر وقد تكون قطع الجملة عما قبلها لكونها سانا ويعذبونكم
من موالنه كقوله تعذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان
مرجعكم الى من ملوفا در على كل سى فكان قادرا على اشد مما اراد منى عذابكم وهلم
فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونهما
اى كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اى عن الاولى فلكون عطفها عليها اى عطف الثانية
على الاولى موهما للعطف لها على غير ما يوحى الى فساد المعنى وشبهه هذا بكمال الانقطاع
باعتبار انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد وكان المحلص انما

وجه الواو المتفقتين اللتين لا جامع بينهما اشتمل على مانع لكن هذا وجه لان المانع
فى هذا خارجى ربما يمكن دفعه بتصنيف قرينة وبهذا انفصل لتوهم فطعا مماله ونظير سلمى
انثنى ابغى بابا بدلا اراها فى الفضائل تشبهم فان بين الجملتين الجزئيين اعنى قوله
ونظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما فى المسندين معنى وهو
اراها اظنها والمسند اليه فى الاولى المحبوب وفى الثانية المحبة لكن لم تعطف
اراها على نظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغى وهو اقرب اليه فيكون من
مظنونات سلمى ولكن كل واحد من الجملتين كاف فى هذا الظن
فعال اراها تحرى او ويه الضلال ومن يدر الغبيل وطبع الله سهرى بالام عن الجملة
الشرطية اعنى قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم
عطفه على جملة قالوا اوجلة انا معكم وكلاهما فاسد كما تر وظهر ان قطعه اقضاه الاحتياط
كما فى هذا البيت للوجوب كما زعم السكاكى لانه لم يتقن امتناع عطف على الجملة
الشرطية لانقال انه منكر لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور
انه لا جامع سهما لانا نقول الاول هم فان عطف الشرطية على غيرها وان كان كثيرا فى الكلام
مثل قوله تو وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر وقوله
فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثانى لظهور
المناسبة بين المسندين اعنى استهزاءهم وتقاولهم بعض المقالات اوقات الخلوات
بل لاحتمال ان يجمعهم الجامع وكذا بين المسند اليهما لكونهما معا ملبس يستهزئ كل منهما
بالآخر بدليل انه على قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا او جملة انا معكم جائز لا لعدم
الجامع سهما فليتفهم واما كونها اى كون الجملة كالمتصلة بها اى بالاولى فلكونها اى
الجملة جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اى منزلة السؤال
لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الجملة عنها اى عن الاولى كما يفصل
الجواب عن السؤال كما سبق من الاتصال وقال السكاكى النوع الثانى من الحالة
المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بخواه كامور جواب لسؤال فيترك ذلك
السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلا للواقع ونعلق الكلام الثانى فوقه جوابا فيقطع
عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة

كالعناء السامع ان يقال اوان لا يسمع منه عطف على اعناء اى مثل ان لا يسمع من
السامع شئ لحضره الى كراحه لاستماع كلامه او مثل ان لا يستطيع كلامك بكلامه
او مثل القصد الى تكثير المعنى بتعليل اللفظ وصونه عن تقدير السؤال ونحو ذلك
وكل هذا على كلام السكاكى دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما فى
كلام المصنف فكلامه المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال
لكونها كالمتصلة بها اما تكون عنها بعد تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته واما
لان كل الجملة الاولى منشاء السؤال الكائن فى كون الثانية التى هى الجواب
كالمتصلة بها على ما اشار الله صاحب الكشاف حيث قال واما قطع قصة الكفار
عن قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب
وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت
فمن الجملتين تباين فى الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال معه للعاطف بخلاف
قوله وان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم ثم قال فان قلت ما هذا اذا زعمت ان
الدين يوقنون جار على المتقين فما هذا الابتداء وتثنيت الكلام بصفة المؤمنين
ثم عقبته بكلام آخر فى صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفى نعيم قلت قد مر لك
ان الكلام المبتدأ عقب المعنى سبيله الاستيناف وانه مبنى على تقدير سؤال
فذلك ادراج له فى حكم المنفى وتابع له فى المعنى وان كان مسدا فى اللفظ الهوى الخصمه
كالعلة والسبب الفصل لذلك اى لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى حقه
الاستيناف وكذا الجملة الثانية عنها سمى استيناف تنزيلا لموقوع
الاستيناف بليه اخرب لان السؤال الذى تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم مطلق
نحو قال لى كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اى ما بالك عليلا
او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا سيل فلان عليل ان يسأل عن سبب
علته وموجب مرضه لان يقال هل سبب علته كذا وكذا الا يسمع السهر والحزن
فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما بعد سببا المرض فعلم ان
السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعلم التاكيد ايضا مشوبا بذلك
واما عن سبب خاص كهذا الحكم نحو ما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء الا ما رحم ربى
فان قيل ان السؤال اذا اضاف
عدل عن المذكور فلا يكون
فاذا سمع جوابا تعين

مثل النفس امارة بالسوء فضل منهم ان النفس لامارة بالسوء فما الفائدة فى قيل
على ان السؤال على السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وعدا
الضرب بعض ما اكد الحكم كما مر فى احوال المسند اليه من ان الحاطب اذا كان منه ود
طالبا له حسن مؤونته بوكد فعلم ان المراد بالافتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل
الاحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له
فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اى صل لعبادة حق له واذا قلت فالعبادة
حق له فهو سان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت
العبادة حق له فهو وصل خفى تقدر ترى الاستيناف جواب للسؤال عن مطلق
السبب اى لم تأمر بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فيتفاوت
من هذه الجهة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اى غير السبب المطلق
والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اى فاذا قال ابراهيم سلامهم فعيل
قال سلام اى حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة
على الحدوث اى نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت
اى سلام عليكم وقوله زعم العواذل انى فى غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جاعة عاذلة
لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدوا وما كان صنيعهم ان يوصم آن عمرة مما
ستنكشف كما يوشك ان اكثرة الغمرات والشدائد يستدرك بها يقول زعم فى
لا تخلى فيفصل قوله صدوا عما قبله لكونه بمنزلة جوابا للسؤال عن غير
السبب الخاص اما ان يكون على الطلاقه كما فى المثال الاول واما ان يشتمل
على خصوصية كما فى المثال الثانى فان العلم حاصل بواحد من الصدوف والكون
واما السؤال عن تعيينه والاسساف باب واسع متكائنة الى كل واحد من ذلك
هذا آخر الكلام فى الاسساف ويلوان منه ما ماتى باعادة اسم ما استوف
عنه اى اوقع عنه الاسساف بحذف المفعول بلا وسط والاصل كما استوف
عنه الحديث نحو احسنت انت الى وبررتنى حقى بالاحسان ومنه ما يكفى
عن صفته اى عن صفة ما استوف عنه دون كله بمعنى يكون المسند اليه
فى الجملة الاسساقية من صفات من قصد اسساف الحديث عنه اى صفة

فصل

لترتب الحديث عليه ومن العيان اوضح من قولهم ومنه ما يأتي باعادة صيغته
اي باعادة ذكره ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى انذ صديقك
القديم اصل لتوكيد والسؤال المقدر فيما لا ذا أحسن اليه او مثل هو حقيق
بالاحسان وهذا اي الاسناد الذي على صفة ما استوفى عنه البلغ
واحس لاشتماله على بيان السبب الموجب كقدم الصداقة في المثال المذكور
لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا
عقبت المستانف عنه في الكلام السابق بصفة ثم ذكرته في الاسناد
بلفظ اسم الاشارة كقولك لقد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بان
فالاظهر انه من قبيل الكناية وعليه قوله ٢ اولئك عاداتي في انهم على وجه فان
قلت ان كان السؤال في الاسناد عن السبب فالجواب يشتمل
على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استوفى عنه او مبنيا على صفته
وان كان عن غير فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله ٢ قالوا سلاما
قال سلام وقوله زعم العواذل ليتني اصدى سواء كان باعادة الاسم او الصفة فاجيب
هذا الكلام قلت وجهه انه اذا ثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد
ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واصل له فهذا الجواب يكون
تارة باعادة اسم ذلك الشيء مفيدا ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا وتارة
باعادة صفته مفيدا ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري
هذا في سائر صور الاسناد فليتأمل وقد يحذف صدر الاسناد فعلا كان
او اسما لخوف يتسبب له فيها بالعقوبة او الاضرار بحال كقولك فيما يسمع فتقول رجال
اي سبتك رجال وعلوه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو زيد وقد يطول الجملة بالمسند فاجوابا للسؤال
عن نفس الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاسناد كله اما مع قيام شيء
مقامه نحو قول الخنساء يرثي اخاها صخرا يا ابني اسيد ان اخوكم ثم قد تبين لكم الخطب
اي ايلافه في الرحلتين المعروفتين وبعد او لكم ليلة في النجاد رحلة في الشتاء
الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الا فاي مؤنة لغيري في الرحلتين

المعروفتين وبعد اولئك المنوه بهم عاد خوفا وقد جاءت بنو اسد احافوا
كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف الاسناد
كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الا الف مقامه لدلالة عليه ويحتمل
ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الا الف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب
المحذوف كانه قيل المتكلم كذبتم فقالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم
الا الف فيكون في السند مسندا خان كذا في الايضاح قلت هذا هو
الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالسند الى كذبتم المحذوف
لا يحمل سوى ان يكون مسندا جوابا به وبيانا لسببه فافهم مقام السبب
قلت بل يحمل التاكيد والبيان وكانه جعله في الوجه الاول مؤكدا
للجواب المحذوف او بيانا له او بدون ذلك اي بدون قيام المسند
والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامهما وقد فرغ من الاحوال الاربعة
المقتضية للوصل شرع في احوال تستدعيان للوصل فقال واما
الوصل لدفع الابهام فكقولهم لا وابيك الله فعولهم لا تدفع الكلام سابق
كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة
اخبارية وابيك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما
كمال الانقطاع لكن يترك العطف ههنا بوهم خلاف المقصود فانه لو فصل لابيك
الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو
العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المفهمة المدلول عليها بكلمة لا كما
يترك العطف في صول الفحل الفحل ونظير سلمى البيت دفعا للابهام واما
للتوسط اي واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال
وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم واني مولاها بالصحيح
عطفا على اما الثانية وقد علم مما قرر ان الوصل اما لرفع الابهام واما
للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فمثال الوصل لرفع الابهام
فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا وانشاء
لفظا ومعنى او معنى فقط لجامع اي مع وجود جامع بينهما ويكون بينهما جامع

وقد حاشية الدسوقي على مختصر السعد

والمانع كل هذا الفعل استغنا، عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما
كمال الانقطاع وبما ذكر يتقيد هذا من ان الجامع بينهما لا بد ان يكون كذا وكذا
والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبرية سني لفظا ومعنى
او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما حبريتين معنى فقط اما ان يكونا انشائيتين
لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس اي كان كلتاهما
انشائيتين معنى فقط اما ان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا
والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى
كقوله لا تحادعون الله وملوحادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار
لفي جحيم في الخبريتين المختلفتين اسمية وفعلية والمتناسبتين وقوله كلوا
واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم نذكر له
الا امثالا واحدا لكثرة اشارة الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام
الستة واعاد ذكره الكاف بينهما على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال
وكقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين
احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف
قولوا على لا تعبدون لانها وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون
اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا اكما تقول تذهب الى فلان تقول له
كذا فانه يدل الامر لانه لما شرع في الامر لانه كانه شرع الى الامتثال
فنوجز عنه وقوله وبالوالدين احسانا لابد له من فعل فاما ان نقدر خبرا فيما
اختلفت فيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا او هو
عطف على تعبدون فيكون مثالا للقسم آخر وهو ان يكونا انشائيتين
معنى فقط اما ان تكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر حرف الطلب
على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله ع في سوق
الصدف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين
امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله
لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون

خاصة بل قبل قوله بالله ورسوله وبالكتاب الذي عم وهما وان كانا منا
لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر الخاطب على الامر الخاطب آخر الا عند التفرع
بالفاء، نحو بايدكم واقعدوا يا عم وعلى ان قوله تؤمنون سان لما قبله
على طريق الاستئناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون اي
آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل
يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فابشر
يا محمد وبشر فعال بشرة فابشر اي بشرة وما اتفق الجملتان في الخبرية
معنى فقط والثانية انشائية فمن معنى الاخبار قوله اني اشهد الله وا
واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وما لكم قوله ع
الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب الا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا
ما فيه اي اخذ عليهم لانه للعبرة فان قلت فهو ضد الكشاف
عطف الانشاء على الاخبار من حيث ان المجعول الخبر بمعنى الانشاء او على العكس
بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون
الاخرى حيث ذكر في قوله ع فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر
الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يبطل له مثالا
من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب
المؤمنين اي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول هذا عقاب
بالعدو الاراثي وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا وصف
حسن لكن من شرط الاتفاق الجملتين خبرا او انشاء لا بسلم صحة ما ذكر
من المثال ولهذا قال الحبر ان قوله وبشر الذين امنوا عطف على محذوف
يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح
انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم
الآية فكانه ايها النبي قوم فان بوحي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه
قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد
ضربه زيد قل له يدا فاما ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع

ثم الكمال على الاول والاحسن على الثاني منه
على الم يؤخذ عليهم
وهو وكان ان الثاني الذين وكذا ما بعده كلام الكشاف
الكشاف استشهاد
على الاطلاق استشهاد
فيتبين ان غير الحبري عم بهذا الخوف اولا فيقول
وان لم يتبين ما ذكرت على قاعدة البيان ثم مثل لانه
لا يمكن ان يكون معمولا لقول الذي تقدم على تقدير الخبر
الى ما ذكرت من بادان كلام الجمهور بالنسخ والتخصيص وبالنسخ فقط

النفع والجامع سهما اى سن الجلسن يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما
والمسندين جميعا اى باعتبار المسند النوعى الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند
فى الاولى والمسند فى الثانية يجوز ذكر وذكر ويكتب للمناسبة النظامى بين
الشهود والكتابة وتعاندهما فى جنال احتجابهما والعطى ومنع تنضاد الاعطاء
والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان تكون بينهما
اتصال جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمر كاتب وزيد طويل
وعمر قصير لمناسبة بينهما اى بشرط ان تكون بينهما زيد وعمر مناسبة كالاخوة
او الصداقة او العداوة او كون ذلك على الجملة بكون احدهما سببا للآخر
وملابسا له كخلاف زيد شاعر وعمر كاتب بدونها اى بدون المناسبة
بين زيد وعمر وهذا لا يصح وان كان المسندان المتناسبين بل وان كانا
متحدين ايضا ولهذا اطرح السكاكى ما سماع العطف فى طوقى ضيق واحاطى ضيق
وخلاف زيد شاعر وعمر وطويل مطلقا اى سواء كان بين زيد وعمر مناسبة
او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعنى الشعر وطول القامة
قال الشيخ فى دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه فى احدى
الجملتين بسبب من المحدث عنه فى الاخرى كذلك ينبغى ان يكون الخبر
عن الثانى بما يجرى مجرى الشبيه والنظير او النقيض للخبر عن الاول فلو
قلت زيد طويل القامة وعمر وشاعر لكان خلقا من القول اسكاكى ثم
الجامع بين الشبيهين قد ينقل الخص كلام السكاكى وتصرف فيه بما جعله مختلا
ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرحه اولا لعود الكلام مطابقا لما ذكره السكاكى
ثم نشير الى ما تعقل الخص من الاضلال فنقول من القوى المدركة العقل
وهى القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهى القوة المدركة للمعانى
الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير ان تساوى الهيأة طرق الحواس
كادراك العداوة او الصداقة من زيد مثلا وكادراك ان معنى فى
الذئب ومنها الخيال وهى قوة يجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد
غيبتها عن الحس المشترك وهى القوة التى تنادى اليها صور المحسوسات

من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم
بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ويعنى بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس
الظاهرة والمعانى ما لا يمكن ومنها المفكرة وهى التى التفصيل والتركيب
بين الصور انما خوطب عن الحس المشترك والعاقل المدركة بالوهم بعضها
مع بعض وهى دائما لا تسكن نوما ويقظة وليس من شانها ان تكون
عالما منتظما بل النفس تستعملها على اى نظام تريد فان استعملها
بواسطة القوة الوهمية نهى المتخيلة وان استعملتها بوساطة العقل
العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهى المفكرة اذا تمهد هذا فنقول
ذكر السكاكى انه يجب ان يكون بين الجملتين مابجمعهما عند العقل المفكرة
جمعا من جهة العقل او هى جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين
اما عقلى بان يكون بينهما اتحاد فى التصور المراد بالجامع العقلى ما يستدعيه
بمقتضى العقل اجتماع الجملتين فى المفكرة قال السكاكى هو ان يكون
بين الجملتين اتحاد فى تصور مثل الاتحاد فى المخبر عنه او فى الخبر او فى قيد
من قيوده ما عدا قيد الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك مظهرا انه اراد
بالتصور الامر المتصور اكثر اما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات
التصورية والتصديقية او مماثل ذلك اى فى تصور من تصوراتهم اشار
الى سبب كون التماثل مما يعتنى بسببه العقل جمعا فى المفكرة بقوله
فان العقل يحرد المتماثلين عن التشخص فى الخارج ويرمع التعدد بينهما
لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئى من حيث هو جزئى بل بجرده عن العوارض
المشخصة فى الخارج وينتزع منه المعنى الكلى فيدركه فالمتماثلان اذا جردا
عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما فى المفكرة حضور
الآخر وانما قال عن التشخص فى الخارج لان كل ما هو حاصل فى العقل
لا بد له من تشخص عقلى ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه
لا يدرك الجزئى بذاته لانه يدرك الجزئى بواسطة الآلات الجسمانية
لانه يحكم بالكلية على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما

معا كمن ادرك الكلي بالاذات والجزئي بالآلات وكذا حكمنا بان هذا اللون
غير هذا الطعم والحلو حلو فان قلت تجريدهما عن الشخص في الخارج لا يمنع
ارتفاع تعددهما فجاز ان تتعدد العوارض الكلية حاصلة في العقل مثل
ان تعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل
قلت اذا كانت بحسب الخارج محصورة بعض منها وهو هنا واحد وهو ان
العاقل اذا كان جامعا سوى صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر بينا
مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة وكون كل انهما مثلان هو
لاشتراكهما في الانسانية وهو مرتبط لانه والجواب ان المراد بالتماثل
اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وستضح ذلك في باب التشبيه
او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس
الى تعقل الآخر وحصول كل واحد منهما في المفكر مستلزم حصول الآخر فيه
وهذا معنى الجمع بينهما كالعلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر
اما بالاستقلال او بشرط انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول
فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر اولا والاقل والاكثر فان لكل عدد
بصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه
وذكر الشارح العلامة ان امثال الاول مثال للتضايف من الامور المعقولة
وامثال الثاني للتضايف من سائر المحسوسات والمعقولات وهو نظر لان
التضايف انما هو بين متلازمي العلة والمعلول ومتساوي الاقل والاكثر
لا بين الذاتين الا يرى ان معقولية ذات الواجب ليس بالقياس الى معقول
ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا العقل حجة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل
ياقوت سنة وبالعكس والموهوم صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان مالصرف
علة الاقل والاكثر يجوز ان تكون محسوسا وان تكون معقولا كذا العلة والمعلول
كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية مفهومان
لكونهما نسبيين حالا فعليه والاكثر به ايضا كذلك او ومعنى عطف على قوله
عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر نسبته بعض الوهم اجماعهما في المفكر اعني ان

ان الوهم يحكم ان في ذلك خلاف العقل فانه او اختلى ونفسه لحكم بالجمع بينهما
وذلك بان يكون من تصور بهما شبه عاقل كلون بياض وصفرة فان
الوهم يبرز معانى معوض المتلبس من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع
واحد زيد في احدهما عارض لخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان
واحلان لكن حسن حلو اللون وكذا الحضرة والسواد ولذلك اعاد لان
الوهم يبرز معانى معوض المتلبس ويجتهد في الجمع بينهما في المفكر حسن
الجمع بين الشمس في قوله تعالى في الدنيا بهما شمس الضحى
وابو اسحق والقمر فان الوهم يجوز تا في معوض الامثال ويتوهم ان صنع
الثلثة من نوع واحد وانما اختلف بالعوارض والمشخصات لخلاف العقل
فانه يعرف ان كلا منهما من نوع آخر وانما شتركت في عارض مشهور في
الدنيا بسببها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او تكون من تصورهما
تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بهما غاية
الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات
واطلق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق
النبي عم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اع قبول النفس لذلك والاذعان له
من غير اباء ولا جحود على عاقرة المجعفون من المتطعس مع الاقرار به
باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا التام الا ان يقال
الكفر انكار شئ من ذلك مكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف

بها اى بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد تعد مثل
الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين
وهما السواد والبياض والا فهما لا تتواردان على المحل اصلا فكيف تتضادان
وذلك لان الاسود مثلا ملون المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء
والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديتان
احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان
على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول

والكفر وعدم الايمان والعلم والسمع وعدم الادراك بالصانع
والعقل وعدم العلم بالصانع

والاذعان العمل بالمصدق
به المطيع من المتطعس

ولو نوى الكافر ان يسلم لا يصير مسلما لانه اجراء
اعتقدهم على اعضائه ثم يتصل النية بالموت
فلغت ولو نوى المسلم ان يكفر يصير كافرا
لانه نوى بقلبه اعتقاد اعضائه واعضائه والصلت
النية بالموت فعلت ح محط

بحسب انعقاد الاسباب في ايداع الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب
مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المصباح وقد يظهر
لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل
وبالوهمي وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليس
من المعاني التي تدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور
التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف
على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان ه
فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون
كل واحد منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد
لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا
السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه ايضا معنى جزئي
فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها
اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات
فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع
الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يكفي حصول صورة مرتسمة
في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان
قلت ما ذكرت من تقدير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود
الجامع بين الجملتين باعتبار مخبر عنهما وانهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر
او في قيد من قيودهما وفساد ذلك واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير
الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فان السكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي
ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة
قلت ليس في هذا الكلام الا ان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع
هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيما
بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين
فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في

والثاني فهما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير
ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط ه
فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما
عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو
الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين
فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار
والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في الاسود والابيض جزء
من مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان واما الاول
والثاني وان كانت الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين
فليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر
في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه
جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة
التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره
الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المتغايرات
التي ليست اضداده فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض
وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما
ذاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف
على وهمي ويعني بالجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة
وان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي
اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات
ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في آخر مما لا تجتمع
اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا تقع قط فلصاحب
علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل
وهو مبني على معنى الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة

حال مستقبلة حال مؤكدة حال متراخية حال واجبة حال مستديمة حال منتظرة

قائما ضربت زيدا عطفا تدلك انا نزلناه فائقا رأيت زيدا قائما قائما كان زيد قائما

معنى الحال

فى المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية جزما جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم المخاطب والذى يشوبه كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه فى الوجهين ملفوظة وقد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه فى الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وهذا اخصل المناسبة ولا يخفى على الفطن لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفى على كثير من الفحول الالماع بمثل ان يريد فى احدهما التجدد وفى الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمر وقاعد او يريد فى احدهما الحدث وفى الاخرى الصفة مثل قوله ان الذين كفروا ويصدون وقوله ثم فريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يريد فى احدهما الاطلاق وفى الاخرى التقييد مثل ما زيد كاتب شعر وان جئنى اكرمك ايضا ومنه قوله ولا قائلا لا انزل الله عليه مثل ولو انا لنا ملكا كلفت الامر تذنيبا بتقديم الفصل والوصل بالى عن الجملة الحالية وكونها بالواو وتارة وبغير الواو واخرى بالتذنيب وهو جعل الشئ ذنبا للشئ فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال عارض يرد على موكده يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على راى ومضمون الجملة مطلقا على راى والحق ان الحال التى ليست بما ثبت له وتنزل اخرى كثيرا ما تقع بين الجملة الفعلية الفاعل من شرطها فى الموكد كونها بعد جملة كبرى لزمه ان يجعلها قسما آخر غير الموكد والمنتقلة ليتم وايمة وثابته فبالحال الحال الغير المستقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يحتاج ههنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المستقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالنيابة والاعراب فى الاسماء انما جئ به للدلالة على المعانى الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل وهو دال على التعلق المعنوى بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن الكلف بتعلق آخر كالواو وستدل المعنى على ذلك بالعكس على الخبر والنعت فقال لانها اى الحال وان كانت فى اللفظ فضلة ليتم الكلام بدونها لكنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا من حيث انك تثبت بالحال المعنى الذى الحال كاسبت به للمبتدا فانك فى قولك جاءنى زيد راكبا مثلا كسبت الركوب لزيد كما فى قولك زيد راكب الا ان الفرق انك حيث به

هذا القول للدوانى الساقص ذكر الصاحب ف لانه قال فى مفصله تؤتى بالحال الاسمية وفى الكشاف عن الحال الاسمية على راى الفعلية على راى ومضمون الجملة مطلقا على راى والحق يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على راى ومضمون الجملة مطلقا على راى اشار الى وضع الساقص لان قول صاحب الكشاف يلزم منه ان يكون مضمون الجملة الاسمية ليس مقررا بها بعد الجملة الفعلية وهو وضع بعد الجملة مذهب سوء وجواب الصحاح انه قال كذلك بعد الجملة الاسمية اراد ان يقع عاما فى غير الاسمية فلم يلزم منه ان يقع كذلك فى الاسمية

سان الجامع سهو منه واراد اصلاحه عبث الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشئ واقام قوله الخاوى التصور مقام قوله الخاوى فى تصور مثل الاخاوى الجرعة او الخرا وفى قيد من قيودها فظهر الفساد فى قوله الوضعى ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبه فى قوله الحالى ان يكون بين تصوريهما تغاير لان التضاد مثلا انما هو بين السواد والبياض لا بين تصوريهما اعنى العلم بهما وكذا التغاير انما هو بين نفس التصورين ان يراد بتصوريهما معلوماتهما حتى يكون لوجه حجة واما ما قال من انه اراد بالشئ الجملة حتى التصور المفرد الواقع فى الجملة كالمسند اليه السكاكى بعينه فهو غلط لانه فرد ذلك الكلام على السكاكى وحمله على انه سها عنه وقصد بهذا التعبير اصلاحه على ان هذا اللفظ مما لا يدل عليه لغة وبابائه قوله فى التصور معرفا كما لا يخفى على عامى له معرفة بامثال هذا الكلام فلنتأمل فى هذا المقام فان يكفيه عناء حاد كرت فى اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية اى فى كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين فى المضى والمضارعة وما شاكل وكل كلا كونهما شرطيتين مثلا اذا اردت محرد الاخبار عن غير نهوض للتجدد فى احدهما والسبوت فى الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قام وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا ان قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله كذا الاصل كونهما اسميتين بان تكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما وان تكونا فعليتين بان تكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما بحسب ان تقدرا الاسمية او الفعلية لا ان تقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمرى انه كلام فى غاية السقوط حتى كان سبق ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر فى كل منهما حمل فعلية وقد اشار الى ان الاولى اذا كانت حملة اسمية جزما حملة فعلية كان المناسب وعليه وكل ما قاله ايضا للحافظ على المناسبة ولا يخصل المناسبة مان تؤتى بالثانية فعلية حرفا خو زيد قام وقعد عمرو هذا معنى عاما وكل السياقى ومن تبعه فى خو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا ادرج عمرو فالجملة عطف على الحال الاسمية واذا نصب بعد الفعل فهى عطف على الفعلية التى هى خبر المبتدا والضمير المحذوف اى واكرمت عمرا واعن اوفى داره وانما فعل السيوطى

(وانما احتيج الى الضمير اذا نصب لانه اذا نصب انما هو مفعول فاعل الفعلية التى هى الحال فلا بد من ضمير يعود الى ما هو له وحينئذ لا يكون مطابقا للمعطوف عليه لان المعطوف عليه اسمية والحال فعلية فلا بد من ضمير يعود الى الحال ليطابق المعطوف عليه)

الواو

احوج الى الربط فصدرت الجملة التى اصلها الاستغلال بما هو موضوع للربط اعنى

التى اصلها الجمع ايذانا منى اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة

فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت

وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى فى الجميع بالضم كالجملة الواقعة صلة

فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو

وقد يكون بالضمير والكل مقام فتقول الجملة التى تقع حالا اما ان يكون حالية عن ضمير صاحبها

او لا تكون فالجملة التى تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذى يقع حالا عنه وجب

الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز جئت اندفع على الباب وجوز بعضهم

عند ظهور الملابسة عاقلة وقد تبين ان اى جملة يجب فيها الواو او اراد ان يبقى آنا ما

جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واى جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما

اى الاسم الذى يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا ومفعولا معفا او

منكرا مخصوصا لا مبتدا، وخبرا ولا نكرة محضة والعالم بقى عن ضمير صاحب الحال لان

جزء المبتدا، وقوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اى يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو

اى او كانت تلك الجملة مع الواو وعلم ست هذا الحكم اى وقوع الجملة حالا عنه

لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما عقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة

حالا عنه لدخول فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الامر مما لا يجوز

ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال فى الجملة وح يكون قوله

وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال مستثنى والا للدخول بالمضارع الخالية

عن الضمير المذكور فصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت كجاءنى

زيد وهو يسكلم عمرا فانه لا يجوز ان يكون قولنا وهو يسكلم عمرا حالا عن الذى سبق

من ان ربطا مثل لك ان يكون بالضمير فقط فان قيل قوله كل جملة الى اخره شامل للجملة

الانشائية وهى لا يصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض

من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون بالضم

مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وصدور الجزء دون الانشاء قلت المراد كل جملة

يصح وقوعها حالا فى الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هلا يقع

لتردد مخبر فى اخباره عنه بالمجئ ولم تقصد ابتداء الركوب له بل اثبته على سبيل التبع

بخلاف الخبر فانك بثبت به المخبر ابتداء وقصدا او وصف اى ولان الحال فى المعنى وصف

ايضا لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد فى الحال ان صاحبها

كان على هذا الوصف حال يباشر الفعل لتوقد للفعل وبيان لكيفيته وهو بخلاف

النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر

الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الا سود والابيض والطويل

والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التى لا تنتقل منها نعتا لا حالا وبالجملة كان من حق

الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو وتذكر الى فان قلت الخبر والنعت قد تكونان مع

الواو ايضا اما الخبر فكجاء زيد والشمس طالعة فلما خرج الشرط فامسى وهو عريان

وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله ثنتان واما النعت فكالجملة الواقعة

صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه

بها امر مستقر كقوله وسيفه وقاتيلها كليم وقوله وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب

معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل لتنبيه بها على ان موجب

صاحب الكشاف ان قوله ولها كتاب معلوم حال عن قريه لكونها نكرة فى سياق النفى فعم وهو

الحال كما تكون معرفة تكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف

سهو فاصل الحال ان تكون بغير الواو ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة اما جاز

كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مفردا

العود فانها اى الجملة الواقعة حالا من حيث انها جملة مستقلة بالافادة هى عرية عن ان توصف

على التعليق بما قبلها او ان كانت من حيث انها حال غير مستقلة بل موضوعة على التعليق بالكلام

سابق عليها بالضمير الذى لا مقصد بالحال الا ثبات الحكم ابتداء، بل تثبت اولا الحكم

توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا

بسبب كونها مستقلة من حيث هى جملة الى ما يربطها بصاحبها الذى جعلت حالا عنه

وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه فى الحال المفردة

والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو حتى يمتنع الا لحاجة الى زيادة

ارتباط والا فالواو وحدها كاف للربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام

الجملة الشرطية حالا ام لا فقد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل
الشرط جزاء ضمنيا او الحال عنه نحو ائتني ان تدعني وملوان يسأل بقيط ليكون
الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرط لتصدره بما
بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد يربط بشيء قبلها الا ان يكون له مفضل
فوع ومزيد افتقارا لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه
عن الخبر صرف الى نفسه ما وقع بعد ما تمام فائدته أدنى صلوح لذلك وكذا النعت
لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد
بخلاف الحال فانها فضلة تنفصل عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول
على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالزوم لذلك
الكلام الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه ان استمنحني
واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها
ما تقدم من الكلام وعلله الجمهور وقال الطيبي انها للعطف على محذوف هو خلاف الشرط
المذكور اي اكرمه ان لم يستمنحني وان يستمنحني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان
بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية وهو بالجملة الاعتراضية اشبه
سوطي اجزاء الكلام معلقا به دون معنى فالاولى طريق الاستئناف كقولك فانت
طالق والطلاق ايلتة وقوله ترى كل ما فيها وحاشاك فانيا وقد حكي بعد تمام الكلام
كقوله عم انا سيد اولاد آدم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل
الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان تكون فعلها
مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان تكون مثبتا او منفيا فمنفي عن حرف الواو وهو
وبعضها مسموع وبعضها مستوي فيه الامران وبعضها مترجح فيه احدهما فاشار الى الفصل
وكل وسمان سبقا به بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخول الواو اي دخول
الواو وحدها بالضمير نحو لا تمنن تستكثر اي لا تمنن حال كونك تعد ما تعطيه
كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة ليوافق المفرد في الاعراب وتنعطف
الجملة عليه بسببية وقوعها موقعها وهي اي المفردة تدل على حصول صفة كذا بها بالبيان الهيئة
التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة عرضا بانه لان الكلام

في الحال المتنقلة مقارن دخل الحصول فلا جعلت الحال قيدا له يعني العامل
لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال
ومزامنة المقارنة وهو لا يدل على المضارع المثبت لدلالته على حصول صفة غير مقارنة
مقارن كما جعلت قيدا له كالمفرد فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفرد فاما
اما الحصول اي اتحاد زمان الفاعل بحصول صفة غير مقارنة كقولهم فعل مشتقا ففعله يدل
على الحدوث وعدم الثبوت والاشتقاق على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا
كما صح للاستقبال فصل الحال الا ضارع ان يكون مستمرا بينهما او يكون صفة في الحال
مجازا في الاستقبال ومن هنا مظنوا ان الحال الذي هو مدلول المضارع اما حصول
زمان التكلم وقد مر ان حصول الحال اجزاء متعاقبة من اجزاء الزمان والواو للمستقبل
والحال الذي نحن بصدده كان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد
بالحال وهو قد لا يكون ماضيا وقد يكون حالا كما سمعا لا ان المضارع لا دخل له في المقارنة
والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا
وتقديرا متى سمع دخول الواو فيه مثله واما كان ضمنا مظنة اعتراض وهو
انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما جاء
من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه اي قول عبد الله بن همام السلولي
فلما خشيت اظفارهم تجوت وأدمتهم مالكها فقيل على حذف المبتدأ اي انا
اصك وانا ادميتهم فتكون الجملة اسمية فتمنع دخول الواو ومثله قولهم تؤذوني
وقد تعلمون اي يا رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل اي قمت واصك
وجهه شاتما والتالي اي بجوسها وادميتهم ضروبه وقال عبد القاهر معنى اي الواو اي
اي في قوله واصك وجهه وادميتهم تنعطف لا للحال والمعنى قمت صاكا وجهه
وتجوت راصما مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت واصكك وتجوت
وادميت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعنى ما ان يوضح
ان حالهن في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد
اقر عيني بتيم بسبتي لم مررت هذا او اذا كان الفعل في احد الفعلية مضارعا مثبتا
وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه كما يترجح احدهما

في الحال

مجيئه بالواو وهو كقوله ابن ذكوان وسهيلا والتبعان بالخفض اى بحذف النون فان لا
للنفى دون النهى لسقوط النون التى هى علامة الرفع فتكون اخبارا فالصحيح عطفه
على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة لاسعان بتشديد
النون فانه نهى معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فما انشاد
الليث بقوله وما لنا لا نؤمن بالله الى اخر شئ لنا والمعنى ما نضع حالنا غير
مؤمنين بالله وحقيقة ما سبب عدم ايماننا واما حاز فى المضارع المنفى لا مران
دل لالة على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه فعلا منفيا والمنفى من حيث
انه منفى انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول واما جاز ان يدل بالالتزام
على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفى هاهنا
المنفى بلا او لا دون لئن لانها حرف استقبال وشرط فى الجملة الواقعة حالا خلو ما فى حرف
الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذكر ان حين الحال والحال التى تقابل الاستقبال
وان بنيانا حققه لان لفظ ابر كب فى قولنا حتى اذا عذا بر كب حال هذا المعنى غير
حال يقابل الاستقبال لانه ليس وحان التكلم كذلك سنبتشهو انتصار الجملة الحالية تعلم
الاستقبال لما هى الحال والاستقبال فى الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفى بلوظ فلا يجب
ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال كما سبق اى انضم الى ما نافى العلم
على الحال وهو جائز وجوابه ان قوات الدلالة على الحصول جوز وذكر ابن الشجرى عبد القاهر
فى قول اما لكن بن رفيع اقاد وامى دمى ونؤ عدى وكنت وما يتهانى الوعيد
ان كان نافيه والجملة الداخلة عليها الواو فى موضع الحال والمعنى ووجدت غير منتهية
بالوعيد وغير مبالى به ولا مع ذلك بها ما قصده وجعل الواو مزيدة وكذا جوز الاخفش
دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل فى الجملة ماضيا لفظا او مع كونه مضارعا
انى تكون لى غلام وقد بلغنى الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو
هذا فيهما وماضى لفظا واما الماضى معنى فيعنى به المضارع المنفى بلم او لما فان كلا منهما يقلب
معنى المضارع الى الماضى والشاد الى اصله وذكر بقوله وهو له ان تكون لى غلام ولم يمسسنى
بشر وهو له فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا
الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واصل مثال المنفى بلما مجرد اعن الواو ولانه لم يقترن عليه لكن

العكس يعنى جواز تجرد المضارع المثبت عن الواو اشار الى سبب جواز الامرين فى الماضى منفيا كان او مثبتا
بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول لوقوع حصول صفة غير ماضية لكونه فعلا مثبتا
دون المقارنة لكونه ماضيا والماضى لا يقارن الحال والمنزل والعدم دلالته على
المقارنة شرط فى الماضى المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب
الماضى من الحال وسر ذلك هاهنا ان الشكال المذكور وهو ان المعانى الحال مقارنة حصول
مضمونها لحصول مضمون العامل فى الزمان المتكلم واذا كان العامل والحال ماضيين
جاز ان يكونا متقارنين كما كانا ماضيين وايضا الفعل اذا قرب الماضى
الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان المتكلم قرب ما يكون فى الماضى سببا لعموم مقارنته
لمضمون العامل كما فى قولنا جاء زيد والسنة الماضية وقد ركب فرسه وغاب
ما يمكن ان يقال فى هذا القام ان حالية الماضى وان كانت بالنظر الى عامله ولفظه قد
انا تقوم من حال التكلم فقط واما الحالان متباينان لكونهما يستبشعو العفا الماضى والحالية
لمعانى الماضى والحال فى الجملة فاتو الملفظ قد لحاظ الحالية وقالوا جاء زيد والسنة
الماضية وقد ركب كما قرن استشاط خلو الجملة الحالية عن حروف الاستقبال فظهر ان نصو
الماضى المثبت بلا قد او بمجرد استحسان لفظى وكثيرا ما تعقد الفعل الواقع فى زمان التكلم بالماضى
الواقع قبله بمثل طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد وكقول ابى
العلاء اصلاقة فى مريه وقد اشترت صحابة موسى بعدا ما تابة النسع وبالجملة يجب
ان يعلم ان الحال التى هى سان الهيئة لا يجب ان تكون حصولها فى الحال التى هى زمان
التكلم وانهما مسالان حصلا وبيدا يظهر بطلان حاقال السخاوى من انك اذا قلت
جئت وقد كتب زيد لا يجوز ان تكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان
تكون حالا اذا كان شرع فى الكتابة وقد قضى منها جزء الا انه مناسب بما مستدرك
لانا لا نقضى جزء من الماضى بالماضى ولنتبسه بها ودواعيه على ما صح ان تكون لفظ
الماضى حالا لا تصالها بالحال واما الماضى المنفى فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة
والحصول خلافا لمن اكتفى بماضيا منفيا اضاع فى تحقيق المقارنة فقد الى فيا وجه سان اقال
واما النفى اى اما جواز الامرين فى الماضى المنفى فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول
اى دلالته على المقارنة فلان الاستغراق اى لامتداد النفى من جنس الانتفاء الى حين التكلم نحو ما زيد

حرفي عطف ٥ واو الحال حي واو العطف استعرت للوصل فنحو لكم جائني زيد راجلا
او هو فارس كلام فصيح واما جائني زيد هو فارس فخبيث ٥ وكثير في هو ليفصلكم بعض
عدوا ائه في موضع الحال اي متعاونين بعاديهما الانس والعادية فاوله وتركه منزله
المفرد وهذا خلاف جائني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا
فلهذا حكم بانه خبيث والذي يثبتني ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت
جاءني زيد مسرعا فهو عنده له جاءني مسرعا على انك تثبت به مجيئا فيه اسراع ويفصل احد المعنيين
بالآخر ويجعل خبرا واصلا كانك قلت جاءني زيد الهينة واذا قلت جاءني زيد وهو مسرع
او وعلامة يسعى بين يديه او وسعه على كتفه كان الهو على انك بدأت بالمجيء
استأنفت خبرا واسندت اثباتا ثانيا الى هو مضمون الحال ولهذا اصح على جاءني زيد
الجملة الثانية بالاولى بحيث يجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واوا حال
لا تخرجها عن كونها جملة بضم الجملة الى الجملة كالقاء في جواب الشرط فانها تصير له العاطفة
في انها جاءت لربط جملة بمن قبلها فاطلقه في نحو جائني زيد وهو مسرع او علامة
الجزاء المسوغ عن الفاء لان من شانه ان يربط السبب والجملة في نحو جائني زيد وهو مسرع او علامة
يسعى بين يديه او وسعه على كتفه فحنزله الجزاء الذي ليس من شانه ان يربط سببا
قال الشيخ وان جعل نحو جائني كلمة سعي حالا كنت قد جعلت الحال نفسها اي الواو
نحو قول مشمارا ذا الكتيبة ملبدا او مكفرا خرجت مع البازي على سواد اي
اذ انا بسواد قلدني اصل بلدة وانا اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبتدئا صاحبا
للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير مسفر الانسفار
الصبح فقوله على سواد اي بقيه من الليل حال تركت فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه
ان يكون الاسم في مثل هذا مبتدأ لا عتماده على ذي الحال لا مبتدأ
وينبغي ان تقدر ههنا حصولها ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل
اللهم الا ان تقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المعنى لعله انما اضمر تقديره باسم
فاعل لرجوعه الى اصل الحال وهي المعرفة ولهذا كثر فيها ترك الواو واما جوز النقويون
بالفعل الماضي الخالي عنها بالواو وقليلا كقوله وان امرأة اسرى اليك ودونه
من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز الا تقدير بالمضارع لانه لو جاز

التقدير بالمضارع لاصبح مجيئها بالواو ومذ اكلامه وفي نظر لانه كان اصل الحال
الاقتران فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبه لبعضي اختيار الافراد في الحال
على الخصوص دون الخبر والنعت ولا لائم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب
امتناع الواو وطوازان تكون المقدر عند وجود الواو وطوا قاضي الايذري
انه اختير تقديره بالمعرفة ومع هذا لم يصح الواو ومع ان المفرد اولى بامتناع
الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف طفل ان تكون الام مرفوعا
بالابتداء والظرف خبر فتكون الجملة اسمية كما جاز وكل واحد في الدار زيد
واما قام زيد وكمل ان تكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان تكون حالا مقدرة
بتقدير اسم الفاعل والاولان مما جوز فيه ترك الواو والاخيران مما لم يصح فيه
الواو ومن اصل هذا كثرة فيه ترك الواو هذا ان لم تكن صاحب الحال نكرة مخصصة والا
فالواو واجبة لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جائني رجل فارس وعلى كتفه سيف وها
اصلكنا في ضربه الاولى اكتفاء معلوم ومن كلام الشيخ الاضاح وتحسن النكرة اي تترك
الواو في الجملة الاسمية نادر لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذكر الظرف نوع من
الارتباط كقولها في الغرادق فقلت عسى ان تبصريني كانا بتي حوالي الاسود
الوارد من حرد اذا غضب معوله بتي الاسود جملة اسمية وقعت حالا امي منعول
تبصريني ولولا دخول كان عليها لحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي اكنافي
وجوانبي حال من بتي كما في الحديث من مغ الفعل وحسن النكرة نادر اجري لوقوع
الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله بعيك نائما
بردا كل بجيل وتعظم هذه الجملة حال ولوم سقوطها قوله سالما فحسن فيها ترك الواو
والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان تكونا من الاحوال المراد فيها وهي ان تكون
احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في سعيك مهينا ويجوز ان تكونا من الاحوال
المداخلة وهي ان تكون صاحب الحال الثاني بعض الاسم الذي يشمل عليه الحال الساقية
مثل ان كمل قوله بردا كل بجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المشترى
ضمير ذا الحال يجب الواو والا فان كان الظهر فما صدر به الجملة سواء كان مسندا نحو
فوه الى فيّ واضبطوا بفصكم لبعض عدوا وجزا نحو وجدته حاضرا ابوا والكرم

فلا حكم بضعفه محرر اعلى الواو لكون الرابط في اول الجملة وهذان البيتان من هذا التفصيل
والآلا لو ضعيف قليل كقوله بضعف النار الى ٥ غامر ٥ الباب الثامن

الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما
نسبيين اي من الامور النسبية التي تكون تعقلها بالقياس الى معقول شيء آخر
فان الوجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا الطنب انما يكون مطنبا
بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بتوكل التحقق والتعقل ثم للمفسر
ان يقال على التفصيل والتحقيق اي الاذهان عند المعتبر من الكلام ايجاز وبذاك يعتبر المقدار
اطنابا او رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه بالنسبة الى كلام آخر وكذا
المطنب فكيف يمكن على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب والابناء على امر عرفي
اي الا بالابناء على امر معروف اصل الوفي وهو متعارف الاوساط الدون البليغ فحصاله
وبلاغه ولا عي وفهاهه اي كلامهم في محل عرفهم في مادة المعاني عند العامل او الحاوي
وحواشي هذا الكلام لا تخلو من الاوساطي باب البلاغة لعدم رعايته مقتضيات الاحوال
ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم بادية اصل المعنى بدلالة وضعيته والفاظ كيف كانت
ومحروناتنبيه لحرجها تحت حكم التعميم فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف
والاطناب اداؤه باكثر منها قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع قيوده الى ما سبق
اي الى كون عبارة المتعارف اكثر ويرجع قيود الاخر الى كون المقام خليقا بالبسط
مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم والمراد بما ذكر من متعارف الاوساط على
ما سبق الى بعض الاوهام يعني وهو يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف
وهو يوصف به لكونه اقل من العبارة اللايقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقولهم رب
اتى ومن العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه اطنب بالنسبة الى المتعارف وهو
قولنا رب شخت ولكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انتواحي
الشباب وانمام المشيب وينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في
ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف
والثاني كونه اقل مما يوجبه مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لصدقهما فيما هو اقل
من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت بحذف حرف النداء

وباء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدأ
فانه اقل من عبارة المتعارف وهو موجز ايضا وليس اقل من متبع المقام لان المقام
يقتضي بعض حذوف المسند اليه كما تقدم وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله رب اتى
ومن العظم مني ويمكن اعتبار صدق المعنيين في الاطناب اذا لم تكن تلك النكتة لانسياق
الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين
ما يقابل كل من الاطناب فليتأمل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفوق بين
الايجاز والاختصار بلوازم الايجاز فاكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار
ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار
على كونه اقل من المتعارف ايضا مع قبول الايجاز اختصر اصطلاحا لانه يطلق
على ما هو بالنسبة الى متبع المقام بعد عن الصواب وهو نظير ان كون الشيء
نسبيا لا يقتضي تعمق كنهه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية
قد تتحقق معانيها وتعرف بعد تعلق بما كالابوة والبنوة ونحوهما وجهالة الاذهان
بعدم تيسر كنهه انه لا يمكن ان يجهل ويعتبر ان هذا القدر من الكلام ايجاز
وذاك اطناب على ما تقرر وهذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يعلم معناهما
اصلا لان ما ذكره السكاكي نفسه يتوقف على معرفتهما كالبسط والبسط الموصوف
بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون
المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور تدل الجهالة لانه لا يعرف
كمية متعارف اوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان تحمل مقام اتى
مقدار يقتضي من البسط فيقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه
ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على ايراد المعاني بعبارات مختلفة في الطول
والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات امر ناشئ من راسخ البلاغة واما
المتوسطون من الجهال والبلغاء فلهم في مفاهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما
بينهم في المحاورات اليومية بالحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم
للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء
على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام

الايجاز ٥ اي الالفاظ المعروفة بين عبارة المتعارف فقط
بل الحق الايجاز ما عد اقل من عبارة المتعارف على كونه
كذلك لان الاختصار فانه يطلق على كل ما هو اقل من عبارة المتعارف كما يطلق
على ما هو اقل من اوساط الكلام المقام المكون بها عموم وخصوص من وجه

نقض البسط وان كل مقام اى مقدار يقتضى البسط على ما مر تبيانه فى الابواب السابقة
فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب والى الفهم ان نقال التعبير عن المقصود اما ان
يكون بلفظ مساوله اولا الثانى اما ان يكون ناقصا عنه او رائدا والناقص اما ان يكون
وافيا به اولا والزايد اما ان يكون لفائدة اولا لجهة خمسة طرق بلثة منها مقبوله
واثنتان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو ناقصه عنه اصلة بلفظ
مساوله اى الاصل المراد او بلفظ ناقص عنه وافٍ وبلفظ زائد عليه لفائدة فالى واله
ان يكون اللفظ بعدا اصل المراد والاحتراز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب
ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بوافٍ عن الاخلال وبقولنا يكون اللفظ
ناقصا عن اصل المراد عن وافٍ ببيانه كقوله اى الحارث بن الخليزة يتاع اليتكرتى والعيش
جذل فى ظلال النوك اى الحمق والجهالة ممن اى عيش من عاش كدا اى مكدود امتهنوا يا
اى الناعم وفى ظلال العقل يعنى ان اصل مراده ان العيش الناعم فى ظلال النوك خير
من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه عن وافٍ بذلك فيكون مخلا وقيد بظل لانه لا يكون
ان العيش المعتد به اعنى العيش الناعم انما يكون فى ظل الجهلة الحمقى دون العقلاء المتأملين
فى عواقب الامور فجعل مطلق العيش فى ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق فى ظلال
عن العقل آه المحترس فى امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش فى ظلال الجهل والحمق
لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا فى ظل العاقل حيث انه لو ذكر الناعم فى ظلال العقل
لكان كالتناقض وبنيته على ذكر اللفظ الدال واحترز بقولنا فى التطويل وبقولنا يكون اللفظ زائدا
على اصل المراد لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد معينا نحو قول عدى بن الابرش نذكر عن
الربا، نخذيه بن الابرش وقد رت الاوائل الراء شينا والغاى جعلوا قولها كذبا وميتا
والكذب والميت عن واحد لا فائدة فى الجمع بينهما التقدير التقطيع والراء شنان
عرفان فى باطن الذراعين والضم فى راشيته والغى فى لغذمه وفى قدرت وقولها للرباء
وعن الحشو المفسد اى واحترز بقولنا عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث تكون الزايد
معينا وهو قسمان لان ذلك الزايد اما ان يكون مفيدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد
كالذى فى قوله اى كلفظ الذى فى بيت الى الطف ولا فضل فيها الى الدنيا
للسماحة والذى وصبر الفتى لو لاقاه شعوب هى اسم للمنية غير منصرف للعلمية

والثانية وافاضرفها للفرق فانهما انما تفيدان فى الدنيا الشجاعة والعطاء
والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا الفارق فى الشجاعة والصبر
دون العطاء فان الشجاع اذا ابتغى بالخلود كان عليه الاقتحام فى الحروب
والمعاد كل لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن فى ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن
بزوال الحوادث والشدائد ونفاد انعم كان عليه صبر على الكفر لوثوقه
بالخلاص عنه بل محمود طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على الكفر فلذا
قال وهب لى صبر ايوب ثم ان لى عمر نوح لخلاف الباذل ما آفاده اذا
تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحساسه اليه دائما فكون بذله افضل
واما اذا تيقن بالموت فقد كان عليه بذله ولذا قيل فكل ان الكلب واتلم
اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل وما قال ان المراد بالذى بذل النفس فليس
بشئ لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الذى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل
النفس الاعدم التحرز عن الامور التى من شانها الاالم كما وصلا العفيف معنى السخاء
والاولى ما ذكره الامام ان حبى امران فى الخلود وتنقل الاموال فهى عرضة ان يسير
ومن شدده الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البوس ولا يظهى لبذل اعلى
كثير فضل وعن الفساد كقوله اى عن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله فى قول زهير
من الى سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكننى عن علم ما فى غد عمى قال ثعلب
قد يعاد البصر به يعنى وسمعته باذنى وكتبته بيدى ولا يجعل مثل هذا من الحشو
لوقوعه فى التنزيل نحو قوله تعالى مما كسبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال فى مقام
يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن تعلم معرفته ما كتبته بيمينك حتى اما قوله تعالى فى قوله
بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فى هذا اللفظ تقولهون به لا معنى
له كالغاط المهملة التى هى اجراس وتقول لا معانى لها وذكر لان القول الدال على اللفظ
مقول بالفم ومعناه مؤنث وفى القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير واذا قال يقولون
بافواههم ما ليس فى قلوبهم اساء ادبها لانها الاصل والمقيس عليه والحشو
المكمل السمى الاباهلة وقوله اى قول النابغة خاطب ابا قابوس فانك كالليل الذى هو مدركى
وان خلت ان المنتاى هو الموضع من انتاى عنه اى بعد عمل واسع

ع

اى ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصف فى حال سخط وقوله والمعنى انه لا تفوت المدرك
وان ابعد فى المهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطوله يده والا له الى جميع الافاق
مطيعا لاوامره ثم رد الهارب اليه فان كلا التمثيلين غير صحيح لان فى الآية ظرف مستثنى منه
وفى البيت حذف جواب الشرط فيكون الخبر الا مساواة فلت اعتبار كل امر لفظى او عاد
للقواعد النحوية من غير ان سوغ عليه ما ورد اصل المراد حتى لو صرح به لكان اطنابا بل
وبما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد مع على انه قد صرح
كثير من النحاة بان مثل هذا الحذف واقع حالا لا لحاح الى الجزاء والا لحان
صرحان الخبر الدهر اطوع ما يكون للحذف نحو وكلم فى الفصاص حيوة فان معناه كثيرة ولفظه يسير
لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم
على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض وكان ارتفاع
القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اين حذف الفعل الذى يتعلق به الظرف قلت
قائما الظرف مستقر ووجب تركه لعدم احساح ناوبه اصل المراد والعامل الفعل الذى
ذكره لكان تطويلا صح ان ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به اصل المراد ولعل العامل فعل
طويح ورد عاد امر لفظى وهو ان حروف الظرف لا تتدان تعلق بفعل وفضلة اى دخان قوله
ولكم فى القصاص حيوة على ما كان عندهم او جه كلام فى هذا المعنى وملوم العقل انفى
للقتل بفلان حروف ما يناظر اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل معنى اى من
قوله ولكم فى القصاص حيوة وما يناظر معنى ملوم القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له
فى المناظرة لكونه زائدا على ما مع قولهم القتل انفى للقتل محروف فى القصاص حيوة احد
عشر ان اعنى النون والالف والقاف وحروف القتل انفى للقتل اربعة وعشر والمغير
الحروف الملحوظة لا المكتوبة لان الاعتبار انما يتعلق بالمعانى دون الكتابة والنقش
على الخط الذى هو الطيوع بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التفرج بها وما قيل من ان
حيوة من التعظيم لمنوا اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى
لكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم
اى لكم فى القصاص نوع من الحيوة وهى الطيوع حاصله للمقتول اى الذى يقصد قتله والقاتل
بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بان القصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه تحقق

منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم ملوم القود واطراده اى يكون قوله ولكم
فى القصاص حيوة مطردا لان القصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل
الذى هو اتى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما اتى للقتل
بل ادعى له وخلوه اى خلو قوله ولكم فى القصاص حيوة عن الكثرة بخلاف قولهم فانه يشتمل
على الكثرة والقلة والكثرة من حيث انه تكثر من عيوب الكلام مع ان ما يخلو عن
الكثرة افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون الكثرة مخلا بالفصاحة فان قيل
فى هذا الكلام ارتداع العجز على الصدر وملوم الحسنا فلت حسنة ليس من جهة التكرار
بل من جهة رد العجز على الصدر ان لا يؤدى الى التكرار بان يكون كل من اللفظين
مع آخر او استعفانه اى وكسعفا نه قوله ولكم فى القصاص حيوة عن ملوم القتل انفى للقتل
فقوله فانه لحاح اليه اى العقل انفى للقتل من تركه والمطابع اى تابعا على صنع
المطابعة وهى الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة وترجح اضافة فى القوانين
وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وهو جعل مكانا وظرفا للحيوة وسلامته
عن توالى الاسباب الخفية التى ينقض سلامة الكلام بخلاف قولهم فانه يشتمل على ما يجمع
حروفى منحوكم متلاقيين الا فى موضع واحد وخلوه عما يشتمل عليه قولهم فى لسان
بحب الظاهر وهو ان النفى نفى نفسه فيه نظر لان ذكر غايته مجاز وبما فيه من تعلم الخبر
على السواء للاخصاص مبالغة وفيه نظر لان لزوم الخبر على السواء المنكر مبالغ الوار
رجل لا عقد الاختصاص والحاز الحذف عطف على الجاز القصر وملوم مالكون
لحذف شئ والمحذوف اما جزء جملة يعنى باطرة ما يذكر فى الكلام وتعلق به ولا كغير
مستقلا عمل كان او فضلة مفرد الكان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو
واسأل القرية اى اصل القرية او موصوف نحو قول اللوجى انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اى ركاب
لصعاب الامور اى انا ابن جلا اى انكشف امره او جلا الامور اى كشفها فحذف
الموصوف وصل الصفة اذا كانت جملة لا خلاف موصوفها الا بشرط ان تكون الموصوف
بعض ما قبله من الجزء نحو مررت برجل ابوه منطلق او بعض كقوله تعالى ما فى القوم احد
هذا او فى غيره نادر لا ستماما او الزم منه اضافة غير الا اضافة الظرف الى جملة ملفوظ جلا

مهنا علم وحوف السنوس لانه تحكى كيزيد فى قوله نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا
لهم حديد لما انه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا
الوزن ليس بخاص للفعل ولا فى اوله زيادة كزيادة الفعل وحقق ذلك ان الفعل المنقول
الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما لهو يحكى والا فحكم المحذوف الانصراف
وعوده اوصفه نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحو قاكسرها
او عيبة معيبة وما نودى هذا الخ لعل ما قبله او صوله فاردت ان اعيبها فانه يدل
على ان الملك كان انما ياخذ الصحاح دون المعيبة او سقط كما مر فى آخر باب الانشاء
او جواب شرط اما بالجر والاختصار نحو اوافيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم
ترحمون اى اعرضوا اندليل ما يجعل وصوله وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها
معرضين او للاول عطف على قوله لحذف والاختصار يعنى يكون حذف جواب الشرط للدلالة
على انه اى جواب شئت لا لحظ به الوصف او لنفس السامع كل مذهب مكن لا يتصور
مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم او حذف اما اذا كبر فاه سعنى وربما
سهل امر عظم لما يرى ان المولى او افال لعبده والله لئن قمت الكل وسكت لئن اكرمت
عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا ينواجم لو نقص من مواظبته على ضرب من العذاب
وكذلك اذا قال المنجم اذا اتفق شتاء بارد وسكت جاز الافكار له فلم يخجل به لو اتى
بالجواب مثالها اى مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم ولو ترى او المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله ولم حتى اذا جاؤها وفتحت
ابوابها او عند ذكر عطف على قوله لجواب الشرط اى او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه
والمسند والمفعول والفعل كما مر فى الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكم بشيبى اى منه
والمستثنى نحو ولد جانى لبس الا وضاف اله نحو بين ذراعى وجبهة الاسد ونحو
يا رب وما علام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله
للجبين وكالمعطوف وحرف الوطء نحو لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل
اى ومن انفق من بعد وقاتل بدليل ما بعده ومنه قوله او لئك اعظم درجة من الذين
انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة سبقته عن سبب مذكور نحو

لحق الحق ويبطل الباطل اى فعل ما فعل ومنه قول ابى الطيب فى الزمان بنوه
فى شبيبته فسرهم واشتياقا على الاد اى فسائنا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى
فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فقربه بها فيكون قوله فقربه بها جملة
محذوفة هى سبب لمذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله لم كان الناس امة واحدة
فبعث الله اى فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه
ويجوز ان تقدر ان ضربت عاقلا انفجرت فحكون المحذوف جزء جملة هى شرط لكونه لها فالله
هو الولى اى ان اراد واليا لحق فالله هو الولى والفاء فى مثل قوله فانفجرت تسمى فاء
فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هى على التقدير الثانى وعلى ان يكون
المحذوف شرطا فحافظ كلام المفتاح على العكس وقيل انها فاء فصيحة على التقديرين
والمسطور فى تمثيلها هو قولهم فاز فلان فاز اخسان افضى ما يراد ببناء الفعول
فقد جئتنا خراسانا او عكسها اى عكس السبب والمسبب نحو فنفع الماء حدوثى
عاطفا فى بحث الاستئناف من انه على حذف المعدا، والخبر فى قول من جعل
المخصوص خبر مبتدا، محذوف واما الكثرى والمحذوف اما الكثر فى نحو
انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف ايها الصديق اى فارسلون الى
يوسف لاستعبر الرؤيا فعلوا فارسلوه فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت
السقط طرين بصوء البارق المتعالى سعدا وسعدا مالهن وما لى
اى طرين فاخذت اسكنها ومى لا تسكن عما عاودها وتوافقنى الى ان
قضيت العجب من كثرة معاودتى وشقى موافقتى والحذف على وجهين
احدهما ان لا يقام شئ مقام المحذوف كما مر او ان يقام نحو ان يكذبوك فقد كذبت
رسلا من قبلك اى فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبلك معلوم
على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل من سبب لعلم الحزن والصبر فاقيم السبب
مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل واولته كثرة متناهى يدل
التعقل عليه اى على الحذف والمقصود الاظهر على نعيى المحذوف نحو حرمت
عليكم الميتة اى تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق
بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على

ان المحذوف سأول لان الوضع الاظهر من حذف احدهما تناولهما وتناولهما وتقدير
التناول
اولى من تقدير الاكل لسهل شرب البانها فانه اضاحرام وقوله منها ان يدل فمه
تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل
عليها اى على الطواف وبمعنى المحذوف نحوها وبكل اى امن عذابه فان العقل
يدل على العصاة المجئ على الله ويدل على بعض المحذوف بانه الامر او العذاب
اى احدهما والمراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فلسهل ومنها
ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين فذلك الذى لمنتهى فيه فان العقل دل
على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا اولا معنى للوم الانسان على ذات شخص
بل لفاعليه على فعل كسبه واما بعض المحذوف فانه تحصل ان تقدر فى جميعه لقوله
شغفها حبا وفى مراودته لقوله هى راودته او دفعها عن نفسه وفى شانه حتى تشملهما
اى الحب والمراودة والعادة دلت على الثانى اى مراودته لان الحب المفرط لا يلام
صاحبه عليه فى العادة لقهره اياه اى لتهى الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يقع
ان تعلق فى جميعه ولا فى شانه لكونه شاملا له ومعنى ان تقدر فى مراودته نظرا
الى العادة ومنها اى من ادلة تعيين المحذوف لان الشروع مثلا انما يدل على ان
المحذوف هو الفعل الذى يشرع فيه واما الدلالة على الخاص فانما هى من جهة ان الجار
والمجرور لابد له من فعل يتعلق به وهو على ما يشهد له القوانين النحوية ويدل
على تعيينه الشروع فى الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت البسملة مبتدأ له اى يعتد عند
الشروع فى القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع فى القيام والقعود بسم الله اقوم
واقعد وكذا كل فعل شرع فيه ومنها الاقتران اى ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام
او المخاطب بالفعل كقولهم للموسى بالرفاء والبنين اى اعرست فان كون هذا الكلام
مقارنا للاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست او ابنا، للسلامة والرفاء
الالتيام والاتفاق يقول رفأت الثوب رفاءة اذا اصلحت ما وهى منه
والاطناب اما بالاضاح بعد الابهام ليروى المعنى فى صورتين محتلفتين احداهما مجملة
والاخرى موضحة وعلمان جزء من علم واحد او ليتمكن فى النفس فضل تمكن لما طبع الله
النفوس عليه من ان الشئ اذا ذكر مبهما ما يعنى كان اوقع فهما ان يعلم اولا اولا ثم كمل

لن العلم به اى بالمعلوم وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمعلوم
بوجه ما الم فالمعلوم اذا حصل به شعور ما فلا الم فى الجهل به واذا حصل به الشعور
بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا
حصل لها العلم به على سبيل الايضاح حملت لذة العلم به للعلم الضرورى بان
اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها الوقاية لذة الوجدان ولذ الحاصل
عن الالم مما يواخى ذلك فى قوله هل ينظرون الا ان تاتيهم الله فى ظلل
من الغمام فانه جعل العذاب ياتيهم من الغمام الذى هو مظنة الرحمة ليكون
اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا تحتسب كان اعظم كان الخير اذا
جاء من حيث لا تحتسب كان اسر كيف اذا جاء الشر من حيث تحتسب الخير والذكر
كانت الصاعقة من العذاب المستفظع فيها من حيث سوق الغيث وبوالله
من الله عام يكونوا يحتسبون كوجوب الشرح لى صدرى فان اشرح لى يفيد
طلب شرح لشئ ما له اى للطالب وصدرى يفيد اى نفسى وكل شئ والاضاح
وهذا الايضاح بعد الابهام كحمل ان يكون للاغراض المذكورة وقد يكون
ذلك لتفخيم الشئ البين وتعظيمه كقوله وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين وقوله واخر يرفع ابراجهم القواعد من البيت حيث تقل قواعد البيت
بالاضافة ومنه اى من الاضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى على
قول من جعل المخصوص خبر مبتدا محذوف او لوارد الاحصاء كنى نعم نزلا فلما
قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ايهم فيه الفاعل اولا وفسرناه ثانيا
وقوله او لوارد الاحصاء مشعر بان الاحصاء قد يطلق على ما قابل الاطناب
ويعم الايجاز والمساواة وهذا هو اصطلاح السكاكى ووجه حسنه اى حسن
باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراد الكلام فى معرض الاعضال
نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم تقل نعم زيد ولا الى الايجاز من وجه حيث حذف
المبتدا الذى هو احد جزئى الاسناد وابهام الجمع بين متنافيين الايجاز والاطناب وفصل
الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التى
تظهر فى النفس عند وجدانها اثرا وانفعالا عجيبا وانما قال ابهام الجمع لان جمع جمع المتماثل

ان يصدق عاذان واحد وصفان كمسع اصبعها على شيء واحد وفي جان واحد من جهة
واحدة
وفلاح ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيح وعوان يوتى في غير الكلام بمثنى
باسمين ثانيهما معطوف على الاول كخويشيب ابن آدم ويشبث فيه خصلتان الحرص
وطول الامل ولو اريد الاقتصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم
اوضح ما سبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيح لف القطن المندوف وكانه جعل
التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما ذكر الخاص
بعد العام عطف على ما مر من الايضاح بعد الابهام ويعني بذكره بعد ان يكون ذلك على
سبيل التعطف دون الوصف او البدل فلو قال واما عطف الخاص على العام لكان اوضح
وذلك للتنبيه على فضله اي منزلته الخاص حتى كانه ليس من جنس العام تنزيلا للتغاير
في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه بالامتياز عن سائر افراد العام بالمزايا
الشريفة جعل كانه شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يسمى بهذا العام ولا يعرف حكمه من دليل
الخ التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في موقف يحتاج فيه الى الطول كالصلوات الوسطى
اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم الافضل الاوسط او من صلوة العصر على قول الاكثرين
وهذه قولة من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل وقد تكون في
كلام يحتوله ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر
ومنه قوله اصبروا وصابروا والاظهر ان المصابرة باب من الصبر وكرر بعد الخصوصية
وصعوبته واما التكرير فلتكون اطنابا لا تطويلا كما تقدم الانذار في كلا سوف تعلمون ثم
قوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر العاقل ان تكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم
بدينه وسوف تعلمون انذار لينتهوا فينتهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون اخطاءكم
فعاقبتم عليها واعاينتم عاقبة امركم من سوء العاقبة والتكرير للردع والانذار
وفي الالتفات بلفظ ثم دلالة ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح
اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصالة الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء
التدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعدين لكل التدريج ولا ان الثاني
بعد الاولى في الزمان وكرر ان انكر الاول بقوله كلا والله ثم والله وكرره لهذا
او ريكم ها يوم الدين ثم ها او ريكم ها يوم الذين وفي تلك التكرير زيادة التنبيه على ما ينبغي

والصلوة

التهمة والايقاظ على سنة الغفلة ليكمل الكلام بالقبول كما في قوله تع وقال الذين آمنوا يا قوم
اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع وان الآخرة
هي دار القرار ومنها زيادة التوضيح والتحقيق كما في قوله فيا قوم مالي ادعوكم الى النجوة وتدعونني الى النار
وقد كان منه البوح بالحق مرارا ومنها تذكير ما قد نسي بعد لسبب طول في الكلام وهذا
التكرير قد يكون مجردا عن رابط كما في قوله تع ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا
ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي
اليمانون انني اذا قلت اما بعد انى خطيبها وقد يكون مع رابط كما في قوله لا تحسبن
الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لطول الكلام بالمعطوف عليه
ما لا يغفل عنه من اوغل في البلاد او البعد فيها واختلف في نفس فقيل هو جمع النفس
ما يعقد بمكنة بتمام المعنى بدونها كزيادة في قولها الى قول الخنساء في مرثية اخيها صخر
وان صخرا لتأتم الهداة به كانه علم في راسه نار فان قولها
كانه علم واف بالمقصود وموثر به ما هو معروف ما لم يعد انه لكنها اثرت بقولها
في راسه نار ايغالا وزيادة في الكمال في الوفاء والتحقيق التشبيه في قوله اي قول
امرء القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اي خبائنا وارحلنا الجزع الذي
لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالثقب الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض
وشبه عيون الوحش لكدراتها بقوله لم يثقب اي فعلا او تحقيق التشبيه لان الجزع
اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقر اذا كانا
حديثين فعيونهما كلها سواد فاذا ابيد ابياضها وآنس بها الجزع وفيه سواد و
ياض بعد ما مؤنث والمراد كثرة التصديق مما كانت العيون عندها كذا
في شرح ديوان امرء القيس وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد به انه قد طالت
مساءرته اياهم في المغاور حتى الف الوحوش وحالهم واخبينهم اكوفع توصيفه غير المقصود
في سب السقط فسقيا لكاس من فم مثل خاتم من الدر لهم بتقبيله خال فاره تاجل
الفم كاس ضيق مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا مما يكرع فيه فكل اطراف المجلس
حتى كانه يقبله او لكل مان وصفوا بانه لم يقبل ملك مثلكم فكيف غيركم فعلى هذا يختص الابقال بالشرب

هات اوله الجزة من الارض خلت
للساخة ضجعا وباقره معن

ابن هرمة

وفصل الاطناب بالتذييل وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله فقل يا قوم
اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون تمام يتم
المعنى بدونه لان الرسول يهتدى لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب
في الرسل اى لا تخسرون عوام شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة
واما التذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان
الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اى التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل
بان لم يستقل بافاده المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازى
الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازى ذلك الجزاء الخصوص فيكون متعلقا
بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان تقول الجزاء عام لكل مكافاة فتستعمل تارة
في المعنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا
صح ان يعاقبنا هم بكفرهم فصل وهل نجازى الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا تكون
من الضرب الذى لا استقلال له بافاده المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة
الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال
نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وحو اجمع الضربان في قوله
وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افائن مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله
افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب
وكل من ما تذييل على ما قبله وهو ايضا اى التذييل نوعان قسم اجرى ولفظ ابعضا
يدبيه على ان هذا القسم للتذييل مطلقا مع قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين
وهو ايضا نوعان قسم يقصد اجراء الى قسمين آخرين وقولنا قولا بضا لتوهم ان هذا القسم
الضرب الذى كانوا يقصد نظرا الى الافضل بعضهم لم يتنبهوا بالتنبيه فالتذييل الذى
يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كزيد الآية فان ذوقوا
الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقولهم في قول القائلة
الدنيا تاتى ولست بمستبق احدا انه جاء على اخلاق العموم بوقوعه في سياق
النفى او على ضمير المخاطبين لست وهو احسن من ان يكون صفة لاحد يعوف بالعامل
يعنى لا تقدر على استبقاء موده آخ حال كونك ممن لا تملك ولا تصلح على شوت

قوله ولست بمستبق الخ اخرجه عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه قال يكاعته اى شوا تكم القائل ولست بمستبق الميت
قالوا هو القائلة قال هو اشوا الشيء انواعا يعنى الضمير الى احد ولست لا يصح تخصيص الضمير بلست تكونه
واحال لجواز ان يكون لا تملك حالا عن الضمير في مستبق الا ترى انه لو ذكر الكلام عند الاخبار الواقع بين
الضميرين هو يعنى انك لا تقدر على استبقاء مودة آخ في حال من الاحوال اما على حذف المضاف
واعطاء المضاف اليه اعرابه كما هو رأى سيبويه او على التقدير ولست بمستبق مودة آخ حتى تملكه

اى تعرض وتميم خصال اتى الرجال المهذب اى المنقح الفعال المرضى الخصال فصدر
البيت دليل ممنوعة على نفى الكامل من الرجال وتجزيء ما كد لذلك ويقرر الاستفهام
فيه للانكار اى لا مهذب في الرجال واما المكمل فيسمى لا حصر ان الفعالان
الاحتراس هو التوقى والاحتراز عن الشيء وفيه توقى عن ايهام خلاف المقصود وهو
ان يوتى في كلام يوهم خلاف الموصوف بما يرفعه اى يوتى بشيء يدفع ذلك الايهام
وذكره لهما مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون واضحا
فالاول كقوله اى هول طرقه فسقى وديار كن غير مفسد فالى عمن مفسد للزيادة وهو حال
من فاعل سقى اعنى قوله صنوب الربيع اى نزول المطر وقوعه في الربيع وديمة تهمى
اى تسيل لانه نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وقد يدفع ذلك
وسط قوله غير مفسد والثاني كقوله تعالى فسوف ياتى الله بقوم يحبهم ويحبونه
اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين
لتوهم ان ذلك لضعفهم فان على سبيل التخصيص بقوله اعزة على الكافرين
دفع هذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين وان اعزتي الذل بعلى
لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه الذلل والتواضع له
ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وضعوا نفوسهم على
المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوى

حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على
وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجز فازال هذا الوهم بان حلمه اما موقوف وقت
تزيين الحلم لاهله وهذا اما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني
فزعم الخطيب انه تاكيد للاول ما يلزم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم
حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا
في غير العدو ولا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيد المعلوم لانه تكميل كما زعم بعض
الناس وفيه نظر لان اللام ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في غير
العدو وجاز ان يكون عضبه مما لا يهاب ولا يخشى به والذى يخطر بالبال
ان معنى البيت العطف واوفق بما يشتمل عليه كلام الخطيب وان المصراع الثاني تكميل

الزيتونة المطر الذى ينزل في اول الربيع اى ثالث النهار او ثالث الليل والاول اشهر
ما يلى الخ اى قائله
والاشعال الخ
تضعيف
شرح ابيات

وذلك لان كونه حليما في حال تحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس كذلك فيما لا يحسن فيه الحلم
وطلاقة الوجه وعدم اظهار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو
مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم يهابه العدو ولتمكن مهابته
في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما التميم وطوان يوثي في كلام لا يوهم خلاف المقصود
بفصله لتكنه كالبدل له نحو وتطعمون الطعام على حبه في وجه وطوان تكون الضمير
في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير للدالي يطعمون
على حب الله فلا يكون مما نحن فيه لانه لتأويله باصل المراد وكتعليل المتقدم في قوله ٢
سبحان الذي اسرى بعبده ليلا وكقوله ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل
للدلالة على انه اسرى في بعض الليل واما الاعتراض وطوان يوثي في اثناء كلام او بين
كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لتكنه سوى وقوع الابهام بين
المراد بالكلام طوال المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات
والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون اثنائي بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه
كالتنزيه في قوله ٢ ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة
لتكونه بمعنى التعجب وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف
على قوله لله البنات والتكنه قد تنزه الله وتقدس عما ينسبون الله والدعاء في قوله
اي وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني يشكو كبر سنه وضعفه ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعي الى ترجمان فقال ترجم كلامه اذا افسره بلسان آخر فعوله وبلغتها جملة
معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية لتكن وكس بعض النحاة
وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله ٢ واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل
لها من الاعراب خوفا من احتمال اتخاذها الحوادث جملة فائدتها تاكيد وجوب اتباع
ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم تكن لها معنى وصلة ما ذكر في قوله ٢ والله اعلم
بما وضعت وليس الذكر كالانثى اذ اعتراض من قوله اي وضعتها وقوله اني سميتها مريم
ومثل هذا الاعتراض كثير اما يقتضيه الحال والوقوف وقد اشار اليهم صاحب الكشاف حيث
ذكر في قوله ثم خلق من بعده وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم ظالمون واضعون
العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي كما تنبيه

في قول

في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا ان مع المخففة من
الثقيلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدور آت البته وان وقع فمنه تأخير
وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوله
والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية وما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع
بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كان الواقع موقعه اكثر من جملة قوله ٢ فانوصي
من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين من نسائكم حرث لكم
فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض بالكثر من جملة من كلامين متصلين
معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نسائكم حرث لكم بيان لقوله فانوصي من
حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي
في الانسان طلب النسل لا قضاء الشهوة واما انوصي الا من حيث يحل الوطء
الوطء والتكنه في هذا الاعتراض الترغيب فيما امر وابه والتنفير عما نهوا عنه
ومن ثمة الاعتراض بخصوص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله ٢
ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان
اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما الجاريا
للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكير الحق العظيم موجودا ومنها المطابقة والاستعطاف
في قول ابي الطيب وفؤاد قلب لو رايت لهيبه ياجنتي لرأيت فيه جهنما فقوله
ياجنتي اعتراض للمطابقة مع اجنهم والاستعطاف ومنها سان السبب لامر فيه عزابه
كما في قول الشاعر ولما قضينا من منى كل حاجة ولا وصله يصفو لنا
فتكاثره ما ان كون مجد الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في العاشق
راحة وقال قوم قد تكون التكنه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى وقوع الابهام
بل يجوز ان تكون الاعتراض لرفع ابهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني
ان اتفاقا بين ما ان التكنه في الاعتراض قد تكون وقوع الابهام ايضا افترقوا فرقتين
فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة لما يليها جملة مستقلة بها ما ان لما يليها جملة
اصلا فتكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير مستقلة بها معنى وهذا صرح
في مواضع من الكشاف بالاعتراض عند عدم الاول ان يوثي في اثناء الكلام او في آخره وفي

كلا من متصلين او غير متصلين نحلة او اكثر لا محل لها من الاعراب لتكنه لانهم خالفوا
الاولين الاتي جواز كون التكنه دفع الابهام وجواز ان لا يكون لها جملة متصلة بها يبقى
اشتراط ان لا تكون لها محل من الاعراب نحلة فيشمل الاعتراض هذا النفسير
التذييل وبعض صور التكميل وهو ان تكون نحلة لا محل لها من الاعراب كما في قول
الحماسي وما مات متأسيا في فراشه ولا حل متاحبت كلا بن قتيل فان الواو
التاكيد لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اراد ان يدفع بذلك ضعفهم فازال هذا
الوصم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلا معمول مناد اي على ان الجملة في التذييل
يجب ان لا تكون لها محل من الاعراب وهذا امامما يشوبه بغير طوان
ان تكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب نحلة اخرى مشتملة على معنى ما
معربه باعرابها بدلا منها او توكيدا او تكون العوض منها كالبدل الاولى اللام
الا ان تقال انه اعتمد في هذا الشرط على الامثلة والاعتراض بهذا النفسير
يباين التتميم لانه اما ان تكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب ولعلهم كونه
اي جوز الفوقانية من القاملس بان التكنه في الاعتراض قد تكون دفع الابهام
ان تكون الاعتراض غير جملة والاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين
كلامين متصلين معنى نحلة او غير فالتكنه ما يشتمل الاعتراض بهذا النفسير بعض صور
التتميم وبعض صور التكميل وهو ما تكون واقعة في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى وتعتبر كلامه على ما ذكر ناظما واما على ما ذكره في الايضاح حتى قال وفرقه
شرط في الاعتراض ان تكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن
لا شرط ان تكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا
اي في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا
في احد الموقعين والا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر فبقيد
اخترازا لانه اما ان شرط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا تكون له محل من
الاعراب او لا يشرط فان شرط ذلك لم يصح لجوبر كونه غير جملة لان المفرد
لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه اما
تكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم شرط فلا حاجة الى قوله

ولا محل

ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين
سواء كان له محل من الاعراب او لا تكون اللام الا ان تقال ان الاعتراض
او احد شرط عندهم مولا آء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله له
جملة كان او اقل من جملة او اكثر فمهولان ما هو اقل من جملة لا بد من ان
تكون له اعراب فهي جملة كلامه لا خارج عن ضبط واما بغير ذلك اي الاطناب
تكون اما لا لاضاح بعد الابهام واما بكذا او كذا واما بغير ذلك كقوله تعالى
الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اقتصر
لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكر من يتبينهم ولا حاجة الى الاخبار
لكونه معلوما وحسن ذكر اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان
وانه مما يتجلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا
الاطناب غير جار فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التي اوردها
الصنف في هذا المقام قرآنية يعني وقوله تعالى ويقولون ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في
نظر لان هذا اظهر في الذم او قرآني فيه بعضه لتكنه هي التاكيد والدلالة
على ان هذا قول يجري على المستهزئ من غير ان تكون ترجمة عن علم في الغيب
ومنها قوله تعالى ثلثة عشر كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة
اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو يجيء للاباحة في نحو جالس الحسن
وابن سيرين الا بري انه لو جالسهما جميعا او احدهما كان ممتثلا وفيه نظر
لانه ح يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع احتمال المقصود ومنها
قوله اذ جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله
والله يعلم انك لرسوله لانه مساق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى
الاخلاص في الشهادة، ورد دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر
لانه اضافي فقبيل التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون التكنه فيه دفع الابهام
واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما
يساوي اصل المراد اوزائدا عليه كذلك قد يوصف الكلام بالاطناب والايجاز

باعتبار كثرة حروفه وفعلها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اى لذلك الكلام
فى اصل المعنى كقوله اى قول ابى تمام يصدأ اى يعرض عن الدنيا او اعن
اى ظهر سود واى بياضه وتمامه والوبر زت فى زى عوزا، ناجد الذى
الهيئة والعوزاء، الجلد والنامذ المرأة التى تمد ثوبها اى ارتفع وقوله
اى كقول الشاعر ولست بمنظار الى جانب الغنى اذا كانت العليا
فى جانب الفقر اراد بالغنى مسببه اعنى الراحة وبالفقر المحنة يعنى
ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة
بدونها يصفه بالميل الى المعالى فمراعاة ابى تمام اجاز بالنسبة الى صدا البيت
مساواته له فى اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة
اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالنسبة الى السابق والى ان يكون
مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويجب منه اى من
هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسى وتكرهنا
ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اى تعيبهم ما نهيد
تغيير من قول غيرنا واحد لا نجد على الاعتراض علينا انقيادا والهوانا
وافتداء لحزمنا بصفو رياستهم وفساد حكمهم ورجوع الناس فى المهمات
الى رايهم فالاية الاخيرة بالنسبة الى البيت وانا لنوب لان ما فى قال
الآية يشمل كل فعل والبيت يخص بالقول وكان يلزم منه عموم الافعال
ايضا والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب

الفن الثانى علم البيان قدمه على علم البديع لتوقف
الاحساس اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه فى تفصيل بلاغة
الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على
ادراكات جزئية او على الاصول والقواعد المعلومة على ما عرفناه فى تعريف
علم المعانى على التقديرين علم بالقواعد اى ادراكها والاعتناء بها على ما هو المراد
بالفن الواحد على ما ذكره القوم ما دل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة
لمعنى الحال واللام فيه اى فى المعنى الواحد للاستغراق العرفى واراد بالطرق
التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية للسكاكى والمعنى ان علم البيان ملكة
او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد لدخل فى قصد المتكلم واراده
بتراكيب تكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من لفظ لزم من
الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد فى طرق تحمله لم يكف عما يعلم البيان
وتفسير المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معانى متعددة بطرق بعضها
اوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكف كل من البيان
فى شئ وتقييد الاختلاف بان يكون فى وضوح الدلالة للاشعار بانه
لو اورد المعنى فى طرق تحمله فى اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء
مثل ان يورد بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة
الى ان يقال فى وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح موضح بالنسبة
الى ما هو اوضح منه ومع اختلافها فى الوضوح ان بعضها واضح الدلالة
وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء والمعنى المذكور للجنس الواحد
يخرج ملكة الاقتدار على ايراد المعنى الكلى باعتبارات مختلفة كالاسناد
والتخصيص والتعريف والتنكير والحذف على ان الاختلاف فى الوضوح مما يأباه
القوم فى الدلالات الوضعية كما سيأتى ثم لا يخفى ان يوصف علم البيان
بادراك كذا اولى من يوصف بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما فى المفتاح ودلالة اللفظ
مع ما اشتمل الموصوف على ذكره الدلالة وانما يكون كل دلالة محمل الوضوح والخفاء

فان قيل فاذا كان كذا فما الفائدة فى ذكر الدلالة
والجواب

سكت عن قيد العقل الادراك على ما هو المعنى المحقق لا حتياجه الى تقدير
المتعلق فان تعميل الملاق العلم على المعلوم كالاقصور والقواعد فانه بالجملة
وقد تقرر ان المجاز كالتقدير من ان كلا منهما خلاف الاصل وهما مستفادان
فى اقتضاء العزيمة المخالفة فى ترجيحه فلما نحو الاان هذا المجاز مشهور
وفى قوله لانه كثيرا ما يطلق عليها اى على القواعد الى هذا المجاز المشهور
لكثرته وفهومه وانتهاءها كانه لا فى فرنة
الى فرنة مصنفه

قوله لانس الخ اراد بالعلم الادراك
المعنى طاهر وزيادة واعتنا الى القاصر
لك ان ترجح الاول بالتصور بناء على ان الادراك
صحته عرفية او اصطلاحية او ما ذكر سهو
اهلم يرجح قوله الفن على الصنعة الخ سهو
على ما ذكر تمثل العلم على الاصول والقواعد او الادراك

اى ظهر سود واى بياضه الخ
ان يقدر وصوف الدلالة
عليه قوله فانه ان اقتناه
مردود بيه

كما يعين كون اللام للاستغراق
ومن قولنا الرجل والرجل والمراد
الفصل وجاءنى الطلب من
من سلم العبارات او من
بعض فى دلالة الوضع

والاولى ان يكون اللام للاستغراق الحقيقى
ان الفصل كل معنى واحد والا لزم ان
لا يكون احد عالما بالبيان الا للمجتهد بان
يراد بعض من المعنى والا لكان لقائل
بالبيان وهو ابعد فى طرق تحمله على ما
بالبيان وليس كذلك

فى الدلالة

وخرج الفاضل بالتركيب
والدلالة ما لعلمه لكن يسمى الالفاظ
الى الاول

فان قيل فاذا كان كذا فما الفائدة فى ذكر
الدلالة فى حاصل ما ذكرتم
والجواب

وجب تقديم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منهما والدلالة هي كون الشيء
بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الامر
على التوبة كدلالة الدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احتراز عن الدلالة
الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بان يكون للوضع مدخل فيها احترازا
عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان تكون للوضع مدخل
فيها اولا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن
والالتزام والثانية اما ان تكون لمجرد مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على
الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له اولا تكون وهي
الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ والمقصود بالبحث هنا هي التي للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية
والعقلية لاصلا بهما باصلا والمطابقة والالتزام والتضمن تركب العقد لوضوحه وسيأتي
سوق كلام في بيان التقسيم فنحن الآن نعرف الدلالة اللفظية الوضعية
بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالسنة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا
بالقيد الاخير عن العقلية والطبيعية لعدم توقفهما على العلم بالوضع واراد وا
بالوضع وضع كل لفظ في الجملة لا وضعه لكل معنى لئلا يخرج عنه النقض والالتزام
واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم او الكائن بمعنى المصدر هي المبنى للفاعل اعني
العالم فهو وصف السامع وان كان هي المبنى للمفعول اعني المفهوم منه فهو وصف المعنى
واذا كان فلا يصح حمله على الدلالة وعوده اليه فالاولى ان يقال الدلالة كون
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وحواله اما لانه اذا لم يصر اللفظ
فان معنى فهم السامع المعنى اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة
تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ وانفهامه منه مركب لا يمكن استفادتهما منه
الا بربط مثل ان معنى اللفظ مفهم منه المعنى الا يرى الى صحة قولنا متصف
بانفهام المعنى منه كاتصافه بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل

اذا عرفت هذا فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها الحاقا هي
ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على
الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى مع الدلالة
على ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له
ثم الدلالة المنسوبة الى الوضع وتسمى كل من الاخيرين الى الدلالة على الجزء
والخارج عقلية لان دلالة عليها انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل
في الذهن يستلزم حصول الجزء منه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والحكم
والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية نظرا الى ان الوضع مدخل فيها والحصول
العقلية بالمقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا وقيد الاولى بالمطابقة لتطابق
اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة
بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا
بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق
عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست مطابقة بل تضمن
واذا اريد به الجزء لا يكون موضوعا يصدق عليها انها دلالة اللفظ على
جزء ما وضع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم
واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق
عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به
اللازم من حيث انه موضوع يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع
انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب
انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد
القسم كما وجه بنحو التعريف ولا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا
على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وعنوان المطابقة دلالة اللفظ على تمام
الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء المعنى
الموضوع له من حيث انه جزء والالتزام دلالته على الخارج اللازم من
حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى جزء القيد لان دلالة

اللفظ لما كانت وضعيته كانت متعلقة بما اراد اللافظ ارادة جازمة على قانون
الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى فقد فهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا
فلا فاذا قيل كل اداة اريد بها احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ولو اريد به ايضا
لم يكن ذلك الا ارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد من ذلك
الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد وذلك المعنى ان كان
تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة وان كان جزءا فتضمن والا فالتزام ومنه يظهر
لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون بالقصد والارادة بل للوضع فانا
قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع تنتقل منه معنا
سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة
بكون الدلالة موقوفة على الارادة بطل لا سيما في التضمن والالتزام
حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام
فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في
المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى
ما ذكر هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان
يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد صرحوا بان كلامي المصنف
والالتزام لسلوم المطابقة سلمنا ان كل كتنه مما لا يفيد في هذا المقام لان
اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به احدهما لا يظهر انها
مطابقة ام تضمن وانما اخذت لتصدق عليه تعريف الآخر وكذا
المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالجهة مما لا بد منه وقوله
اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى
الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على
الفور او بعد التأمل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع
له كنسبة سائر الخارجات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون
ترجيحا بلا مرجح ولو لا اعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان
ذلك اللزوم الذهني مما ينبغي اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لان

لان اللزوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب
الصناعات وغيرهم كل ما يجري مجرى عرف خاص اعلم ان الواجب
في اصوله مشروط بالتمكن من استيفاء اللزوم الذهني واجمعت العلماء في
شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ امر
خارج عن المسمى سواء كان اللزوم بينهما ذهنا او لا بغيره من
قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا يمكن تعقل المدلول
الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك اطلاقا فلو اشترط
مثل هذا اللزوم لخرج كثير من المجازات والكنايات عن ان تكون مدلولا التزاميا
بل لم تكن دلالة الالتزام ايضا مما تتأتى فيه الوضوح والخفاء بل الامر المذكور
اي امر ادراج الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا تتأتى بالوضعية اي بالدلالة
المطابقة لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى امكن بعضها ان
دلالته عليه من بعض الوجوه والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى امكن كل
واحد من الالفاظ الا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خلع
يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان
كلام يوذي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خلع يشبه الورد
او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها
لتلك المعاني وحدها كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت
وان لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من المرادفات ولكن المعنى اصلا واما فاعل الالتزام
كل واحد منهما دالا دون ان تقول لم يكن واحد منهما دالا الا الان المفهوم والمقصود من
قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها بخصوصه المشار اليه بقوله
والا فانه لا يكون عالما بوضع كل منها ومزاعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها
فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا
دون بعض وهو الفقه من لا يكون كل واحد منها دالا او كمل ان يكون بعضها
دالا فتأمل واما جاء كان لا يجري فيها الوضوح قال قلت لو توقف فهم المعنى على
العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع فعل

اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة سوف تأتي فهم المنتسبين وكل الموقوف على العلم
بالوضع سوف تأتي فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما سوف على فهم المعنى بالجملة لا على
فهم من اللفظ او قريب منه فان قال ان فهم المعنى في الحال سوف على العلم السابق
بالوضع وصولا سوف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق قلت
فيلزم اما الدور او كون عالما بالوضع الالتفات لم يكن بعضها اوضح من بعض فحينئذ ان
يكون بعض الالفاظ الموضوعة في المجال بحيث معانيها في العقل بادي المعنات لكثرة
الممارسة والدلالة وقرب العهد بها وبعضها لا يكون بحيث تحاج الى التفات
اكثر ومراجعة طويل وكثيرا ما يتفق في اسماط الكف المطالعة من بعض الالفاظ
مع سبق العلم بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة ما مثل الطول المعهود بها وعلة بكر اللفظ
على الواو المعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء
ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة وهو لا لة الالتزام كون ذلك لازما من حيث انها
دلالة الالتزام فحينئذ يكون واضحة كما في اللوازم البعيدة وقد يكون خفية كما في اللوازم
البعيدة المفتقرة الى الوسايط لخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب
قطعا عند العلم بالوضع ومسموع قطعا عند العلم بالوضع وشرعة حصول العلم
المطابقة في العقل وبطلوع انما هو من جهة شرعة تذكر السامع للوضع وبطلوع
ولذا لخلق باختلاف الاشخاص والاوقات وتتفاوت بالعقلية اي الابراد
المذكور يتفاوت بالدلالات العقلية جواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح
اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في المتضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام
اعافي الالتزام مظاهر جواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اوضح
البديهي بعض لسبب قلة الوسايط فحينئذ يكون اوضح لزومها فحينئذ يكون ذلك اللفظ
الملزوم بالالفاظ الموضوعة لتلك اللوازم الدالة عليه واضحا وخفيا او كذا
اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فحينئذ يكون ذلك
وكل اللازم بكل الملزومات الدلالة عليه في الوضوح والخفاء وذلك
لان المعتبر في دلالة الالتزام صنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من
حصول المسمى به الوضعي حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة

او بوسايط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا او عرفيا او اصطلاحيا
مثلا من حيث ان وجود يلزمه عقلا لوازم محققة اللزوم مثل كون كيز الكلب
وجبان الكلب ومعنى قولنا بالتفصيل فحينئذ ناذيه هذا المعنى بكل العبارات التي
بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واعني المتضمن فبيانه الجواز ان يكون المعنى
جزءا من شيء او جزءا لجزء من شيء آخر دلالة الشيء الذي وكل المعنى جزءا منه عاد وكل الكون
اوضح من دلالة الشيء الذي وكل المعنى جزءا من جزئه مثلا دلالة البيت عليه
فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالعلم
من الانسان الا صوا لجسم الحيوان ثم الانسان فلنا الامر كذلك لكن اليوم
صرحوا بان المتضمن تابع للمطابقة لان المعنى المتضمن اذا ينتقل اليه الوضعي الى الموضوع
فكانهم بنوا ذلك على ان المتضمن صوفهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما ينهم
الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره السيد الرئيس الشفاء ان الجنس المجرد بالبال
وهو النوع بالبال ولم يراجع النسبة سهما في حين الحال امكن ان يغيب
عن الذهن فجوز ان خط النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس كلاما فان قلت
فرسمنا ان المراد بالمعنى الواحد ما تؤدي به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو
لا يحالة يكون تركيبيا وما ذكرت هنا من التأدية بالعبارات المختلفة انما هو
في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكرته مما لا يدل عليه اللفظ حتما
ولا يساعد عليه كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المؤدي باسره وهو موضوع مباحث
البيان واكثر من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنا لم نساعدهم
القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي لجواز
ان يكون بسبب ان بعض اجزاء الكلام اوضح دلالة على ما طوجزء من ذلك المعنى
التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو
داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح
هذا ما عاد ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وملوبعد موضع نظر ثم اللفظ اذا دل
لازم ما وضع له كل اللفظ المعنى بالالتزام ما لا سكل عنه سواء كان داخلا فيه كما
في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي

في التشبيه الاول للمعهود وفي الثاني اما قال ان الوجه اذا اعيدت
فهي عن الاولى ليس على الاطلاق بمعنى ان معنى السنه في اللغة الا
هو مصدر وهو كما يدل فلا يدل على ذا اذا اعيد له يعني هو ان تدل
على مشاركه امر لامر آخر في معنى فالامر الاول هو المشبه به والثاني
هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه فظاهر ان التفاحة شامل
لنحو قولنا قاتل زيدا عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد منها
ما لم يكن اي المراد بالسنه المصطلح عليه في علم اللسان هو الدلالة على مشاركه
امر لآخر في معنى فخرج لا يكون على وجه الاستعارة في وصف الشمس بالظهور
والمسك بالطيب فعال الشمس كالمسك في الظهور والمسك كذلك ولان
في الطيب كان مشتركا من العقل واما ما جاء في الاستعارة من شبه المحسوس
بالمعقول فوجه ان نفور العقول ممنوعة وجعل كالاصل لكل محسوس
على طريق المبالغة فصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به
ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالعقل الا قليلا مثل الحال والشجاعة
والوجد لسات اراد ان يدخلها المصنف بخوا يت سدا في الحمام
او لا على وجه الاستعارة بالكناية بخوا نشبت المنية اظفارها ولا على وجه
التجريد بخو لقيت بزيدا اسدا او لقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البد
كان في ضمن العلم دلالة على مشاركه امر لآخر في معنى مع ان شبانها
لا يستلزم شيئا في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في الحجر
فانه صرح بان خوا يت بفلان اسدا او لقيني منه اسدا من قبيل التشبيه
فجعل التشبيه في الاصطلاح عند المص هو الدلالة على مشاركه امر لآخر
في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد
ويسمى ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوها لفظا او تقديرا الجرح عنه
قاتل زيدا عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية
بالكناية لان الاستعارة التحقيقية وهي اثبات الاظفار للمنية مع
القتال المذكور ليس فيها دلالة على مشاركه امر لآخر عند المص لان المراد

اي اراده ما وضع له مجازا والا اي وان لم يقم قرينة على عدم اراده ما وضع له امكنا
وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الاستعمال في المجاز والكناية
كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على
الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للملازم من حيث انه لازم على
الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على اللازم البين لا على ما هو مع ظهوره هذا الكلام
يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم ويراد ايضا ظاهرا الا
في قليل من اضافه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان مفهوما
كم مفهوما لان المراد في المجاز هو اللازم فقط للقسام قرينة على عدم اراده الملزوم
بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزئي مقدم على
الكل بالطبع اي لحاجة اليه في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فهو مقدم في الوضع ايضا
لواضع الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما ينبني على الشبيه وهو الاستعارة
التي كان اصلها الشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه وهما استعمال فتعين
التوضيح له اي للمشبه قبل التوضيح للمجاز الذي اضافه اليه الاستعارة لانها
عليه فالحصر المقصود من علم اللسان في اللفظ الشبيه والمجاز والكناية وان
اذا كان ذكر الشبيه في علم اللسان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل
مقصودا بالرئاسة دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة ويحق ان يجعل اصلا
براسه هذا ما عندي والكلام في شرح مقدمة علم اللسان على ما اختاره السكاكي وانت
خبير عافيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم اللسان علم يبحث فيه عن
التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل مبدأ المباحث من غير
التفات الى الابحاث التي اوردها في صدد ما الغى التشبيه اي هذا البحث
التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول
من المقاصد الثلثة وانما كان هذا اخص من مطلق التشبيه الذي
بالمعنى اللغوي اشار اولا الى قسم معوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء
كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك
ولهذا اعاد اسم المظهر ولم يات بالضمير ليعود الى المذكور المخصوص فالام

بالاظفار عدل عن معناه الحقيقي على ما سيخفى فادخل فيه اى في بوب التشبيه
الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وما ذكر فيه اداة التشبيه
كالكاف ونحوه كالكاسد الكاف خلاف الذئب القيام حرسه وما يسمى تشبيها على
القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه او جعل المشبه به خبرا عن
المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو
قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى هم صم بكم عمي بحذف المبتدا اى هم هم فان
الحقيقي على انه يسمى تشبيها ليتيسر الاستعارة لان الاستعارة انما تطلق
حيث تطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان
يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او تطوى الكلام
ويسمى لذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله
والنظر هنا في اركانه اى المبحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه
المصطلح ومي اربعة طرفاه اعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وهو واضح
الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما
باعتبار انها ما خوذة في مفهومه لانه مدلول الدلالة على مشاركة امر لآخر
في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما
يطلق على الكلام الدال على اشتراكه المذكور نحو قولنا زيد كالاسد
في الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاحالتهما لان
وجه التشبيه منه قائم بالطرفين والاداة آلة لسان التشبيه ولان
ذكر احد الطرفين واجب البتة خلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني
المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات
والصوت الضعيف والنسيم في المسموعات والمراد بالصوت
الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ
حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم
والنكهة وهو رائحة الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في
المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله عامة يقع

شاع الا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وهو كذلك لان الادراك بالبصر
مثلا انما يحصل بان الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر
وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير لا ينتهما الا نفس من الاشياء
لكونها اجساما مالكة قد استمر في الوهم ان لكل ادراك من هذه الادراكات
العقيدة وخرقت الخرق ولمست الجارية او عقلان عطف على قولنا اما حسيان
كالعلم والطعم وجه التشبيه منهما كونها جهتي ادراك على ما سيجيء طعمه اى تحملان
بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالنبيه السمع
فان المشبه اعني الوقت عقلي لانه علم الجمع عما بين شاة والسبع حيث
والثاني مثل النطق وخلق رجل كريم فان النطق والطيب محسوسان بالشم
والخلق والكرم كيفيتان نفسانيتان منصلان عنها الافعال بسهولة عقلي ويحتمل ان تشبيه
المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية
اليها والذكي قيل من فقد حسا فقد علما اعني العلم المستفاد من ذلك
الحس واذا كان اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا
والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في الحيق
والنطق القليلا للاعسار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قلت
الاعسار قل الاقسام فكان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم غير الطيبي
والعقلي والمراد بالحسي المدرك ولو واحدة باحدى الحواس الخمس
الظاهرة اعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اى بسبب زيادة
قولنا او احداه دخل في الحس الخيالي وهو المعدوم الذي قرض مجتمعا
امور كل واحد منها مما ادرك بالحس كالاسد بالنسبة الى قولنا وكان محمد
الشقيق ملوم من باب جود قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد
احمر في وسطه سواد واغا اضيف الى النعمان لانه جمي الاضافة كثيرا
فيها ولكن او انصوب اى حال الى السفل من صاب الطعام اذا
نزل او تصعد اى حال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية يا فوت
نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتة المنشورة

والروانة الصحيحة دُجاه والضمير لليل فى قوله رب ليل قطعته لصدود او قرا
ماكان فيه وداع موحش كالثقيل يعدي به العين كما فى حديثة الاسماع اكان
النجوم من دجاه ع

العداوة معه عداوة او انكار

شرح احد الطرفين او كليهما الاعلى سبيل التخييل والتأويل نحو ما فى قوله
اى مثل وجه الشبه فى قول القاضى التفوق اكان النجوم بين دُجا جمع دُجية
وهى الظلمة والضمير لليالى او للنجوم سُنن لاح بينهن ابتداع فان وجه
الشبه فيه اى فى التشبيه المذكور فى هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من
حصول اشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم اسود وهى اى تلك
الهيئة غير موجودة فى المشبه الا على طريق التخييل لانه الضمير للسنن فاكانت
البدعة وكل ما هو جهل لعل صاحبها تمكن عشى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق
ولا يأمن من ان سال مكروه ما شبهت البدعة وكل ما جهل بها اى بالظلمة فقوله
شبهت جواب لما وله لزم بطريق الكشف اذ اريد التشبيه ان لشبه السنة
وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم مقابل للبدعة والجهل كما ان النور مقابل
للظلمة وشاع ذلك اى كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور
حتى خُيل ان الثانى اى السنة وكل ما هو علم مما مضى واشراق نحو المستكم
ما لحنيفة البيضا، والاول اى على خلاف ذلك اى وخُيل ان البدعة وكل ما
هو جهل مما مضى واظلام نحو كل شاهدت سواد الكفر من جبينك فلا فصار
اى بسبب تخييل ان الكل مما مضى واشراق والاول مما سواد فصار شبيه
بياض للشيب فى سواد الشباب اى ابيضه فى اسوده فما سواد محقق
او بالانوار اى الازهار مؤنثة حتى اينتلق اى لامعه من النبات الشديد
الخضرة فما سواد ما حسب الابصار فقط فظاهر اشتراكهما الخوض من الوحى والسنن
من الابتداع فى كون كل منهما شيئا وابياض من شئ وذى سواد على طريق التأويل
وهو تخييل ما ليس بمعقول متلوا نا واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من
باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابداع فكان اللطيفة فيه بيان كثرة
السنن حتى كان البدعة هى التى تلمع من بينها فعلم منى وجوب اشتراك وجه
التشبيه بين المشبه والمشبه به فساد جعله اى جعل وجه الشبه فى قول القائل
النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون العليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا
المعنى مما لا يشتمل فيه المشبه اعنى النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان

النجوم من الدجا جمع دجية على طريق التخييل

واظلام

من حكم رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك فى الكلام فقد
حصل النحو فيه والا فلى الف دعته ينتفعا به فى فهم المراد منه وان لم يوجد
وكل فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه
فى عمياء او هجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد خلاف الملح
فانه يحمل القلة والكثرة فان جعل فى الطعام القدر الصالح منه او اقل
او اكثر يفاوت ان وجه الشبه فيه كون الشئ طعاما مصلحا او اصلحهما
مفسدا او المعنى ان الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه المطلوبة التى
هى الدلالات على المقاصد الا برعاية احكام النحو فمن الاعراب
والترتيب الخاص كالاهدى الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه
وهى التغذية عالم يصلح بالملح ومن جعل التشبيه كون القليل مصلحا
والكثير مفسدا فكانه اراد ان يكون النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال
الضعيفة وخروج كل ما نفر الكلام وعلى اى وجه التشبيه اما خارج عن
صنعها الى صنعة الطرفى او كل ان يكون قائما بهما النوعية او جزئيا
منها مشتركا بينهما وبين ما هيه اخرى او مميز الها عن غيرها كما فى شبيه
ثوب باخر فى لونها او جنسها او وصلها كما تقول هذا العرض مثل ذلك
فى كونهما عرضا يابسا او ثوبا لونه من القطن او خارج عن صنعة الطرفين
ولا محالة يكون متنوعا بحالهما ولذا قال صفة وكل الصفة اما صفة
اى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيه والصفة المصنعة اما حسية
مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اى المحصة بالاحساس مما لا درك بالبصر
اصى قوة مرتبة فى العصبتين المجوفتين الملتقيتين تلتقيان فتنعقد فان الى
المعنيين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة ظاهرية واما
بالجسم كالدائرة او ظاهرية كشكل نصف الدايرة او بلث ظاهرية
كالمثلثة او ربع كالمربع او عشر كذلك والمقادير المقدار كم متصل قار
الذات ونعنى بالكم عرضا يقبل القوى لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه
حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات

فعاده

وجهه

غيره

والكل منه احاطة

المراد من القار الذات حاصل الوجود جميع اجزائه

فاوهم منفصلة

ان يكون احراز المبوء حقه تاما به احصه زعن الزمان والمقدار جسم يعليه ان قبل
القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط
خط ان قبلها في الطول فقط والحركة والحركة عند المتكلمين حصول الجسم
مكانا بعد حصوله في مكان آخر اعني انفكاكه عن مجموع الحصولين
وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل
على سبيل التدريج وفي جعل الفاعلية والحركات من الكيف نظر لان
المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض
النسبية والكيف لا يقتضي لذواتها قسمة ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير
اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما والحركات كالسرعة والبطوء
والتوسط بينهما وما يتصل بها اي الذكورات كالحسن والقبح والتضعف
الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون والضوء
والبكاء الخاصين باعتبار الشكل والحركة والكاستقامة والانحناء والتجرب
والتقعر الداخلة تحت الشكل او غيره وكل او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع
فوع ترتبت العصب المفروش على سطح باطن الصماخين تدرك بها الكيفيات
من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة
والثقيلة والتي بين بين والصوت حاصل من التموج المعلول للقرع
الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف شرط ان يكون
المقروع للقارع والمقلوع للقالع وفي قوة المقاومة وضعفها تختلف
قوة وضعفا وفي حسب الاصلاب في صلابة المقروع او ميلاسته كما في اوتار
الاغاني الممتلئ او في قصر المنفذ او ضيقه او شدة النواة كما في المزامير
الملتوية تختلف حدة وثقلا او بالزوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش
جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحراقة والمرارة والملوحة
والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالنغم
وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي
من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والملائمة

كراهية او متشهاة او من جهة الاضافة الى محالها كراهية المسك او الى ما يليق بها
كراهة الطلاء او الثالث وهو قوة سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات
من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة على الاربع هي اوايل الكيفيات
التي بها سا عل الاجسام الغير مرئية وتفعل بعضها عن بعض فقوله منها الكرات
والاوليات منها فعلتان لان الحرارة كيفية من شانها جمع المتشاكلات
وتفريق المختلفات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات
والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق
والاتصال واليبوسة كيفية تعسر صعوبة وكل والخشونة هي كيفية تحصل عن
كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة هي كيفية عن استواء
وضع الاجزاء واللين هي كيفية بسببها قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء
قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا تتدرك كثير المهولة وانما تكون مهولة الغمز
الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل
اللين وكون هذه الاربعة من الكيفيات مذاهب بعض الحكماء والحق
وهي كيفية بسببها الجسم ان يتحرك الى جنوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل
وهي كيفية بسببها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق و
كل منهما في الحقيقة مبدأ ميل مخصوص توجد مع عدم الحركة كما في
الانسان من الحجارة اذا استكن في الجو قسرا فانه يجد فيه ميلا قويا
والحركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا جعل بين تحت الماء قسرا
فانه يجد فيه ميلا قويا صاعدا والحركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات
كالبلة والجفاف والليزوجة والطهانة واللطافة والكثافة وغير ذلك
مما يذكر وفي غير هذا الفن او عطف على حينة اي الصوت الخ
اما حسه كالمرار او عطف على الكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس
من الزكاء اي حدة الفؤاد وهي شيء قوة للنفس معدة لاكتساب
الآراء وقيل هو ان تكون سرعة انتاج القضايا وسهولة المخرج
النتاج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثيف مزاوله المقدمات

المنتهى والعلم العلم قد تقال على الادراك المفيد لحصول صورة الشئ عند
العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلى وعلى
ادراك الجزئى وعلى ملكة تقتدر بها على استحضار موضوعات تامة من غير
الاعراض صادرة عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وتعال لها الصناعة
والغضب وصلة حركة للنفس معدة لها ارادة الانتقام والحلم وملوان تكون النفس
مطمئنة لا تحركها الغضب بسهولة ولا يضطرب عند اصابة المكروه وسائر
الغرائز جمع غريزة وهى الطبيعة وقيدت بانها ملكة يصدر عنها صفات
ذاتية ويثبت منها الخلق وهى ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية
الا ان للاعتياد مدخلا فى الخلق دون الغريزة والكل الغرائز مثل الكرم والقدرة
والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه فكل واما اضافية عطف على قوله
اما صفة الخ كما تطلق على ما يقابل الاضافى الذى لا يكون متقررا
فى الذات بل يكون معنى معلقا بشئ كما زاله الحجاب فى شبيه الحجة
بالسمك فانها ليست هيئة مقررة فى ذات الحجة او السمك بل فى ذات الحجاب
كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق له فى نفسه الا بحسب اعتبار
العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخيلة او الخيال للممتنعة والى كليهما اشار
صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلى منحصر حسى حقيقى كالكيفيات النفسانية
وهى اعتبارى ونسبى كالتضاف الشئ يكون مطلوب الوجود او العدم عن النفس
او كاضافة شئ لقصورى وهمى محض وانتضاد وجه الشبه اما واحد واما بمنزلة
الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه الشبه جمعه
ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة
امور وبهذا اندفع ما قيل ان قوله نظر ستوفه وكل منهما اى من الواحد وما هو
بمنزلته حسى او عقلى واما معدود عطف على قوله واما بمنزلة الواحد اى وجه
الشبه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما معدود وبان
ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل واحد منها وهذا بخلاف
المركب المنتزع بمنزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما فى كل من تلك الامور بل فى

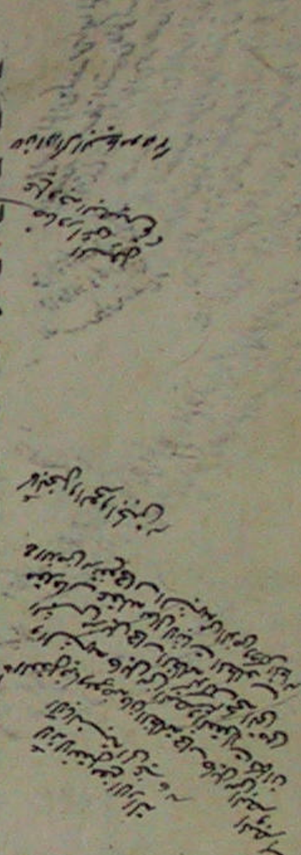

الهيئة المنتزعة او الجمعة الملتئمة وكل المتعدد كذلك اى اما حسى او عقلى
او مختلف اى بعضه حسى وبعضه عقلى والمتعدد الذى يتركب منه
ما هو بمنزلة الواحد اما حسى او عقلى او مختلف لكن لما كان وجه الشبه
هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تعدده والحسى طرفاه
حسيان لا غير يعنى ان وجه الشبه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا
مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما
او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسى شئ يعنى ان وجه
الشبه امر ما خوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلى والموجود فيه
يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم
والعقلى اعم يعنى يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون
احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسى شئ او لا لامتناع
فى قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس قابل لاوصاف بعضها حسى وبعضها عقلى
ولذلك نقال الشبيه بالوجه العقلى اعم من الشبيه بالوجه الحسى يعنى ان
كل ما يصح منه الشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى دون العكس تارة فان
فصل ملوا وجه الشبه مشتركا فيه فهو كلى والحسى ليس بكلى فيجوز السؤال
ان كل وجه شبه فهو مشتركا فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشتركا فيه فهو
كلى لان الجزئى يكون بحصوله ما نعا من وقوع الشركة فيه فكل وجه شبه فهو كلى
ولا شئ من الحسى بكلى لان كل حسى فهو موجود فى الحادة حاضر عند المدرك
وكل حاضر كذلك فهو جزئى ضرورة فلا شئ من وجه الشبه بحسى وهو المطلوب
قلنا المراد بكون وجه الشبه حسا ان افراده اى جزئياته مدركة بالحس
كالحمرة فى شبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة
فى المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما لا تدرك
الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصح ان يكون جوابا عما ذكره صاحب المفتاح
وهو ان وجه الشبه يأبى ان يكون طرفاه عقليين لان الوصف قد عدل
من التحقق الى التاسع كما ترى فى قوله الواحد الحسى شروع فى تعداد

امثله الاقسام المذكوره ووجه ضبطها ان وجه الشبه اما واحد او مركب
او منتزع وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي
او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل من اطرافه اما حسيان او عقليان
او الشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فتصير ثمانيه وعشرين لكن وجوب
كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما وبقي ستة عشر فالواصل
الحسي كالحمرة من المبصرات والطفاء اي خفاء الصوت من المسموعات
وفيه تسامح لان الطفاء ليس بمسموع وطيب الرائحة من المشمومات ولين الطعم
من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فنامر اي في تشبيه الطذا لوز و
والصوت الضعيف بالطعم والكتلة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير
والواصل العقلي كالواو عن الفاء والجراءة على وزن الحرعة الشجاعة
وتقال جرؤ الرجل جراءة بالمد واما اجساد الجرءة على الشجاعة لان الشجاعة
على ما قرر في الحكمة مختصة بنوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية
فيسع استواء الاسد فيها لخلاف الجرءة فانها اعم والهداية الدلالة الموصلة
الى المطلوب والفصل بين الاسماء والعطر الحلي بحيث كرم فما المشبه فحسوس
والمشبه به معقول في الكلام لف ونشر وهو طامي وفي جعل بعض الامثلة
تسامح كما مر من شبابه الركب كالواو عن الفاء واستطابة النفس
وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي مما طرفاه عقليان ان
تشبيه العلم بالطيب في كونهما جهتي ادراك وبيان وكل ان المراد بالعلم
الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم والطيوع شرط للادراك
والسبب والشرط يشركان في كونهما طريقا الى الادراك فيوهم من هذا ما
يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والطيوع
الانتفاع بهما كان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا
صوابا والوكت الحسي من وجه التشبيه لانتقم باعسار حمة الطرفين
وعلتها كما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين
لكنه سيتم باعساد آخر وهو ان طرفه اما مفرد او ان اوكب كان او احدهما
مفردا والآخر مركبا فان قلت ما معنى الافراد والتركيب هنا
ولم خصص هذا التقسيم بوجه التشبيه المركب دون الواحد قلت
كما ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون هيئة
مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفي في قولنا زيد كالاسد مفردان
لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو
في الانسانية واحد لا منتزع منتزعة الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد
الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة
وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه شبه ولذلك نرى صاحب المفتاح
يصرح في شبه الوكت بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة
على ما سيجيء ان شاء الله وح لا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد بهذا المعنى
اعني بمعنى ان لا يكون موهنا منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل وكيفية
لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركب الطرفين بهذا المعنى اعني
بمعنى ان تقصد الى معدودتين وتنتزع منهما هيئتين ثم تقصد اشتراك

المخوم

لان العقل جوهر الادراك

مع ان الشبه والمشبه به مركبان من اجزاء مختلفة لان زيدا مركب من الطويل والباطن المخصوص

الهيئتين في صيغة تعمهما وتشملهما انما يكونا اذا كان وجه الشبه مركبا صلاح

فلسائل ان يقول ايظهر ان ما ذكر في الفتاح من ان وجه الشبه يكون اما امرا
واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما
جمعه ملتئمة واما اوصافا مقصودة من مجموعها الى صيغة واحدة او لا يكون
في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي فيما اي في الشبيه الذي طرفاه
مفرد ان كما في قوله اي كوجه الشبيه في قول احيحة بن الجلاح او خيش بن
الاشلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية الملاحي
بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وفرجاه بتشديد اللام كما في هذا البيت
حين نور اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانا
اذا اخرجت نورها هي الهيئة بيان لما مر كما في قوله الحاصلة من تقادير
الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في الحمرة اي وان كانت
كبارا في الواقع على الكيفية المخصوصة اي تقاديرها حال كونها على الكيفية
المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية انها لا تكون مجتمعة
اجتماع التضام والتلاصق ولا على سبيل الافتراق بل لها كيفية
مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما يحل في مرأى العين
بين تلك الاجزاء وهذا الذي ذكرنا من امر الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر
غير المقدار المخصوص اي مقدار في القرب والبعد وغيره عنه صاحب المفتاح
بنهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني
ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل
المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ
من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا الشبيه الى على اشياء
وقصد الى الهيئة الحاصلة منها واني قلنا ان الطرفين مفردان لان الشبه
هو نفس الثريا والشبه به هو العنقود حين يفتح نوره ويبيض ان
المفرد قد يكون مقيدا وانه لا يقتضي التركيب فيما اي والمركب الحسي
في الشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بناء كانت مثار النقع يقال

مفعول الكون مخنوقا والملاحية في حال الجراح
النور والتبييض لاناث الافراد وضمائرهم

اثار الغبار اي حيجه فوق وسناد اسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي
يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين
ومن جعلها ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من
اللطائف التي قصدها الشاعر على ما سيطلع عليه في اثناء شرحه وقوله
من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوى يهوي بفتح الهاء اي سقوط اجرام
مشرفة مستطيلة متناسبة المقادير متفرقة في جوانب سمت مظلم
وجه الشبه مركب كما ترى وكذا اطرافاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال
قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع
بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك
وجب الحكم بان اسيافنا في حكم العلة للمصدر لئلا ينقلب في السمع تنوق
ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكبه ونصب
الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو
تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس لك ان تقول
لو تركت الناقة ولو ترك فصيلها فتجعل الكلام حملين وما ينبئك على ذلك
ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب ما تكون على
سبيل التبع لليل ولو كانت مستقلة فانها ان تقابل ليل وكواكب
فهو لم تقتصر على ان اذكر لمعان السيوف في اثناء الهجاء كالكواكب
في الليل بل عبر عن صفته السيوف وقد سلبت من اغمادها وهي تتقلب
وتترسب وتجيء وتذهب ومن الزيادة زادت الشبيه تفصيلا لانها لا تقع
في النفس الا بالنظر الى الكثرة من جهة واحدة ولكن لا مثل للسيوف في حال
احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اصطرابا شديدا
وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم
بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف
باختلاف حدها الاموسلاقي وتتداخل ويصادم بعضها بعضا فان
اشكال السيوف مستطيلة فتبقى على حد الذهاب بكلمة واحدة وهي قوله

النظر الهما بحيث ان جرمهما وجدهما موجبة لهيئة الهيئة وكذلك الى آخره اذا كانت
في بدء الاشكال والوجه الثاني ان يجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف
فهما كل ايضا يعني كما لابد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف
فكذا في الثاني لابد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة كان
يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل
ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه موجودا ولو لحركة واحدة كحركة الوحي والهم
لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي في قول ابن المعتز
وكان البوق مصحف قاري بحذف الالف اي قاري فانطبقا مرة وانفتحا
اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف
يتحرك في الحالين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة
الى جهة قال الشيخ كل هيئة من صفات الجسم في حركاته او الم يتحرك الى جهة
واصل فمن شانه ان يعرض ويتبدل كلما كان التفاوت في الجهات التي
يتحرك اليها بعض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر وهي تكليف لك
قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسر وكالغيان تلتحف خضر
الحبرة على قوام معتدل فكانها والزهر حاك عليها التعاطف ثم ينشرها
المجمل وضع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي
في قول ابي الطيب في صفة كلب يعني اي تخليس وملك الكلب على اليتيم
حلوس البدوي المصطلي باربع مجدول ثم مجدول اي بفوايم محكمة الخلق
من جدل الانسان والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موضع كل
عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء
موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس الاعرابي
البدوي عند الاصطلاء بالنار والمتوقد على الارض ومن لطيف ذلك
قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع
الى تودع مرتحل او قائم من تعانيق فيه لوثقته مواصيل لنيطته من الكلل
شبهه بالمتمطي المواصل نطيه مع النوض لسببه وهو اللوثة والكلل

نهاوي فان الكواكب اذا تفاوت اختلف جهات حركاتها وكان طلعها
في نهاوي بعدها تدافع وتداخل لم امنها بالنهاوي بستطيل اشكالها فاما
اذا لم تنزل عن امكنتها فهو على صوله الاستدلال هذا كلامه وقوله ان
السباقة في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مناد النوع مثل هو
مما يعلق به موضع الاثنان لكون الواو ليقع موقعها كما يقال في قولنا زيد
ضارب عمرو وبكر اي بكر في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المنادى
يقع المصدر على ما يسبق الى الوهم والمركب الحسي فما طرفاه مختلفان
احدهما معود والآخر مركب كما مر في شبه الشفق بالعلام يافوخ نشزان
على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشز اجرام خمر منبسطة
على رؤس اجرام حصر مستطيلة مخروطة فالشبه موجود والشبه به مركب
وكذلك كما في شبه نهار في تعميم متشمس شائه وصحو الزنجي بليل متغيم ولهذا
زاده كهف في تعميم الشبيه باعماد الطرفين ومن بديع الموكف طبقا
اي وجه الشبه الذي يجيء في النبات التي يقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة
التي يقع عليها الحركة من الاستداره والاستقامة وعرضها وتعقيبها فيها تركيب
ويكون جاريا في كل الهيئات على وجهين احدهما ان يقارن بالحركة غيرها
من الاوصاف الجسم كالشكل واللون قد غيد الص عباده الشيخ في اسرار البلاغة
حيث قال اعلم ان مما يزدوج به الشبه دقة واسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع
عليها الحركات والهيئة المقصودة في الشبه على وجهين احدهما ان تكون مجردة
من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله
اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز او ابي النجم والسمك كالمراة في كل الاشكال
من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاستواء والحركة السريعة المتصلة
مع نوح الاشراف واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه
بهم بان ينبسط حتى يغيض من جوانب الدايرة ثم يبدو له بعال بدا له اذا
ندم والمعنى ظهر له رأي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بدا له الى
الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان

فنظر الى الحالات التى فلخطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف الشبيه بالمتضايف
فانه من قريب لشاول يقع فى نظر الرائى للمصلوب لكونه امرا جليا والمركب
العقلى من وجه الشبه كومان الانتفاع بالبلغ نافع مع تحمل الثوب استصحابه
فى قوله مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا اجمع
سفر بكسر السين اهو الكتاب فانه امر عقلى منتزع من عدة امور لانه
دعوى من الحمار فعل مخصوص هو الحمل بان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار
الكبار او جملة العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب الشبه واعلم انه قد
ينتزع من متعدد فمع الخطاء لوجوب انتزاعه من الكثر كما اذا انتزع وجه
الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة فقال ابرق
القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل سيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شئ
من معانى الوجهين واخواتها ابرقت السماء اذا اصابت ذات برق وفى الاساس
ابرق فلانة اذا احسست لك وتوضحت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم
اى توضحت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما رأوها اشفقوا وخافوا
تخوفت الكشف فانتزاع وجه الشبه من مجموع قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اى من جمع البيت فان المراد الشبه
اى شبه الحالة المذكورة فى الابيات السابقة بظهور الغمامة للقوم العطاش
ثم تفرقها وانكشافها بالاتصال اى بواسطة اتصال بعض باعضاد ان يكون وجه
الشبه والمعنى المشترك فيه اتصال ابتداء منظم بانتهاء منوط لان البيت
مثل فى ان يظهر للمضطر الى الشئ الشديد الحاجة اليه امارة وجود ثم يتوهم
ويبقى بحسرة وزيادة تحسر فالباء فى قوله بالاتصال ليست التى تدخل
فى المشبه به لان هذا الوجه مشترك بين الطرفين والشبه به ظهور الغمامة ثم
انكشافها بل هى مثل الباء فى قولهم الشبه بالوجه العقلى اعم قلنا مثل
فان قيل هذا يقتضى ان يكون بعض التشبيهات المجموعة كقولنا زيد
يقطع ويكدر شبيها واحدا الا ان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض
من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بان يجمع بين الصفتين وان احدهما لا تقدم

فلنا الغرض منها ان الغرض فى البيت ان تثبت ابتداء مطمعا منصلا بانتهاء
مؤيس وكون الشئ ابتداء لآخر امرا زايدا على اطمع بهما ليس فى قولنا يقطع
ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احديهما بالاخرى
لانك لو قلت مطمع مؤيس لم يقتض لذكر الكدر وجدت تشبيها له باطلا
فى الصفاء ومحالا على حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة
ثم التوبيخ المقتضى ربط احد الوصفين بالآخر كو كر الفص وقد نقل عن
اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من الشبه المصطلح بل
هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستوقف ان شاء الله تعالى وقد ظهر
مما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تتفاوت لتشبيه المركب فى مثل ما ذكرنا بامور
احدها انه لا يجب فيها ترتيب الباقى انه او احذف بعضها لا يتغير حال الباقى
فى افادة ما كان بخلاف قبيل وقبل الحذف فانا اذا قلنا زيد كالاسد والبحر والبيث
لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه
بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم تتغير حال الباقى فى افادة
معناه والله اعلم وقد مر ان وجه الشبه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد
والواقع من الاولين شرع فى الثالث وهو اما حسى او عقلى او مختلف والمتعدد
الحسى كاللون والطعم والرائحة فى تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلى
كخوف النظر وكمال الحذر واخفاء السفاه اى نزوا الذكور على الاناث وفى
المثل اخفى سفادا من الغراب فى تشبيه طاير بالغراب والمتعدد المختلف
الذى بعضه حسى وبعضه عقلى كحسن الطلعة الذى هو حسى ونباهة الشان
اى شرفه واشتهاره الذى هو عقلى فى تشبيه انسان بالشمس واعلم انه
ضمير للشان فدسنع الشبه اى العامل بعامل بهما شبه بالتحريك اى
تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالكون وعند المحقق المراد ههنا ما به
التشابه اعنى وجه الشبه من قبيل البياض لاشتراك الضدين فيه اى فى
التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب
بواسطة تمليح اى اتيان ما فيه ملاحة وطرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشئ مليح

من غير فصل الى الشبيه سواء كان الظرف جامدا او مشتقا نحو كان زيد الاخوك
وكانه فعل كذا او مثل اكثر في كلام المولدين ومثل وعلى معناه كسابه
ما اشتق من المماثلة والمشابهة والمضارعة وما يؤدي معناها والاصل في
نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما دخل على المؤكد كلفظ نحو ومثل وشبه
كخلاف نحو كان وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد
كالاسد او كولد الاسد وقوله ٢ منهم كمثل الذي استوقد نارا فان
المشبه به وهو مثل النور في حالة وصفته العجيبة الشان وانما
تعابر اكقوله ٢ او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية
فان المعدر او كمثل ذوي صيب محذوف في له لانه قوله يجعلون اصا
بعهم
ن اذانهم من الصواعق علمه لان من اضماره لابد طهامي مرجح
وحذف مثل لقيام التوبيخ اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد
نارا فالمثل المشبه به هو لي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما
جعلنا ذلك من قبيل ما وليَ المشبه به الكاف ماذكر في الكشاف والايضاح
فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله ٢ انما مثل الحياة الدنيا كماء ان ليس
المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمجموع آخر ينحل للمقدر فعلمنا انه
اذا كان المشبه به مقدرا هو من قبيل ما وليَ المشبه به حرف
التشبيه وقد صرح بذلك في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا
انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس
من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان المقدر كما يكون الحواريين انصار
الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان حامد صلاته والم
مقدر كقولهم اتيكه وقت خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به ومكون
الحواريين انصارا مقدر يلي الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما
اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا
بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح
اوقع الشبه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من

او تكم اي تشجيعه واستهزاء وفعال للجبان مما يشبه بالاسد وللبخيل ملو
حاتم كل منهما كنخل ان يكون مثالا للتملح والتهكم وانا فوق بينهما بحسب المقام فان
كان الغرض مجرد الملاحة والطرافة من غير قصد الى الاستهزاء وسخريه فتملح
والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التملح حلوان يشار في نحوى الكلام
الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا ملو حاتم مثال للتملح لا للتهكم فهو غلط لان
وكل انما هو التملح بتقديم اللام على الميم على ما سبجي في علم البديع وسيصرح قولنا ملو
حاتم اشارة الى ما سمع من قصة حاتم ثم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي انا
من اي انس وعيل فسل بغيظ الضعاك حسبي ان قائل من الابيات
قد قصد بها الهزء والتملح فان قلت ظاهر قوله لاسئرة الى الفضلين فيه يوهم ان
وجه الشبه بين الجبان والاسد هو النضاء وما عسار وصفي الجبن والجراءة
وكذا بين البخيل والحاتم وحينئذ لا تملح ولا تهكم لانا اذا اقلنا اجبان كالشجاع في النضاء
اي في ان كلا منهما نضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء فحينئذ لا حاجة
الى قوله ثم تنزل منزلة المناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد
انا اذا اقلنا للجبان مواسد والبخيل ملو حاتم وارد نا التعريض بوجه الشبه اثبات
لنا ان نقول في النضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول مواسد
في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في الشبه هو ضد الجراءة والجود
وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التملح او التهكم
لاشتركهما في الضدية كما جعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا
للجبان ملو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التملح والتهكم هكذا ينبغي ان نفهم
هذا المقام واداته اي اداه الشبيه الكاف وكان حال الزجاج كان للشبيه
اذا كان الظرف جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كان زيد
قائم لان الظرف في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه
مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف
وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الظرف بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف
المقدر نحو كانك قلت وكانني قلت واعلم انه قد يستعمل هذا الظن بثبوت الظرف

انصاري لله وانما المراد كونوا انصارا مثل كون الحواريين انصارا
فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع الشبه بين كونوا وكونوا ان المراد ان الاول
مشبه والثاني مشبه به فحرم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اوليس
المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين السارح العلامة فاندفع
قول هذا البعض بان الآية لا تكون نظير القوله كصيب وبان سببه الكون
بالليل مما لا وجه له وهذا اغلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في الظاهر الشبه
بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى من انا انصاري الى الله اوقع
كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى
كما هو صريح في الكتاب فالشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب
من السماء بعيضه ثم ما ذكره الشارح العلامة في توجيه لفظ الفاء كاف في رد
هذا القول وعلوان منع كلامه فاوضح الشبه اي شبه كون المؤمنين انصارا لله
على ان اللام للعهد اي وابراسي كون الحواريين انصارا على ما بينهم ضمنا ويستلزم
قوله كوني انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح بعض ان الشبه كون المؤمنين
انصار الله والشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصارا على ما بينهم ضمنا
ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى
لشبه كونهم يقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع الشبه بين كون
الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو احمد عليه السلام او حواري الرجل صفيه
وخلصائه والله اعلم وقد يليه عيسى اي قد يلي الكاف غير الشبه به وذلك
اذا كان الشبه به مركبا لم يعتبر عنه بموجود دال عليه وانما فعلنا ذلك احترازا عن
نحو قوله كمثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان
الشبه به مركب لكنه عبر عنه بموجود يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة
العجيبة الشان فاضرب لهم مثل اطوار الدنيا كماء انزلناه من السماء
فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح او ليس المراد
تشبيه حال الدنيا بالماء والمواد آخر يحتمل البعد بل المراد تشبيه حالها
في نضرتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل

من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم يبيس فتطيره الرياح
كان لم يكن فان قلت فليبق هنا ايضا مضاف محذوف
اي كمثل ماء فيكون المشبه به بلى الكاف لتقدير الكاف قوله او كصيب
قلت هذا التقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه خلاف
قوله او كصيب فان الضمائر من قوله يحملون اصابعهم في اذانهم للذين
لها من مرجع قال صاحب الكشاف لو لا طلب فعل الضمائر مرجعا
لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان راعي الكيفية فتنزعة
سواء ولي حرف الشبهة معنى وبنائي به السبعة ام لا الا ترى الى قوله
انما مثل اطوار الدنيا الا تراه كيف ولي الكاف وليس الغرض تشبيه
الدنيا بالماء ولا بعوارضه تحمل للعدس وما هو بين في هذا قول لبيد
وما الناس الا كالديار واهلها يوم حلوها وغدا بلاقع بشبه
الناس بالديار وانما شبه وجوههم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم
بحلول اهل الديار فيها وسرعة تهوصهم عنها وتركها خالية هذا كلامه
فان قيل هب ان طبق جمع الضمير اخرجنا الى تقدير ذوي فما وجه
الاحتياج الى تقدير مثل لان الشبه ليست ذوات ذوي الصيب
بل حالهم وصفتهم لا ما تقول الا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير
ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة
المذكور كما في قوله انما مثل الجيش الوسا كماء بل الجواب انه لما انتفع
باب الحذف والتقدير صار تقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير
ذوي لانه ادل على القصة واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل
الذي استوقد فليتامل وقد ظهر مما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء
انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف والشبه به لم يلي الكاف لكونه محذوفا
فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل بمعنى عنه اي عن الشبه كما في علمت
زيدا اسدا ان قرب الشبه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية
لما في علمت من الدلالة على تحقق الشبه وتيقنه وكما في حسبت او خلت

زيد اسد ان يقدر الشبيه ادنى بتعيد للمائى الحسبان من الدلالة على الظن
دون العجس فغيه اشعار بان شبهه مالا سد ليس بحيث يتبقن انه
هو هو بل يظن ذلك ويخيل وفى كون هذا الفعل منبئا عن الشبيه نظر للقطع
بانه لا دلالة للعلم والجبان على كل واحد منهما بان الاسد لا يمكن
حمله على انه يكشف وانه انما يكون على تقدير اداة الشبيه سواء ذكر الفعل
او لم يذكر كما فى قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال السمة من الثوب
والبعد لكان اصوب والنوض منه اى من السمة فى الاغلب يعود والى الشبه
واطوى النوض العايد الى المشبه بيان امكانه يعنى بيان ان الشبه امر ممكن الوجوه
وذكر فى كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما فى قوله اى
قول ابى الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
فانه اراد ان يقول ان الممدوح فاق الناس حيث لم يشاركهم فى شىء من سننه وسهامهم بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا فى الظاهر كالممسوح لاستبعاد
ان تتناهى بعض آحاد النوع فى الفضايل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير
كانه ليس منها فاحتيج لهذا الدعوى وبيان امكانها بان شبهه حالة بحال
المسك الذى هو من الرفاهم انه لا يعدم من الدماء فانه من الاوصاف الشريفة
التى لا يوجد فى الدم فان قلت اين الشبيه فى هذا البيت قلت
يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام
مع انكل واحد منهم فلا استبعاد فى ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد
فاقها حتى لا يعد منها فحال كل شبيهة بحال المسك ويتسم مثل هذا الشبيه بها
ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اى بيان حال الشبه
به على اتى وصف من الاوصاف كما فى شبيه ثوب باخر فى السواد اذا علم
كون المشبه به دون الشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها مبينة او مقدارها
اى بيان مقدار حال الشبه فى القوة والضعف والزيادة والنقصان كما فى
شبيهه اى مسئلة الثوب الاسود بالغراب فى شدة به اى فى مثل السواد
او بغيره مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تقدير حال الشبه فى نفس السامع

لا على امكانه اذ لا يعقل له

قوله والقرض تحزئة الشبيه عن الكل
قوله اما بيان على الاخر كان الثوب ان كان كذا
وكذا فانه عقود الدعاء على والكاف
والبعد السمة فكم عليه وعلى وقوعها
فيكم لسادام الحى كوم عليه تردى

قوله فلا استبعاد وذكر لان الكل يعود الى الوال
فيه اشارة الى جواب السؤال وافهم ستعاد
ان

قوله معطوف على بيان امكانه لا يخفى
معطوف على بيان امكانه اذ لا معنى له
فتدبر

وتغوير شانه كافى شبيه من لا يحصل من سعيه على طايل كمن يرقم على
الماء فانك تجد فيه من تقدير عدم الفايدة وتغوير شانه ما لا تجده فى غيرها
لان المحكوم بالحيثيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحيثيات وفرط
الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت
يوم كاطول ما يتوصم او كانه لا آخر له فلا تجد السامع من الانس ما
تجد فى قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزبرقان عنا واصطكا
المزاحم وكذا اذا قلت ح وصفته بالقصر يوم كاقصر ما يصور وكلح البصر
وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجده فى قولهم ايام كاباهيم الغطا وهو الشاعر
ظللنا عند باب ابى نعيم يوم مثل سالغة الذباب وكذا اذا
قلت فلان اذا قام بشىء لم ينزل ذاكرا عن وكنى وقصر خواطر على ادعاء
عنه فيه ولم يشغله عنه شىء فالسامع لا يصادف فيه من الاذعنة
ما يصادف من انشاد قوله اذا قام الذى بين عينيه عزمه ونكب عن
ذكره العواقب جانبا وهى الاغراض الاربعة لبعض ان يكون وجه الشبه
فى المشبه به اتم واظهر منه اشهر اى وان يكون المشبه به بوجه الشبه
اشهر واعرف ظاهرا من العباد ان كلا من الاربعة بعضى وكل وليس
الامر كذلك لان سان امكانه انما يقضى كون المشبه به بوجه الشبه
اشهر لصحة قياس المسمة عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقضى كونه
ح المشبه به اتم وكذا سان حاله لا يقضى الا كون المشبه به بوجه
الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين فى السواد لان الفوضى بجرد
الاسناد يكونه اسود وكذا سان مقدار حاله لا يقضى كونه اتم بل هو
يقضى كون المشبه به على حد مقدار المشبه فى وجه الشبه لا ازيد ولا
لعين مقداره على ما هو معلوم له ولذا قالوا كلما كان وجه الشبه او حل
فى الملاحة عن الزيادة والنقصان كان الشبيه ادخل فى القبول
واما تقرير حال بعضى الامرين جمعا لان النفس الى الاتم اشهر
اميل فالشبيه لزيادة التقدير والقوة اجدر فان قلت لم خصص

النقص

اعرف وجه الشبه فما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان
مقدار كل لم يجب في بيان مقدار ان يكون المشبه به معروفا عند اعرف حاضر
مقدار الشبه في وجه الشبه لانه ازيد ولا انقص واجب ان يكون اتم في وجه
الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع
وان يكون مسلم الحكم معروفا معا تقصد في وجه الشبه او كان الغرض بيان
امكانه او تقريبه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد
اسطرافه او سرعة مرفوع معطوف على بيان امكانه اى ترس الشبه في عين
السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه
وجه مجدور بسلحفاة جامع قذفوتها الدبكة او استطرافه اى عد الشبه طريفا
وحديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد بحر من المسك موجه الذهب لابراز
اى انى اسطرف في هذا التشبيه لابراز الشبه في صورة الممتنع عادة
وللاسطراف وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة واطوان يكون الشبه به
نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند
المشبه كما في قوله اى قول ابى العتاهية يصف البنفسج والازورد تية
تزهو قال الجوهري زها الرجل تنوه زهوا اى تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن
دريد زها يزهو زهوا بزرقتها في الرياض على حمر اليواقيت كوزان يربد
بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها
اوايل النار في اطراف كبوة فان صوله اتصال النار باطراف الكبوة
لا يتذكر حضورها في الذهن نادر من اكل موجه الذهب لكن يتذكر حضورها
عند حضور فيستطرف لما سلم عنافي من صوابتين متباعدتين غاية
التباعد ووجه آخر انه اذا اكل شبهها النبات غض طري وراق
طلي من طلف نار في جمر يتولى عليه البصل ومبنى الطباع
على ان الشيء اذا اظهر من موضع لم يتوقع ظهوره منه كان ميل النفوس
اليه اكثر وطربها به اجدر وقد يعود الغرض من الشبه الى
المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من الشبه في وجه الشبه

من الادبية بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف
لا يعرض الا تمية والاشتهاء لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة
الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا مبنى الشهوة منه
بالسواد ولان المشبه المشتركة هي الوجه المجدور واللحة الجامدة القوقة
ليست في اللحة الم ولا هي بها اشهى وكذا في الاسطراف بل كلما
كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بناء على الاغراض
الاتية وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به
ان يكون اعرف بوجه الشبه من المشبه واخص بها واقوى حالا
فيها والام يصح ان لذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه
ولا لزيادة تقريرها ولا لابراز في موضع النقصين او التشويه لامتناع
توقف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الابلغ في معرض
الاسطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد بحر من المسك موجه الذهب تعللا
لامساع وقوع المشبه به وطوا لبحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور
ليستطرف الشبه لصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الاخر اى
تعللا لندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه
الى المشبه لمثل ما ذكر اى ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشراح
العلامة وعلى هذا يكون علة حذف المشبه به الذي لاكون اعرف واخص
واقوى في صورة الاسطراف خارجا عن التعليل وفصل معنا لمثل ما ذكر
من توقف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه وبالجملة قد تعلل لابطانه
وعوانه لانه لا يدل على وجوب كون الشبه به اقوى حالا مع وجه الشبه
الا فيما يكون لزيادة التقرير ثم لابد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاسطراف
ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة او النذر
ليحصل الغرض واما في وجه الشبه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وح لا يبعد
ان يكون مراد السكاكي بجملة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه
اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به

وذكر ع السمه المغلوب وعلوان لجعل الناقص فى وجه الشبه مشبها به
فصدا الى ادعاء انه زايد كقوله اى قول محدث وخطيب وبدا الصباح
كان غرته هى بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم ثم تعال غرة
الشئ لاغره واكرمه وغرة الصباح بياضه وجه الخليفه حسن يفتح
فانه قصد ايهام ان وجه الخليفه اعم من الصباح فى الوضوح والضياء
وفى قوله حيين يفتاح دلالة على اتصاف المدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم
شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له واعلى كونه كاملا فى الكرم
يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح والضرب الثانى سماه
الاهتمام به اى بالشبه بكشبيه الجامع اجهما كالبدر فى الاشراف
والاستدارة بالوعيد وليس هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا
الذى ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا ادرك
الحاق الناقص فى وجه الشبه حقيقة كحاق الشبه الذى يعود الغرض منه
الى الشبه او ادعاء كحاق الشبه الذى يعود الغرض منه الى المشبه به بالزايد
فى وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان حاق الكلام كله ليس مما يقصد فيه الحاق
الناقص فى وجه الشبه بالزائد على ما قررناه فيما سبق فان اريد الجمع بين
شيئين فى امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا فى ذلك
الامر والآخر زايدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجدا
ترك الشبيه الحكم بالتساوى ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به
اختيارا من يرجح احد التساوى فى وجه الشبه كقوله اى قول الى اسقى الضيا
تشابه دمعى المزن والمزن منهما فمن مثل ما فى الكاس عينى تسكب لو انه
ما ادرى ايا طرة اسبلت جعونى يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل
واسبلت السماء فالباء فى بالطرة للتعدية وليست بزايدة على ما توضح
ام من عجب فى كنت اشبه لما اعتقد التساوى بين الدمع والمطر ولم
يقصد ان احدهما زايد فى الطرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه
وترك الشبيه والحوز عند ارادة الجمع بين شيئين فى امر الشبيه

الضاحك شبه غرة الفرس بالصبح وعكس فى تشبيه الصبح بغرة الفرس
متى اريد ظهور مشبه فى مظلم اكثر منه اى من وكل المشبه من غير قصد الى المبالغة
فى وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو
وكل اى لو قصد شئ من وكل لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به
لانه اريد فى وكل ما هو المسوغ فى اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد
ضرب من المبالغة فى اثبات الصفة للشئ والعصد الى ايهام فى الناقص
انه كالزايد اقتصر على الجمع بين الشيئين فى مطلق الطول والشكل
واللون او جمع وصفين على وجه يوجد فى النوع على حد او قريب
منه فى الاصل فان الفرس يسمى فى السمه فمنى او لشئ من وكل
لم يسم فان قلت امساع لم صح احد التساوى ومتى يصح ان لحظ الحكم
بالشابهة والجواز الشبه اصلا قلت الساوى سببا انما هو فى وجه
الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض
وسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة والنقصان فى اسنوما
فى الامر الذى قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك الشبيه الذى
فى الاغلب عن كون احدهما ناقصا والآخر زايدا فى وجه الشبه هذا تمام
الكلام فى اركان الشبيه وفى الغرض منه واما النظر فى احكامه فهو ان له
تقسيما باعتبار الطرفى وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة
وآخر باعتبار الغرض قد ذكر مثل الاول فيما سبق والثانى والثالث
الى الاول بقوله وهو اى السمه باعتبار الطرفى اى الشبه والمشبه به
اربعة اقسام لانه اما ان شبيه مفرد بمفرد وهو اى المفرد ان عيى مقيدين
كتشبيه الخد بالورد وكشبيه كل من الرجل والمراة باللباس للآخر فى قوله
من لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد منهما يشتمل على صاحبه عند
الاعتناق كاللباس اولان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع
فى فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت ليس
قوله لكم ولهن قيدا فى المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له فى الشبه لعدم

لوف الاشتمال او الصيانة علمه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه
على طايل هو كالواقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيدان لا حصل
من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيدكون رقمه على الماء لان وجه
الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار حدين
العدمين ثم العدم قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون
بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغيرذلك او محلهان اي احدهما مقيد
والآخر كقوله والرسم كالمراة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد
والمشبه به وهو المراة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي شبه المراة
في كف الاشل بالشمس هو المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما شبه مركب بمركب
كما في بناء وطوقوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه وحكم شبه
المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور
كما صرح به صاحب المفتاح اسناد العمه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب
تاخذ اشياء فوادي متنوعة بعضها عن بعض فتشبهها بنظايرها وتشبه
كيفية حاصلة من مجموع اشياء فان ضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا
واحدا باجزاء مثلها ثم شبهت المركب بالمركب فلا يكون حسب طرفي كل جزء
من اجزاء احد طرفيه مقابلا من الطرف الآخر كقوله فكان اجرام النجوم
لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان شبه النجوم بالدرر
وشبه السماء ببساط ازرق شبه حسن لكن ابى ملوعي الشبه
الذي يرتكل البيئة التي تملا القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم متلقة
متفرقة في ادیم السماء ومن ازدرافها الصافية وقد لا تكون كل الهيئة
كقوله فكانما البرج والمشتري قد امه في شائع الرفعة منصرف بالليل
عن دعوة قد اثمرت قدامه شمعة فانه لو قيل البرج الكوكبي منصرف
من الوعوة لم يكن شبها وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من احد
احد الطرفين مقابلة من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله
٢ مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح ان حذف التشبيهين

من التشبيهات التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به
وهو القول المحمل والمذهب الكلامي وان جعلتهما من المفرد فلا يبعد ان
تكلف وهو ان يقال في الاول شبه الناقص بالمستوقد نارا واطهار الايمان
بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين
الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما
فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفار من الانواع
والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق وامانية مفرد
مركب كما قرن سعة السقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من
زبرجد فالمشبه مفرد وهو السقيق والمشبه به مركب من على امور
كما ترى وكذا شبه الشاة الجبلي بحمار اتتي مشغوف الشفة الحوافر
ثابت على رأسه شجر ناعض والفرق بين المركب والمعقد
احوج شيء الى التامل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء اذا هو الراقم
بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي شبه السعف او الشاة الجبلي
هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وحاصل
المفتاح في شبه الشاة الجبلي من شبه المعود بالمعود كشبه السقيط
بعين الدبل وشبه الثريا بالعقود المنور وشبه الشمس بالمراة
في كف الاشل وجعل الشبه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد
بدت مشرقة لها حاجب كانها بوتقة اخيت بكحل فهاذهب
ذائب وقوله كان مثار النقع وقوله فكان اجرام النجوم وقوله فكانما البرج
من شبه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة
حاصلة من عدة امور ولم ينهض شبه المعود بالمركب وعكسه
وكان ما ذكر في اقرب فان الفرق بين شبه السعف وشبه
الشاة الجبلي انه قصد في الاول الى ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة
كالاف الثاني ضعيف واما شبه مركب بمعود كقوله اي قول اي
تام ما صاحبي تعصيانا نظيركما اي ابلغا اقصى نظيركما واجتهدا

في النظر نقال تقصيته اى بلغت اقصاه كذا في الاساس ثريا وحوها الارض
كيف تصور اى تتصور لحرف النا، نقال صوره الله صوره حسنة فتصور ثريا نهنا
مشمسا دانيا لم يستره غيم فدسنا به اى خالطه زهير الوني خضبها
لانها انضر اشد خضرة وكلما هوى اى فلك النهار الشمس تمعمر اى ليل فو
قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار النبات فتقصت باخضر ما
من ضوء الشمس حتى صار يقرب الى السواد بالليل المقمر والمشبه
مركب والمشبه به مفرد ولاخ هذا عن ناسخ والضا تعميم آخر للشبيه
باعسار الطرفي واعوانه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف واطوان يلوى
على طريقة العطف او غير بالمشبهات الاولا لم بالمشبه بها كقوله اى قوله
امرء القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطير وكان قلوب
الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها الذي وكرها العقاب والحشف وملو
اردء التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعقاب واليابس
العتيق منها بالحشف البالي اولس لاجتماعهما مشبه مخصوصة يعتد بها
ويقصد شبههما ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انما يستحق الفضيلة
من حيث اختصار اللفظ واحسن الترتيب فيه لان الجمع قابل في
عين الشبيه او ملفوف واطوان يلوى بمشبه ومشبه به ثم آخر ولفو
كقوله اى قول المرقش الاكبر يصف ماء الثنية اى الطيب الرائحة
مثل الوجوه وثانيه واطراف لاكف وروى اطراف البنان عنهم
شجرا احمر ليتن وان تعدد طرفه الاول بمعنى المشبه ودون الثاني شبيه
البشرة كقوله ضيغ الجيب وحالي كلاهما كالليالي وقفرا في صفاء
واد معي كالليالي وان تعدد طرف الثاني دون الاول فشبيه الجمع كقوله
اى قول النجدي نابت نديا لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان
كانما يبسم وكل الاغيد اى الناعم البدن عن لولو منضد منظم او برد
ملوحب النمام الاقاح جمع اقحوان وملور ذا له نور شبه نقوش بكثبة
اشياء وفي الحرير يفتر عن لولو رطب وعن برد وعن اقاح

اعن طلع واعن حبب شبيه بحمة اى كون مدين البيتين من باب
الشبيه بطرلان المشبه اعني الثغور غير مذكور لفظا ولا عدرا الا
ان لفظ كانما في سابق البيتين يدل على انه شعله لا استوان
وستمع في هذا الكلام ان شاء الله ومن شعله اجمع قول الصاحب
بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه اتتني بالامس ابيات
تعلل وحي يروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل
وتيل الاماني وعهد الصبى ونسم الصبا وصفو الدنان ورجح
النبان واعسار وجهه عطف على قوله باعسار الطرفي اى الشبيه
باعسار وجهه يعم ملب بعمات الاول بمثيل وغير مثيل والكل
مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما
بمثيل وطوى اى الشبيه الذي وجهه وصف منتزع عن متعدد
امرين او امور كما مر من شبيه الثريا والسعد في بيت بشار
وشبه السمل بالمرآة في كف الاشل وشبيه الكلب بالبدي المصطلا
والشبيه في قوله يؤمل الذين حملوا النور له الآله والشبيه في قوله
كما ابرق فوما عطاشا البيت الى غير ذلك وغيره اى المنتزع
من متعدد الكاكي بكونه غير جمعي حيث قال السعد مني كان
وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من علة امور خص باسم التمثيل
كما مر في شبيه مثل اليهود بمثل الحمار وان وجه الشبيه هو حرمان
الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه لانه وصف مركب
من متعدد وليس بحقيقي بل مما يعاد الى التوهم وكذا قوله كمثلهم كمثل الذي
استوقد نارا الآية وما اشبه وكل بالتمثيل سمي اخص منه
بشهرة الجمهور واما صاحب الكشاف فجعل التمثيل الشبيه المنتزع
من امور واد لم يكن الشبيه عقليا نقال انه بنفس الشبيه ولا نقال
ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل
عليه وان يقال ضرب لاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقوان

الاماني
جمع قلة للاماني
الصافي من الاوان
التمثيل
البلاغة
اسرار

والحق للعلم واما غير المشكل وهو خلافه اى خلاف المشكل وهو عند الجمهور مالا يكون
وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكى ما لا يكون وجهه منتزعا منه او بكونه
وصفا حقيقيا فيه فالثريا بالعقود المنور يشكل عند الجمهور وليس بمشكل
عند السكاكى والضابط عندهم للشبه ما عساه وجهه وهو انه اما مجمل وهو
ما لم يذكر وجهه ممكنه اى فمن المجمل ما علم طاهرا وجهه او فمن الوجه الغير المذكور
ما علم طاهرا لكل احد كالكاف او منه خفى لا يدركه الا الخاصة
كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى ابن طرفاها اى هم متناسبون فى الشرف
لا يمتاز بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اى الحلقة المفرغة متناسبة
الاجزاء فى الصورة لا يمتاز بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة
متصلة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم تكن متصلة الجوانب فان
موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا وذكر جار الله ان هذا
قول الاكثرين وبه قالت عائشة بنت الطرثبة حين مدحت بنيها الكملة
وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس
اولا وزياد العبسى وقيل انما سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة
لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت لكنهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم
كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بنى
المهلب للحجاج لما سأل عنهم والضمائم منه اى من المجمل وقوله منه دون
ان يقول اما كذا او اما كذا اشعارا بان هذا من سمات المجمل
لا من سمات مطلق الشبه وهذا عطف على قوله ممكنه ظاهر
ومنه خفى اى ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعنى الوصف
الذى يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد فقولك ازيد الفاضل
اسد يكون مما يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالسبعية
هكذا ينبغى ان يفهم ومنه اى ومن المجمل ما ذكر فيه وصف الشبه به
وحل يعنى ان وصف الشىء بوجه الشبه كقولهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى
ابن طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر

بوجه الشبه كما مر من قول النابغة الذبيانى فانك شمس الملوك كواكب
اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفها اى وصف الشبه
والمشبه به كليهما كقول ابى تمام فى الطين من سهل سعيد
البعد فى والليل عندى كنيه ذكر الرضى فى ساعة الغضب صدوف
عنه اى اعرضت ولم تصدف مواصلة عنى وعاودت ظنى فلم تخب
كالغيث ان جئته وافاك اى انك ربيعة تفعل فعله فى رقة
شبابه وربيعة اى اول واصابة رئيس كل شىء افضله وان ترحلت
عنه فى الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فايضة عليه اعوض
اولم يفوض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت
عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعنى الافاضة فى حالتى
الطلب وعدمه وحالتى الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر
فيه وصف المشبه وحل كقولك فلان كثير ايادى يد لدى ووصل مواصلة
الى طلبت عنه او لم اطلب كالغيث او كانه تركه لعدم الظفر
بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه
كقوله وثغره فى صفاء وادمع كاللالى وهذا على قسمين احدهما ان
يكون المذكور حسية وجه الشبه والثانى امرا ملتزما وحاله واشار
الله بقوله وقد يتاح بذكر ما يستتبعه مكانه اى بان يذكر مكان وجه
الشبه ما يستلزمه اى يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام
الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اى وجه الشبه
فى هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه التشكل بين
العسل والكلام لا الحلاوة التى هى من خواص المطعومات فان السكاكى
وهذا التاميح لا يكون الا حسيا لان الشبه فى وصف اعتبارى
كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركيبهم التحقيق وجه
حسى فيه الى حسى وعقلى مع امانة فى التحقيق لا يكون الا عقليا
كما مر من تشابههم هذا يعنى ان ذلك التاميح ناش عن هذا التاميح

ومتفرع عليه وذكر انهم لما سامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الطلاق مثلا
وهو امر حسي قطعا حملهم ذلك على ان يسامحوا فيجعلوا وجه الشبه منقسما الى
الحسي والعقلي فيصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الطلاق الذي هو من الامور المحسوسة
قطعا كذا ذكر الشارح العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا
التسامح هو الطلاق لا يدل على جعل وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد
في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة فما كيف يكون الحامل على
التسامح وترك التحقيق هو ما ذكره وقال والذي يخطر بالبال ان مرجع كلام السكاكي
ان تسامحهم في تسمية وجه الشبه الى الطبعي والعقلي وتسمية بعضه حسيا انما هو من قبيل
التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه
في نحو الخد كالورد هو الحمرة المدركة الكلية الغير المحسوسة اللازمة للحمرة
المحسوسة لكنه يلزمها في الوجود ان تكون جزئية محسوسة فالحمرة اللازمة لها فيهذا
الاعصار هو وجه الشبه في مثل هذا احيانا فليتأمل وايضا يلزم ان يكون الشبه
ما عساه وجهه وعلوانه اقرب مبتذل وعلوه اي السمة الذي ينسفل فيه
من السمة الى المشبه به من غير بد من نظر لظهور وجهه في بادي الراي اي في ظاهر
الراي اذ احتمله من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مأخوذا من بدا الحاجم
في اول الراي وظهور وجه الشبه في بادي الراي يكون لامرين اما لكونه امرا
جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا يرى ان
ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه
من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل مشتمل على المجمل
وشيء آخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقدمه في التعريفات
الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تحصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل
ثانيا والدليل قبل النظر الاول حتما وفلان لم تعن النظر ولم تنعه
وكذا ادراك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغيرها وذلك في الزمن
الثاني مما لا يدرك في الزمن الاول او قليل عطف على اما جملا اي يكون وجه
الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه

لوجب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اكمل
حضورا منه مع ما لا يناسبه كشبه الجمر الصغير بالكبير في المقدار
والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا حيث ذكر المقدار والشكل لكل اكمل غالب
الحضور عند حضور الجمر الكبير او مطلق عطف على قوله عند حضور المشبه
وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلق يكون لكمون اي يكون وجه الشبه به
على الحال او لا يخفى ان ما يكون على الحس كصفرة التبر غير منحسف اسهل
حضورا مما لا يكون على الحس كصفرة الشمس منحسفا كالشمس في كسفة الشمس
بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما
لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلق لمعارفه كل من الثوب والكمون التفصيل
اي وان كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به يسبب قرب
المناسبة او الكمون على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل
من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصور الاولى والكمون على الحس الملائمة
يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والكمون يقتضي سرعة الانتقال
من الشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه اجمالي لا تفصيل فيه فيصير
سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بالجر عطف على قوله
اما لكونه مبتذلا وطوله كما في اي علو السمة الذي ينسفل فيه من الشبه الى المشبه به
الا بعد فكر ونظر من غير لزوم الظهور اي خفاء وجهه في بادي الراي وعدم
الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقولك والشمس كالمرآة في كون الاشكال
فان وجه الشبه هو هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما في التفصيل
والذي ينفع في نفي الراي للمرآة الرابعة الاضطراب الا بعد ان يستأنف
تأملا ويكون في نظر متمهلا او ندور اي لندور حضور المشبه به اما عند حضور
المشبه لبعد المناسبة كما في السمة البنفسج بنبات الكبريت واما مطلقا لندور
حضور المشبه به مطلقا بان يكون كلوزة وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا
كالعلم ياقوت منشور على رماح من ابرجد او مركبا عقليا كمثل اطراف
الحال كسفارا كما قرأ شار الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او لقلة يكون اي

اى كون الشبيه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل فان المرآة فى كف الاشل ليست بحيث يتكون على الحس ما يتكون فى المرآة التى فى يد الاشل وانما كان ذلك لعدم حضور الشبه لانه فرع الطرفين ومنها ينتقل الذهن كقوله الشمس والجامع بينهما فلا بد وان تخطر الطرفان والا لم يطلب حاله كان فيه فالغرابة فى اى من شبه الشمس بالمرآة وكف الاشل من وجهين احدهما كما ذكر التفصيل فى وجه الشبه والثانى قد يكون الشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر فى اكثر من وصف واحد لشىء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر فى الاوصاف وجوه ما او عدمها او وجه البعض وعدم البعض كل من ذلك فى امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلذا اقال وقع اى التفصيل على وجوه لشىء اى عرفها ان تاخذ بعض الاوصاف وتدع بعضها اى تعتبر وجوه بعضها وعدم بعضها كما فى قوله اى امرئ القيس حيث رجع بينما كان سناها طيب لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما قرر من سبقه الذى قال الشيخ فى اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناها ان موكل وصفين اذا اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا او تفصل بالتامل بعضها من بعض وان كل فى الجملة حاجة الى ان تنظر فى اكثر من شىء واحد او ان تنظر فى الشىء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على اوجه احدها ان تاخذ بعضها وتدع بعضها كما فعل امرؤ القيس فى الليل حين عزل الدخان عن السنا وجرده والثانى ان تنظر فى الشبه فى امور لتعتبرها كلها وتطلبها فى الشبه كما عبادك فى الثريا بالعنقود الاجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على وصف مخصوص فى الثوب ثم اعتبارك فى العنقود الملاحية مثل وكل الثالث ان تنظر الى خاصة فى الجنس كاعتبار الوبيل فانك لا تقصد فيه الى النفس الحرم بل الى ما يدرك به كل حرم ثم فى اعلم ان من اهم القسمة فى التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فقد يقابله الكل وتضبط وكلما كان التركيب حسيا ان كان او عقليا مما امور اكثر كان الشبه ابعد لكون تعاضله اكثر كقولهم اى مثل الجوع الدينا الآية فانها عن جمل متداخلة فان تنوع الشبه من مجموعها والشبه البليغ ما كان

ما كان من هذا القرب اى من البعيد الغريب دون القريب المبتذل للغرابة اى كون هذا القرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا منسوج عليه العناكب ولا يخفى ان المعانى الوعرة ابلغ واحسن من المعانى المبتذلة ولانها تمل النفس بعد طلبه الذهن وموقعه من النفس الطف بالمس واولى للذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه برد الماء على الظماء ونعنى بعدم الظهور فى بادى الراى ما تكون سببه لطف المعنى ودقته او تسبب بعض الكلام على البعض فان المعانى الشريفة قلما تنال عيانا وتان على اول ورد بل الى سابق محتاج الى نظر وتامل ووصل احلى من النكراذا اصيب وفاز نهجا قويما وطريقا مستعيما يوصل الى المطلوب بلطف المقصود والطفاء المردود فى التعقيد هو الطفاء الذى شبهه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الاشكال من الموصوف المذكور الى المعنى وقد ينصرف فى الشبيه القريب المبتذل اما بجعله غريبا او بالخروج عن الابتذال كقوله اى قول ابى الطيب لم تلق مذ الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء فاخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته لعين ابصرته فالتشبيه قريب والبيت مكنى غير مصرح وان كان من لقيته لعين قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اى لم تقابله ولم تعارضه فى الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر ان السحاب لتستحيى اذا نظرت الى ندى كفاسته بما فيها وقوله اى قول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اى لو امع لو لم يكن للثاقبات افول فان شبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط الذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه المسمة الشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودى او عدمى يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هو بدر يسكن الارض اى لو كان البدر يسكن الارض ومنه القبة فلك ساكن اى لو كان الفلك ساكنا وانما وقع من بعيم الشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقييمه باعتبار الاداة بقوله وما عسار اى الشبيه

المنسوج من النسج وهو العارض ما فتق والعناكب جمع عنكبوت والمراد منها هنا الانثى كما يراد منسوج عليه العناكب اى البيت الذى تنسج فيها العناكب ومن هنا سمى العالم المتبدل الغريبة الوحشية شبيها بالبيت الذى نسجت فيه العناكب لان الافكار تنسج فيها كما تنسج العناكب ومن هنا سمى العالم المتبدل الغريبة الوحشية شبيها بالبيت الذى نسجت فيه العناكب لان الافكار تنسج فيها كما تنسج العناكب ومن هنا سمى العالم المتبدل الغريبة الوحشية شبيها بالبيت الذى نسجت فيه العناكب لان الافكار تنسج فيها كما تنسج العناكب ومن هنا سمى

باعتبار اداته اما موكدا وملوما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل
مر السحاب ومنه اي من الموكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة
نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء
كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب
يوصف بالصفرة قال الشاعر وزنج نهار للغواني اصيله ووجهي كالوها نهارا
مشتاب وذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون
عباره عن اماتتها اياها وخص وقت الاصيل لانه ارطب الاوقات كالتوفاك
الابيوردي لبالبه اشتهار وفيه هواجر كما حضلت والشمس تنعل اصال مكذا
يجب ان تنقد الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض
الاوهام القاصر للبصائر الناقص من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم
اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه وجه الماء به وان الاصيل هو السجو
الذي اصله اصيلا وعرق وفضيه طوارقه الذي اصغر بعر الحويف وسقط على وجه
الماء فكل من هذين الوجهين اثبر دمن الآخر او مرسل عطف على اما موكد
وملو بخلافه اي ما ذكر اداته فصاعدا مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف
الاداة المشهور بحسب الظاهر ان الشبه ملو الشبه به كما مر من الامثلة السابقة
المذكور فيها اداة الشبه والشبيه باعتبار الوضع اما مقبول وملو الوافي
بافادته اي افادة الوضع كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان
الحال او كان يكون الشبه به اتم شيء فيه اي في وجه الشبه في الحاق الناقص
بالكامل او كان يكون الشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه الشبه معروفه
عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وملو بخلافه اي بما يكون قاصرا عن
افادة الوضع وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الوضع حائمة في تعميم
الشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او
بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فاحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار
ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا وح فاما ان يكون المشبه مذكورا
او محذوفا وعلى التقديرين وجه الشبه اما مذكورا او متروكا وعلى التقادير

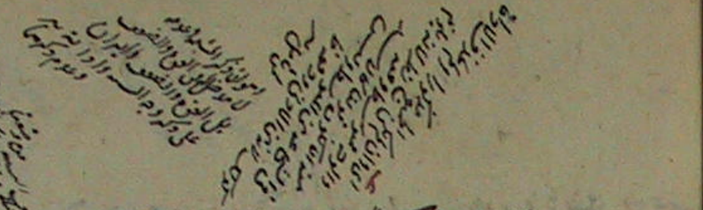

الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة بصيغة واحدة اختلاف مراتب
الشبيه قد تكون باعتبار اصناف الشبه به كقولنا زيد كالاسد
اولكالسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكانه
زيد الاسد وقد تكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ذكر الجميع
فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والاوسط
وهذا هو المقصود في هذا الفن فلو اقال اعلى مراتب الشبيه في قوة
المبالغة باعتبار ذكر اركانه او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الزال
عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما تكون بالنظر الى عدم مراتب
مختلفة كانه قيل اعلى المراتب في قوة المبالغة اذا عنيه اختلاف المراتب
باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي لاون
حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار
عن زيد ثم اي الاعلى بعد صنع المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف
احدهما اي وجهه او اداته كذلك فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد
ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو
اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغير الذكور اوضحا
الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة
عند الاخبار عن زيد فاكمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان
متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان
القوة اما بعموم وجه الشبه في حد الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه
بانه ملو ملوظا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاولين فذو غاية القوة
وما خلا عنهما كالاخيرين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط
في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف
الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لكون الشبه عين المشبه به في حد الظاهر
بقي ههنا شيء وهو الفرق بين نحو قولنا لقيت اسدا يرمي ولقيت رجلا الحمام
اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول

الاستعارة والثاني تشبيهها وخصّ ذلك اذا اجرى في الكلام لفظة ذات قرينة
دالة على تشبيه بشيء عما هو له وجهس اجل ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا
كقولك لقيت في الحمام اسدا ابي رجلا نجاعا ولا خلاف ان هذا استعارة لا تشبيه
والكلام ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وحيث قاسم المشبه به ان كان جزءا من المشبه
وفي حكم الخبر كجزء بابه كان وان والمفعول الكتاب علمت والحال والصفة
فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع من الموقع كان الكلام
موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام
في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وصوغه يسمع على الصفة محمل على انه لاثبات شبيه
من الاسد له فيكون الاثبان بالاسد لاثبات الشبه فتكون خليقا بان يسمى
تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة الشبه بخلاف نحو لقيت اسدا فان
الاثبان بالشبه له لا ثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقوى على
الاسد فلا تكون لاثبات الشبه فيكون قصد الشبه مكنونا في الضمير لا يوقف الا بعد
نظر وتامل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ثابت ان يفرق بينهما في الاصطلاح
والعبارة فان يسمى احديهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ
في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين وهي الناس من ذهب الى ان الكل ايضا
نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على الشبه موصوف كلمة الشبه والطلاق لفظي راجع
الى تفسير التشبيه والاستعارة المتصطلح عليهما هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم
المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا او لقيني منه اسدا او لابانبات
معناه له كما في زيد اسد على اصلاف المذهبين ولا يسمى بهما ايضا لان الاثبات
باسم الشبه به ليس لاثبات الشبه اذ لم يوضع لدلالة على الادراك وانما هو مكنون
في الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا لمن يسمى مثل ذلك تشبيها ومع الطلاق
الفظي ثم قال السيد واسراد البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على
هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول ادوات التشبيه عليه دلائل حسن
اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به موصوفه نحو زيد الاسد وملوم الشيم
زيد كالاسد وملوم الشيم فان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير صورة الكلام

كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه وكل مكان يكون
موصوفه بصورة لا تليق بالمشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الضاعر
شمس تالق والغواني غيرها غنا وبدر والصدود كسوفها فالاحسن دخول الكاف
ويكون في شيء من مثل الا مثله الا بتغير صورته نحو ملوكها كالبدر الا انه يسكن الارض
وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والفضلات
التي تجيء في هذا الفبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيثوب من اطلاق
اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة وقرب كقوله اسد دوم الاسد الهصور
فضابه موت فرق الموت منه يثير عجاجة لا يسئل الى ان قال الرفع
انه كالاسد وكالموت لما في كل من التناقض لان تشبيه بجنس الشيء المعروف
دليل على انه فوقه وكذا في الموت في مثله قول البحتري وبدر اضاء
الارض شرقا ومغربا وموضع رجلي منه اسود مظلم فانه ان اجع فيه الى تشبيه
الساذج حتى يكون المعنى ملوكا كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر الموصوف
بالبسس فيه فظهر اذا لم يرد ان يثبت من المعنى الصفة العجيبة التي
لم توجد للبدر وهو مبني على تخييل انه زاد في جنس واحد لكل الصفة فبلغ الكلام
موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات كل الصفة له كقولك زيد رجل كيت
وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن
اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات الشبه فالكلام فيه مبني على ان
كون الممدوح بدرا اثر قد استغرقت وثبت وانما العمل في اثبات الصفة
الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في مثل اوكهو يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما
ان تكون الجملة والمفعول الثاني امرا اثباتيا في الجملة الا ان كونه متعلق بالاسم
والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد او حلاف الظاهر كقولك كان
زيدا اسدا والكلام فيما لم يقع غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليها كالقياس
على المجهول واذا ضاحذا الذي اذا اثبتت وتحققت سرت وجدت محصوله
انك تدعي حدوث شيء ملوس الجلس المذكور الا انه اخص بصفة عجيبة لم توجد حوازها

طب

طب

طب

اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللا لفظ لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف
الامم ولوجب ان يتفهم كل احد من كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول لكن ليس كذلك
كل احد يتفهم من كل لفظ ان له لا لفظا ولا ممتنع جعل اللفظ بواسطة التواضع بحيث
يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يتزول بالغير ولا ممتنع نقله
من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام
المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والتوقيفية بل ذكره ولا ممتنع وضعه مشتركا
بين المتنافيين كالناصل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود
والابيض لاستزامه ان يكون الملزوم من قولين طويلين او جون الهضاب بالمسك
او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات للمتضادين
او المتضادين لانهم وقد تاولوا في القول بولا له اللفظ لذاته السكاكي اي صرفوه عن
ظاهره وقالوا انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف
في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والانفتاح والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك
وتكمل لخواص بعضها ان تكون العالم بها اذا اخذ في تعالي شيء حركت منها لمعنى
السبب بينها فضاء لفظ الحركة كالنفض بالفاء الذي حلو حرف وتحريك الشيء من
غيره ان ينفك وانفصم بالقاف الذي هو شديد لذلك الشيء في تبيين وان لبيان كيف
الحروف الصاخ خواص بالفعلان والفعل بالجوكل كالزان والطيدي ما في كما
من الحركة وكذا ابواب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للاوصاف المطبوعة الازمة
وفعل بكسرها وفتحها للمتعدي والى ذلك يرجع الاصل مفعل من جاز المكان جوزه اذا قطعه
نقل الى الكلمة الجائز اي المتعدد به مكانها الاصلي اذ الكلمة الموزونة بها على
انهم جازوا بها المكان الاصلي كذا وكر الشيخ واسرار العلاقة وزعم الفاضل
ان ذلك مراد من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا الى حاجتي ان معنى
جاز المكان سلكه فان الجاز طريق الى تصور معناه والاعتبار المناسب
في تسمية شيء باسم بغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان ابجر
باحمر ووصفه باجهر فان اعتبار المناسب في التسمية ترجيح الاسم على غيره حال
وصفه بالمعنى والمكان انه اولى به من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا

شرط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الطرش لا يصح وصفه
باحمر حقيقة ويصح تسمية بذلك فاعتبار المعنى في الصفة والمجاز ليس لصحة
تسميتها بل الاولوية وكل ترجيحه على تسمية ما بغير معنى الاسماء
فلا يصح في اعتبار مناسب التسمية ان ينقض بوجوه وكل المعنى في غير المسمى
فالمجاز موجود وكل وصفه كل منهما لخالي صفة الاخر فلا يكن جمعهما في موصوف
واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب
على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضع له ما حترز بالمستعملة
عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا لخلا تسمى حقيقة وبقوله
في غير ما وضعت له عن الصيغة مرتجلا كانت او منقولا او عن غيرها وبقوله في اصطلاح
التخاطب متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في الجملة
فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح الذي يوقع التخاطب عليه اصطلاح
الشرع وكذا اذا استعملها المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا
فلا بد من العلاقة المعتبرة نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح اما متعلق
بالمستعملة فيخرج الغلط في العرف الخاص كما تقول خذ جزء الفرس مشيرا
الى الكتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية
ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت
له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون
كناية وقد يكون غلطا وقد يكون منقولا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في
موضوع مجازي للموضوع له الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز
في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء
الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء
مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد
الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس ما عتبار مجرد انه
يدب على الارض يكون حقيقة وما عتبار خصوصية النوعية والدبيب
جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة لهذا ابتداء وعرفا

من الدبيب انما هي لوجود المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان عناية المصنف
فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف
المجاز فان اعتماد المعنى الوضعي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد
فيه لازم وكل المعنى حتى يصح اطلاق الاسد لكل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح
اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة
في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الوضعية والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص
وملوحا سمعيا ناقلة عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغيرذلك او عرفي
عام لا سمعيا ناقلة اما وضعية فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية
وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة ينسب الى الواضع
واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا
في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي
وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للشجاع
والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في
المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة
للعبادة المخصوصة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة
في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ
والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص
يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان
فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فاذكره بلفظ المكنى
مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل مكنى من الموصوفين اشارة الى المعنى
الحقيقي والمجازي مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي
والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا اللفظ المستعمل
فيما شبه بمعناه الاصلي كما سبق في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق
الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وحينئذ يكون
بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا

والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار
بقوله فانما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي
لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة اللباس طلب عارية من
المشبه له لاجل المشابهة والمرسل وملوحا كان العلاقة غير المشابهة كاليد
في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر
منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية
لها او مع ما فعلا بد من اشارة الى المنع مثل كثرت ايادي فلان عندي
وجلت يده لدي ونحو ذلك كلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة اي
كاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في البلد بها فيكون
الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغيرذلك
واما اليد في قوله عليه المؤمنون يتكافأ دمائهم ويسعى بذمتهم ادناهم ويرد
يده على من سواهم فمن باب التسمية اي دمهم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق
بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان تختل بعض اجزاء اليد بعضا
وان تخلف بعضها الجهة في الصرف كذلك سبيل المؤمنين في معاضدتهم على
الشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان
اليد ههنا استعارة لانه مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان
مما لا يحس دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه محل تامل مقبول
وههنا كذلك او لا يحسن ان يقال اسم كيد على من سواهم والزاوية في المزاودة اي في الزوج
الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير
الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها فاذكر للمرسل على ما مثلنا
اراد ان يشير الى علاقة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك
لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط
النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ايمة الادب كانوا ينوعون
في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يوقفوا
على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب تطلق

اسم السبب على السبب ولا يجب ان يسبح اطلاق الغيث على النبات
وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة
المعتبرة كما تقدم كثيرة عاد كروه الى خمسة وعشرين والنص قد اورد منها
تسعة غير حاسبين اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة لعلاقة السببية
الصورية واطلاق الراوية على المزادة لعلاقة المحاوية فقال ومنه اي
ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في مثل التسمية مجازا
مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا الى نفس
التسمية مجاز في العباد سامع كالعين وهو الجارحة المخصوصة في الهيئة
وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المعصية
في كون الرجل رقيبة لان غيرها من الاعضاء مما لا يصح ان يشاهد وانما صار
العين كانه الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد
اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على
الربيئة وان كان كل منها جزءا منه وعكسه اي وعكس المذكور يعني تسمية
الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم من
الصواعق والانامل جزء من الاصابع والوضع منه البالغة كانه جعل جميع الاصبع
في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وسميته اي منه تسمية الشيء
باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء
باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي عيثا لكون النبات مسببا عنه او
في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر
انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والوجه انه
قال في شيء اي الدية المسببة عن الدم او حاكان عليه اي تسمية الشيء باسم
الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين
كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول وهو
الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول
الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه

والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في محل الشيء نحو الدين
ابيضت وجوههم في رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم
آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة
الذكر والمكان في الآخرين لنوع ضغا وصرح به في الكشاف فان قلت قد ذكر في
مفهوم هذا اللفظ ان معنى المجاز على الاستعمال في الملزوم الى اللازم وبعض
انواع العلاقة بل اكثرها كالبعد واللزوم فكيف وكم قلت يعني في جميعها اللزوم
بوجه اما في الاستعمال فظاهر ان وجه البعد اما مواضعة او صاف المشبه به فينتقل
الوضع من المشبه به البعيد مجازا وكالاسد مثلا في الاستعمال للشجاع للزوم او
على الخصوص والاستعمال الوضعي كالاسد الى السخاء والحاتمي عنى وضعي يراد
كلام وكذا بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على ما وضع له فاما ان يكون
ذلك الشيء مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق للموجود باعتبار
ما كان او ما عساه ان يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا لم يكن
ذلك الشيء مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذي ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة
وان لم يتصف به الا بالعقل فلا بد ان نريد بالملفوظ معنى لا ذاته بل معقوله الحقيقي
فحينئذ اي حين ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة لا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره
واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجي
كحب العادة او كحب الواقع وحينئذ اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالتوأمين للبعض
والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم منهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال
والمحل او سببية احدهما للآخر او مجاورتهما او يكون احدهما مشروطا للآخر ومجموع
ذلك يشتمل على اللزوم ولذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء
للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما كاليد فانه
لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فلما من حيث ان الانسان
بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا
كان نفي الشيء فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا
مع اللزوم في المقام والامكان وحيث كانت علاقة المشابهة اي فقولنا اطلاقه على الغير المجازي بسبب

والمعنى كان مالكا لدى رجل كالاسد فى شجاعته تام السلاح مصلح لان يقذف به بالحروب او مقذف له باللحم لبلده كالبكون للاسد اظفاره
ومخالبه المنقطع بريده انه لا يجزء به ضعف ولا يفيده عدم شمولة والبيت فى صفة حصين بن ضمضم شرح بهجات

تشبيهه بمعناه الوضع فاذا اطلق كنحو المشفر على شفة الانسان فان اريد
تشبيهها بمشفر الابل فى الغلظ فهو استعارة وان اريد به اطلاق المقيد
على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل
فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان تكون استعارة وان يكون
مجازا مرسلا باعتبارين فقد يقيد بالضعف وقد يقيد بالتعميم عن التخييلية
والمكنى عنها واما تسمى بضعفه لتحقق معناها اى ما عنى بها واستعملت فيه
حالا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه
اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلى وجعل اسما
لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة فى تشبيهه بالموضوع له فاطلق عليه
اى قول ذهيب ابى سلمى لدى اسد شاكى السلاح اى تام السلاح وكذا
شاكى السلاح وشاكل السلاح بالغين والطرف محذوف اى فقذف به نبأ
الى الوقائع وقيل فذف بالبلى ورمى به فصار له جامة وبناية فنامة له
لبد اظفار لم تقلم ليلة الا سدا ما تلبد من شعر على منكبيه والتعليم
مبالغة القلم وملوا القطع فالاسد هنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر محقق
حا وقوله اى الفعل كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق
وملوه الاسلام وهذا امر محقق عقلا لا حا وذكر صاحب المفتاح فى قوله
تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر فى اللباس عند اصحابنا الحمل
على التخييل وان كان يحتمل عندى ان يحمل على التحقيق وملوان يستعار لما
يلبسه الانسان عند جوعه من انتفاع اللون وتغير ورثاثة هيئة
وفى بحث لان كلام صاحب الكشاف مشروط بان استعماله كضعفه يحتمل ان
يكون عقليا وان يكون حسيا لانه قال شبه ما غشى الانسان حا
والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث
الذى غشيه يحتمل ان يراد به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقليا
وان يراد انتفاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسيا كما وكن
السكاكى وباطلاقه ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عند فقوله كقوله

تشبيهه بالاستعارة غلط فان المصير فالاستعارة ما تقتضى تشبيه معناه
ما وضع له والمراد معناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا الاستناد قولنا
ما تقتضى تشبيه معناه ما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تقتضى تشبيه
شئ به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا او رايت اسدا الا انه اذا كان معناه
غير الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالموضوع له لاستحالة تشبيه الشئ نفسه
على ان مافى قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقوله يشمل المجاز
الى الاستعارة وغيرها والاسد فى الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا
فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نم ان اسدا فى نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل
هو مستعمل فى معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما فى رايت اسدا يرمى
بقوسه حمله على زيد ولا دليل لهم ان اداة التشبيه مهنا محذوفة وان
التقدير زيد كاسد فان قيل قد استدل صاحب المفتاح على ان كل او اكثر
زيد اسدا او قعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا او جب
المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلنا لم يجب المصير الى
ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا فى معناه الوضع واما اذا كان مجازا عن
الرجل الشجاع فصح حمله على زيد ظاهرا وتحقيق ذلك انا اذا قلنا فى نحو رايت
اسدا يرمى ان اسدا استعارة ولا نعنى به انه استعمل عن زيد اولا ملازمة بينهما
ولا دلالة له عليه وانما نعنى به انه استعمل عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد
اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به فى معناه
فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به فى مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به
الجار والمجرور كقوله اسد على وفى الحروب نعامة اى مجترئ على صائل وكقوله
والطير اغربة عليه اى باكية وكقوله عم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكثر
بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا
الكلام فى نحو لقيت اسدا اى شجاعا كالاسد واما اذا اتى بالمشبه بالكلية
لكن اتى بوجه الشبه نحو رايت اسدا فى الشجاعة ونحو قوله ولاحت
من بروج البدر بعد اى بدو زمانا بنرجسا اكتسبا فغيبة اشكال لانه ترك

على حاشية الشريف على المطول

لفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعمال
كما سلف مثلا فى قولنا رأيت اسدا يرمى موضوع للشبه به اعنى السبع
المخصوص للشبه اعنى الرجل الشجاع ولا امر اعم من الشبه به والشبه
كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما
وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله فى الشبه اما
فى غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعنى الشبه به فيكون
مجازا لغويا وهذا الكلام صريح فى انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص
لا باعتبار خصوصيته بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا
رأيت رجلا افقت انسانا او رأيت رجلا فلفظ انسان او رجل استعمل
الا فيما وضع له لكنه قد وقع فى الخارج على زيد وكذا اذا قال اكرمت زيدا
واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا
لفظ الحيوان فى قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا ربما
يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار كون العام واردا
الخاص ويعترضون علينا بانه لا دلالة للعام الخاص بوجه من الوجوه ومنشأ
عدم التفرقة بين ما قصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يتبع عليه
باعتبار الخارج وقد سبق فى بحث السور بالام اشارة الى هذه
وقيل انها مجاز على تقدير ان التصرف فى امر عقلى لانها لما لم تطلق
على المشبه الا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به بان
جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان جواب لما استعملها
اى استعمال الاسد فى المشبه كاستعمال الاسد فى الرجل الشجاع مثلا
استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء
المذكور لانها لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم
لو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما
كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد عاريا
عن معناه وقد صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا انه جعله

المشبه لفظا وقدره واجراء اسم المشبه به عليه يقتضى ان يكون هذا اسعاف
وذكر وجه الشبه يقتضى ان يكون تشبيها اى رأيت رجلا كالاسد فى الشجاعة ولا
فى تصور مثل به وجع البدر فى البعد فيهما تدافع كذا ذكر وكيف يصدر الافاضل
فى مرام السقوط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون الشبه
مذكورا اعم من ان يكون بحذر وفاجر كلام كما فى قوله صم بكم او يكون فى الكلام ما يقتضى
تغايرهما كما فى قولنا رأيت اسدا فى الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود
فى قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها
لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد
آخر الليل وابعد من ذلك ما ينسب الى الكشاف من ان قوله عز اسمه مثلا
رجلا فيه شركاء متشاكسون واصلا سلما لرجل وقوله وما يستوى البحران
هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوى ذكر
ذكر المشبه به والمراد بمثل حال من يثبت له شتى وما يلزمه على وفق ما ذهب اليه
فى الاستعارة وليس بمستعار ولا بمشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر
وكل التفصى عن هذا الاشكال بان الاستعارة حق ان يكون مستعملا فى غير ما وضع
له اللفظ او علامة ان يصح وقوع المعنى الحقيقى موقعه ولا يخفى الا البعد فى
فى المجموع فيصح فى رأيت اسدا ان يقال رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر
بالتامل والذى ابصح ان يراد بالمحرمين الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله ومن
كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن ان قصد التشبيه
للاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه فد يشارك العذب
فى منافع والكافر خلو عن المنفعة للاخرى فى طريقة قوله تعالى فهى كالحجارة او
اشد قسوة وان فى الحجارة لما يتفجر منه الانهار والخفاء ذلك وجب كثير
من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اورد هما
منافيتين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف وليس انها اى
الاستعارة مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لان المشبه ولا لاعم منهما اختلفوا
فى ان الاستعارة مجاز لغوى ام عقلى فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوى على انها

لا

على ه

اسد الان جعل اذا كان معدا الى مفعولين كان نحو صيد وعبد اسات صفة
لشئ حتى لا تقول حملته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان بمعنى ام
الشبه به الى المشبه بتوسط النقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد المحقق
ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل
عقليا بمعنى ان العقل بصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما
في الواقع واقعا حقيقة وهذا الى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه
انما يكون بعد ادعاء دخول في جنس المشبه به بوجه النجوز في قوله اي قول الى
الفضل الى العميد وغلام قام على راسه يظلله قامت تظللني اي
توقع الظل على من النفس نفسي او شيء على من تعني قامت تظللني اي
يجيء ويروي فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن
والبهاء تظللني من النفس فلولا ادعى له معنى الشمس الحقيقي واجعله شمسا على
الحقيقة لكان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا
آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب وقوله لا تحيوا اي يا علا النبي
شعارا يلبس فوق الثوب وهو الدرع الصافة ازرارا زرارا على الغمر
نقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازرارا عليه فلولا
جعله ممن احتفظ بما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان اذا بسرع البه
البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر الحسن اورد
بان الادعاء اي رد ما الدليل بان ادعاء دخول المشبه به لا يقتضي كونها
اي كون الاستعارة مستعملة فيما وصفت له للعلم الضروري بانها مستعملة في
الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دعوى ان
جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل فيصير احدهما
المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وما يتبعها
الصول والهيئة وتلك الاثنياب والمخالب الى غير ذلك والاخر غير المتعارف
وهو الذي لم تكمل جراءته وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص
واللفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال

في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له المتعارف لتعلق الحكم الغير الموافق
وبهذا اندفع ما قال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي
نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص اما النهي والنهي
عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللمبنا على تناسي التشبيه فضلا حتى
المبالغة ودلالة على المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى
ان كل ما يترتب على المشبه به من النهي والنهي عنه يترتب على المشبه
ايضا والاستعارة تغارف الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب
القرينة على ارادة خلاف الظاهر بمعنى ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه
في جنس المشبه به مبنية على تاويل وحمل افراد المشبه به فيصير كما ذكرنا والا
تاويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الحقيقي الموضوع له والقرينة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا
ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهر
واعلم صاحب المفتاح ان الاستعارة تغارف الدعوى الباطلة لبناء الدعوى
فيها اي في الاستعارة على التاويل وتغارف الكذب بنصب القرينة المانعة
عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف
الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان لغير
الكذب على خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فلا وجه
لتخصيص التاويل بمغارفة الباطل والقرينة بمغارفة الكذب بل يحصل
بكل منهما المفارقة عن المغارفة عن الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين
الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق
هو كون الخبر مطابقا للواقع بحسب الواقع به والصدق هو كونه
مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران
بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة علما
لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين
متعارفا وغير متعارف لا لما ذكر في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي

والاستعارة والكذب تشاركه ان كونها لغير الحاكم
والوضع ما وضع لها وفارقان التاويل
لان الاستعارة تاويل لا دون الكذب

التشخص ومنع الاشتراك والجنسية يعني العموم وتناول الافراد الا اذا نقض العلم النوع
وصفته بسبب اشتهاره بوصف في الاوصاف كحاتم فانه نقض الاتصاف بالجود
وكذا امرئ في النحل واستحبان في الفصاحة وبافل في النهاهة ويجوز ان
يسمّيه شخص نحاتم في الجود ويتناول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء
كان ذلك الجل المعهود ممن طي او آخر غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع
سواء كان متعارفا او غير متعارف بهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف
والفرد الغير المتعارف وملومي بمنصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف
يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعمال مجازا يدل لها من قوله جاءني اليوم حاتم وقرينتها اي
قرينة الاستعمال لانها مجاز لابد لها من قرينة جائزة على ارادة الغير الموضوع له اما امر
واحد كما في رأيت اسدا يرمي او الكثير اي امرين او امور يكون كل واحد منها
قرينة كقوله فان تعافوا اي يكرهوا العدل والايمان فان في ايماننا شيرا اي الى
سيوفنا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة
على ان المراد بالنيران السيوف لدلالة على ان جواب هذا الشرط ما يكون
وتلجئون الى الطاعة بالسيوف او ممكن ملتفتة موبوطة بعضها ببعض يكون
الجمع قرينة لاكل واحد وح لا يخفى صحة كونه قرينة لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري
وصاعقة روى بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف لقوله من
نصله اي نصل سيف الممدوح وخبر قوله تنكفي من انكفا اي انقلب والهاء في
قوله نهما للسعد والمعنى رب صاعقة من حد سيف تنقلب هما على رؤس الاقران
خمس سحاب اي تامل الخ منسي الى الجود وعموم العطايا بسحاب اي لنفعها
على الكفاية في الحرب فيهلكهم بها والمراد برؤس الاقران جمع الكثرة
بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للاخرى لاستعار
السحاب الشامل الممدوح وكران مهلك صاعقة وبقي انها من نصل صيغة
ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الاناامل
فلهذا من جميع وكانه اراد بالسحاب الانامل ومعنى اي الاستعارة بتنزيل
باعتبار الطرفين باعتبار الجامع وباعتبار القلة وباعتبار اللفظ او باعتبار آخر غير ذلك

باعتبار الطرفين بعض المستعار منه والمستعار له نسمان لان اجتماعهما الى اجتماع
الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا
فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية
التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن
اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول الكعبي ان الخلق والهداية مما يمكن اجتماعهما
واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اولا يمكن اتصاف
الميت بالضلال فلهذا اقال نحو احييناه الخ او من كان ميتا فاحييناه
والتسمية الاستعارة التي تكون اجتماع طرفيها في شيء وقابله طابي الطرفين
من الاتفاق واما مسمع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم
للموجود لعدم عنايته ملوما بالجمع النفع اي لاسماء النفع في كل الوجوه كما في
المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود
من عدم وقد اذا بقيت اثنان الجميلة التي تجبى وكرم وتذم في الناس
امة وكذلك استعارة اسم الميت للجاهل او العاجز او الناقص فان الموت
والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المرزوقي الضدان ان كانا قابلين
للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان
اقل علما واضعف فهو كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل
علما اولى بذلك من الاقل فهم لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة
للحيوان لان افعاله المختصة به اعني اكثر الادراكات الارادية مسبوقة بالادراك
واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا
من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما
او اشرف كان اولى بان يقال له انه حي وكذا
الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والعدالة والفجور
ولم يستعمل اسم احدهما للاخر بل المنصوص انه اذا اطلق اسم احد الضدين
على الآخر ما عدا موضع قابل للشدة والضعف فكل من كان وكل المتصف به
اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة عنه وافية بذلك وتتم

من الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عناد به للتعاند الطرفي ومنها اي
ومن العناد به الاستعارة التهكمية والتمليحية اعني ما استعمل في ضد اي
الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما تراى لنزيل التضا
او التنافض منزلة السبب لواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تخصيصه في بيان السبب
نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم فان تبشير البشارة التي هي الاخبار بما
يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضد ما باد خاله في جنسها على سبيل
التهكم وكذا قولك رايت اسدا او انت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة
والاستعارة اي الاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد استعماله في الطرفي منه وصلو
الذي يسمى في الشبيه وجها وههنا جامعان لانه اي الجامع اما واجل
في الطرفي المستعار له والمستعار منه نحو قولك عم خير الناس رجل يسئل عن مال
فيبذله كلما سمع هيعة طار اليها او اجل شجعة في غلبته حتى بانيته الموت
فقال حار البيد البيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن
والشجعة رباسة الجبل والمغى خير الناس رجل اخر لبغاث فرسه واستعد للجهاد
في سبيل الله او اجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤوس الجبال في غنم له
فليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار الشبيه ان
ان للعدو والطامع داخل في مفهوميهما فان الجامع هي العدو والطيران قطع
المسافة بسرعة وملوم داخل فيهما الى في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران
اقوى منه في العدو وقال السيد في اسرار البلاغة والغوص به وهي نحو رايت
اسدا ان الاشتراك فيه في صفة توجد في جنسين مختلفين كالانسان
كخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وملوم المرؤ وقطع المسافة والى الاختلاف
في الشرعة وحنيفها قلة خلل الكتاب ودوك لا يوجب اختلافا في الجنس
ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان
مع ان في كل من المرسن والطيران خصوصي وصف ليس في الانف والعدو
ان خصوص الوصف الكائن في طاير مرعي في استعارته للعدو وكذا خصوص
الوصف في المرسن والحاصل ان الشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة ولهذا اذا لوحظ

فيه الشبيه كما في غلبظ الناقة عند استعارة وقال ايضا كان الواجب ان
لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اذا
كرهت مخالفة السلف فانهم عدوا من الاستعارات وخلطوا بها
فاعلم ان كلامهم في الجملة ونبه على ذلك بان شبه استعارة غير
مقبولة او وجه الشبه بينه وبين الاستعارة اكمل تشمل قوله الاتم اي بجانب له
كالمرسن والانف والمجانة والمغى بها من ايدي واحد وهذا اخلاف نحو
اليد والنعمة اذ لا مجانة بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قيل الجامع له
المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مقبولة وقد تقرر
في علم هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون
الجامع واحدا في مفهوم الطرفين قلت امساع الاختلاف انما هو في
الماهية الطبيعية لا يرى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد والمحل
مع اختلافه بالشدة والضعف وجزء الشبه اما جعل واخلا في مفهوم الطرفي
لان الماهية الطبيعية للطرفين والملوم قد تكون ماهية صنعية وقد تكون امرا مركبا
من امور بعضها قابل للشدة والضعف فتصح كون الجامع واخلا في المفهوم
مع كونه واحدا لمفهوم مبني اشد واقوى اي كون استعارة الطيران للعدو
من هذا القبيل نظرا لان الطيران هو قطع المسافة باجنحة وليس للعدو
واحد فيه بل هي لازمة له في الاكثر كما في الاسد والاولى ان يقال استعارة
التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق
الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله وقطعناهم في الارض امما واجامع
ازالة الاجتماع الداخلي في مفهوميهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة
الخياطة للوضوع لضم خرق الثوب للسير الذي هو ضم خلق الذرع بجامع
الضم الواخل في مفهوميهما الاشد في الاول واما عطف على قوله اما
داخل كما مر في استعارة الاسد للرجل الشجاع والنمس للوضوء المتهلل فوجه
قال قلت قد نقض الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن مع تلك الهيئة
المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وصف

فاجامع بينهما التضاد داخل في الطرفي وعلى هذا فقس غيره فلت اما كلام الشيخ
فقد يجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع للحيوان المخصوص والشجاعة وصف له
واما السعادة للرجل الموصوف بالشجاعة للمجموع المركب منهما وفرق بين المفيد
والمجموع على انه لو كان السعادة هو المجموع الصحيح ان الجامع عبور داخل
في مفهوم الطرفي باعتبار انه عبور داخل في مفهوم السعادة فهو اعني الاسد ايضا
نعم اخ للاسعاد باعتبار الجامع وملزوماتها اما عامية وهي المسئلة الظهور
الجامع فيها طور ان اسدليه مي واما خاصية وهي العوينة الى لا يطلع عليها الا الخاصة
الذين اوتوا حظا به او تعوا عن طبعه العامة والغوابه فيكون الشبه
بان يكون شبههما فرد نوع غرابه كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك
بصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا انزل عنه والقي عنانه في قربوس سرجه
وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا اصغى قربوسه اي مقدمه سوجه وفي الصحاح
القربوس السرج يعنانه عكل التكميم الى انصراف الزاية النكلي والتكميم هي
الحديد المعترضة في فم الفرس واذا مالزابر يزيد ليل حافلة عوجه فصارا وزوز
جانبي اصبعا وكذا ال كل مخاطر شبهه وقوع العنان في موضعه من قربوس السرج
ممتدا الى جانبي فم الفرس شبهه وقوع الثوب موضعه من ركبه الجنبة ممتدا
الى جانبي ظهر فاسعاد الاصباء وملوان تجمع الرجل ظهره وشبهه وقوع ثوب
او عنى لوقوع العنان في قربوس السرج في، ت الاسعاده عنه لوجود الشبه
فان قلت كيف يجوز ان يقال انه شبهه صيغة ووقوع العنان في القربوس ممتدا
الى جانبي الفرس وقوع الطوة في ظهر المجتبى ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون
الظهر لمسرا لقربوس والركبتان والساقان لبنه له راس القوس والركبتين
مائل الى العلوم ممتدا منسفلا الى الظهر كان الظهر الذي يلي القربوس
من العنان اعلى من الذي يلي فم القوس وفوقه فصل الغوابه بتصرف والعامية
كما في قوله اي قضيبا في كل حاجه ومسح بالاركان من ملوحا سيح وشبلا
على وتيم الهمداني رحالنا ولم ينظر الغادي الذي ملوح اخذنا بطرفي
الاحاديث بيننا واسكب باعناق المطي الاباطح الاظم جمع ظهماء وهي

والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى المهرة بن حيدان بطن من قضاعة
والاباطح جمع ابطح اي مسيل الماء فيه رقاق الحصى اي لما قرغنا عن اداء
مناسك الحج ومستحثا اذ كان البيت عقوطواف الوداع وشددنا الرحال
على المطايا واذ حثثنا ولم ينتظر السايرون في الفلاة السايرين في ارواح
الاسحال احثثنا في الاحاديث واطرت المطايا في سرعة القضي السعادا
سيلان السيول الواقعة في الاباطح السير الابل شيئا فشيئا اجتنبتنا في عامه
السرعة المشتملة على لين وسلاسة شبهه بهما ظاهر عاقبي كمن فالتفت
فيه بما افادة اللطف والغوابه اذ اسند الفعل الى قوله سالت الى الاباطح
دون المطي او عنانها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله
٢ وسهل الواس شيبا واد خل الاعناق في السير لان السرعة والبطو
في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق وتبيين امرهما في المهادي وساير
الاجزاء ينظر الى الهماني الحركة وشبهها في الثقل والخفو فلا حصل الغوابه
باطماع نسق على السعادات لاطماق الكل بالكل كما في قول امرئ القيس
فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا ونا بكلكل اراد وصف الليل
في الطول فاسعاد لرصلبا بمطي به اذ كان كل ذي صلب يزيد بشيء في
طوله عند مطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد
ان يصفه بالثقل على قلب سايره والتدرع والمشقة له فاستعاد له
كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاسعاد بالكناية
كما يقال للشمال والاسعاد ما عياد عليه اي السعاد منوط والجامع بينه
اقسام لان المستعاد منه والمستعار له اما حسان او عقلان او السعاد منه
حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة الاخيرة
لا يكون الا عقليا لما عرفت في الحسية والقسم الاول تسعة اقسام
لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بوضعه حسي ونصفه عقلي فالمجموع
ستة اقسام الى هذا اشار بقوله لان الطرفي ان كانا حسيين فالجامع
اما حسي كوقوع ثوب على منكب او عنق او مختلف كوقوع ثوب على منكب

ميتا ما على الشبيه تتنوع الى خمسة انواع تتنوع الستة اليها لكنه قد ذكر في
باب الستة الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا حسيين اى ان
كان الطرفان حسيين فما اى الطرفان اما غلبان احدهما من بعضنا من مر قد فان
المستعار منه الرقاد اى النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل
عن فاعله قلت لما اعتبر الشبيه في المصدر وجعل الاستعارة بعينه قلت لما يجيء
من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا فالاستعارة بعينه والشبيه
في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان
والمكان والآلة ولان المنظور فيه هذا الشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد الغير
والمكان الذي يتم فيه ويحتمل ان يكون المراد بمعنى المصدر فيكون هو له المستعار منه
الرقاد وغير الكلام ويكون الاستعارة اصلية او تهكمية وهو
ان الجامع وهو ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر وعدم ظهور الافعال
والموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقبل الجامع البعيد
الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وفيه بعد الا يخفى
كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله جدا اما وعد الرحمن وصدق المرسلون وفي
جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان التوفية هو ذكر البعث وفيه نظر لان
البعث لا اختصاص له بالموت لانه نقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث
الموتى اذا انشرهم والتوفية يجب ان تكون لا اختصاص بالمستعار له واما محتملة
عطف على اما فعلان اى احد الطرفين حسي والآخر عقلي واحتمل هو المستعار منه نحو
فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له
التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا يتم كما هو
لا يتم صدع الزجاجة والكاف هو له ضربت عليهم الذلة اى جعلت الذلة محيطة
بهم كما تضرب الخيمة والقبة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة
لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص
او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها
بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان نسبة الذلة بالقبة او الطين

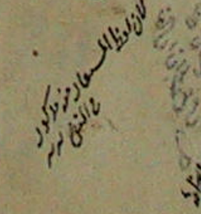

ويكون التوفية اسناد الضرب المعدى بعلى اليها فيكون الاستعارة بالكناية او اما على
اى الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له كما ان ماطغى الماء حملناكم في الجارية
فان المستعار له كثرة الماء وطغيانه والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء
المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار فيها لان اى
اللفظ المستعار ان كان اسم جنس طوعا دل على المعنى الصالحة لان يصدق
عليه كثيرون من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اى فالاستعارة اصلية
كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقيل اذا استعير للضرب الشديد الاول
اسم عيني والثاني اسم معنى وكذا اما فكون منا وآبا اسم جنس كالعلم في كل من
حاتما والا فتبعية اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل
وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم
الزمان والمكان والآلة والحرف وان كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد على
الشبيه والشبيه يقتضي كون الشبيه موصوفا بوجه الشبه او كونه شاركا للمشبه
في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الجامع اى الامور المتقررة الثابتة كتوصيف جسم
ابيض وبياض صافي دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها مجردة
عن متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضها لها ودخول الحرف وطروه
واما الموصوف نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم كرتر فمحمول اى رجل شجاع
باسل كما ذكر القوم ومنها نظر وبرهان الدليل بعد تسليم صحته غير متناول
لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح
ومنبت طيب وغير ذلك ولا يتوهم اوصافا للمشبه والصاقها حتى يصح ما ذكر
من ان الفعل والصفات المشتقة ومن ليست بصفات بالاتفاق ولذا صرحوا بان
توصيف الصفة بما دل على ذات باعتبار موصوفه هو المقصود وغير صحيح لانقاضه
باسم الزمان والمكان والآلة فان المثل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع الفعل فيه
صح ان تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في بعضها
لانع مصادر بها ولا شك انا اذا قلنا بعضا مقتل فلان اى الموضع الذي ضرب فيه
ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا بارز امرء قرنه فلان اى

وتر وما نسجا فالمفعول الثانى اعنى اللام محذوف قوله على ان تقويهم استعاره
وقد تكون المعونة لان حسب ما يصح ان تكون كل منهما قرينة كقول الطبرى واقرى
المسامع اذا نطقت سبا يقود الجرول الى الهجو سافان تعلق اقرى بكل من المسامع
واللسان دليل على انه استعاره او الجرور لخوفهم لعذاب اليم فان
ذكر العذاب قرينة على ان بشره استعاره او على الجميع اعنى الفاعل والمفعول
والجرور لخوفهم ضرب بنى فلان اعناق الاعادى بالسيوف طفقت واما
تمثيل السكاكى فى ذلك بقول السفاح تعرى الرياح رياض اطرق نمرمة
اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان الجرور اى فى الاجفان
يسرى لا يتعرى وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعاره لان
السرى فى اطعمه السير بالليل فليس بشئ لان المقصود ان يكون الجمع
فيه لا استعاره واحلة واما قال مدارة قرينتها على كذا الجواز ان يكون
القرينة غيره ولكل كقولين الاحوال قتلت زيدا اذ اضربه ضربا شديدا واما الوسم
فى الحروف فغيبى منضبطة والاستعمال باعسار اخر غير اعسار الطرفى
والجامع واللفظ ملقه افهام لانها اما ان يكون لشئ يلائم المستعار له او
المستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه
الاول مطلقة وهى ما لم تكن بصفة ولا تتوبع اى تتوبع كلام مما يلائم المستعار له
والمستعار منه نحو عندى اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوى عاما
فى نحو القصر والثانى مجردة وهى ما قرنت بما يلائم المستعار له كقوله اى قول
كثير عمر الرداء اى كثير العطاء واستعار الرداء للعطاء لانه يصون
عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالعمر الذى يلائم حقيقة
العطاء دون الرداء تجريد للاستعاره والقرينة سياق الكلام اعنى قوله
اذا تبسم ضاحكا اى شارعا فى الضحك اخذا فمه عبقت بضحكته رقاب المال
فعاد غلق الرهن فى يد المرتهن او ثم بعد على انفكاكه يعنى اذا تبسم
عبقت رقاب اموالهم فى ايدى السائلين وعليه قوله ع فاذا قيها الله لباس
الجوع حيث لم يقل فكساها لان التشبيه وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق مستلزم الادراك

وقف

باللمس من غير عكس فكان فى الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة
وانما يقبل طعم الجوع لانه وان لا ثم الاذاقة فهو معنوى ما يقبل لفظ
اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم
الملابس فان قيل استعار له طعما يدرك عند الجوع من الضر وانتفاء
اللون واثابه الهيئة عاما هو والاذاقة لا تناسب كل فلم يكن تجريدا
قلت المراد بالاذاقة اصابتها بالادراك الامر الحادث الذى استعير له اللباس
كانه قيل فاصابها بلباس الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الصفعة
لشيوعها فى البلايا والشدائد كما قال ذاق فلان البؤس والضر واذاقهم
العذاب والذى يلوح من كلام القوم فى هذه الآية ان فى لباس الجوع
استعارتين احديهما مصرحة وطوائه شبه ما غشى الانسان عند الجوع
والخوف من نحول الجوارح باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له
اللباس والاخرى مكنية وطوائه شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك
من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا فى الكشاف وفى ايضاح
الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا تكون ترشيحا والثالث مرشحة وصى ما قرن
بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت
تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال ثم رشح الاختيار ثم فرع عليها ما يلائم
الاشتراء من الربح والتجارة وتطير الترشيح بالصفة فوكل حاورت البوم
خرابا اخر استلاطم الامواج وقد يجتمعان اى التجريد والترشيح كقوله لدى اسد
شاكى السلاح مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه
اعنى الاسد الطمع والبشع ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح
والتجريد لاشتماله على الحسنين البالغة فى التشبيه لان فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه
فترشيحها او تزيينها بما يلائم المستعار منه لتحقيق ذلك وقوله ومبناه اى مبنى الترشيح
على تناسى التشبيه وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لا شبيهه
حتى انه بنى على علو القدر الذى يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان

كقوله اى قول الخاتم من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه ويمدحه

البيت في مدح ابيه وذكر علوّه ويصعد حتى يظن المجهول بان له حاجة في السماء

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما بنى

على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يناسب المشبه

ويصوّر على الكمال فجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة الكائنة فما كان

لهذا الكلام وجه وحظ اى لحظ البناء على علو القدر وما بني على علو المكان لتناسب

المشبه ما حكى النجدي في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس

والنهي عنه اى عن النجدي في قوله لا تجهوا امي بلى علالة لانه لو لم تقصد مناسبة المشبه والكا

كما كان للنحوي اذا نهى عنه وجه كما سبق الا ان مذهب النجدي على عكس مذهب المنهي عنه

فان مذهب النحوي اثبات وصف بسيط للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات

خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله

واذا جاز البناء على النوع اى المشبه به مع الاعتراف بالاصل اى المشبه وذلك لان

الاصل في الشبهة وان كان هو الشبه من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن الشبه

ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات

والنفي ومن ثم استعير تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد

بالاصل هنا المشبه وبالنوع هنا الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة

مع الاعتراف بالشبيه وما ذكروه ما صرح في الايضاح ويدل على ما ذكرته لفظ

المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يتوسعون الى ان يجوز

لا يبنوا الا على النوع كما في قوله اى قول العباس بن احنف في الشمس مكنيها بالسماء

فعبر امرؤ من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر العزاء عزاءا جميلا فلن

تستطيع انت اليها اى الى الشمس الصعود ولن يستطيع الشمس النيل النزولا

وجب ان يعلم العطف على المصدر الذي سبق في سرح الدياجة مع محل ما اولى

هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اى فالبناء على النوع مع محل الاصل

كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل

الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبه به كيف لا يجوز بناء الكلام عليه مع طو

المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اى في المعنى الذي شبه

بمعناه الاصلي اى بالمعنى الذي يدل عليه بوضع اللفظ بما طابقه تشبيه التمثيل

وهو ما يكون وجه الشبه منتزعا من متعدد واحد او اكثر بدأ على الاستعمال في المفرد

للمبالغة في التشبيه اشارة الى ان الحاق الغائب في الاستعمال في المفرد

والمركب وحاصله ان شبّه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد

بالاخرى ثم ادّعى ان الصورة الشبهة هي الصورة المشبه بها

فيطلق على الصورة الشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه

بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وهما كتب

الوليد بن يزيد كتابا يوبخ به مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له

اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد

على ايتهما شئت بسيفك تردد في المبايعة بصورة تردد من قام ببعض

في امر فقال يزيد الرمّاب فقدم رجلا وتاه لا يزيد فتؤخر اخرى ه

فاستعمل الكلام الدال على ما في الصورة في كل ووجه الشبه اعمال الاقدام

تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما مر واعلم ان المجاز المركب

يسمى التمثيل لان وجه الشبه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر

المشبه به واريد المشبه وتُرك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة

وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز

عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه مثبتي ومما يجب

ان يعلم ان المجاز المركب كما يكون الاستعارة قد يكون غير استعارة وكما في ذلك

ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات

لمعانيها المركبة بحسب النوع مثلا صيغة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار

بالاتصاف فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون

ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير

الاستعارة كقوله هواي مع الركب اليماني مصعد البيت فان التركيب موضوع

للاخبار بالهوى مع الركب اليماني بمصعد البيت والقرينة حالية

التشبيه الضمر والغرض ان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير
ان يكون هناك امر محقق حسا او عقلا يجرى عليه اسم ذلك الامر ٥
فسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة مكنية او مكنيا عنها لمناسبة
وسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد
تخيل بالمشبه ذلك الامر الذى هو مختص بالمشبه به وبه يكون كماله او قوامه في
وجه الشبه لتخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به
المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما يكمل وجه الشبه في المشبه به لانه
والثانى ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما
في قول ابى ذويب الهذلى واذا المنية انشبت اى علقت اظفارها
الغيث كل عيمة لا تنفع والعيمة الحزن الى جعل معاش يعيش اذا علق
الموت مخلبه في شئ ليذهب بطلت عنه الحيل روى انه هلك
لابى ذويب في عام واحد خمسة بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر
فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بنى واعقبونى
حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع وحكى ان الحسن بن على رضى الله عنهما
دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وجلد واشتد تجلدى للشامتين
ايهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاحاله الحسن عنه على الفور وقال
واذا المنية انشبت اظفارها البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال
النفوس بالقهر والغلبة من غير توقع من نفاع وضرار ولا رقة ثم حوم
والا يقاع على ذى فضيلة فاثبت لها اى للمنية الاظفار التى لا يكمل
الاغتيال فيه اى في السبع بدونها جمعا للمتباعدين في الشبه الى
الكاتب بعوله والحاكى في قول الآخر ليس تطعن بسكة برئ مصمحا فلسان
حالى بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود
وهذا اصل الاستعارة بالكناية فاثبت طحا اى الحال اللسان الذى به قوامها
اى قوام الدلالة فيه اى في الانسان المتكلم وهذا الاستعارة تخييلية فعلى هذا
المص كل من لفظى الاظفار والمنية صفتان تستعملتان في المعنى الموضوع له وليس

على سبيل الاستعارة

عن العقول وضعا فشا استعمالها اى استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك اى على سبيل
الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في مطلق الاصل يسمى مثلا ولذا الى وكون المثل
تمثيلا فشا استعمالها لا يقتضى الامثال لان الاستعارة لا بد ان يكون لفظ المشبه به مستعملا
في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا تكون استعارة
ولا مثلا وتحقيق ذلك ان الاستعارة يجب ان يكون اللفظ الذى يلوح المشبه به اخذ منه
عارية للمشبه فلو وضع تغيير لما كان ذلك اللفظ الذى يخص المشبه به فلا تكون عارية
فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تركيبا او تانيثا او افرادا او تثنية وجمعا بل
اما بنظر الى مورد المثل مثلا اذا اطلب رجل شيئا ضيعه قيل ذلك تقول له بالصيغ
ضيعت اللبن بكسر التاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة واما ما تقع في كلامهم
من نحو ضيعت اللبن بالصيغ على الغط المتكلم قبل ان يمثل بل حاضر ذهني المثل واذا
اليه وكون المثل مما فيه غرابة استوجب لفظه الحال او الصفة اذا كان لها شان
عجيب ونوع غرابة كقوله لك مثلهم كمثل الذى استوقد نارا اى حالهم العجيب الشان
وكقوله وله المثل الاعلى اى الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التى وعد المتقون
كما اى مما قصصنا عليك من العجايب قصة الجنة العجيبة **فصل**
في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية وانواعها التخييلية قد اتفقت الآراء
على ان مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واثبوا
تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المتبنين اللذين تطلق عليهما هذان
اللفظان وتحصل وكل يرجع الى ملته اقوال احدها ما بنهم من كلام القزاجى
والكاتب وصدر الله السكاكى وسخى ما بينهما والعالف ما اورده الصنى وكانا
عنده امرين معنويين غير داخلين في تقويم المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث
الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعانى التى تطلق هى عليها فقال قد
يضمر التشبيه في النفس اى ولم يصرح بشئ من اركانه نحو المنية
قال قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان افاده لا يخرج
عن نائبه باعتبار ذكر الاركان وتركها فليكن ولكنا هاهنا نعنى بالمضمر في
المصطلح وقد بينا ان المراد به عند الاستعارة بالكناية ويدل عليه اى على ذكر

ذكر الاستعارة بالكناية والدليل على ان في قولنا اظفار المنية استعارة

اعلم انه انما يحسن للمنية مخالب لها بناء على تشبيهها بالسبع اذا اظهر او اضمر السبع وما اقرب ما ذكر المص في التخييلية وقد قال في ايراد البيت عقيب الاستعارة على قسمين احدهما ان يتعلق الاسم عن مسماه الى امر يلائمه ويكون ان ينص عليه ويشار اليه كقولك اثبت اسدا الى رجلا شجاعا والثاني ان يوخذ الاسم عن جعفته ويوضع موضعا لا يستحق ان يشار اليه فيقال

اصبحت يد الشمال زمامها الخ جعل للشمال يدا مجازا على سبيل التشبيه فيجري عليه اسم اليد والدليل الابين ان تقول اذا اصبحت الشمال مثل اليد للشمال كما تقول رايت رجلا مثل الاسد وانما ساغ لك التشبيه في هذا البعد ان تغيير الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال ولها في قوتها تاثير ما في الغداة شبهت الحالة في تصرف الشمال فيها بحالة من يتصرف في اليد من الانسان فاخذ الشبه المنتزع لا بلفاظ من المشبه به بل بما يضاف اليه لانك جعلت الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فجعل المستعار له اعني الشمال مثلا لاسم وغرضك ان تثبت له حكما من يكون لكل شيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة متى ما لم يشتمل من شيء الا شيء اذ ليس المقصود ان يشبه شيئا باليد وانما المقصود ان اراد ان يثبت للشمال يدا او كذا قول ابي هريرة صحا اي صحا مجازا من الصحو خلاف السكر الغلب عن سلمى واقصر باطله فقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه واسمع قيل هو على الغلب اي اقصر عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان تقال اسمع باطله غير انه تركه بحاله وتعدى افعل الصدر وراحلة هذا مثال تالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اوردها تنبيها على ان في التخييلية ما كمل ان تكون كجعفته وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المخيلة للتخييل وعند جماعة على التحقيق تنتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فانها اذا لم تكن الا لاجل التخييل فاشبه اولا الى بيان التخييلية وقال اراد ان يثبت انه يترك ما كان يترك به من الجثة من الجعل والبعر واعرض عن معاودته فبطلت الانة اي الاثاث

في الكلام مجاز لغوي والمجاز عقلي اسنادات بنى الربيع والربيع هو له اسند اعلى كاسناد الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معقولان وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا تخفى احدهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة وهي حيث ان تكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت ما وجه قول المص في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا فلت له ان هول العلل يسلم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتبعية كما سبق اطول لكن في قوله عم انسر عكنن طوفا بالي الطوكن يدا ترشيحا للمجاز اعني اليد بمعنى القدرة والنعمة فان قلت ما ذكر المص من غير الاستعارة بالكناية شيء لا في كلام السلف ولا هو يبتنى على مناسبة لغوية وكانه استنباط منه فما تغيير بالصحيح فلت معناه الصحيح المذكور في كلام السلف ولو ان لا يصرح بذكر الاستعارة بل يذكر ما يدفعه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا الكناية لم تصرح بذكر المستعار عنه السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه ليتنقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار له هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس المعلوم للعقلاء وهو المشبه وهذا اينبو كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى وينقضون عهد الله حيث قال ساغ اسناد النقض في ابطال العهد الى الحبل باعتبار شبهه بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من مناسبة الوصلة بين المتعاهدين ومن اسرار البلاغة والطافها ان يتكتموا عن ذكر الشيء المستعار لم يرموا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه يكون اشجع بقلوبهم واقوى افئدتهم فقد نبه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المتعارف من لوازم المشبه به المتروك المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا بد ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون كجعفته كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكر السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فانه لم يشترط

Marginal scholia and commentary in Arabic, largely illegible.

ما كان مركبة وكذا الضمير في معاودة شبهه راجع الى نفس الصبي بجهاته
من جهات المسير كالمشي والجلوس فقضى مثلا اي من اجل الحالة التي طرأت فاشتملت
الامها ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المهالك الصعبة فيه عند فقدان
بعض آلته والمخبر عنه بهذا التشبيه المضمر في النفس استعاره بالكنايه
فابيت له يعني بعد ان شبه الصبي بالجهة المركوب التي له بعض خواص تلك
الجهة اعني الافراس والرواحل التي جهاتها جهات المسير والسفر فاسند الافراس
والرواحل استعاره تخييليه فالصبي على هذا هي الصفوف مع الميل الى الجهل
والصفوف لغة صبا يصبو صبوا وصبوا اي مال الى الجهل والصفوف كما في
الصحاح لام الصبا بفتح الصاد لغة صبي صبيا مثل سمع سماعا اي لعب
مع الصبيان واشار الى الحقيقة بقوله وتحمل انه اي ضميرا اراد بالافراس
والرواحل دواعي النفوس وتهوناتها الغوية اي الحاصلة لها في استيفاء اللذات
او اراد بها الاسباب التي فلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان الصبي وغوانه
السباب مثل الاكل والنكال والاكوان والاخوان فتكون الاستعاره اي استعاره
الافراس والرواحل تحقيقيه لكن معنا عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد
بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في تحت الحقيقة والمجاز وبحث
الاستعاره بالكنايه والاستعاره التحقيقيه مخالفا لما ذكر هنا في غير مواضع
اراد ان شيئا اليها والى ما قبلها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل
السكاكي الحقيقه اللغويه بالكلمه المستعمله فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واخر
بالقيد الاخير وملوفوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعمال على اصح القولين
وطوى القول بان الاستعمال مجاز لغوي لكونهما مستعملة في غير ما وضع له الطبيعي
فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي لان الاسناد
في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون
حقيقة لغويه فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد
عن الاستعاره لانها مستعمله فيما وضعت له بتاويل وطوى دعاء دخول الشبه
في جنس المشبه بحمل الفرد على الشبه به مبنيا على ان المستعار فيما وضعت له لا يخرج

الاستعاره بل لا بد من التفصيل لقولنا من غير تاويل هذا هو الموضع الصحيح
الذي يجب ان يتصل السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال
وانما ذكرت هذا الفصل لاحترز به عن الاستعاره في الاستعاره نحو الكلمه
مستعمله فيما وضعت له على اصح القولين والا نسبتها حقيقة بل مجازا اهـ
لغويا بالنسبة الى دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من
التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعمله فيما وضعت
له لا بقوله لاحترازه عن الاستعاره وليس بصحيح لما سبق من ان الاضافات
انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعمله فيما وضعت له لا لغة
القولين على كونها مستعمله فيما وضعت له في الجمله ولو اريد الوضع بالتحقيق
فليس اصح القولين ولو كان فكيف يخرج قوله من غير تاويل فلسائل ان يقول الوجه
ان يعلق بقوله لاحترازه عن الاستعاره ويركب كون الكلام فليتامل
وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمه المستعمله في غير ما هي موضوعة له التحقيق
استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها
في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي
المستعمله في غير الذي الكلمه موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف
غير انا نشترط في نوع حقيقة كل كلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون
الكلمه قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس
ولما كان هذا القيد كالمنزله قولنا في اصطلاح به التخاطب مع اية اوضح واول على
المقصود اقامة البعض مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به
التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي اراد معناها في ذلك الاصطلاح والى
السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق
بالتحقيق لتدخل في تعريف المجاز الاستعاره التي هي مجاز لغوي على ما مر
من انها مستعمله فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق
لم تدخل هي في السيوف اذ لا يصدق عليها انها مستعمله في غير ما وضعت له
هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولنا بالتحقيق احتراز عن ان المجاز

الاستعارة وهذا فاسد لانا اذا اخرجنا عن خروج الاستعارة لاعن علم خروجها
صح ان يكون لازا بينا مثله في قوله ليبلا يعلم وقال الصفار وقولي استعمال
في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها اخرجنا عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت
له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في
فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا
او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا الصفار ظاهر فاسد
لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاخراج عنه فلا بد لها من حذف مضاف
اي اخرجنا عن خروج ما اذا اتفق اكثر وجوده كذا قاله كل الشراح
وما يتبع منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه يلزم منه فساد فسر الوضع
بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وبذاته وقولنا اخرجنا عن المجاز به المعنى بازاء
معناه بوسيطة والاشكل ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو
بواسطة القرينة فلا حاجة الى قصد الوضع في توليف الطعمة لعدم التاويل وفي
توليف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان
اراد ذلك فقوله ليخرج عن كذا وكذا مبني على الجواز وتسامح وانت خبير بانا لا نسلم
ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتعليل بقولنا بنفسه
انما يصح للاخراج عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة
بازاء المعنى بسبب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي
الوضع كما في المشترك فان السنوسي يدعي ان افراد الاسم فيها معارف وغير
معارف ونصب القرينة انما هو لنفي المعارف ليتعين المراد اعني غير المتعارف
لا لنفي الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة والا لبطل
عليك ضعف هذا الكلام وردا ايضا حاكيا بان التقييد باصطلاح المخاطب او جاريا على
معناه كما لا بد منه في توليف المجاز لبد خل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله
المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكيد لا بد منه في توليف الطعمة ايضا
ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في
هذا الاصطلاح ولا ما يؤول الى هذا الوضع كما عرفت في معنى التاويل وانه مختص باحراج

الاستعارة واعلم ان هذا القيد في توليف الطعمة مخل به ولا طف عليك ان اعتبار هذا القيد
في توليفها اما ان يكون بحمل العبارة على ما عنى قولنا في اصطلاح به التخاطب اذ
لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا لافيه بالنسبة الى نوع حقيقتها
او نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الطعمة
ما توقف في توليف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في توليف الطعمة
لكنه اكتفى عن ذكره هنا بذكره في توليف المجاز لكون البحث عن الطعمة غير
موصول بمالوات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التوليفات وكذا
ما يقال ان توليف الوضع بلام العهد اعني عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو
الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بدل الوضع لا الوضع الذي وضع
فيه المخاطب دلالة عليه ولو سلم فكل ملايم الصاحبي لقيد الموضوعة
في قوله فيما هي موضوعة له ما لوضع لذي فيه وضع المخاطب ولا نعني بقولنا السوق
سوى هذا بل الجواب ان يعلق الحكم بالوصف بما هو مشتق كما في قولنا الجواد
لاحيب سائلا اي من حيث انه جواد فالمعنى هنا ان طعمة في الكلمة المستعملة
فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له وخرج عن السوق نحو الصلوة
اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعمالها اياها في الدعاء ليس من حيث انها
موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع
له لا لما قال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في توليف المجاز ايضا لانا نقول اولا
الاصل هو ذكر القيد وعاد كرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في
المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما
هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له
بل من حيث انه معلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له فلهذا اجاز تركه في توليف الطعمة دون المجاز فليتامل واعترض ايضا بان
توليف المجاز لا بد حل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح وا جيب
بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناه اولا يصح في الغلط فرسي على علم
ارادة الموضوع له وهذا غلط لان الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كما

الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فالمسلم
الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض لكنه ان اضافه الكلية الى شيء او
يقيد كما اقترانهما بالف شيء لا يخرجهما عن ان يكون كلمة فالاستعارة على الوجه المتقدم
الى الحبل المفتول بناجواخوي والاستعارة على الوجه الثاني كلمة مستعملة في غير
ما وضعت له وهذا اذا عاد الشرط والا ان كان صادرا ممن يدعي عابنه في الحذاقة
والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخوي مستعمل في معناه الاصلي
والمجاز انما هو استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقدم
ليذهب فتاره يريد الذهاب فيقدم رجلا وتاره لا يريد فتؤخر اخوي وهذا ظاهر
عند من له مسكة من علم البيان وقد اشكل الاستعارة التحصيلية فالاخفى
لمعناه حالا او عقلا بل طواي معناه صورة وهيئة محصلة لا يشوبها شيء من الهيئة
العقل او الحس كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها
لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوصف في تصورها بصورته اي بصورته المنية
بصورة السبع واختراع لوازمه طفاي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص
ما يكون قوام اغتيال السبع للنفس بمواضع طفاي للمنية صورة مثل صورة
الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على الفعل يعني الصورة التي هي مثل صورة الاظفار
لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم الشبه به وهو الاظفار
المحققة على الشبه وهو صورة وهيئة شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها
الى المنية والتحصيلية عندنا لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا
مثلنا لها بنحو اظفار اكمة الشبيهة بالسبع وبسان احال الشبيهة بالمتكلم
وزعام الحكم الشبيهة بالناقة فتصرح بالشبيه فتكون الاستعارة في الاظفار
فقط من غير استعارة بالكناية وقال الفنا انه بعيد جدا اذ لا وجه له مثال
في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي انه استعارة
تحصيلية غير تابعة يمكنني عنها وكل بانه توهم للملام شبيها بالماء فاستعار له
لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه طواز ان يكون قد شبه
الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تحصيلية

او يكون قد شبه اللام بالماء المكروه فاضاف الشبه به الى الشبه كما في الجين
الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقادير لن يكون مستهجنا ايضا
لانه كان يسعه ان يشبهه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه ولا
دلالة للفظ على واحد من ذلك في غير التحصيلية بل كرر التعسف اي اخذ على
غير طريق يكافيه من كثرة الاعتبارات التي لا دليل عليها ولا داعية اليها
حاجة وقد تعالى ان التعسف فيه انه لو كان الامر على ما زعم لوجب ان يسمى
جزء الاستعارة لو حصلية لا تحصيلية وهذا اغاية السقوط لانهم يقولون حكم الوصف
كحكم ذكره ابو علي في الشفاء ان الفرق المسمى بالوصم هي الزينة الحاكمة
في الحوان حكما غير عقلي لكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوصم نوع
تخدمه وهي التي لحقائق التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وهي
عند استعمال العقل اياها متكفل وعند استعمال الوصم منخدعة وخالف بينهما
التخييلية اعني طفاي غير السكاكي للتحصيلية جعل النفي للشيء كجعل
اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية على غير السكاكي كان جعل الشمال
صورة موهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تحصيلية
واستعمال اللفظ في غير ما وضع له وعلى غير الاستعارة مثل اشتاك اليد للشمال
ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم اكل لا يستطيع ان ينزعم ان لفظ اليد
قد نقل عن شيء الى شيء او ليس الموضع على انه شبه شيئا باليد بل الكلام على اذا اراد
ان يثبت للشمال يدا الا تقال انه يتحقق معنى الاستعارة في التحصيلية على غير
السكاكي دون المصلان الاستعارة في شيء لبعضي شبيه معناه بما وضع له
اللفظ استعارة بالتحقيق ولا يتحقق حد الفرق بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم
شبيه بمعناه الحقيقي ملائم من لفظ الاستعارة وان خصص اسم المذكور بغير
التحصيلية تصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من الاستعارة
التحصيلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لا ما نقول مما ذكرت من ان الاستعارة المقتضي
للشبيه اما طوا لاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية

والاستعارة التمثيلية وتخصيص الاستعارة في التمثيلية انها اكثر تعلقا بالمشبه بالوهم والاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي لتكون جمعية لفوله او في غير معناه اعني الفصول الموهمة الشبيهة بالاظفار لتكون مجازا لغويا وسمي الاستعارة المركبة كقولهم اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وظاهر ان النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف على ان التمثيلية من المجاز اللغوي غلط محض بل الابعد ان يدعى ان اجماعهم على خلافه ويعضد ما ذكره السكاكي في التمثيلية الترشيح استعارة تمثيلية للزوم ما ذكره السكاكي في التمثيلية من ثبات صولة وصدمة له اي في المشبه به لان في كل من الترشيح والتمثيلية اثبات بعض ما يخص المشبه به فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت للاحمار الضلالة على الهدى التي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر صدر كل صولة وصدمة شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا ايضا صدر ومقدمة تشبيه بالتجارة واخر شبيه بالربح يكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارة بنيت احداهما على الاخرى سميها الامام التبعية على ان التبعية التي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التمثيلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية والترشيح بعد بلفظ كلفظ الاشتراء المعتبر عن الاحمار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وانما معنى قوله والابصاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المخصصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التمثيلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح بعد بلفظ المشبه في قوله غير ان التعبير عن المشبه هو المقصود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد رضي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية المشبهة بالصورة الوهمية فاعترض بان التعبير عنه ايضا كالتعبير عن المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه بها وعلى ما توهم هذا القوم لا بعض وجوب اعتبار الوهمي المذكور في التمثيلية وعلم اعتباره في الترشيح فاعتبار احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله ولو اعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاتصام استعارة للوثوق بالعهد او يكون ترشيحا لاستعارة الحبل لما انه يعتصم به وحاصل اعتراض المص مطالبة الفرق بين التمثيلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو موهم حواص المشبه به لما وقع في التمثيلية

بالمنية كانت مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر موهوم يكون انباءه للنفس والترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يخرج الى الكل لان دخول المشبه به موجود المنع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه وأردت به انسانا طابق امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس لا الطبق والبحر الموصوف بالتلاطم المطرح لخلاف اطفار المنية فانها مجاز عن الفصول الموهمة ليصح اضافتها الى المنية قال فصل معنى ان الاكون الوشح حاجا عن الاستعارة زائدا عليها فلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف الفصول خارجة عنه لا المجموع المركب منهما والغرض ان ادعاءه ان الاستعارة نامة بدونه وعني بالمكني عنها اي اداة السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون العطف المذكور في المشبه هو المشبه به مرادا به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها طوى السبع بادعاء السبعية لها وان يكون شيئا غير السبع بقوله اضافة الاظفار الى المنية هي من خواص السبع المذكور فكره المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لاشتمل على التمثيلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة وقد عاد كرس من ان الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له حقيقة للقطوع بان المراد بالمنية هنا الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المغاير بالكلية للاستعارة وغيرها وضمن بالمعنى واضافة خواص الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التبعية المضمرة في النفس عن تشبيه المنية بالسبع وطرحا كانه جواب سؤال مقدر وحاصله لو اريد بالمنية معناها الطبيعي فما وجه اضافة الاظفار لها والاولاد خارج الاعتراض فان قلت انه ذكر في كتابه ما حاصله ان التنصيص على ان الاعتراض حق لكنه لا يرد لو كان الاستعارة بعض ادعاء ان الاستعارة من حيث المعنى وانما يكون شيئا غير ذلك ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه وذلك اعتراف بضعف الشيء اجمل في التعريض باسم جنسه اجاب بانا نفعل عنها باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بالمشبه به فكما ادعى هناك ان السباع مسمى للفظ الاسد بادعاء الكمال تاويل كما قرضي بتهيأ ما لنا التنصيص على ما قضى من ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الطبع كل

المخصوص كذلك نقل عن اسم المشبه به كاسم السبع مرادفا للفظ السبع بادكتاب ما وقيل وطيو
ان لا دخل للمشبه في جنس السبع للمبالغة في السعة تحول افراد السبع فصمن متعادفا وغيره
متعارف ثم ذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسم بني
كلعطى للسعة والسبع لطعمه واطرد ولا يكون بامنه اوفي فيتهيا بالمناسبة الطريق دعوى
السعة للسعة مع التصريح بالمشبه فلم نكن مجموع وكل لكنه لا يعتضى كون لفظ السعة
مستعملا في غير ما وضع له لم يحقق من غير ما وقيل حتى يدخل في يوم المجاز وخرج عن
يوم الطعمة فكما اذا اجعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالوضع
لم يصر استعمال لفظ الاسد في الطريق الطعمة مجازا فكذا اذا اجعلنا اسم السعة مرادفا
لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعمالا في الموت لطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو
حقيقة فلسامل واما حجة ان كل احد يعرف ان المراد بالسعة هنا هو الموت وهذا اللفظ
موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا اندفع ما قيل ان لفظ المشبه يعد ما جعل
مرادفا للسبع واستعمال في الموت استعمال في غير ما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون
حقيقة بل مجازا بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحسية مراد في يوم الطعمة فالكلمة
المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ولم يلزم ان استعمال لفظ
السعة في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق
من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية
موضوع له بالتاويل المذكور وذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له
في مثل قولنا دنت منيته حلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له
والموت فرد من افراد السبع عند معارف كما في اظفار المنية فاستعمال بالاعتبار الاول
على سبيل الطعمة كلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له
بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليتفهم هذا غاية
ما امكن في توجيه كلامهم وتحلي عما فيه من الغموض وفيه حاصله والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ
السبع الكلي عند بذكر اداة الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمشبه مستعار له
والحيوان المفترس مستعار منه على المرادف له ادعاء ما سبق والكاكي حيث فسر الاستعارة
بالكناية بذكر المشبه واراد به المنية المعهود الى آخره جعلها من اقسام المجاز اللغوي

اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به
المذكور وعلى هذا الاشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة السعة بان المنية
استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل
المجاز العقلي بان الوصف استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فالاشكال فالوجه
ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المشبه استعارة بالكناية وحال كونها عبارة عن السبع
ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء
فواقع كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال الخ افيم واختار السكاكي
رد الاستعارة السعة ومثل ما يكون في الحروف والافعال وما شق منها الى الاستعارة
الكنى عنها بطيف قرينتها اي قرينة السعة استعارة بكنايتها وجعل الاستعارة السعة
قرينتها اي قرينة الاستعارة الكنى عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارا
المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها في قولنا نطقت اطلال بكذا
جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة
النطق للدلالة وجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وتجعل نسبة النطق اليه قرينة
الاستعارة وهكذا في قولهم تقويهم لهذا مبنيا بجعل اللام مبنيا استعارة بالكناية
عن المسطورات الشرعية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القوي اليها قرينة
الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة في قوله ليكون لهم علوا واحزنا
كجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط وجعل
ونجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل جعل
الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والاعكنة واستعمال في قرينة على حركب وباكمة
ما جعله القوم قرينة الاستعارة السعة بجعلها هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة
سعة بجعل قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار وذلك ليكون اقرب الى الضبط الخ فيه
من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان فر من السعة كنطقت
في قولنا نطقت الحال بكذا اخفيه بان يراد بها معناها الحقيقي لم يكن استعارة
كسلمة لانها اي الحيوانية مجاز عقلي اي عزو السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة
المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفرد المذكر المشبه به واراد المشبه الان المنية فيها الخ

الاسعاد واما اذا لم يرتع كما لو شم رائحة الشبيه فلا يصير الغار الكن يخوف
الى كما لو فزع من الصعقة راب اسد او اريد انسان اخ وفي التمثيل راب ابلا
مانه لا تجد فهار احلة واريد الكس كما لو رأى الكس كما لا مانه لا تجد فهار احلة
وفي الغابق تجدون الكس كالابل الماتة لست فهار احلة الرواحلة البعير الذي يركب
الرجل جملا كان او ناقة يريد ان الموصى المنتخب ج عش وجون كالنجيب الخ لا توجد
في كثير من الابل والكاف معمول لا في تجدون وليست مع ما في حيز ها في محل النصب على
الحال كانه قيل كالابل الماتة غير موجود فيها راحلة او هي جملة مستانفة ويدل اطهر ان
الشبيه اعم محلا لمعنى ان كل ما لساقي فيه الاسعاد الحقيقة او التمثيل لساقي فيه الشبيه
والكل ما لساقي فيه السعاد الحقيقة او التمثيل لا يجوز ان يكون وجه الشبه
خفيا فيصير تعمية وألغازا او لكنه ما بالاضافي المذكورين ويتصل به اي
بما ذكر من انه اوا حفي الشبه الى الطرفي لاي الاسعاد وتبقى الشبيه انه اذا قوي الشبه
بدل الطرفي حتى الخلا كالعلم والنور والشبهة والعلة لم يحسن الشبه وبعبت الاسعاد
لعلا يصير كشبيه الشمع سمعا فاذا فهمت مثلة تحول حصل في قلبي نور ولا تقول
كاتي في قلبي نورا او كذا او وقعت في مثله تحول وقعت في ظلمة ولا تقول كاتي
في ظلمة والاسعاد المكني عنها كالحقيقة وان حسنها بر عايه جهات حسن الشبيه
لانها تشبيه مضمر والاسعاد المحسنة حسنها طبب حسن المكني عنها لانها لا تكون الا تابعة
للمكني عنها عند السعي لتحصيلها وفيها تشبيه لانها حقيقة تحامل فيها تابع حسن
متبوعها واما صاحب العباح فلم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها
لحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة طها وقد فرط السكاكي عن تابعة طها ولذا
استهجن ما اتى الامام ولقائل ان يقول اذا كانت المحسنة عين الاسعاد مصرح بها مبنية على
الشبيه فلم لم يكن حسنها بر عايه جهات حسن الشبيه ايضا كما ذكره في الحقيقة بل الكن
عنها فصل اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف
ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع
من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الخلاف كالنصب والقوية والرفع في زيد لانه قد ينقل
عن محله الخ المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يخفى في كل الاسعاد فيه فقد صرح بان اطراح

ليس كذلك مجاز والمقصود في قرن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد يجاور التشبيه على
الثاني اقتداء بالسلف واجتنابا عن شبع السامع عن الوثوق عند انصاف الكلمة بالمجاز
بهذا الاعتبار وقال قد يطلق المجاز على الكلمة تغيير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة
الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ الفتاح اي تغيير اي انها من نوع الى آخر
كالرفع او زيادة لفظ فالاول كقوله ٢ وجاء ربك اسئل القوية والثاني مثل قوله
ليس كمثله شئ اي جاء امر ربك كما حكاه يحيى الرب واسئل اهل القوية للقطع بان المقصود
سؤال اهل القوية وان كان البدو قادرا على انطاق الجدران الصاحل الشيخ
عبد القاهر ان الحكم بالحذف هنا لا مرجح الى عرض المتكلم حتى لو وقع في عبارة الغلام لم
نقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية فرجع وبادا هلها فاراد
ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا والنفس متوقظا ومتبصرا اسئل القوية على اصلها وقل
لها ما صنعوا كما يقال سئل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك
فاحكم الاصل للرجل والقوية صلوا جر وقد تغير الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب
بسبب حذف المضاف وليس مثله شئ فاحكم الاصل لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير
الى الجر بسبب زيادة الكاف وكل لان المقصود ونفي ان يكون شئ مثله هو لا نفي ان يكون
شئ مثل مثله والا حسن لاجهل الكاف زايدة ويكون من باب الكناية وفحوه وجهان احدهما
انه نفي للشئ بنفي لازمه لان نفي اللازم مستلزم نفي الملزوم كما قال ليس لاخي زيد اخ
فاخو زيد ملزوم والاخ لازم لانه لابد لاخي زيد من اخ طوال فنفيت هذا اللازم
والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اصلا ولو كان له اخ لكان لو كان الاخ اخ طوال كذا
نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله هو اولو كان له مثل لكان هو مثل مثله
اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا هذا مثل لا يخل
فينفون البخل عن مثله والغرض بعينه عن ذاته فيسلكون طريق الكناية قصدا الى المبالغة
لانهم اذا نفوا عما يماثله وهي تكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون
فوا يفعف لداته ويبلغ اترابه بتبريزون اقرانه ويلوح غيره لا فوق هي قوله ليس
كالله شئ وقوله كمثله شئ الا ما يعطيه الكناية من فائدتها ومعاعدا ذلك
على موجود ومعنى المماثلة عن ذاته نحو قوله هو بل يداه مبسوطتان خان معناه بل هو جواد

Mahmud Effendi Collection

من غير تصوير ولا بسط لطالما نهى عباده عن ابتداء فلا يقصد ولن
شيئا آخر حتى انهم استعملوا ما فيهم لا بد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن
لا مثل له قال صاحب الكشاف وراء هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز وشبهته
لكشاف الهمداني التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم
اذكره الحد شاملا له لكن التأمل تم في ذلك على السلف وفيه نظر لا يخفى ان اراد بقولهم
من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز
او الكشاف وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة
المفردة بعيد بيّنا وله وغير خفي فليس كل ما لا يعانق السلف على وجوب كون المجاز
مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في الموصوف الذي
نقله السكاكي عنهم وعلى كل لكلمة اريد بها غير ما وقعت له في وضع واضع كما اخط
بين الثاني والاول فظ انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه
الاصلي فلا الدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع
وغير معناه انه يطلق عليها كما تعال المتصل ومنقطع فلا تقوف
للسكاكي صهنا ذا يا بتقرر والله اعلم الكناية في اللغة مصدر قولك كنيت
بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح يطلق على
معنيين احدهما هو المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم
ايضا اللفظ المكنى به والمعنى المكنى عنه والثاني نفس اللفظ او المعنى الذي اشار اليه المتكلم
بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى
مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز
ان يراد حقيقة طول النجاد فظهر انها خالف المجاز من جهة ارادة المعنى
الحقيقي للعظم ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة وخالف
المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي فقلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا
في الحمام ان يراد به الاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة
تمنع ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم
وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء

معاند لذلك الشيء الا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وهو محال وقولهم ان الفهوم
من الموصوف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائز لا واجبة بهذا
يشعر قوله في الفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يسع في قولك فلان طويل
النجاد ان يراد طول حداده مع ارادة طول قامته وهذا اطلاق لان الكناية كثيرا ما تنافي
عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد
وان لم يكن له نجاد قط وجبان الكلب وبخيل الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل
وفي موضع اخر من الفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو اللازم جميعا لا ذاك
المراد بالكلمة اما معناها وصلة او غير معناها وصلة او معناها وغير معناها
والاول الحقيقة والثالث المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونها
حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه النصريح وبهذا يشعر قول الصنف انها خالفت
المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم
اصل وارادة المعنى تبع كما تقدم في قولنا جاءني زيد مع عمرو ولهذا قال جاءني فلان
مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه الوصف بالكلية من الصنف ان من في قوله من جهة
ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التوطئة واما قوله وان لم
فالفوق بينها وبين المجاز وهي هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه
فليس بصحيح اللهم ان يراد بالمعنى ما عدا المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه
الموضوع له وفوقه ما فهمه وفوق اي فوق السكاكي وغيره من الكناية والمجاز بان
الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طويل النجاد الذي
هو لازم لطويل القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث
الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى
الشجاع ورد هذا الفوق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم
من حيث انه لازم لا يوجب ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص كل ما
يكون ذلك على بعد له تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة
انضمام القرينة قلنا حينئذ لا انتفى اعم ولو سلم فلا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك وح
اي اذا كان اللازم ملزوما ما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز

فلا يخفى الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم مالم يكن ملزوما امتنع الانتقال
منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا موقوف على ما ذكرناه
اللازم للملزوم وحتم يكونان متلازمين فحصول الانتقال من اللازم الى الملزوم حتم
منتهى الانتقال من الملزوم الى اللازم قال الفاضل مراده ان اللزوم من الطرفين من
خواص الكناية دون المجاز او شرط لها ودونه خلنا لازم ولكن ما الدليل على ذلك بل الحق
ان مراده بالملازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول
القامة ولهذا جوز واكون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية
ان يذكر من الملازمين ما هو تابع والمعنى ويراد به ما هو متبوع وممنوع والمجاز بالعكس
وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال العين في النبت واستعمال
النبت في الغيث وعنى بالكناية ثلاثة اقسام الاولى اي القسم الاولى والثانية
باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة
فمنها اي من الاولى ما هي مفرد واحد وعلوان يتفرع صفة من الصفات اختصاص
بموصوف معين عارض فيذكر ملك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقولهم الضاربي
بكل ابيض مخذم والطاعن مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن
الحقد ومجامع الاضغان مفرد واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع
معان وعلوان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر او آخر ليصير جملتها مختصة
بموصوف فيوصل بذكرها الى ذلك الموصوف كقولنا كناية عن الانسان حي مستوى القامة
عريض الاظفار وليس هذا خاصة مركبة وشرط بين الكنايتين
الاختصاص بالمكنى عنه لتحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي
الاولى اعني ما هي مفرد واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة
وفاك الفاضل ولعل وجه النظر انه في القريبة في القسم الثاني ما تكون
الانتقال بلا واسطة والبعيد ما تكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة
والكناية التي هي مفرد واحد التي هي مجموع معان كلاهما خالية عن
الواسطة لظهور ان الانتقال من حي مستوى القامة عريض الاظفار الى
شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان الثوب مثلا ما عساه اخر وهو

الى البلاصة لنوع خفاء لا يطلع عليه كل احد ولس يشغل منه الى امر آخر ومن ذكر الامور المقصود بل انا نشغل منه الى الوقوف وكل الى بادى النظر وهذا ابتداء عن البعيد وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوساده كناية قريبة جعفه عن مثل الكناية اعنى قولنا عريض القفا قال البعض وفيه نظر بل هو كناية تعقل عن الابل لانه يشتغل منه الى عريض القفا ومنه الى الابل واجوابه انه لا استباع فى ان تكون الكناية بعيدة بالنسبه الى الخط وقريبة بالنسبه الى الخط الواسط بل الامر بالعكس فما يكون الانتقال الى الخط بواسطة قريبة صاحب المفتاح على ان الخط الكنايه فربما يكون طول الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما طول كنايه عنه هذا الكلمه ان لم يكن الاسعال الواسطة وان كان الاسعال الى الكنايه الى الخط بها بواسطة بجعل قولهم كثير الرماد كنايه عن الضياف فانه يسعل من كثير الرماد الى كثير احراق الحطب بحسب القدر ومنها اى من كثير الاحراق كثير الاكل ضيفى فيها عايد الى الكثير الذى قبلها الى كثير الطبيخ ومنها الى كثير الاكلة جمع اكل امنها الى كثير الضيفان بكثير الضياف وضيف ومنها الى المقصود وهو الضياف بحسب قلة الوسايط وكثرتها لخلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية الخط بها اى اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا هو المعروف قول صاحب المفتاح ان الخط بها خصص الصفة بالموصوف وابرز دعواه بالتخصيص الحصر اولا ووجه له بينهما كقوله اى قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اى كمال الرجوليه والندى فى قبة حشرت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج ببذل الصفات اى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر او لا فتركى التصريح باختصاصه بها ماذا نقول انه مخصص بها او هو مجرور معطوف على ان نقول اى او بمثل القول او منصوب معطوف على معمول ان نقول اى او ان نقول نحو قولنا انه مخصص بها من العبارات الدالة على ان اللفظ كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان نقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او نحو ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سخى كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به فى امثلة القسم الثانى عساء اضافتها واسنادها الى الموصوف او ضميره الا يرى ان طول القامة الكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره فى قولنا

طويل نجاده وكذا فى كثير الرماد وعين وكذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد ما ذكره من انها موضوعة لتقول التصريح باختصاصه بها الى الكنايه بان جعلها الى جعل الكل الصفات فى قبة تشهد لها على ان مجلاها ذو قبة وهى كون فوق الطنبة لتخذ الرؤساء معروفة له عليه اى على ان الحشرج وانما احتاج الى هذا الوجود دون ثبات فى الدنيا كنه من فاقاد اثبات الصفات الكمال له اذ الثبت الا من كان الرجل وحيدا فى هذا الثبت له وطوى الى قول اذ دون كون الكناية بنسبة الصفة الى الموصوف بان جعل فما ضبط به ومشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن كل منهما بين ثوبيه وبين برديه وهو الانسان الى قوله ما قولهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من العلم الثانى اعنى مخطوطا حاد بناء على ان اضافة الثوب والبرد الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه ولكن كون كل الاسناد طويل الى النجاد يصرح بما سبب الطول للنجاد وملزوم قام مقام طول القامة فاد اصرح باضافة النجاد الى ضميره ابد كان نحو قصر ما سبب طول القامة له وان كان وكثر طول القامة عن حرى ويس فى قولنا بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للقوم فضلا عن التصريح لكل حتى يكون النصوع بالصفة الموسى الى الضمير فحرى بان يجد من يوجد له الضمير واعلمه هذا القسم ايضا اكثر من ان يحصى فان قلت هذا قسم رابع وطوان يكون المطلوب بها صفة وبسبه معاكما فى قولنا يكثر الرماد فى سماحة عمرو وكنايه عن نسبة الضيافة اليه قلت ليس من الكناية واحل بل معاكما اجد بها المطابها لمعنى الصفة وهى كثير الرماد والكناية الخط بها نسبة الضيافة اليه وطوى حلها فى سماحة لفقد انبائها له والموصوف مع حذف النعمين اعنى الثانى والثالث قد يكون مذكورا الكما قد يكون غير مذكور كما قال فى عرض من يؤذى المسلمى المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفى صفة الاسلام عن المؤذى وطوى غير مذكور فى الكلام وكما يقول فى عرض من قصب الخمر ليعتقد حلها وانت تريد تكفيرى انا لا اعتقد حل الخمر وهذه الكناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا ما عتقاد حل الخمر لا الخفى وهذه الكناية على سبيل امساع لان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالسبة لان التصريح بباب الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف يدل فاذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثالث مستلزما

للثالث من عرّض فلان لي وعرّض الشيء بالضم ناحيته من اي جهته تعال نظرت اليه
عن عرض وعرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تعاوت الى التعريض
والتلويح والرمز والايماء والاشارة وذكر شرح المفتاح انما قال تعاوت ولم تقل
تنقسم لان التعريض والتمثيل مما ذكر ليسا من اقسام الكناية فقط بل هو اعم منه فيه نظر
والكناية للوصفية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور
كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض تعال عرضت لفلان او بفلان اذا قلت
قولا او اتيت فعلا لكي اشير به الى جانبه وتريد جانبا آخر منه للعاقل التعريض
في الكلام وحي التعريض بالشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظ
الموضوع له والتعريض ان لا تكنه شيئا تدل به على شيء لم تذكره كقول الحاج للحاج
الموجنئل لابسا عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى
التلويح لانه يلوح منه ما يريد وقال ابن الاثير شرح المثل السايد الكناية ما دل
على معنى بجواز حمله على حانبي الجمعية والمجاز لوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب
والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من
جهة التلويح والاشارة فمخصص بلفظ المركب كقول من يتوقع صلته والله اني
محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع لصيغة ولا مجاز او انما فهم منه المعنى من خصوص
اللفظ اي من جانبه ولغيره اي والمناسب لغير الوضعية لان كثرت الوسايط
بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل الملوح
لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعيد والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط
مع خفاء في اللزوم كتوبيخ الغفاء وعرض الوسادة الرمز لان الرمز ان
تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب
والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط بلا خفاء كما في قوله اوما اراب الخلد
التي رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض
فلا تكون مجاز الكونك اذا بنيت فعوف وانت تريد انسانا آخر معه جميعا
كان كناية لانك اردت باللفظ الذي الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى
الاصلي ولا بد منها في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى

هو الانسان الذي مع المخاطب او حاضر فتكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا فيكون
كناية ومرشحا ط واعلم ان المذكور في المفتاح لفظ التعريض فقد يكون
مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية
وقال الشارح العلامة معناه ان عماد التعريض قد يكون شابهة للمجاز كما في
الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال ما الحطاب فيما هو
غير موضوع له وليس المجاز اولا مقصودا فيه استعمال ملزوم الى لازم وقد يكون
مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال
اللفظ فيما هو موضوع لامر لازم له عن الموضوع له وليس بكناية اولا مقصودا فيه
لازم وملزوم والانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لانه حينئذ يوجب
اليه احد بل امر لا يقبل عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة
صحيحة من غير ان يكون جعله في ذلك المعنى لا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول
مجاز والثاني كناية كما صرح به الصنف وهو الذي قصده السكاكي وخصوصه ان قولنا
اذ بنيتي فعوف كلام دال على معنى يتصل به تهدد المخاطب بسبب الايذاء
ويلزم منه التهدد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به
تهدد المخاطب وغيري من المعروفين كان كناية وان اردت به تهدد غيري
المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكهما في الايذاء اما ضعفا واما قوة
وتقديرا كان مجازا والله اعلم فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية
ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من اللزوم الى اللازم فهو كدعوى
الشيء ببينة فان وجود الملزوم يفيض وجود اللازم لامتناع انفكاك اللزوم
عن اللازم وهذا ظاهر واما الاشكال في سائر اللزوم من سائر المجاز واطبقوا
ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز
وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة واما قدما الاستعارة على الحقيقة والتمثيلية والكناية
عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز
والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا مما حل هذه الامور تعمد زيادة في نفس
المعنى لا يفيد ما خلافه مثل لانه ليفيد تاكيد الاثبات المعنى لا يفيد خلافه فليست

البديع وقلو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اى بعد ورعايتها ولوف اعدادها
وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشاره الى الوجوه المذكوره فى صدر
الكتاب قوله ويشبهها وجوه اخر تورث الكلام حسنا هو قوله بعد رعاية المطابقه
اى مطابقه الكلام لمقتضى الحال ورعايه وضوح الدلاله اى الخلو عن التعقيد المعنوى
للتنبيه على ان خلو الوجوه ان تعد محسنه للكلام بعد رعاية الامرين والا فالكلام
كتعلق الدر على اعناق الخنازير هو قوله بعد معنى ما المصدرى متعلق بحسن الكلام لا يجوز
ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها العام الشامل للمطابقه لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد
وغيرهما مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا فى البلاغه او خارجا فلا يكون
قوله بعد رعاية المطابقه ووضوح الدلاله احترازا عما يكون داخلا فى البلاغه مما ينبغى
فى علم المعانى والبيان واللغه والصرف والنحو لانه يدخل فيما بعض ما يعد من المحسنات
الثابته للبلاغه الكلام كالطباق والتسافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وعلى اى وجوه
تحسين الكلام ضربان معنوى اى راجع الى المعنى الخ بحسب القواعد الاصالة
وان كان بعضها لا يخفى تحسين اللفظ والقطع راجع الى اللفظ كذلك وبدا بالمعنوى
لان المقصود الاصلى والغرض الاولى هو المعانى والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما
المعنوى فالمذكور منه فى الكتاب تسعه وعشرون منها المطابقه وهى الطباق
والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهى الجمع بين متضادين اى
معنيين متقابلين فى الجمله ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما
تقابل او تنافى فى الجمله وفى بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا
وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكه او تقابل
التضايف او غايته كتبا من دكن على الاسحى ومن الافضله وتكون الجمع المطبق
من نوع من انواع الكلمه اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيى ويميت
او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان فى اللام معنى الانتفاع
وفى على معنى الضرر اى لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينفع
لطاعتها ولا يضر لمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب

المطابقه

رد بى

مثريه قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو الاسد سواء فى الشجاعه
ان الاول افاد زيادة فى مساواته للاسد فى الشجاعه لم يفده الثانى بل الفضيله
هى ان الاول افاد تاكيدا الاثبات مثل المساواه له لم يفعل الثانى وليست
فضيله قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة للقرى لم
يفده الثانى بل هى ان الاول افاد تاكيدا الاثبات كثير القرى لم يفده الثانى واعترض
المصنف بان الاستعاره اصلها التشبيه والاصل فى وجه الشبه ان يكون فى المشبه به
اتم منه فى المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للمرء شجاعه اتم مما يفيده قولنا
رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعه كالاسد والثانى يفيد له شجاعه دون
شجاعه الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من طرفى المزيه يفيد زيادة فى نفس
المزيه لا يخفى خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب الكامل حصول ليس يفيد ذلك
والحاصل ان ذلك ليس بشئ من الصور فهذا ما يحقق فى قولنا رايت اسدا
بالنسبه الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبه الى قولنا رايت رجلا مساويا
للاسد او زايدا عليه فى الشجاعه ولا يخفى ايضا ان كثير الرماد وكثير القرى وما خوذ من
وصف واحد من الحصى بل من كلام الشيخ ان كثيرا من طرفى العبارات لا يوجب ان يحصل
له فى الواقع زيادة فى المزيه مثلا اذا قلنا رايت اسدا هو لا يوجب ان يحصل لزيد
فى الواقع شجاعه لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكرنا من ان الخبر
لا يدل على ثبوت المخبر به او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من ان الخبر ان
هذا الحكم ثابت او منفى وقد بينا ذلك فى ط ١ لكن ما ذكره الشارح والدليل
على ما ذكرناه قال فان قيل مزيه قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا
للاسد فى الشجاعه ان المساواه فى الاول تعلم من طرف المزيه وفى الثانى من اللفظ
قلنا لا يتغير حال المزيه فى نفسه بان يكنى عنه بلفظ آخر ولا يتغير من كثير القرى بان يكنى
عنه بكثير الرماد وهكذا الا يتغير مع مساواة الاسد بان ندل عليه بان نجعله اسدا
واعلم ان صريح كلامه فى ان مراده ما ذكرناه لكن الحصى كثيرا ما يغلط فى استنباط المعانى من
عبارات الشيخ لافتقارها الى تامل وافر والله اعلم هذا آخر الكلام فى علم البيان
والله المسئول على نواله وهو المسئول لاتمام القسم الثانى بالنبى وآله الغر الاكرمين

لان فيه اعتمالا والاشتهاء النفس وتجذب اليه فكانت اجدر في تحصيله واعمل او من
نوعين عطف على قوله من نوع والتعميم يقتضي ان يكون هذا الله اقسام اسم مع فعل او اسم
مع حرف وفعل مع حرف لكن الوجود على الاول صعط الخ او من كان مبتدأ فحينئذ ه
فان الموت والاحياء متقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل
واعلم ان الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي
مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر
الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا امي لطوق الدنيا والثاني نحو لا تخشوا الناس
واخشوني ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من فرخ المطارز ارض زينبها وهو ان
يذكر في معنى من الالوان او غيرها الوان لقصد الكناية او التورية او ارادة الالوان
ما فوق الواحد او لما كان هذا داخلا في نوعي الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح
المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما ثالثا في المعنوي ثم اسمه فيدبيج الكناية نحو قوله لي فعل
اي غلام في مرثية ابي بكر محمد بن عبيد صبي استشهد ترثي شباب الموت حمرا فجائي
ايها اي يسلل الشباب الليل الاوصى من سندس خضرا اي ارتدى النبات الملتف
بالوشم فلم ينقض يوم قتله ام دخل ربيعه الا وقد صارت الدنيا من سندس خضر من
شباب الجنة فقد ذكر لونين احمر واخضر والفصد في الاول الكناية عن القتل وفي الثاني الكناية
عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قريب من الوضوح الى حيث يستغني عن
البيان ولا ينفيه الامن لا يعرف من الكنايات شيئا واما توريه النويرة فكقول الحريري نحمد
اغبر العيش اخضره وازور الحبوب الاصفر اسوده يوما ابيضه فودي الاثير
فتى ردفي الى العدا الازرق فباح عند الموت الاحمر فالبيض التوب للحبوب
الاصفر فلو الانسان الذي له صفرة والنعت هو الوصف وملوا الرجل ومللنا
فيكون توريه ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق باحدهما
ما يقابل الآخر نوع يعني مثل السبية واللزوم نحو ائتدا على الكفار رحماء بينهم
فان الرحمة ان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة
ونحو قوله هو الذي جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء
الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قولهم اعز فقيرا

فاد ظلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع
بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما المصعان نحو قوله
اي قول في عمل الا توحى بسلمى من رجل يعني نفسه صحا القلب بعد ما شاب راسه اي ظهر ظهورا
تاما فبكى وذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور الشيب عبر عن ظهور
الشيب بالصحو الذي يكون معناه الخصفي مضاد الجمع البكاء وسمي الايهام
المضاد لان المعاني الذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد
حقيقيا لكنهما ذكرا بلفظين يوهمان المضاد ويسمى الظاهر والحمل على الطبقة
ودخل فيه اي في الطباق بالمعنى الذي سبق ما خص باسم المقابلة الذي جعلها الكاكي
قسما برأسه من المحسنات المعنوية وعلى ان يؤتى بمعنيين موافقين او ما
اي بمعاني موافقة ثم المعادل ولكن اي لم يؤتى بما يقابل المعنيين الموافقين او
المعاني المتوافقة على الترتيب فدخل في الطباق لانه قد يكون بمعنيين
متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التعادل لان يكونا متناسبين ومتماثلين
فان ذلك عند شروطا كما يجيء من الامثلة ثم خص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي
وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة الى
غير ذلك ممقابلة الاسلس بالاسلس نحو قليلا ما يضحكوا كثيرا ليبكوا كثيرا اي بالضحك
والقلة اليوا على بالبكاء والكثرة المقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي
قول الى ذلاقة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا وافبح الكفر والافلاس بالرجل
فاضل الدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على اليوسف ومقابلة الاربعة بالاربعة
نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى
وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى فان كان المقابل في الجمع ظاهرا
الا مقابلة الاتقاء والاستغناء تنبيه بقوله المراد بالاستغناء انه زهد فيما عند الله
كانه مستغن عنه اي عما عند الله فلم يتق والاستغناء بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة
فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على
ان المقابلة قد تدرك بما صار ملحقا بالطباق ثم من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء
من وصل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في موقع المقابلة قيدا آخر حيث

كقوله ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله
ان تغفر لهم يوهم ان المغفرة للعفو الرحيم كلى يعرف بعد التامل ان الواجب
هو العزيز الحكيم لانه لا يعفو لمن استحق العذاب الا من ليس فوقه احد يردّ عليه حكمه فهو
العزيز اى الغالب من عز يعز اذا غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكم على سبيل
الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة او الحكيم من يضع الشيء في محله اى
ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لانك في ملكك وفعل الحكمة
فما فعلته وتلحق بهما اى مراعاة التغاير بين جمع من معنيين عن مناسبين
بلفظين تكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين مثل الشمس
والقمر بحسبان والنجم اى النبات الذى ينجم اى ينهض من الارض لا ساق له كالبقول
والشجر الذى له ساق يسجدان اى ينقادان فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان
لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما والذى يسمى بهيام
التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط وحرف
كنون تحت راء ولم تكن بدال الموقع الرسم غير النقط الحرف الناقة المهزولة
وهى مجرورة معطوفة على الرهط في البيت والنون علو الوقوف من حروف الحجة يصف به
الناقة في الرقة والاختفاء والمراد بهما الموت على ما هو مراد راء اسم فاعل من
رأيته اذا ضربت رئته وكذلك دال اسم فاعل من دلا الركايب اذا ادرق
بسوقها واراد ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله بدال الرسم صفة
راء والمعنى كجمل مثل الجبيبة عن ان تركب من النون ما هى في الضمر والاخفاء
كالنون بريحها الاعرابى لزيارة الاطلال فيضرب رئتها اذ لاحراك لها من
شدة الهزال يريد ان مراكب مثل الجبيبة سمان حوالت اسنمتها فنون كسر
الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المناسبة
واما ما يسمية بعضهم بالتعويض من قولهم برز فلان مغوض للذى على لون وقسه
خطوط بيض على الطول اعلوان يوتى في الكلام بمعان متلائمة اجمل ستوية
المقادير او متغايرة المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيا من خروز
تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالنور فوشى بلا رقم وتقسى بلا لوم

فاما متى ان يجمع بين شيئين موافقين او اكثر وضديهما او اذا شرط شيء فيما بين المتوافقين
او المتوافقات امر شرطه اى فيما بين الضدين او الاضداد ضد اى ضد ذلك الامر
كما تبين الا يتبغى فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل
ضد اى ضد التيسير اعلى التعسير المعنى عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين هذه
الاضداد اى اضداد تلك المذكورات اعنى البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا
لا يكون بيت ابى ذؤيب من القبيل لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع والشرط
في الكفر والافلاس ضد ولا ضد بينهما اى من المعنوى مراعاة النظير بين الكفر
والعوسق والاينلاف والتلفيق ايضا ومن جموع امر وما ناسبه لما بينهما والمضاد والمضاد
بالمضاد ان يكون كل منهما مقابلا للاخر وهذا القيد يخرج الطباق او كل قيد يخرج
بالجمع بين الامرين نحو الشمس والقمر بحسبان ويخرج ايضا ما جمع بين ثلاثة امور نحو قوله
اى قول النجدى في صفة الابل كانها يغشى المعطفات اى المحنيات من عطف
العود وعطفه جناه بل الاسهم مبرية اى منحوتة من براه الله خلقه بل الاوتار
جمع بين القوس والسهم والكوبة وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبى الوزير
انت ايها الوزير اسمعيلى الوعد شعيبى الوفيق يوسفى العهد محمدى الخلق
وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعنا وفى الذى من
الخبر الماثور والمذكور احاديث يرويها السبتول عن الحيا عن الجوع عن
كف الاعمى يتيم فانه ناسب فيه بين القوى والصحة والسماع والخبر الماثور
والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والجود وكف
يتيم مع ما في الثانى من صحة التوتيت والعنعنة او جعل الرواية لصاغير
عن كابر كما مع في سند الاحاديث فان السول اصلها المطر والمطر
اصله الجود على ما يقال والجود اصله كف المدوح على ادعاء الشاعر ومنها اى ومن مراعاة
النظير ما يسميه بعضهم شبه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب
ابتداءه في المعنى والسبب قد يكون ظاهرا كما تدركه الابصار وهو يدرك
الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطف يناسب كونه غير مدرك للابصار
والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا

بلا عين وصحل بلا نقو قريل اى لبس بال والوشى ثوب منقوش والحوذ
جمع حزيطرت اى اخذت الطراز والعطارف جمع عطرف وملو
رداء من خز مربع والاعلام والطرز جمع طراز وحلوا علم الثوب وتفول وبل
الجن اخذ امرؤ وهضر وانتع والبن واحش ورش وابر وانتدب للعمل
اى كن خلوا للاولياء مرا على الاعداء ضاريا للخالف نافعا للموافق ليتنا لمن
يلاين خشاش من يخاشن وارش اى اصلح حال من يختل حاله وابرمن يرى العلم
اداخته اى افسد حال المفسدين وانتدب اى اجب للعمل او اجمعوا تعال
نوبه لامر فانتدب اى دعاه له فاجاب فالاول داخل فى امر اعاه العظيم
لكونه جمعا بين الامور المتباينة والثانى داخل فى الطنابل لكونه جمعا بين الامور
المتقابلة ومنه اى من المعنوى الاوصاد املو نصب الرقيب فى الطريق بين
رصدله رقبته والرصيد السبع الذى يرصد ليثب والرصد القوم الذين
يرصدون كالحرس يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث وسهم يطعام
التيمم وبرد مسهم فيه خطوط مستويه املوان جعل قبل العجز من
البعض تاوهى فى البيت بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله ملو يطيع الاسجاع
لجوامع لفظه فقص ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فعص وهى فى الاصل
طى يصاغ على شكل فقص الظهر او من البيت ما يدل عليه اى على العجز
وملواخوكلمة من البيت او العقص اذا عوف الروى الظرف معلق بيدل اى
اما جاب العجز الاوصاد بالنسبة الى من يعوف الروى وملواطرف الذى
يبنى عليه او آخر الابيات او الفقر وكب تكرار فى كل من نافا فلا تكون من
الاوصاد وما لا يعوف قبله العجز لعدم معرفته حرف الروى كقوله يوم ما كان
الكسى الا هنة واصح فاختلفوا او لو الكلمة سبقت من ربيكل لقضى بينهم فيما هم
فيه يختلفون فانه لوم يعوف ان حرف الروى النون لربما توهم ان العجز بهذا
فما فيه اضلعوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله اجلت دمى من غير جرم وحرمت
بلا سبب يوم اللقاء كلامى فليس الذى حللته بمحلل وليس الذى حرمته بحرام فانه
لوم يعوف ان القافية مثل سلام كلام لربما توهم ان العجز بجوم والاوصاد فى

فى النفس كقوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون والبيت
كقوله اى مول عمرو بن كوب ذا لم يستطع امرا فدعه وجاوزه الى ما يستطيع
ومنه اى المعنوى المشاكلة وهى ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته
اى لوقوع ذلك الشئ فى صحبة ذلك الغير تحققا او تقديرا اى وقوعا تحققا
او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه وقوله
ايا ما من عبيد وه وطلبته على سبيل التكلف والتحكم لان اقتراح الشئ
ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مسبب على ما لا طف فى الجد
مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وملوحين الشئ كل طبخه قلت
اطبخ الى جبة وقميصا اى خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ الطعام
وكقوله تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى
والثانى وملو ما يكون وقوعه فى صحبة الغير تقديرا كقوله تعالى قولوا آمنا بالله
وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له
عابدون وملوا اى قوله صبغة الله مصدر لانه فعله من صبغ كالجلسة من جلس
وهى الحالة التى يقع عليها الصبغ موكد لآمنا بالله اى تطهير الله لان الايمان
يطهر النفوس فكون آمنا مشتملا على تطهير اليه لنفوس المؤمنين وهو الاظهر
صبغة الله بدل من قوله آمنا بالله موكد المضمون قوله آمنا بالله فكون قوله لان الايمان
تعليلا لكونه موكدا لامنا بالله اشار الى بيان المناسبة ووقوع تطهير الله
فى صبغهم صحة ما يعبر عنه بالصبغ تقدير ا بقوله والاصل فيه اى فى هذا المعنى
وطو ذكر التطهير يلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم
فى ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اى الغمس فى ذلك الماء تطهير لهم
فاذا فعل الواحد منهم ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون
بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا
وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب فى قولوا آمنا بالله
للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا
بان تقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها النصارى

فعبر عن الايمان بالله بصيغة الله للتاكيد لوقوعه في صحة صبغة النصارى
تقدير ابدل ٤ التوبة الحالية التي هي سبب النزول من غسل النصارى اولادهم
في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغوص الاشجار
اغوص كما يغوص فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فتعبر
عن الاصطناع بلفظ الغوص للتاكيد بقرينة الحال ان لم يكن لفوه كره
في المقال ومنه اي من المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة
على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم جسلى سبى العنيزة وان
من معنى في الشرط والجزاء اي جعل معنيان واقعان وجعل في ان يترتب
على كل منهما ما يترتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي
عن حبها فلج بي الهوى ولو مني اصاخت الى الواشي اي استمعت
الى النمام الذي يشي حديثه وينزينه فصدقته فيما افترى على فلج بها الهجر
زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين شرطا وجزاء فكان
الفرض معاملتها في الشرط والجزاء في ان يترتب عليها ما جاج مني ومثله قوله
ارضا اذا احتربت يوما فاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت
وموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء
في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها
ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط وبين
في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي وجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها
الى الواشي وطاح الهجر اذ لا يعرف احد يقول ما المزاوجة في مثل قولنا اذا
جاءني زيد فلي علي اجلسته فانعمت عليه ومنه اي من المعنوي العكس والتبديل
وهو تقديم في الكلام جزء على جزء اخر ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء الآخر وهو
العادة الفريدة ما ذكر في القوم حيث قالوا ملوان تقدم في الكلام جزء ثم تعكس
فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المفتاح فمصدق على مثل
قوله وتخت الكتس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر سوبح الى ابن العم يلطم وجهه
وجهه ليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين اجزاء

جملة وما اضيف اليه دخل الظرف نحو عادات السادات سادات
العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام
وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما
انه قدم العادات على السادات على العادات وهما اي من الوجهين
ان يقع بين متعلق فعلين في جملتين نحو خرج الحي من الميت ويخرج الميت
من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت لان قدم الحي واخر الميت
ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي
ومن الوجوه ان يقع بين لفظي ٤ طرفي جملتين نحو لا حين حل لهم ولا هم
يحلون لهن فقد وقع العكس بين حين وهم حيث قدم حين على هم ثم عكس
فاخر حين وهي لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي
الجملة كقولك طويت بازاء الغنون وليلها ورداء شبابي والجنون
فنون فحين لخاطيف الغصون وحظها تبين لي ان الغنون جنون
ومعنى اي ومن المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض
اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول نصيب قف بالديار التي لم يعفها
القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام الثاني على ان بقاءها
الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها
الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والجزع والدهش
حتى كانه اخيرا لا يعلم بحق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة
فتقض بما كل كلامه قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله قاف
لبكا من ذكرى حبيب ومنزل الا ان الدهر لا يبل الا هل ومنها اي من المعنوي التورية وتسمى الايهام ايضا وهي
ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية
وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تلائم شيئا مما يلائم المورى الموري به
كقوله الرحمن على العرش استوى فانه اراد بما يسنوى معناه البعيد وهو
استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المورى به القريب الذي هو الاستواء على سرير
عارية مجردة وهي التي تلائم شيئا مما يلائم المورى به القريب المورى به البعيد

ثم عكس فقدم السادات على
كان المناسب ما بينهما في الوجه الاول
الايهام بقي متعلق فعل فاعل مقدم
ل
عطف على

المراد بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها او بلحظ
البعد اعني القدرة وقد قرن بهما بلام الغ اعني الجارحة المخصوصة
وهو قوله بنيناها او بلوحظ بعد ما قول القاضي ابي الفضل عياض ليصف
بيمينه الثوب بادّ او النوال من طول المدى حرف فالتوفيق بين
الجدي والحمل يعني كان النمس من سبر ما طول مدّتهما صارت حرفة
فلسلة العقل فنزلت في برج الجدي في اوان الطول ببرج الحمل اراد النوال
معناها البعد اعني النمس وقد قرن بهما بلام الغ التوبيخ الذي ليس بمراد
اعني الوشاة حيث وكبر اطرافه وكذا اذكر الجدي والحمل وقد تكون كل من
التوبيخ والتهكم للاخرى كبيت البسيط اذا صدق الجدّ افترى العمّ للغ فلكم
لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجدّ الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال الخلة
قال قلت وقد كتبت صاحب الكشاف في قوله الرحمن على العرش استوى انه تمثيل
لانه لما كان الاستواء على العرش امرا يعبر به عن الملك لما يؤدي الملك جعلوه كناية
عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا لهذا القول تردّ قالت اليهود يد الله
مغلولة اي بخيل بل يداه مبسوطتان اي جواد من غير تصور يد ولا غل
ولا بسط والتعبير بالنعمة والتحمل للتشنيع من ضنتي العطن والمانع في
علم البيان مبني اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير
لعظمته وتوفيق عجيب كنه جلاله من عبر فاب بالايدي الى الجارحة حقيقة او مجازا
بل يذهب الى اخذ الوبل واطلاصه من الكلام في غيران تحمل لمفرداته
على او مجاز وقد شاع الكثير على من يفيد اليد بالنعمة والايدي بالقدرة
والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم
وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير على الجملة وقصد الى
ان اجارحة يسرعه فوقا على السامع من خطرات تقع للجهال واصل التشبيه
والافكل ذلك من طريق التمثيل قلت فلا جرى المص في جعل الآيتين مثالين
للتوبيخ على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المعتزلة ومن نحا نحوهم من المفتونين
بالاستحكام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضمير

اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري
ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه
الآخر فالاول كقوله اذا انزل السماء بماء ض قوم رعيناه وان كانوا
غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع الى من رعيناه النبت
والثاني كقوله اي قول البحتري يسقى الغضا والساكنيه وان هم شبّ نيران
جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا اطواد الجزع
في الساكنيه المكان وبالاخر وهو المنصوب في شبّوه النار اي اوقدوا
من جوانحي نار الغضا لعنى نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اني الصبوي
اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد
من احاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بردّه اليه اي يرد ما لكل
من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون المتعدد على سبيل
التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من
النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته
جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل
والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء
من فضل الله على اللف واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان
لانه اما ان يكون الاول من النشر للاخير من اللف والثاني لما قبله وعكسا على
التعقيب وليس معكوس الترتيب تقع له اي قول ابن حيوس كيف اسلو انت
حتف وغصن وغزال لحظا وقدّا وردفا فاللحظ للغزال والقدّ للغصن
والردف للحتف وهو النعاس من الرمل شبه به الكفل في العظم او لانكفاء
كذلك وليس مختلط الترتيب كقولك ملوني اسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة
والتقدير ملوان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو قالوا لن يدخل الجنة
الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى
فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد
المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك ان تجعله قول الفريقين فانه فرق بين

والاستدان ضه

المعللات فاذكر في بيان تطبيق العلل عنه موافق لما ذكر من تعداد الكلام
ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل
المعللات ليس باستقلاله معللا بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة
وتمهيد لتفرع الترخيص ومراعاة العلل فانه لو لم يعلل وجوب الصوم
انه لم يقل ومن امر المرخص بمراعاة حرف الجر كما قال ومن الرخص فالحاصل
ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص
وامر المرخص له بمراعاة علل ما افطر فيه ومن التخيير في ايام اخر وفي هذا دلالة
واضحة على تعليم لغيبة القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة
احدها امر المرخص له بمراعاة العلل والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث
الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا
الى واحد من علل العلة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة
العلل شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العلل على الشهر
كلها ايام الافطار في المرخص له وقد يقال ان قوله لتعليل امر الشاهد بصوم
الشهر بالكمال على ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة
العلل في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العلل اشارة الى المذكور قبله
وطوا امر المرخص له بمراعاة ما افطر فيه ومنه اي المعنوي الجمع وطوان جمع من
متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقولهم الوالدان والبنون وثلثة
الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر كقول ابي العتاهية علمت يا مجاشع
ابن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء اي الاستغناء يقال
وجد في المال وجدا او وجدا او وجدا اي استغنى مفسدة للمرء اي
مفسدة على ما يريد عوصاحبه الى الفساد ومنه اي المعنوي التوفيق وطو
ايقاع تباين بين امرين من نوع في الروح او غيره كقوله اي قول الوطواط
ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين
هي عشرة الاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التهم
وطو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد خرج عنه اللف

القولين فقالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا مع قوله والا يضاح
فلف من القولين فان مالك بينهما في هذا الباب طو التعدد المذكور اولا
على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال طو ان تلتف بين الشيئين والذكر يتبعهما
كلاما مستملا على متعلق باحدهما ومتعلق بالاخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن
يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف
بين القولين اجمالا لعموم الالناس والشيوع بان السامع يرد الى كل قول
لو كل قول مقوله للعلم بتفصيل كل فريق صاحبه واعتقاده انه الى آخر ما قال الجنة طولا
صاحبه وقالت اليهود وليست النصارى على شيء وقالت النصارى اليهود على شيء
وهذا الضرب لا تصور فيه لبس وعلامه ومنها نوع آخر من اللف لطيف
المسلك وطوان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل وبقي بعلم بذكر كل
المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر
مجمل وهذا مع لطف مسلكه وذلك كقولك ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت
من بلد كذا للتاديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وكقوله تعالى ومن
شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم
ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه
بما سبق تقديره وشرع لكم جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له
بمراعاة علل ما افطر فيه ومن التخيير في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة
على تعليم لغيبة القضاء وما عدا ذلك من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر
ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة التوخيص والتيسير وهذا النوع من
اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاد المحدث من
علماء البيان هذا كلامه وعلة اشكال وطوانه جعل الاول من تفاصيل
المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل يرجع
اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل

والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون العموم عنده اعم من اللف والنشر وتعال
ان يقول ان ذكر الاضافة مغني عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة الى كل
اليه بل يذكر جزء ما لكل حتى يصح صيغة السامع اليه فليتامل فانه دقيق كقوله اي قول
المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضيم راجع الى المستثنى منه المقدر العام
اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد الا الاذلان هذا استثناء
مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى
العام المحذوف غير الحي اليراد الوضع والاصلي وعلو المناسب مدحا والوتد
هذا اي عير الحي على الحقيقي الذل مربوط بربة متينة حتى قطعه جهل بانه وتد
اي الوتد يشج اي يدق ويشق رأسه فلا يوثق اي لا يرق ولا يرحم له
احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والثاني الشج
على التعيين فان قلت هذا وتد امسادمان في الكيان الى الثوب فكل منهما
كفيل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد ولا يحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل
اللف والنشر غير المرتب قلت لام التادي بل في حرف التنبيه اياما الى ان الثوب فيه اقل واذ
يعفو الى تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحي ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة
الى عير الحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما في الباب ان المعاني
محتمل وليس مثل هذا من اللف والنشر فليتامل ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق
وملوان يدخل كشبان في موقع ونفوق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط
فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها اذا دخل قلبه ووجه الحبيب
في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء واذا خار
الغلب من جهة الحر والاحراق ومنه اي ومن المعنوي الجمع مع التقسيم وطوحوح مولد
تحت حكم تقسيمه او الكل اي تقسيم متولد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع
ثم التقسيم اي كقول ابي الطيب حتى اقام المدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة
معنى التسليط غزاها بمعنى فعال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة جمع
خرشنة هي من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى
والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل

في البيت السابق اعني قاد المغانيب يعني قاد العساكر حتى اقام حول المدينة
وقد شفيت به الروم ومن الاشياء فقد جمع في هذا البيت شفاء الروم للمدوح
اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت
الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا او الفتل ما ولدوا او لم يقل من نكحوا او من
ولدوا ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والغارة ما زرعوا والان في التعبير
عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس
ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذرا اليه
منتظرا وارضهم كل مقطاف ومرتبع او قال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها
في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما ايدينا من نسخ
ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشروح موافق لما اورده الم وقوله الدهر معتذرا
بعد قوله للسبي ما نكحوا ابيات كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقوله
حتى من ثابت قوم او احاروا بوا صروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا
النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا صيحة اي عربة وخلق
تكل منهم عن محاولته ان الخلايق جمع خليقة ومن الطبيعة والخلق فاعلم
ستر ما البلاغ جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال
والمراد بها هنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم في البيت
الاول صفة المدوح حين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني في
كونها سجية ثم قال سجية كل منهم ومعنى اي من المعنوي الجمع مع التفريق
والتقسيم ولم يعرض لتقسيم كقوله معلوما ما كسبن من غيرات طلع
الامور الثلثة كقوله اليوم ياتي بمثل امس ما اي امس ما او ياتي اليوم اي مثوله
والطرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس ما تنفع من جواب او شفاعة
الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا
في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف
آخر او الماذون فيه طلب الجواب الحق والممنوع عنه طلب العذر الباطل فهم
اي من اصل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له
الجنة

فضاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا
شدوا الان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا وذكر احوال الشائخ
واصناف الكل منها ما ينا سبها وملوظ والفاني استيفا، اقسام التي ذكرها
يهب لمن يشا، اناثا ويهب لمن يشا، الذكور او يزوجهم ذكرانا
واناثا ويجعل من يشا، عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولدا او لا يكون
واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام
وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشا،
لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هي من جملة من لا يشاؤه
الانسان اهم لكنه اخر تاخير الذكور عنهم لان في التعريف تنويها بالذكر
فكانه قال ويهب لمن يشا، الفرسان الذين لا نخفى عليكم ثم اعطى
كلا الجنسين حقهما من التقدم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان
تقدم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومعنى اي ومن المعنوي الجدير
وملوان ينتزع من امور ذي صنوف امرا آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي
الصنف في كل الصنف مبالغة في كمالها فيه اي لاجل المبالغة في كمال كل الصنف
في ذلك الامر ذي الصنف حتى كانه بلغ من الاتصاف بكل الصنف الى حيث
يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بكل الصنف وملوا ي التجريد اقسام منها
ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح
حميم فعيل الذي تهتم لامرك اي يبلغ فلان من الصداقة حدا اصح معه
اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله فيها
اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه
نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسالن به البحر بالغ في اضافة السماحة حتى
انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية
على حذف مضاف مجرور قولهم لقيت من زيد اسدا اي لقيت من لقائه اسدا
والغرض تشبيهه بالاسد وكذا مع لقيت به اسدا اي لقيت بلقائه اسدا اولا
ضعف هذا التقدير في مثل قولنا اي فلان صديق حميم لفوات المبالغة

يقتضي الوعد فما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج
النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي
سموات الاخرة وارضها لانها دايمة مخلوقة للابد وهي عبارة عن التابيد
ونفي الانقطاع كقول الخوب ما اقام ثير ومالاح كوكب الا ما شا، ربك
ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت
السموات والارض الا ما شا، ربك عطا، غير مجذوذ اي غير مقطوع الجنة
تمتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثنا، في قوله الا ما شا، ربك قلت
طوا استثنا، من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل
النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير والحوميم
انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما طوا لهم
منها واجل واطول رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه
الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بنا، على مذهبه واما عندنا فمعناه ان
قاف المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثنا، لان حرف
الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثنا، الكل معناه
ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون العاصون الذين فارقوا
الدنيا ايام عذابهم والتابيد من مبدا معين كما ينقض باعتبار الانتهاء
فكذلك ينقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار تشرفهم بسعادة
الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي وقد جمع الانفس وعلم التكلم
بقوله لا تكلم نفس لان التنكير في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التبيان
بينهما بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد واذا الانبيا
واهل الموقف احالهم قسم واضاف الى السعدا، مالهم من نعيم الجنة والى الاشقيا،
مالهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى اخره وقد يطلق الشقي على
امرين احدهما ان يذكر احوال الشقي مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به
كقوله اي قول ابي الطيب ساطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا
مرد وقال المنشد وطاعتهم على الاعداء وثباتهم على التقا واذا لاقوا الى حاربوا
الاعدا

الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو من كل الكريم وقد ضحى هذا على بعضهم
لوقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في
شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه
كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه لم يكن فيه براعة ويكون
ويكون خلافا في قوله ومنها ما خاطبه الانسان نفسه وسان التجريد اذا نزع
منها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم خاطبه
كقوله اني قول ابن الطيب لا حيل عندك تبديها ولا مال فليسعد النطق
ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله
في فقد الحيل والمال والحال ومثله قول الاعشى وفرع هويرة ان الركب
مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي من المعنوي المبالغة
المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد
على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على
منهج الصدق كما يشهد له قول حسان ولما قالت الشعراء لم يقولوا على
الجليس ان كنا وان حمقى فان اشعر بيت انت قائله بيت تقال اذا
انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها
لان احسن الشعر اكذبه وجيد الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة
على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وابسافنا يقطرن
من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة في الجفنات والاسياف وذكره وقت
الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسيلن ويقضي ولهذا ذاك
بل للمذهب الوصفي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمعنى اشار الى
المبالغة مطلقا وتفهيمها ليتضمن المقبولة من المردودة ولهذا المعنى وهي بل فاك
والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا
او مستبعدا او اغلا يدعى فيه لكل ان لا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة
او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى الطرفين وتنحصر المبالغة في التبليغ
والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قوله

وتقديره حصل لي من حصوله صديق فليتأمل ومنها ما يكون بدخول با
المعونة والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه فجئت
وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا
قبيح الوجه لان اصحابها من سداد الحرب يغدو ويسرع في الى صادع الوغى اي
مستغيث في الوغى والوغى والحرب يستلئم اي لابس لامته وهي الادراع والبياض
للملابسة والمصاحبة مثل الغيث في علو النخل المكرم عند اصله الرجل من رجل
البقر اشخصه عن مكانه وارسله اي لغدوتي ومعي من نفسي لابس درع الكمال
استعدادي للحرب بالغ في انصافه بالاستعداد حتى انتزع منه مستعدا
آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله يهم دار الخلد
اي في جهنم دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم للخلد
الكفار تهويلا للامر وما لغة في انصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط
حرف نحو قوله اي قتادة من مسلمة اطفى فلئن بغيت لادحلن بغزوة تحوي اي جمع
الغنائم الجملة صفة غزوة وروى تحوي الغنائم فالطرف منصوب بادحلن او
بتحوي منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يرغب بالكرم نفسه
فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت ومنه الخلاف
قوله انا اعطينا الكوثر فصل لربك اذ لا منع للانتزاع فيه وسيل تعلل به او موت
مني كريم فمن الفعم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفي نظر الحاجة
الى هذا التقدير طهور التجريد بوروده ولا قرينة عليه وبعد ايسقط ما قيل اذا اراد
ان في البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد
بالكرم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل ملوه اقع بان تجرد المتكلم نفسه
من ذاته وجعلها مخاطبا للتنبيه كما في تطاول ليلك بالاثمد والتشجيع والنصح
في قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها
ما يكون لطرق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كاسا بكف
من بخلا اي يشرب الكاس بكف مجود فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب صفو
الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له

امر العيس يصف في رسالة بانه لا يفوق وان اكثر الورد فعادى عداء الى الصحاح العداء
مالك الموالاة من الصيد بن يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد من
ثور وتحمة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنحمة الانثى منها وذكر الكاف تشابها
فلم ينضح بماء فبغل مجزوم معطوف على ينضح اى لم يعرق فلم يبغل او عى
ان هذا الوحشي اذا ركل ثورا او بقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق
وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاعراق كقوله وكم
جاريتنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حتى مالا ادعى ان جاد لا يميل عنه
الى جانب الا وصوبه سبل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة
ومعاني التبليغ والاعراق مقبولان والا اى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة
لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اى قول ابي نواس
واخفت اصل الشرك حتى انه الضمير للنبات لتخائل النطف التي لم تخلق
ادعى انه كاف من المدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة
والمقبول منه اى من الغلو اضاف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة كلفظ
يكاد في يكاد زيتها يضيء ولم تمسسه نار ومثله في بيت السقط شجاع كنا
وافراسا وابلا وزادا فكاد ان يتجوز الى المحال او منها ما تضمن نوعا حسنا من
التخييل كقوله اى قول ابي الطيب غدوت سنابكها عليها الضمير للجياد
اى غدوت سنابك تلك الجياد فوق رؤسها غبر اى غبار الوبيغي بتلك
الجياد عتقا طونوع من السير عليه اى على ذلك العتق لا مكنا اى امكن العتق
له على ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل واجتمع فوق رؤسها مثوا الى مكانها
لحسب صار ارضا لمكن ان تبنى عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه
تخييل حسن وقد اجتمعا اى اوخال ما يقرب الى الهجو وتضمن نوع حسن من
التجميل وقوله اى قول القاضي الارجاني يصف طول الليل فجيل لي ان سرب الشهب
في الدجى وشدت بامعدا بي الهمن اجفاني اى يوقع في خيالي ان الشهب
محكمة بالمسامير لا تتزول عن مكانها وان اجفاني عيني فشدت بامعدا بي الى الشهب
لطول سهدي في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا

وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يجمل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج
مخرج الهزل والخلاعة كقوله اشكر بالامس ان عرضت على الشرب غدا
ان ذا من العجب ومنه اى ومن المعنوي المؤسف الكلامي وهو ايراد مجرى الغلط
على طريقة اصل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستدرك للغلط
كقولو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات
والارض بطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم
وهو تعدد الآلهة وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المؤسف
الكلامي ليس في القرآن وكأنه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو العباسي المؤلف
من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما والآية ليست
كذلك لان تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد واما هو من الشعوذات
الصادفة وقوله اى قول النابغة من قصيدة تعتذر فيها الى النعمان بن المنذر
وهو كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك فحلفت فلم اترك لنفسك
ريبة هي ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك اليس وراء الله للمرء
مطلب اى هو اعظم المطالب فاحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد
بلغت عني جناية ليبلغك الواشي اغش من غش اواخان واكذب
واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي ليبلغك جواب القسم والكنني كنت امرأ
لي جانب من الارض فرد اى في وكل الجانب اراد به الشام مستراد اى
موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلأ واراده اذا قصد
ملوك اى في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا مدحتهم احكم في اموالهم وانفسهم
كفعلك اى تجعلون لي حكما في اموالهم مقوما عنهم ورفيع المنزلة عندهم كما تفعل
انت في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم تر منهم في مدحهم كل اذى ولا
سوء لا تلمني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما
مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي
لمن احسن الي مما اجمع على صوبه التمثيل الذي بسببه القوها فيما ويمكن
رده الى صوبه قياس استثنائي هكذا ان بخل لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح

وكل القوم كل ايضا ذينا لكل لازم ربط فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس
الاقترانى قوله تع وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اى الاعادة
واسهل عليه من البدأ وكل ما هو اهون فهو احصل فى الامكان فالاعادة احصل
فى الامكان وقوله تع حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين اى الغروب آفل فالقمر
ودنى ليس بآفل فالقمر ليس بدنى ومعنى اى ومن المعنوى حسن التعليل وهو
ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقى اى تنظر ناظر اليه
يشتمل على لطف ورقة ولا تكون موافقا لما فى نفس الامر ويجب ان لا يكون
ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع والا لكان من محسنات الكلام
لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبذا يظهر فساد ما
توهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعداد لا تكون الا غير حقيقى
ومنشأ هذا الوهم انه سمع ان ارباب المعقول يطلقون الاعتبارى على مقابل
الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير
مطابق للواقع وهذا اريبة الضرب لان الصفة التى ادعى لها علة مناسبة
اما ثابتة فقصد بيان علتها او غير ثابتة اولا فبيان انتفائها والاولى اما ان لا يظهر
لها فى العادة علة وان كانت لا تخفى فى الواقع عن عليه كقوله اى قول ابى الطيب
لم يخل اى لم يشابه ناتل اى عطاء كل السحاب واى جمت اى صارت محمومة
بسبب ناتل وتفوقه عليها فصيبها الرحضاء اى فالمصبوب من كل سحاب
ملوعرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة والعارف
وقد علل بانه عرق حمام احادثه سبب عطاء الممدوح او يظهر لها اى لكل
الصفة غير العلة المذكورة او لو كانت علتها هى المذكورة لكانت الدلالة
على صفته ولا تكون من حسن التعليل كقوله اى قول ابى الطيب ما به قتل اعاديه
ولكن يبقى اختلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اى قتل القلول
اعدائهم انما تكون فى العادة لدفع مضرتهم حتى تصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم لا لما
ذكر من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين
بعثته على قتل اعاديه لا علم انه لا غدا اللحب غدت الذئاب فترجو ان يشبع

عليها الورق من قتلاهم وهذا ما لغوى وصفه بالجود ويتضمن المبالغة
فى وصفه بالشجاعة على وجه تخييلى تنامى فى الشجاعة حتى ظهر جميع ذلك
للحيوانات البهم من الذئاب وغيرها فاذا غدا اللحب وجبت الذئاب
ان تتناولوا من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا وصفه بانه ليس ممن يسرف
فى القتل طاعة للغيظ والحنق اى ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة
الافراط ويتضمن ايضا قصور اعاديه عنه وفرطا منه منهم وانه لا احتياج
الى قتلهم واستيصالهم والفائدة اى الصفة الغير الثابتة اما ممكنة
كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته
بجدا اكل اى حذارى اياك انسانى اى انسان عينى من الغرق فان استحسان
اساءة الواشى وان كان ممكنا عقبه اى عقب الشاعر استحسان اساءة
الواشى بان حذاه اى حذار الشاعر منه اى من الواشى لجى انسانه
الى انسان عينه الشاعر من الغرق فى الدموع حيث يترك البكاء خوفا منه
او غير ممكنة عطف على قوله اما ممكنة كقوله هذا البيت للعصفورى وقد وجد بيتا
فارسيا فى هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما ذاب علها
عقد منطقه من انتطقا اى شد النطاق وهو الجوزاء كواكب يقال لها
نطاق الجوزاء فجعلها الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها
كما ذكره الخصم وقد يقال ان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو منع امتناع
الجزاء لامتناع الشرط ان تكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق
عليه ورؤية عقد النطاق عليه اعم الحالة الشبيهة بانتطاق حد
المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون من ادعاء الضرب
الاول مثل قوله لم يخل ناتل كل السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان
الانتطاق صفة ممتنع الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها
بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ مرتين لان حديث نطاق الجوزاء
اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق
المنتطق الآن الخص قد صرح بالايضاح كما لا يخفى فان قيل هل يجوز ان يكون لو فى البيت

لفظ الايضاح واما الرابع فكتعليق بيت فارسى ترجمته
ويظهر ان ناسا ان ترجمته بلفظ المصدر على ان البيت
العربى غير الفارسى تصحيف والا كان كترجمة ان كرر كما لا يخفى

منكها في قوله ح لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا اعني للاستدلال بانتفاء
الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ملحمي الجوزاء من حيثية الانتطاق علة لكمين نبتته
خدمة الممدوح اي دليلا عليه كان اسناد الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة ح
والحاصل ان العلة المذكورة قد تقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في القرى
الاولى لان ثبوته معلوم وقد لا تقصد كونها علة للعلم به كما في الاخرين لعدم العلم بثبوته
بل العوض انبائه فاذا جعلت بنية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب
الرابع فيصح التقبيل قلت لا يخ عن تكلف لان الظاهر من قولهم ان يدعى وصف
علة منتسبه انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به واطق بداي يحسن التعليل جاز
على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم اجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واقول ذا
والشك بنافيه كقوله اي قول لي قام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب
الماطرة الغزيرة الماء عينن لحنها جيبا غما ترقا اراد ترقا بالهمز فخففها
اي حاكى لحن دوامع الضبي في لحنها لرثي في البيت الذي قبله وهو قوله رثى
شغفت لرح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع هوس فت
الريح المزن اليها وجادها من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فعلل
على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى
فهي تبكي عليها وهذا البيت يشبه قول محمد بن وهيب طللان طال عليها
الامد درسا فلا علم ولا نضد ليسا البكي فكانا وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد
وقال بعض النقاد فرهذا البيت قوم فقالوا اراد ما اجب لغة ولا ادري
ما هذا التعصب قلت وجه هذا التعصر انه فصل الملائمة لمطلع القصيدة
وقوله الا ان صدري من غداة بلاقع عشية شاقتني الربا والبلاقع وفي بعض
النسخ من الربوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب المغر وعلى هذا
فالضمير في تحتها للربا والبلاقع وكان لتعليل تام حواجب الذي فقدته
السحاب في تلك الربا ومنه اي من المعنوي التفريع وملوان بينت لمتعلق
امر حكم بعد انبائه اي اسا وكل الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع حد
والتعقيب احترازا عن نحو قولنا علام زيد واكب وابوه راجل كقوله اي قول
الكميت

من تفصيل بمدح بها اصل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية
كما دماؤكم تشفي من الكلب بفتح اللام شبه جنون الحدث للانسان
من عض الكلب وهو الذي يكلب اي يكل طوم الناس فيخامر من ذلك
شبه جنون لا يعقل انسانا الا كلب ولا دواء له اجمع من شرب دم ملكل
بفتح انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفي طريقة قول الحماسي
بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم
بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه
اي ومن المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه القصيدة على الام
الاعلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح واللوم ويكون من محسنات الكلام
كقوله تع ولا تنكحوا امانكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن
لكم ان تنكحوا ما قد سلف فلتنكحن فلا يحل لكم عيني وذلك غير ممكن والغرض
المبالغة فيه في تحريمه وليس تاكيدا الشيء بما يشبه نقيضه وطريقه ان افضلها
ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها
فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقول اي قول النابغة الذبياني ولا عيب
فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها والواحد فل من قراع
الكتايب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية فلا استثنى
منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف
عيبا فانتفت بسببه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف
من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود ويصرح به والا فهو مفهوم من بنائه
على الشرط المذكور وهو اي هذا القول لم يكن الفلول من العيب ح لانه
كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب ح الى متعلق الحال
كما يقال حتى بيض القادة وحتى يلج الجمل في الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح بما يشبه
صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لان كل قد علقت
نقيض المط وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب
ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال الى كون

المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء
ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان
المستثنى المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في
الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم
اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة منه بعض لوقع في وهم
السامع وظنه ان غرض المتكلم ان خرج شيئا من افراد ما تناوله من النفي
ويريد اثباته حتى يحصل فهم شيء من العيب يقال لو همت الشيء اي ظننته
وا وهمته يجري فاذا دخل الا اي دخل الاداة صفة مدح وحصل الاستثناء
من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار
بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يشبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من
نوع خلابة وتاخيذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم
ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب ما اداة استثناء اي تذكر عقيب اثبات صفة
المدح لذلك الشيء او اداة استثناء تليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا
افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل
الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا
لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه
اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يتعذر متصلا كما في الضرب الاول بل
بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن
تقدير صفة المدح فيها واذا لم يتعذر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد
التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان
الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج
شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى
جاء التاكيد والاتي فيه التاكيد من الوجه الاول اي دعوى الشيء ببينة
لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا
اي لكون التاكيد في مثل هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول

افضل لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله ولا يسمعون فيها لغوا الا
فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد
التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ويكون دخول الاستثناء
على اصله منقطعا ويحتمل وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان
قول السلام الدعاء بالسلامة واصل الجنة اغنيا عن ذلك فكان ظاهرا
من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فايدة التمام فكانه قيل لا يسمعون
فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا
سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر والاظهر
حمله على الوجه الثالث اعني صفة الاستثناء المتصل لان قوله قيلا سلاما وان
امكن جعله من فصل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل الاثم وهو النسبة الى الاثم
وليس كذلك في الكلام ان تذكر متعددين ثم تاتي بالاسم المتصل بهما الاول
مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امراة الا زيد او قصدت ذلك كان الواجب
ان تؤخر ذكر الرجل ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اجود وهو توفيق
الاسم مفردا ومضافا وتكون العامل معنى فيه الذم والمستثنى محافيه معنى المدح
نحو ما نقم منا الا ان امنا بايات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب
والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله وبقال نقم منه وانقم اذا عابه واكره
وعلله قوله لما اصل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا وما انزل
الينا فان الاستفهام فيه للانكار وتكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة
التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا البيت اي باب
تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قول ابي
الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني وهو البدر
الا انه البحر زاخرا سوى انه الغرغام لكنه الويل فالاول لان استثناء آن مثل
قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الويل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب
من الاستثناء منقطع والا فهو بمعنى لكن ومنه اي ومن المعنوي تاكيد الذم بما
المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم لم يتقدر دخولها

سلاما

فيها اى دخول صفة الذم فى صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسخى الى من
اليه وثانيها ان تثبت للشئ صفة ذم وتعقب بمثلها اما استثناء نليها صفة
ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد
من وجهين والثانى من وجه واحد وتحقيقها على نيابس ما مر وباتى منه الضرب
الاخر عن الاستثناء والفرع كقولك يستحسن منه الجهل والاستدراك فيه
بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اى من المعنوى الاستتباع
وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ آخر كقوله اى قول ابن الطيب يهنئ
من الاعياد بما جوبيته اى جمعته لهنيئ الدنيا مانك خالد مدحه بالنهاية
فى الشجاعة اذ كنيته فتلاه بيت لو ورثت اعدارهم خلدك فى الدنيا على
وجه يستتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل
الدنيا تهنأ بخلوده ولا يخفى ان التهنئة انما يليق بشئ لا فايدة له فيه قال على بن
عيسى الربعى وفيه اى فى البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب
الاعمار دون الاموال وهذا ينبئ عن علو الهمة والثانى انه لم يكن ظالما
فى قتلهم اى قتل معتوليه لانه لم يقصد بذلك الا اصلاح الدنيا واصلها وذلك
لان تهنئة الدنيا انما هى تهنئة لاهلها فلو كان ظالما فى قتل من قتل لما كان
لاصل الدنيا سرور بخلوده ومنه اى من المعنوى اللاحاج يقال ادلج الفتى
فى الثوب اذا لغه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمدح مدحا كان او غيره
معنى آخر منصوب مفعول ثان لبضمن وقد اسند الى المفعول الاول فلذا اللغو
الثانى وجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون فى الكلام اشعار بانه مسوق لاجله
ممن قال فى قول الشاعر انى ذهرنا اشعفانى نفوسنا واشعفنا فيمن
نحب وتكرم فقلت له تفاءل فهم انتهى ودع امرءا ان المهم المقدم ازاح
شكوى الزمان فى التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون
مدحة ولو جعل التهنئة مدحة لكان اقرب انواع من الاستتباع لشموله
المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اى قول ابى الطيب اقلب
فيه اى فى وكل الليل اجفانى كانى اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف
الليل بالطول

الشكاية من الدهر بعد لكنه تعليلى لاجفانى فى وكل الليل كانى اعد بها
الدهر ذنوبه وقوله من آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما وقع
فى الطيب او اكثر كما فى قول ابن نباتة ولا الولى من جملة فى وصاله من
لى بخل او دع الحلم عنى فانه ادعى فى الغزل الفخر بكونه حليما حبب
كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن
الفخر لذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حتى احتاج الاستفهام
مخرج الانكار وتنبيها على انه لم يبق فى الاخوان من يصلح لهذا الشان
وتنبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مريدا
لوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل الناشى للحلم عزم على انه ان وجد
من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودائع تستعاد آخرا
الامر ومنه اى من المعنوى التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو
ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لا غرو ان سمى عرادا خاطلى
عمرو وقبا ليت بكسيه سوءا فانه يحتمل ان يضمه الغين المعجمة او
صحيحه فيكون مدحا وان يضمه الغين المعجمة فيكون ذما وقال السكاكى امنه
اى ومن التوجيه متشابهات القران باعتبار وطواعتمالها للوجهين
المختلفين وتفاوتها باعتبار آخر وهو انه قد يرجح التوجيه استواء الاحتمالين
وفى المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولذا قال السكاكى
واكثر متشابهات القران من قبيل التورية والايهام ومنه اى من المعنوى
المهزل الذى يراد به الجد كقوله اذا احاربهم اتاك مفاخرا فقتل عداى
اكفل للضيف ومنه اى من المعنوى تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكى
سوق المعلوم مساق غيره لنكتة قال لا احب التسمية بالتجاهل لورود
فى كلام الله كالتوبيخ فى قول اطار حبه اما شجر الاباتور وقولهم فى نواحى ديار بكر
مالك مورقا من اوان الشجر صار ذاورق كانه لم تجزع على ابن طريف انتهى نعم
ان الشجر لم تجزع على ابن طريف لكنها لما ماتت فاستعملت لفظا كان الدال على الشكل
والمبالغة كالمبالغة فى المدح كقوله اى قول الخبزى المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ه

مطايا بمطو مطوا اى مدّ والمنا القدر والمعنى استدعى وجدّ بهذه المطايا منازل الاحباب وقد زال عنها المنى اى لم يصب
الحد ان المنازل بعينى وصلت المطايا الى هذه المنازل وهى معمورة لم يعف رسومها كان الحوادث نزلت عنها فلم تغيرها
ثم قال ولكن المنى الذى زال عن المنازل ليس بمنقطع عنى ان الحوادث لا تزال تصيبنى ح

ويوم تقوم الساعة اى القيامة بفتح الجزمون حالتنوا عنى ساعة من ساعات الايام او جمعتين

كقولك الشاعر خلق الآجال آجال والمعنى للموافقال الاول جمع اجل بالكسر وهو

القطيع من بقر الوحش والثانى جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان كقوله

الحمرى وذى ذمام وقت بالعهد وقته والاذمام له فى مذهب الكوب التوام

الاول الحرمة والثانى جمع ذمة وهى البئر القليلة الماء وان كانا اى اللفظان

المتفقان صيغة كقولك اى قول اى تاء ضمير مبنى اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمى

مبنيا فى كقوله اى قول اى تاء ضمير مبنى اسم وحرف او فعل وحرف سمى

من عبد الله لانه كرم لحى الكرم والجرح وانضافتيم آخر للتمام وهو ان كان

احد لفظيه اى لفظى التجنيس التام مركبا والآخر مفردا سمى جناس التركيب

وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب ان اتفقا اى لفظا التجنيس اللذان احدهما

مركب والآخر مفرد فى الخط حقيقة اى النوع من جناس التركيب باسم المشابه

لافتراق اللفظين فى الخط كقوله اى قول ابى الفتح البستى اذا الملك الجيز

واصبة اى صاحب مبتة فدعه فدولته ذاصبة اى عنيف باقية وكقول ابى العلاء

مطايا مطايا وجدكن منازل منازل عنها ليس عنى بقلع مطو فعل ماض

ويا حرف نداء ومطايا منادى والا اى ان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما

مفرد والآخر مركب فى الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفوق

لافتراق اللفظين فى الخط كقوله اى قول ابى الفتح كلكم قد اذا جاء ولا جاء لنا

مالذى ضر مدبر الفلك لو جاملنا اى عاملنا بالجميل فان قلت دخل فى قوله

والآخر باسم المفوق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة وبعض كلمة كقول الحريرى

ولا تلبث عين تذكار خبيك ان بكيه بدمع يضامى الوبل حال مصابه ومثل العينك

الحمام او قعه ور وعته ومطم صابه فالثانى مركب من صابه والميم من مطم ط

والصاب عصارة شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب

المطر اذا نزل ومعانى متفقتان فى الخط فهل يسمى مفوقا قلت لا لان خط المفوق

ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والمعلم ان المركب ان كان مركبا

من كلمة وبعض كلمة يسمى مرفوا والا فلو اما متشابه او مفوق صرح بذلك فى

الايضاح

فى عداد الكلب تناسب هذا اذا كان اللفظان متفقين فى انواع الحروف

واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فى ذلك نوعا او بوجه اقسام لان

عدم الاتفاق اما ان يكون بالاختلاف فى انواع الحروف او فى اعدادها او فى

هيئاتها او فى ترتيبها لانها لو اختلفا اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق

الا فى النوع والعدد مثلا او فى الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس

لبعد الثانية من اخلاف احد المذكورين عن الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا مو

عطف على الجملة الاسمية اى قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اى هذا

ان اتفقا فما ذكر وان اختلفا اى لفظا التجنيس فى هيئة الحروف فقط واتفقا

فى النوع والعدد والترتيب سمى محرفا لاختلاف هيئة احد اللفظين عن هيئة

الآخر والاصل فى الحرف كجبة البرد وجبة البرد والمراد لفظ البر

بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة والجبة فمن التجنيس اللاحق والخو اى نحو

قولهم جبة البرد فى كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف فى الهيئة فقط

قولهم اجاعل اما مفوطا او مفوطا لان الراء من مفوطا وان كان مشددا

والمشدد حرفان ومعنى القضى ان تكون مفوطا ومفوطا مختلفتين فى عدد الحروف

لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد

حرفا واحدا فكانه فى الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية وال هذا اشار بقوله

والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفوطا حرف

مكسور كالراء من مفوطا والاختلاف بينهما فى الهيئة فقط وطولان الفاء فى الاول

ساكن ومن الثانى متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة

شرك الشرك وقد تكون الاختلاف فى الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك

فان السين من الاول مفتوح ومن الثانى مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثانى ساكن

وان اختلفا فى اعدادها اى وان اختلف لفظا التجنيس فى اعداد الحروف بان يكون

حروف احدهما اكثر من الآخر بحيث اذا حذف الزايد اتفقا فى النوع والهيئة

والترتيب سمى الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام

لان الزايد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما فى الاول او الوسط او الآخر والى هذا اشار بقوله

السابق

وذكر الاصلاف اما لحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ
او في الوسط نحو طبق جلدي او في الاخر كقوله اي قول الى تمام يمدون من ايد عواصف عواصم
تمام تصول باسياف قواضب في من ايد صوته موصوف بحذوف اي يمدون
شيوا عدن ايد او رايل على مذكب لاخفش او للتبعيض مثلها في قوله تعالى
من عطفه وباطله هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواصف جمع عاصفة من
عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواضب من قضى عليه
كذا وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا مضاربا بها
للاعداء حامية للاولياء صابلات على الاقران بسيوف حامية بالقتل
قاطعة وربما يسمى هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف الاخر مطرفا ووجه حسنه
انه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضيت اماتي
بها بالبداءة الاولى حتى اذا لم تكن اخرتها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك
ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها واما بالكثرة عطف على قوله اما لحرف
ولم يذكر معه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الاخر كقولك اي قول لهذا
ان البكاء هو الشفاء في الهوى اي حرقة القلب تلك الجواري ويسمى هذا
الذي يكون الكثرة حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها الى اختلف بعطاف بين
في انواع الحروف شرط ان لا يقع الاختلاف بالكثرة في حرف واحد والا لبعد
بينهما التشابه فمثال ان عن التي تنسلخ كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وقرن ولفظي
ضرب وسلب لم اطرفان اللذان وقع بينهما الاختلاف ان كانا متقاربين سمي الجزء
يسمى هذا الجناس مضارعا وهو ثلثة اضرب لان الطرف الاجنبي اما في الاول كوا ينبي
اني ليل وامس وطريق طامس او في الوسط كقوله ولم ينهون عنه ويأتون عنه وفي الاخر
كقوله جبل معقود بنواصيها الخير ولا طفى ما بين الراي والطاء وما بين الطاء والهمزة
اما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي ان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا ولاحقا
وهو ايضا اما في الاول كويل لكل همزة من لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع
استعمالها في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها ونبا فعله يدل على الاغتباط
لا تقال ضحكة ولعبة الا للمكثر المتعود او في الوسط كقوله كلكم يأكلون الربا ويوكلون في الارض
بغير الحق

وبا كلكم لموجون الاولى ان تمثل بقوله تعالى على ذلك لشهيد وانه لحب الخير
لشديد لان في عدم تقارب الفاء واليم الشعوبيتين مظرا لو في الاخر نحو فاجا
جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبهما اي وان اختلف لفظا الجناسين
في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين
من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الاخر سمي هذا النوع جناس القلب وهو جريان ان
ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى والامن الثانية والذي قبله بانيا وهكذا
على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض واليهما اشار بقوله الخ حاتمة
فتح لاولياء حتف لاعدائه قال الاصفهاني حاتمك فيه للاضافة وهو محكم منه
للاعداء حتف ويسمى قلب كل ولهى اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا
ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد الجناسين في اول البيت والجانس
الاخر في اخره سمي جناس العكس حتى مقلوبا بمجنى لان اللفظي كانهما حناحا
للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد الجناسين
سواء كان جناس القلب او غيره ولذا ذكر بالاسم الظاهر دون الضمير
الاخر يسمى الجناس مردوجا ومكررا او مردد الحرف جيشكل من سبا بنبا يجيش
ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النوع تنبو عنه الاسماع
ومثل عواصف عواصم وقواض قواضب وكقولك حامه للاولياء والاعداء
فتح وحتف وقد يقال الجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا
كقوله ليه والذي هو يطوي ويشفيني واذا مرضت هو يشفيني وكقوله عم علسلم
بالابكار فانهن اشد حنانا وكقولهم عرق قصار وعرق فاجر فاجر
فعلك فعلك هذا ابهذا او قد يعد في حد النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف والنقوش
كقولهم في معدود متى يعود وفي المستعبر به جنة المتى يصير به جنية
وقيل لفاضل استنضح ثقة اعش تصحيفه فقال انيت ويلحق بالجناس نحو
احدهما ان جمع اللفظين الاستقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول
مرتبة والاتفاق في الملفوظ نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان
من قام يقوم والكلمان جمعهما اي اللفظين المشابهة وهي مابينه الاشتقاق

وليس بشعاق وذلك بان يوجد فى كل من اللفظين جميع مابوجد فى الآخر من الحروف
او اكثرها لكن لايرجعان الى اصل واحد فى الاشتقاق كقولك انى لعلكم من القائلين فان
قال من القول والقائلين من القلق وكقولهم اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالخفض الدنيا
من الآخرة وبعدا بعرف ان ليس المراد بمغايرته الاشتقاق الكبير ذكر
لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق فى الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب
مثل القمر والرقم والمرق وكقولك الارض مع ارضتهم ليس من هذا القبيل وكقوله
وهى من انواع التحسر الانسان وهو ان لا يظهر التحسر باللفظ بل بالكتابة وكقوله
خلقت خشية موسى بالخاء والشين اذا قلبنا وهو على ما فى اللفظى رد والعجز شاذ
الصدود وهو فى الفرار فعل احد اللفظين المكررين الخ المتفقين فى اللفظ والمعنى
او المحسنين اى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى او المختلفين بهما اى بالمجانسة
والمراد بهما اللفظان اللذان تجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق فى اول النظر
وقد عرف معناه واللفظ الآخر فى احدهما اى اخر الفعل فيكون اديبا مسلما احدها
ان اللفظان مكررين نحو وخشى الكسل والاحسن ان يكونا مجانسين
نحو سائل النبى رجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثانى من السيلان والثانى
ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا او الى ابوان يجمعهما
الاشتقاق كقوله انى لعلكم من القالين وهو فى النظم ان يكون احدهما اى احد اللفظين
المكررين او المجانسين او المختلفين بهما فى اخر البيت واللفظ الآخر فى صدر المصراع
الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثانى واعنى بصاحب المصباح مصراعا اخر
وهو ان يكون اللفظ الآخر فى حشو المصراع الثانى نحو فى علمه وحلمه وفضل وكمل
مشتهى شهى وراى البعض تركه اولى اولا موجب لرد العجز على الصدر اولا صدان
لحشو المصراع الثانى اصلا كلا بل المخترع الاول فالمخترع عمل اديبا قام وهو ان يقع اللفظ
الآخر فى صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثانى وعلى كل تقدير
فاللفظان اما مكرران او مجانسان بحيث يصيران اثنى عشر حاصلة من ضرب الاربعة فى ثلثة
وما عداه ان اللفظين فان لا فاما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق نصيب الاقسام
ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة كل المصاريع يورد من شبه الاشتقاق الامثال واحد العلوم الظرف
بالامثلة

ان الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا فى اللفظ وهو
تغاير انواع صغير وهو ان يكون بينهما تناسب فى الحروف
والترتيب كخير من الصبر وكبير وهو ان يكون
بينهما تناسب فى اللفظ دون الترتيب كجذب
من الجذب واكبر وهو ان يكون بينهما تناسب فى
المخرج كنطق من النهق من اخر الاربعة

الثالثة الباقية واما اكتفيا مثله الاشتقاق مجهدا الاعتبار او دنلته عشر مثالا العاما يكفى
اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين فى آخر البيت واللفظ الآخر فى صدر المصراع
الاول كقوله كربع الى ابن العم يلثم وجهه وليس الى داع الندى بسريع وما يكون
اللفظ الآخر فى حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول خضير بن عبد الله النبوى
تمنع من شمم عرار نجد ما بعد العشية من عرار وما يكون فى اخره ناعمة صفاة طية
الراحة وموضع من عرار اجع لانه اسم ما ومن زائدة والمنع مفعول اول فى قوله
اقول لصاحبى والعيس تعدى بين المنيفة فالضمار فمنع اجادى رفيقة والعالم
قصتنا والرواحل تشرع من سلاسل الموضعين والاول فى اثناء وكل منهما اشتمل
بشم عرار نجد فما نعرفه اذا مسيتنا بخرزحا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ
الآخر فى اخر المصراع الاول مثل قوله اى ابى تام وهى كان بالبيض الكواعب امر اجابه
حين يندو ثريا للتهود مغرما مولعا فارت بالبيض يعنى بالسيوف القواضب
القواطع مؤنثا وما يكون اللفظ الآخر فى صدر المصراع الثانى مثل قوله ان ساعة
ساعة قليلا فانى نافع لى قليلها وقبله اتانى على الدار التى لو وجدتها اصلها فاعلى
وحشا مقيلها الا لالمام النزول الفضل والنوح على النفى الاقامة النوح الى الساعة
وكون ان يريد الا النوح قليلا فى ساعة فيكون الصفة مقيل وقليلها فاعلى نافع
او مبتدا او نافع خبر والضمير فى قليلها للكثرة اصلا او لكثرة النفع فيها وان لم تكن
اما مكانها الا النوح ساعة فان قليلها ينفع وبقى غليل وجوى واما اذا كان
اللفظان مختلفين فما يقع احدهما فى آخر البيت والآخر فى صدر المصراع الاول مثل
قوله اى قول القاضى الارجانى دعانى اى انركانى من ملامكما سفاها ولو اظوة وقلة
العقل فداع الشوق قبلكما دعانى من الدعاء وما يكون المختلفين الآخر فى حشو المصراع
الاول مثل قوله اى قول النعالبى واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر الموصوف
افصحت بلغاتها عن الفت البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحت بلابل جمع بلبل
بالضم ومن ابرق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود التمثيل
وهو البلابل الثالثة بالكسر الاول واما بالسكون الثانى فهو من حزاز الباعث على وجب
السكاكى دون المصنف وما يكون المختلفين الآخر فى آخر المصراع الاول مثل قوله اى قول الحريرى

ع عليه وانتصب موجع
على انه خبر لم يكن واسمه ضمير
الالمام ويقليلا صفة مؤكدة
لان القلة تفهم من اصل النفى
ص

ص

فمشعوف بالبناء للفاعل اى القوآن قال الجوهرى المثانى من القوآن ما كان اقل من المئين
وسمى فاتحة القوآن مثانى لانها تثنى فى كل صلوة او يسمى جميع القوآن مثانى لاثنين
آية الرحمة باية العذاب ومعنون بزنات المثانى اى نغمات اوتار المزاهير التى ضم
طاق منها الى طاق الواحد مثنى مفعل من الثنى وما يكون المتجانس الاخر فى
صدر المصراع الثانى مثل قول الاحجانى المتهم ثم متلثم فلاح لى ان ليس فيهم طلاح
اى فوز ونجاح واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فاكون احدهما
فى آخر البيت والآخر فى صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول الاخرى ضرايب ابدعتها
فى السماح فلسنا نوى لكل مما ضريبا فالضرايب جمع ضريبة وهى الطبيعة والسجية
التى ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضرب المثل واصله المثل وضرب القداح فيهما
راجعان الى الاصل واطوى الاستحقاق وما يكون الملحق الآخر فى حشو المصراع الاول
مثل قوله اى قول امرء القيس او المرء الحزين عليه لساله فليس على شئ سواه بحزان
اى او المرء الحزين المرء بالسانه على الخ ولم يحفظه ما بعده ضرره اليه فلا يجوز له على غيره ولا
يحفظه مما لا ضرر له فيه فيحزن وحزان مما يلحقهما الاستحقاق وقوله اى قول الى العلاء لو
اختصر تم من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يتحجر للافراط فى الحظ اى البرودة
يعنى ان بعدى عنكم لكثرة العاذلين على هذا القضا مثال لما وقع احد الملحقين فى اخر
البيت حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثانى من الالحاق اعنى ما يجمعهما
شبه الاستحقاق وما يكون الملحق الآخر فى اخر المصراع الاول مثل قوله وداع الوعد بل
فاوعد كل صنابرى طنين اجشه الزباب يضئ صنابر يضئ جمعهما الاستحقاق فما يكون
من الملحق الآخر فى صدر المصراع الثانى مثل قوله اى قول ابى تمام من مربئه محمد بن
نهشل حين استنهد ثوى فى الثرى من كان يحيى به الثوى ويغمر صرف
الدهر نائله العفو ولكانت البيض الخواضب اى السيوف القواطع فى الوغى بواتر
اى قواطع محس السعالى اما فى الآن من بعل ما بنى جمع ابنة لم ابن بعل ما من
استعمالها استعمال فيغمر والغمر مما يجمعهما الاستحقاق وكذا البواتر والبنر واما الاستعمال
الثلاثة التى اصلها الهمز فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاستحقاق فى
آخر البيت الملحق الآخر فى صدر المصراع الاول قول الطبرى ولاح يلجؤ الى حبرى العثان

ولاح فعلى على جبرة العثمان الى
منهى مشعشعة له مرلاح لاح

ايضا

اى ظهر

والآخر فى حشو

الى منهى فشعشعة له من لاح لاح فالاول ماضى يلوح والآخر اسم فاعل من طاه و
ما وقع الملحق الآخر فى آخر المصراع الاول فهو له مصطلح لتخليص المعانى ومطلع
الى تخلص على ما قال اول من عنى يعنى والثانى من غنا يغنو ومنار ما وقع الملحق الآخر
فى صدر المصراع الثانى قول الآخر لعمرى لقد كان الثرى بمكانه ثرا ما مضى الآن
مثواه فى الثرى فالثرا واوى من الثروة والثرى يائى ومنه اى من اللفظ السجع
وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة ما عساه كونها موافقة للكلمة الاخيرة
من الفقرة الاخرى كالسجع وقد يطلق على توافقها والى هذا اشار بقوله فبسل طلو
تواطو الفاصلتين من النثر على حرف واحد فى الآخر وهو موضع قول السكاكى
مدار السجع فى النثر كالقافية فى الشعر وفيه نظر لان القافية هو لفظ فى
آخر البيت اما الكلمة باسرها او الطرف الاخير منها او غيرها على تفصيل للذاهب
ولا يطلق القافية على تواطو الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد
السكاكى بالسجع حينئذ ما سمى فى النثر كالقوافى فى الشعر الالفاظ المتواطئة
عليها فى اواخر الفقر وهى التى تقال لها الفواصل والذى ذكرناه يلوح الجمع والحال
انه لم يرد بالسجع معنى المصدر كما اراده النص فقوله وهو معنى قول السكاكى معنا
ان هذا مقصود كلام السكاكى ومحصوله يعنى كما ان القوافى هى الالفاظ المتوافقة
فى اواخر الابيات كذلك السجع هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الفقر فكما ان القفية
تتوافقها فكذلك السجع لبعض المصادر هنا توافقها وطوى السجع فليسه اضرب معروف
ان اختلفا اى الماصلتان فى الوزن نحو قالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم
اطوارا قالوا قافية والاطوار مختلفان وزنا والا اى وان لم يختلف العاصلتان
فى الوزن فان كان حافى احدى الفوتينى من الالفاظ او كان اكثر اى اكثر حافى
احدى الفوتينى مثل حافى قابله اى تقابل حافى احدى الفوتينى من الاخرى فى الوزن
والتقفية اى التوافق على حرف الآخر فترصيع نحو وناعم يطبع الاسجاع بجواهر
لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع حافى الفوتينة الثانية يوافق ما يقابله من
الاولى فى الوزن والتقفية واما لفظة الهو فلا يقابلها شئ من الفوتينة الثانية والوصل
بدل الاسماع الآخر ان لكان اكثر حافى الثانية موافق لما يقابله من الاولى والا فتوازى

ضبط صحيح
ومصطلح التخليص عاتى

وان لم يكن ما في احدى القوسين او الاكثر مثل ما قابله من الاخرى فهو السجع المتوازي
وذلك بان يكون ما في احد القوسين او الاكثر وما قابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية
جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا او التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت
او لا يكون لكل كلمة من احدى القوسين مقابل من الاخرى نحو فاما اعطى لكم وتقى
فصل لربك وانحر فان الابتر السجع كما مر الى الاربع شرايطا اخيرا وهو الاقتصار
واختيار العالي وكون اللفظ ما بين اللفق الاعلى والدون كل واحد من الفقرتين دالة
على معنى آخر والا كان تطويلا كقول الصابي لا تودكه العين بلحاظها ولا تحتز الا
بالفاظها والا لخلقه العصور لمروره او لا يلحقه الدور بكره وروده الصلوة على من لم يكثر
الله الا لمن ومحاه ولا رسما الا اذاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكر الدهور
للدثور ولا بين محو الافول واعفاء الرسم فصل واحسن السجع ما ساوت فراينه نحو في
سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود اي بعد ان لم يكن ايتاء وفراينه فالحسن
ما طالت فرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قصرت منه الثانية
نحو خضوع فعلوع ثم الحميم صلوه والاحسن الا يوفى قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا
قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان تكون الفصلان متساويين كقوله تع
فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان تكون الثاني اطول من الاول لا طولا
نحو جنة عرضها كعرض السموات والارض اعدت للمتقين الذين ينفقون في السراء والضراء
والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا
انفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا على ما فعلوا
وهم يعلمون اولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها
ونعم اجر العاملين قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الارض فانظروا كيف كان عاقبة
المكذبين هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون
ان كنتم مؤمنين ان يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الايام نداولها بين الناس
وليعلم الله الذين امنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين وليمحص الله الذين امنوا
ويمحق الكافرين ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
ولقد كنتم تمنون الموت من قبل ان تلقوه فقد رايتموه وانتم تنظرون وما محمد الا رسول
قد خلت من قبله الرسل افائن مات او قتل انقلبتم على اعقابكم ومن ينقلب على عقبيه
فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين وكاين من نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا
لما اصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا والله يحب الصابرين وما كان قولهم
الا ان قالوا ربنا اغفر لنا ذنوبنا واسرافنا في امرنا وثبت اقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين
فاتاهم الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة والله يحب المحسنين يا ايها الذين امنوا
ان تطيعوا الذين كفروا يردوكم على اعقابكم فتنقلبوا خاسرين بل الله مولاكم وهو
خير الناصرين سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بما اشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا
ومأواهم النار وبئس مثوى الظالمين ولقد صدقكم الله وعده اذ تحسونهم باذنه حتى
اذا فشلتم وتنازعتم في الامر وعصيتم من بعد ما اراكم ما تحبون منكم من يريد الدنيا
ومنكم من يريد الآخرة ثم صرفكم عنهم ليبتليكم ولقد عفا عنكم والله ذو فضل على المؤمنين
اذ تصعدون ولا تلوون على احد والرسول يدعوكم في اخراكم فاثابكم غما بغم لكيلا
تحزنوا على ما فاتكم ولا ما اصابكم والله خبير بما تعملون ثم انزل عليكم من بعد الغم
امنة نعاسا يغشى طائفة منكم وطائفة قد اهمتهم انفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية
يقولون هل لنا من الامر من شيء قل ان الامر كله لله يخفون في انفسهم ما لا يبدون لك
يقولون لو كان لنا من الامر شيء ما قتلنا ههنا قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب
عليهم القتل الى مضاجعهم وليبتلي الله ما في صدوركم وليمحص ما في قلوبكم والله
عليم بذات الصدور ان الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان انما استزلهم الشيطان
ببعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم ان الله غفور حليم يا ايها الذين امنوا لا تكونوا
كالذين كفروا وقالوا لاخوانهم اذا ضربوا في الارض او كانوا غزى لو كانوا عندنا ما ماتوا
وما قتلوا ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم والله يحيي ويميت والله بما تعملون بصير
ولئن قتلتم في سبيل الله او متم لمغفرة من الله ورحمة خير مما يجمعون ولئن متم او قتلتم
لالى الله تحشرون فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك
فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين
ان ينصركم الله فلا غالب لكم وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده وعلى الله
فليتوكل المؤمنون وما كان لنبي ان يغل ومن يغلل يات بما غل يوم القيامة ثم توفى كل نفس
ما كسبت وهم لا يظلمون افمن اتبع رضوان الله كمن باء بسخط من الله ومأواه جهنم وبئس
المصير هم درجات عند الله والله بصير بما يعملون لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم
رسولا من انفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل
لفي ضلال مبين اولما اصابتكم مصيبة قد اصبتم مثليها قلتم انى هذا قل هو من عند انفسكم
ان الله على كل شيء قدير وما اصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله وليعلم المؤمنين
وليعلم الذين نافقوا وقيل لهم تعالوا قاتلوا في سبيل الله او ادفعوا قالوا لو نعلم قتالا
لاتبعناكم هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم والله
اعلم بما يكتمون الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا لو اطاعونا ما قتلوا قل فادرؤا عن انفسكم
الموت ان كنتم صادقين ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم
يرزقون فرحين بما اتاهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم
الا خوف عليهم ولا هم يحزنون يستبشرون بنعمة من الله وفضل وان الله لا يضيع اجر
المؤمنين الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما اصابهم القرح للذين احسنوا منهم
واتقوا اجر عظيم الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم
ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء
واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم انما ذلكم الشيطان يخوف اولياءه فلا تخافوهم
وخافون ان كنتم مؤمنين ولا يحزنك الذين يسارعون في الكفر انهم لن يضروا الله شيئا
يريد الله ان لا يجعل لهم حظا في الآخرة ولهم عذاب عظيم ان الذين اشتروا الكفر بالايمان
لن يضروا الله شيئا ولهم عذاب اليم ولا يحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير لانفسهم
انما نملي لهم ليزدادوا اثما ولهم عذاب مهين ما كان الله ليذر المؤمنين على ما انتم عليه
حتى يميز الخبيث من الطيب وما كان الله ليطلعكم على الغيب ولكن الله يجتبي من رسله
من يشاء فآمنوا بالله ورسله وان تؤمنوا وتتقوا فلكم اجر عظيم ولا يحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة
ولله ميراث السموات والارض والله بما تعملون خبير لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله
فقير ونحن اغنياء سنكتب ما قالوا وقتلهم الانبياء بغير حق ونقول ذوقوا عذاب الحريق
ذلك بما قدمت ايديكم وان الله ليس بظلام للعبيد الذين قالوا ان الله عهد الينا الا نؤمن
لرسول حتى يأتينا بقربان تأكله النار قل قد جاءكم رسل من قبلي بالبينات وبالذي قلتم
فلم قتلتموهم ان كنتم صادقين فان كذبوك فقد كذب رسل من قبلك جاءوا بالبينات
والزبر والكتاب المنير كل نفس ذائقة الموت وانما توفون اجوركم يوم القيامة فمن زحزح
عن النار وادخل الجنة فقد فاز وما الحياة الدنيا الا متاع الغرور لتبلون في اموالكم
وانفسكم ولتسمعن من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين اشركوا اذى كثيرا
وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب
لتبيننه للناس ولا تكتمونه فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون
لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
من العذاب ولهم عذاب اليم ولله ملك السموات والارض والله على كل شيء قدير
ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات لاولي الالباب الذين يذكرون
الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والارض ربنا ما خلقت هذا
باطلا سبحانك فقنا عذاب النار ربنا انك من تدخل النار فقد اخزيته وما للظالمين من
انصار ربنا انا سمعنا منادي ينادي للايمان ان آمنوا بربكم فآمنا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا
وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الابرار ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة
انك لا تخلف الميعاد فاستجاب لهم ربهم انى لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر او انثى
بعضكم من بعض فالذين هاجروا واخرجوا من ديارهم واوذوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا
لاكفرن عنهم سيئاتهم ولادخلنهم جنات تجري من تحتها الانهار ثوابا من عند الله والله
عنده حسن الثواب لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل ثم مأواهم جهنم
وبئس المهاد لكن الذين اتقوا ربهم لهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها
نزلا من عند الله وما عند الله خير للابرار وان من اهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما انزل
اليكم وما انزل اليهم خاشعين لله لا يشترون بآيات الله ثمنا قليلا اولئك لهم اجرهم
عند ربهم ان الله سريع الحساب يا ايها الذين امنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله
لعلكم تفلحون

الاصل

الاوصاف والخوص

اما قصيرا اما طويلا والعصد ما احسن لغرب الفواصل السجع عن سمع السامع
ايضا ملوا وعسلكا لان المراد اصيغ بالفاظ قليلة عديدة مواتاة السجع فيه واحسن
القصير ما كان عن لفظتين ومنه ما كان من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطوال
ومنه ما قارب من القصير بان يكون ما بين احدى عشرة الى اثنى عشرة كقوله تع
عشرة لعلكم تعقلون واذا اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى احدى عشرة كلمة
والثانية تسعة عشر والاشجاع مبنيه على سكون الاخر اي اواخر فواصل
القوافي لان العوض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا تتم المزاوجة في كل صوره
الا بالوقوف فبنا على السكون كقولهم البعد ما فات وما قرب ما لوات
فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان الباء من فات مفتوح ومن آت مكسور
منون ومزاعجة ما في القوافي ولا واو ما لقوض اعني بزواج الفواصل واذا
راتهم يخرجون الكلم اوضاعها للازدواج فيقولون انيكل بالبغدايا والعنايا
اي بالبغداوات وهنائي الطعام وتراني اي امرأتي واحذ ما قدم وما حدث
اي حدث بالفتح مع ان فيه انكبابا على الخال اللغة فما ظنك بهم في ذلك فصل والايقال
في القوافي ايضا لان السجع والاصل مدير الحمام وخوطبيل فقال فواصل وهي مشتركة
بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذا الاقال الفواصل الالفاظ وقيل السجع
غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول علي عليه السلام يجلي به رشدي
واثرت به يدي وقاض به نمدي مواطال التذييل واصله في الماء اودى به ذلك
اي صار فاذا اوتي وهذا عطف على الظهر بالطوالا اوري بضم الهمزة وكسر الراء على
انه مضارع متكلم من اوريت الزناد اخرجت ناره فغلط وتصحف والضمائر كلها
عود الى نصر المذكور في البيت السابق وهو قوله سما مجد نصر اما حبيت اتى
لا علم قد جعل نصر المجد من السجع على هذا القول بعض القول لعدم الاختصاص بالنثر
ما سمي الشطر وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي السجعة التي
في الشطر الآخر وقوله بجعة ينبغي ان ينصب على المصدر اي كجعل كل من شطري البيت
مسجوعا بسجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على انه المفعول الثاني لجعل لان
الشطر ليس بسجع ولو ان سمي كل فقرتين مسجعتين بجعة سمية للكل باسم جزئه فقول

ان هو

لما افتتحت غاربه ان اثنى المنية عن الاشراب سجعه وقوله طوحت بى طوائح الزمن الى صنعاء اليمن بجمعه اجرى كقوله اى قول الى قام ملاح المعتضد بالله حين فتح عمورية تدبير معتضد لله مرتغب الله اى راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اى منتظر ثوابه او خائف عقابه والسرط الاول بجمعه منبه على الميم والثانى على الباء وقوله تدبير مبتدأ وخبره فى البيت الباكيات وموصوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا قدم جيش من الوعث ومن السجع على القول بكراهته النظم ما ليس بمصرع وملحوظ العروض متفقة تفعيله الضرب والعروض هو آخر المجموع المصراع الاول من البيت او الضرب آخر المصراع الاول منه قال ابن الاثير التصريع سهم الى سبع مراتب الاولى ان تكون كل مصراع مستقلا بنفسه فى مفهوم ولسى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمى فاجملى الثانية ان تكون الاولى غير محتاج الى الثانى فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله الضاربين بكل ابتر صارم والطاعنين مجامع الاضغان الثالثة ان تكون الاولى محتاجة الى الثانى فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله ومستلئمين كأن هامهم حدأ عليها المنايا يوم ذو لبد الرابعة ان لا يفهم من الاول الا ما الثانى ولسى التصريع الناقص كقول ابى الطيب فمضى وفارقنى الخميس طيبا نفسى لفارقه وطيبا خبره لان اللفظ اما متحد المعنى فى المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذى سربة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلف المعنى لكونه مجازا كقول ابى تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان تكون المصراع الاول معلقا على صفة بائن وكرها فى اول الثانى ولسى التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلى بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا تعجيب حد السابعة ان تكون التصريح فى البيت مخالفا لقافيته ولسى التصريع الشطور كقول ابى نواس افلنى قد مثلت من الذنوب بالاقرار بها والمجون وصرع بالدال فقاه بالدال انتهى كلام والاظهر ان السابعة حادثة مما فى حيه ومنه اى ومن اللفظى الموازنة وهى تساوى الفاصلتين اى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين من المصراعين فى الوزن دون التقفية نحو فارق مصفوفة وزربى منثولة فلفظا مصفوفة ومبثوثة

متساويان فى الوزن لا فى التقفية لان الاول على الفاء والثانى على الثاء ولا عين غائبة الثانية على جائين فى على الغوانى ومثل قوله على الشمس قدر او الملوك كواكب على الجود والكرام جواد والطاهر من قوله دون التقفية انه يجب الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان فى التقفية البتة وح تكون سهما ومن السجع تباين وكمل ان يريد انه يشترط فيهما التساوى فى الوزن ولا يشترط التساوى فى التقفية وح تكون سهما ومن السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فى مثل سدر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع فى مثل وارق مصفوفة وزرابى مبثوثة وبالعكس مثل الكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ذكر ابن الاثير فى مثل السابع من ان الموازنة هى تساوى فواصل النثر وصدر البيت وعجزه فى الوزن لا فى الحرف ايضا فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا مبنى على انه يشترط فى السجع تساوى الفاصلتين ولا يشترط ذلك فى الموازنة مثل كم خلفوا من جنات وعيون وزروع ومقام كريم فان كان اى ثم اذا تساوى الفاصلتان فى الوزن دون التقفية فان كان حافى احد النوعين من الالفاظ او اكثر مثل حافظا بله من الالفاظ فى القرينة الاخرى فى الوزن سواء كان مثله فى التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهى فى الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان فى كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المغايرة للمماثلة مما يخص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها جارية فى النثر والنظم جميعا ولا يخص النظم على ما ذهب اليه البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قولهم تساوى الفاصلتين فعال نحو وابنا مما الكتاب المستبين واصلبنا مما الصراط المستقيم وقوله فيفرق اى ما ثم عن مثل الوحش اى مثل الوحش الا ان ما اتاوا اى من النساء تأنس بكل وحد يكن فيها الوحش نوافر قفا لحظ الا ان سكك القفا ذوابل والتاء نواضر لا خبول فيها الظاهر ان الآلة والسبب ما يكون كائنا فى احدى القرينتين مثل ما قابله من الاخرى لا جميعه او لا بحسن تماثل الوزن فى اثنائهما ومعدلتاهما وكزاما تا وسكل ومثال الجميع قول البحترى فالنجم تمام بجد فيكل مطمح واقدم عالم يجد عكر جهر بأبومنه اى ومن اللفظى القلب وهو ان يكون الكلام بحسب اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول

كان الحاصل المعتد بلوغه الكلام وقد يكون في النظم في النثر اما في النظم فقد يكون
فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله ارانا الالم عللا افادا
وقد يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول الغاضي الاوجاني
مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم اما في النثر فكما اشار اليه بقوله وفي
النثر بل كل حرف فكل دال بكل جيد والحرف المد وفي هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو
الحروف المكتوبة ومنه اي ومن اللفظي النثر يع وليسمى الموشح وذا القافيتين ايضا
وملوبناء البيت على قافيتين يصح الفع على الوقوف على كل منهما اي من القافيتين
وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب التنويع
ان تكون الشعر مستقيما وقفت لانهم فرضوا بان يقع ان في اواسات الفصول
ذات قافيتين على الجزئين او حرسن من كراواط وعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا
مستقيما والجواب ان لفظ مشمول لكن فلسامل كقوله اي قول الحريري ياخاطب
الدنيا من خطب المراة الدلة الخبيثة انها تزل الردى اي جمالة الدلال وقوال
الاكدار اي مقذر الكدورات دارمني حاصحكت به يوما لكا بكت بعد ابدا الهامي
وادعارتها لا تنقضي وامرها لا يعتدي بخلائل الاخطار وكذا سائر الابيات
كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه
من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة
التي قبل ذلك الساكن وروي عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية
الاولى من قوله يا خاطب الدنيا مع ما حركه الكلاف من حركة الردى الى الآخر او مجموع
او لفظة دارمنه ومنها اقوال اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال مولينا البيت
على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل كحوقول الحريري جوى على المستهام الصب
الجوى وتعطف بوصاله وترحمي ذا التبلي المتفكك الغلب السجي ثم اكشفي عن حاله لا
يظلمي فان قبيل او اوجد البنا، على اكثر من قافيتين فهو وجد ما البنا، على القاصر
قلنا الظاهر من قوله طوبنا، البيت على قافيتين اذ لم يكون مبنيا عليهما فقط
ومنه اي من اللفظي لزوم فالايلزم وتقال له الالتزام والتضمين والتسديد والاعنت
ايضا وهو ان يجي قبل حرف الروي وهو الحرف الذي بني عليه الفصيل ويسبب

البيت مقال قصيل لانه اول نوبة مثلا سمي بذلك لانه مجمع من الابيات كما اوثبت
الجبل اذا اقتلعته وهذا الان الفصل مجمع من فوى الحبل او من روث البعير
اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او في الروي
لان البيت يروى عنل فينقطع كان عند الارتواء ستقطع السير
او ما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في موضع حرف الروي من القافية يعني الحرف
الذي وقع في فواصل الفقر موضع حرف الروي في قوافي الابيات مثاليين بالام
في السجع مثل الرام حرف او حركة كفصل السجع بدونه فقوله من القافية حال
ما في معناه وقوله مثاليين بالام فاعل يجي والمراد ان يجي ذلك في بيتين او فقرتين
او اكثر والا فكل سجع يجي قبل حرف الروي مثاليين بالام في السجع مثلا قوله
فقابل من وكري حسب ومنزل بسقط اللوى من الدخول فحومل فقد جاء
قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلام في السجع وان يحق لزوم مالا يلزم لوجي في هذه
البيت الف اضافيم وقوله مثاليين بالام في السجع معناه انه يوتى قبل حرف
الروي في قافية البيت او قبل ما في معناه من فاصلة الفقر بشيء لا يلزم الاتيان به
في مذهب السجع يعني لو جعل ما بان القافيتان او الفاصلتان بحيث لم يحتج الى
الاتيان بذلك الشيء ولم يصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما قال انه كان
ينبغي ان يقول مثاليين بالام في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي
او ما في معناه مجيء مثاليين بالام في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة
حوفا ما البتيم ولا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جي
قبلها في الفاصلتين بالها، وهو ليس بلام لكن السجع بدون ذلك مثلا ولا تنهر
ولا تسخر وتظفر وطول وكذا فتحه الهاء لتحقق السجع في نحو لا تنهر والا تبصر والا تصعر
كما ذكر في قوله او اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا
سحر مستمر وجه قبل حرف الروي نحو قوله ساشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي
لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع اول خلط كمنه وان عظمت اي الاساس
حاشكرت للنعمة واشكر والي وقد تقال شكرت فلانا بر بدون نعمته وكانه
اراد ساشكر لعمرو بحذف الجار وجعل ايادي بدل اشتمال من عمرو في حوفي عن نحو

قوله كالروي العالمة الاولى بفتح الدال الاكدار الاخرة

قوله ايادي بدل اشتمال من عمرو او مجاز اللغوي لان حسن نحني عليها لانه كان لصنعها بالجود

الغنى عن صلته ولا منتهى الشكوى اذا النعل زلت يقال فى الكناية عن نزوله
الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به اى للانظهر الشكاية اذا نزلة به
البلايا واتعبى بالسئل بل يصبر عما ماينوبه من حوادث الزمان وفى مراثيه قول
الآخر اذا افتقر الرجل لم تر فقره وان ابن المرار ابن صاحبه راى خلتى فقوى
من حبك لكى مكانها الا ان كنت اسيء ما بالحمل فكانت خلتى قوى عسيبة
اى انكشفت وزالت باصلاحه لها بايادية يعنى من حسن اهتمامه جعله قوى
الملازم له حتى نزلا قائما بالاصلاح لحرف الروى مد الالف وقد جئ فيها فى الابيات
بلام مشددة مفتوحة وطويل لا لازم فى موضع السجع لحق السجع فى طوجلت
ومدت ومنت والمشقت وكذلك فى كل من الايه والابيات نوعان فى لزوم
مالا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء والالام والفا فى البرام فيها وقد يكون الالزام
بدون ذلك كالقمر ومسيم وبالعكس كقول ابن الرومى
بكون بكاء الطفل ساعة نولد والا فما يبكيه منها وانها الاوسع مما كان فيه اذ اغتدى
حيث التزم فتح ما قبل الالف فان قلت قد ذكر الصفى فى الايضاح ان ذلك قد
يكون فى عنى الفاصلتين ايضا كقوله الحريرى واما اشتار العسل من اختار الكسل
فانه كما التزم فى الفاصلتين اعنى العسل والكسل السين التى تحصل السجع بدونها
كذلك قد التزم قبل الدخل مثل ذلك فى الفعل الذكور قلت يحمل ان يريد بقوله قبل حرف
الروى او معانى معناه فى اشتار واختار التاء التى تحصل السجع بدونها اعنى ان
يكون ذلك فى حروف القافيه والفاصله او غيرها لان جميع ما فى البيت الى حرف
الروى يصدق عليه انه قبل حرف الروى وكذا ما فى معناه من الفاصله فيصدق
على القاف فى اشتار واختار انه قبل اللام التى هى لفظ له حرف الروى لكن هذا
بعيد والظاهر ان لزوم مالا يلزم انما يطلق غالبا ما يكون فى القافيه او الفاصله لانهم
يأبون يلتزم المتكلم فى السجع والقفيه قبل حرف الروى مالا يلزمه فى حتى حركه
مخصوصه او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروى او معانى معناه يعنى
حروف القافيه او الفاصله والا لكان المناسب ان يقول فى البيت او الفقر ة وقوله
فى الايضاح قد يكون ذلك فى غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذى

الرغادة فراخ عيش سنة زيد النعمة رغد ورغيد مرتابه حسن يحسن

يتوه

اى اشتار واختار التاء التى يحصل السجع بدونها منه

اعم من ان يكون ذلك فى حروف القافيه والفاصله او غيرها لان جميع ما فى البيت الى حرف الروى يصدق عليه انه قبل حرف الروى وكذا ما فى معناه من الفاصله فيصدق على التاء نحو

فون

سببى لزوم مالا يلزم قد جئ فى كلمات الفقراء والابيات غير الفواصل والقوافى واصله
الحسن فى كل كلمة يقع فى الضرب الفضلى من المحسنات ان يكون الالفاظ تابعة للمعانى دون
العكس اى لا يكون المعانى توابع للالفاظ وكلما ان المعانى اوانكنت ما تجتهد
طلبت لاجلها الفاظا يليق بها فيحصل اللفظ والمعنى جميعا وان اتى بالالفاظ
متكلفة مصنوعة وجعل المعانى تابعة لها كان كظاهر مموهة على باطن مشوه
ولباس حسن على منظر قبيح وعلى من فعل هذا فصل من خطب مسيئى ان يجتنب
عما يفعله بعض المتاخرين الذين لم يشغف بما يراد شئ من المحسنات اللفظية فيصير
الغاية الى جمع عن من المحسنات وجعلوا الكلام كانه غير مسوق للافاده
المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة التعقيد الم مزاحا يتسلل باذن الله
جمعه وخرس من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها فى علم البديع بعض النوع
المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم
دخوله فى فن البلاغه او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو على ضربين
احدهما مثل ما يرجع الى التحسين بالخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون
الكلمتين متماثلتين فى الخط كالراء فى السين ومثل الوصل طولا يوهن بكلام ملفوظ
كل من كلماته منفصلة الحروف كقول الحريرى فتنتنى حتى تحس بفتنتى
غيب جنى ومثل القطع وهو عكس الوصل كقوله الوطواط اذا زل ان زلت
دار ودود درا او ورد او ورد او مثل الخيفاء وهى الرساله او التفصيل
التى يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة
باجمعها كقول الحريرى الكلوم ثبت الله جيشك مشعول كبرين لا احر
الرساله ومثل الرقطاء وهى التى احدى حروف كل كلمة منها منقوطة
والاخرى غير منقوطة ومثل الخذف ان يسكت الكاتب او الشاعر فيبقى
بعد رساله او خطبه او فصل لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثانى
مالا اثر له فى التحسين قطعا مثل التوديد وهو ان يعلق الكلم بالصانع
او الفقر ثم يعلقها بعينها بكلمة اخرى كقوله ع حتى تولى مثل ما اولى
رسل الله اعلم وكقول ابى تمام من بلغ يوما على علاته هرما يلقى

السماحة فيه والذى خلقها قول ابن نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها

لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعليل وليس سياقه الاعداد ومثل ايقاع اسماء

مفرده على اسماء اجمع ومثل ما يبنى لتشتق الصفات ومثل تعقيب موصوف لصفات

متوالية واما العموم الغائبى فى حكم لكونه دخيلا فمفاد كثير مما مثل به اسماه بعض

الماخرين الايضاح ومثل ان ترى فى كلام صفاء ودلالة فتانى بالكلام بينين المراد

ويوضحه فاره داخل فى الاطناب ومثل التوشيح بما يعم الذكور فى باب الاطناب

وهو اورد فى الحسنات او لكونه مشتملا على تكميل ما مثل به اسماه حسن البيان

وهو لكشف المعنى وايضاحه الى النفس فانه قد يجئ مع الاخبار وقد يجئ مع الانشاء

ومع المساواة القسم الثانى مما لا باس بذكره لاشتماله على فايدة مع علم

دخوله فيما سبق مثل القول فى الصفات النحويه وما ينفصل بها ومثل القول فى

الابتداء والتخلص والانتهاء والم فد خص الفصل الثالث بذكر هذه الاشياء

وعقدها خاتمة وفصلا وعلم ان الخاتمة اعم من خاتم الفصل الثالث وليست خاتمة

للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثه كلها لتواقعه على ما توصله بعضهم خاتمة فى السرقات النحويه

وما يتصل بها اى بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح

وغير ذلك مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القابلين ان كان

فى الفوض على العموم كالوصف بالشجاعه والسخاء من حيث الوجه والبهاء ونحو ذلك

فلا يقع سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يوذى هذا المعنى لنقول اى

لنقرر هذا الفوض العام فى العقول والعادات ولشكوك فيه الفصيح والابلغ منه

والناقص والمتم وان كان اتفاق القابلين فى وجه الدلالة على الفوض وسواء بذكر

ما يستدل به على اتصاف وصف من الشجاعه والسخاء وغيرهما كالنسبه والمجاز

والكنايه وكذكر سبب من اسبابه كالصفه لاختصاصها فى مبنى لها اى لاختصاص كل

الاسباب التى يثبت بكل الصفه له كوصف الجواد بانه يهلل عند ورود العفاه اى

السائلين ووصف البخيل بالعبوس مع سعه ذات اليد فان اشتراك القابلين

فى معرفه اى معرفه وجه الدلالة على الفوض لاستواء فيها اى فى العقول والعاده

كنسبه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر نحو كالاول اى كالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلاله على

الفوض

فان رد على فى ذكر ازد واج وتجنيس او مطابقة او نحو

ذلك فقد ذكر الغايه فى بحث لقوله لم وضعنا فى نديه

زمام الحكم والعقد والنشر والرد والامر والنهى الاباحة

والنقل والبسط والقبض والايام والتنفيض والهدم

والبناء والمنع والاعطاء ومن الكتاب قوله تعالى

لتحزنوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما اتاكم

والله اعلم

ايضاحه

على العوض كالاتفاق فى الفوض العام فانه لا يعد سرقه ولا اخذا لقوله منهوكا لاول جزاءً

لقوله فان اشتمل الكلام على الشرط جزاء لقوله وان كان فى وجه الدلالة

والا اى وان لم يشتمل الكلام على معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بحكم

جاز ان يدعى فيه اى فى هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة فمن كلهم من الفائز

فيه بالفاضل والناقص احمل من الاخر وان التفاوت على الاول وينقص عنه

وسواء مما لا يشتمل الكلام على معرفته من وجه الدلالة على الفوض ضربان احدهما

خاص وهو غريب لا ينال الا بفكر والاخر عام يعرف فيه ما اخرجه من الابتذال

الى الغرابه كما مر فى باب التشبيه والاشتقاق من تعميمها الى الفوض الخاص

والمبتذل العامى اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه ما خرج من الاشد

الى الغرابه كما فى المثل الاسلة البكوله واذا افترصوا او الاخذ والسرقه فى ما ليس

بمتدين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يوضع المعنى كله العام مع اللفظ كله

او بعضه او وصل عطف على قوله العام مع اللفظ اى او يوضع الفى وصل منى غير

اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الخاص يسمى الاغتصاب وضربان اصل ممكن ان يوضع

المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثانى ان يوضع المعنى وصل ه والضرب الاول

قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اعم من ان يعبر النظم او بدونه

فصل على اقسام اشار الى الاول بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اى كيفيه

الترتيب والتالف الواقع بين المفردات للمذموم لانه سرقه محضه ويسمى نسخا وسلخا

كما حكى عن عبد الله بن الزبير انه قيل لقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف

اخاك بعاد الم تقطع صاحبك النصفه ولم توفه حقوقه متوجبا العداوة ولم تزجه

عليك منه ما توجبه لنفسك على جدته على طرف الهجران ان كان بعقل اى وجد له

كل مبتذل الا قليل ولو اخاكل انا كاتب بيمينه وله عقل ومعرفه وتركب على السيف

اراد بركوب على السيف كمال امور وتقطع تقطيع السيف بوثبه ثانيه اواراد

الصبر على الحرب والوثوب من ان تضيمه اى بدلا من ان تضيمه اذا لم تنه

عن ضيم السيف اى عن ركوب على السيف محصل اى بعد اى لا يبالى ان يركب

من الامور ما يوثبه فيه ياشر السيف مخافه ان يوضع عليه ضيم او يلحقه عار واهتضام

متى لم يجد

عن ذكوته بعدا ومقولا فقال كلى ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده
ملوس البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا ابا بكر ولم يعارضه عبد الله
المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما اوردى
وانى لاوجل عنا اتيتا تقولها المنية اول حتى انتهاها وفيها هذا البيان فاقبل معاوية
على عبد الله بن الزبير فقال له الم اخبرك انها لكل فقال اللفظ اول المنية وبقى فيها اخى
من الرضاعة وانا احق بشعر هذا فى معناه اى فى عالم يتغير فيه النظم ان يبدل الاطا
كلها او بعضها ما يريد انه ايضا مذموم وسرقه بعضهم كما قال فى قول الخطيئة
ع الكادم لا ارحل لبغيتها الواعدة فاكل ابت الطاعم الكاسى ع انا نأتيه لا ندب لطلبة
واحلس فاكل ابت الاكل اللابس وقول امرئ القيس وفيها اهضى على مطيهم يقولون
لا تهلك اسى وتجمل واورده حرفه فى رسالته الا انه اقام بجلد مقام تجمل وقال عبد
عبد المطلب ما لك الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التى كنت تعلم
فاورده الفرزدق فى شعره الا انه اقام نعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل
بالالفاظ ما يضادها فى المعنى مع دعاء النظم والنسق كما يقال فى قول حسان
ببيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه بليمة
احسابهم قطس الانوف من الطراز الاول وان كان اخذ اللفظ كما مع بعض النظم
اى نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمى ذلك الاخذ اغارة ومحاة ومولبثه
اقسام لان الكتاب اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الكتاب ابلغ من الاول
لاخصاصه بفضيلة لا توجد فى الاول كحسن السبك والاحتصار والايضاح او زياده
محمود اى فالثانى ممدوح مقبول لقول بشار ذى رائب الكتاب اى حاذر معى والا
رقيبه وراقبه حاذر، لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته
وفاز بالطلب الفاتك اللهج اى الشجاع القتال الذى له ولوع فى القتل وقول سلم
الخاسر بكاء المجمجه سمى بذلك لجرأته فى مجادلته وفى الاساس سمى سلم الخاسر
لانه باع مصحفا ودفنه واشترى بثمنه عود الضرب به فى رائب الكلمات اطلقا
اى حزنا انتصب على انه مفعول له او لبثه وفاز بالكل الجسور الى الشديد
الجرأة فيبست سلم اجوء سبكا واخصر لفظا روى عن ابى معاذ راويه بشار
انه قال انشدت

بشارا قول سلم فقال ذهب والله بينى فهو اخف منه واعذب والله لا احكمك
اليوم ولا شربت وكقول الآخر حلفنا لهم فى كل عين وحاجب بتشبيه القنا
والبيض عينا وحاجبا وقول ابن بنانة بعل حلفنا ما طراد القنا فى ظهوره
عيونا لها وقع السيوف حواجب فعدت ابن بنانة ابلغ لاقتضاحه بناء
معه وملء الكنائن الى النهر لهم حسن وقع الطعن والضرب على ظهور الخيل وان كان
الكتاب دونه اى دون الاول فى البلاغة لفوات فضيلة يوجد فى الاول فهذا الى الكتاب
مذموم مردود كقول الى تمام فى مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد فى بعض
غزواته بعمورية ان يوما ان ثوى الزمان لمثله ليطول ما بعده او بعد نسيانى له
دلالة ما قبله وملوقوله انسى لك ما نصرت نسيت اوس ياتى من حيث يقتضى
الفتى وتبيل لابانى الزمان لمثله ان الزمان لمثله لبخيل قال السيد عبد القاهر
فى المسائل المنثورة قال السيد فى هذا البيت تقصير لان الغرض فى هذا النحو
المثل وان تعال انه يعتذر بوجود المثل لا لكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد
اخل بالغرض وجود وجود المثل والمنفعة حسب طوبى من حيث خلق الزمان ثم تجرد
لمثله وقول ابى الطيب اعدى الزمان سخاء من سخا به ولا يكون به الزمان بخيلا
فالصراع الكتاب وهو من الصراع الكتاب لان لكل صراع اى مام اجوء سبكا لان
قول ابى الطيب ولقد يكون بلوط الضادع بالصمصخ اذا معنى على الكتاب
والمراد لعل كان فيكون مضاف محذوف وجعل الفعل الضادع على معناه
اى يكون الزمان بخيلا بالاكالة اعنى لا يسخو بالاكالة ابد العلم بانه سبب لصلاح الوبنا
ونظام العالم وقد السخاء بالشئ موجبا له كالتغير الزمان اذا سخا به فقد بذله
فلم يبق فى تصرفه حتى يسخو بالاكالة او يبخل كذا ذكره الواعترض عليه بانا سلمنا ان
ايجاد العالم فى تصرفه لكونه حاصلا لكن اعدامه واتلافه فيما بعد
فى تصرفه فلعله ان يسخو بالاكالة او ان يبخل فمعنى الشاعر ذكر ان الجاني
واعدامه كان بيد الزمان فسخا بالجاني ولكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاح
قلنا وعلى تقدير صحة هذا المنع يكون مصراع ابى تمام اجود سبكا لاستغنائه عن
تقدير المضاف الذى لا تظهر قرينة تدل على ان هذا البيت مما نام بنصف البيت الواحد
ممن قبلت

قال ابن جنى اى تعلم الزمان من سبحانه فسحابه واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سحابه الذى
افاده منه لبقى على الاستتار واستبقاء ما لم يوجد قال ابن فورجة سحابا نوبل فاسدا وغرض بعيد لان
سحابا غير موجود لانه موصوف بالعودى وانما المراد سحابه على وكان بخيلا به على قلما اعدا سحابه
اسعدنى بضمتى الميم وسكون الباء وعلى التفاسير اللغة فالصراح ماخوذ ومن مصراع الى قام
لان معناه اجعل الزمان يهلاكه او باجاده او باهماله الى الشتاء كان موضع مصراع الى قام كله مثل
الموتى ولو استوطنى الاخذ اخذ وصافى المعنى حيث لا يكون اسرعها فوت ما كان سبق الى بعض
الاوهام لما كان معقودة امنه على والعلم من التعقيب لان ابى تمام قد علق البخل بمثله حيث
والبدا قال الامام الواحدى يقال ذكر ابن جنى وابن فورجة ان الصراح الفانى من قول ابى تمام
البيت وان كان الثانى مثله اى مثل الاول فالبعد اى فالفانى البعد اى الوهم والفضل للاول لعدوله
الى تمام لو حار مرتادا المنية لم تجد الا الغوارب عن نفوسكم دليلا الارتياد والطلب واضافه المرتاد الى
المنية للبيان اى المسه الطالبه للنفوس لو تحيرت فى الطرق الى المهالك ولم يمكنها الوصول اليها
لم تكن لها دليل عليها الا الغوارب اصول الى الطلب لولا مفارقه الاحباب ما وجدت لها الغربا الى اوطانها
سبلا الضمير الغربا والسبل الطرق وسبلا حال من سبلا وقيل انه جمع طفاة ومفعول جدت اضيفت الا الغربا
وروى بوا المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والغوارب والوجدان وبدل الكون
الارواح وكذا قول القاضى الارجانى لم يكفنى الاحديث منه فراكم ما ترته اى تمود عنى وكذكم
الدر الذى اودعتم من مستمعى الغيبة منى مدمعى وحول جاء الله فى مرثيته استاذه وفاتيكة
ماصل الدرر التى تساقطها عيناك بسمطين بسمطين فعلت مع الدرر اللاتى حسالها
ابو مضر اذ بنى تساقطنى عينى فوله بعد من الوهم ما طوعل لقدرة ان لا يكون مع الثانى ولا
على السرقة بانفاق الوزن والقافية والا لهو موهوم جدا كقول الثانى لم يقيم الظن عدل الامانى
وان قلقت ركابى فى البلاد ولا سافرت فى الافاق الا ومن جدواك راحلتى وزادى
وقول الطيب انى عنك بوعد الغاد وقلبى عن فنائك عنى غاد بحيل حيث ما الجهت ركابى
وضيقى حيث كنت من البلاد لما فوع من الضرب الاول من النوع الثامن الاخذ والسرقه
نزع فى الضرب الثانى منه وملوان يتخلص المعنى وصل فقال وان اخذ المعنى وصل وملو عطف
على قوله وان اخذ اللفظ اسمى اخذ المعنى وصل والا فامض الم اذا تصل واصله ايلم بالمنزل
او انزل به وسلى وملو كسنط الجلد عن الشاه وخرنا واللفظ للمعنى لبنته الحلد فكانه نسط
من الف جلدا

والبته جلدا اخر وملو لغة افسام كذلك اى مثل ما سمى افادة وسمى الجوع ان الثانى ابلغ من
الاول او دونه او مثله اولا اى الاقسام وملوان يكون الثانى ابلغ من الاول كقول ابى تمام
ملو الضمير لثانى الصنع اى الانسان وملو مبتدا خبره الجملة الشرطية اعنى قوله ان تحمل
فخير وان يبرث اى يبطو فللاثنى فى بعض المواضع انفع وقول ابى الطيب من الطير
بطوء سيبكل اى تاخر عطاياك عنى اسرع السحب المجهام اى السحاب الذى لا ماء فيه
فقول العل تاخر عطاياك عنى بدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء
فيه ومافيه اى ما يكون فى تقبيل المسمى فيه اى الطيب الاشتمال على نباه مكان للمفعول حيث
ضرب المثل بالسحاب ونباهتها اى ثان الاقسام وملوان يكون الثانى دون الاول كقول البحترى
واحد اثالق اى لمع فى الغدى اى فى المحل الماضى ما نراف الناس كلامه الصقول المنوخلت
لسانه من عضبه اى من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابى الطيب كلفت السهام
فى النطق فرجعت مع دماجهم فى الطعن خرصانا وقد اشجر قضبانها وخرصان الرماح
اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعنى لفرط بعضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السنتهم
عند النطق جعلت اسنة على دماجهم عند الطعن وصارت الاسنة فى النفاذ
كالسنتهم سميت الطيب من سب البحترى لانه فوقانه ما افاده البحترى يلفظ ثالق
والصقول من الاسنة الخيلية حيث ثبت الثالق والصعالة للكلام كانبات
الاظفار للعقيقة ولزم من هذا تشبيه كلام بالسيف وملو استعارة بالكفاية وثانيها اى
ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى مثل الاول كقول الاعرابى انى فاد وان لم يكن كثير الغنيان حال
وروى وان كان اكثرهم سواما السالمة والسوام والسواء الابل الراعية ولكن كان
ارجهم ذرعا فى الاساس فلان رحب الباع والذراع ارجهما اى يحتى وقول الشيخ مدح
جعفر بن يحيى وليس ياوسهم فى الغنى لضمرى اوسهم للملوك فى البيت قبله
يروم الملوك مدى جعفر لا الصنون كما يصنع ولكن معروفه اى احسانه اوسع
وكقول الآخر فى مرثيته ان له والصبر يحمد المواطن كلها لا اعيل فانه مذموم وقول ابى
تمام بقول ما وقد كان يدعى لابس الصبر جازعا فاصبح يدعى جازعا حابس يجزع مثل اهو النوع
الثامن الاخذ والسرقه واما غير الثامنة ان ينتابه الغنيان اى معنى البيت الاول
ومعنى البيت الثانى كقول جرير فلا تحسبن من ادب اى حاجه جاءهم بالصرم الجيه سواه ذو الوقاحه
والخلاعه اى

اى لا يستعمل من الكلمة كون مولاء على صون الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء وفى
وقول ابى الطيب فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب له ومن لم يكن منهم فنانا
ممن فى كفه منهم خضاب فتعبير حرير عن الرجل بذى الخامة كتعبير الطيب عنه بمن فى كفه
منهم قناه وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار ومن فى كفه خضاب وبحور فى نشأة المغنين
ان يكون احد البيتين سببيا والآخر مجيبا او افتخارا او غيرذلك فان الشاعر
الحاذق اذا فصل المعنى المحتمل لتنظيمه احتمالين فى اخفائه فغيّر لفظه وصرفه عن نوعه
من السبب والمسبب او غيرذلك وعن ضربه وعن قابليته ومنه اى من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل
آخر كقول الخنسى يصلون الى بنيانهم واشرفت الدعاء عليهم يحمرع فكانهم لم يسكنوا لان
الدماء المنهرقة جعلت بمنزلة بنيانهم وقول ابى الطيب يبكى البيض عليه اى
على السيف وهو مجرد عن فعل فكانه مفعول له لان اللام الباعثة داخلة بمنزلة له عمله
فتنقل المعنى من الفعلى والجرحى الى السيف ومنه اى من غير الظاهر ان تكون من الكلام المشتمل من
الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو نمير وجدت الناس كلهم غضابا لانهم بعض من
الناس كلهم وقول ابى نواس لست منكرا ان جمع العالم فى واحد لاول كحسن بعض
العالم وهو الناس وهذا يشهد لهم وعجبهم روى انه قابل هرون الرشيد كنز افضل
الفضل البرمكة وفرط احسانه فى زمانه فاشار عليه عيونه افضت به الى الشكر له
والاقرار بحسبه اليه ابو نواس هل علم الابناء قول الطرمان امام الهدى عند احتفال المجلس
الى سدانت على ما بك من قدم فلست مثل الفضل يا واحد الناس من الناس فاعرف
مرون اطلاقه ومنه اى من غير الظاهر ان يكون من الثانى يقبض من الاول
كقول ابى النسيص احد اللئامة فى صواك لزين احبا لذكرك فليلمنى اللوم وقول ابى
الطيب احبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذى هو اجل اى اعنى قوله
واحبه ملامة كقولك انصلى وانت محدث اى اجعلت الواو للحال اما على الجواز
بصلاة الضاحى المنبت بالواو كما هو رأى البعض او على تقدير المبتدا اى وانا احب
واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبته ومحبة الملامة
فيه يعنى لا يكون الا واحدا اى الملامة كنه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا
لا محبوبا فهذا يقبض من ابى النسيص والاحسن فى هذا النوع ان يبتدئ النسيب كما مر
البيتين الا ان يجعز

ظاهرا كما فى قول ابى تمام ونغمة معتف صدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقوله انى
الطيب الجياد احاث نغل عانات بسبقه قبل سبيته بسوالف اراد ابو تمام ان
الممدوح يستلذ نغمات السائلين كما فقه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو
الطيب انه ان يسبق نغمة سائل عطاء الممدوح بلوغ ذكر منه مبلغ اجراحى الجروح
لان عادته ان يعطى قبل سؤال ومنه اى من غير الظاهر ان يوخذ بعض المعنى ويضاف
اليه ما يحسنه كقول الافوه ورى الطير عنا انا رآنا راى عين اى عيانا نغمة حال
اى وانغة على ان المصدر اقيم مقام الصفة او معمولة له من الفعل الذى يتضمنه
قوله عنا انا اى كائنة عنا انا رآنا والورى نهار اعتمادها ان سنمارا اى سنطع من حكم
من تقتلهم من القتل وقول ابى تمام وقد ظللت عصبان اعلامه اى القيت عليها الظل
ضحى يعفران طير فى الدماء نواهل من نهل اذا روى فقيض عطش اقامت
اى عصبان الطير مع الرايات اى الاعلام اعتمادا على انها ستطعم طوعا فتلاه ضحى
كانها من الجيش الا انها لم تقاتل بعد رايات الممدوح التى هى كالعقبان فوصارت
مظللة بالعقبان من الطير والنواهل جمع دماء القتلى لانه اذا اخرج للغزو تساير
العقبان فوق رايته لاكل لحوم القتلى فتلقى ظلالا عليها فان اباتام ايا تم يشبه
من وجه قول الافوه بالكلية لان الافوه افاد بقوله راى عين قرب الطيور من
الجيش لانها اوابدات كانت مجهلة لامر ربية راى عين وقربها انما يكون
لاجل توقع الوقيعة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بالشجاعة والاقدام
على افضل الاعادى ثم قال ثقة ان سنمارا يجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها
بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فدليل يشهد بما افاده قوله راى
عين وقوله ثقة ان سنمارا لا تعال ان قول ابى تمام لطالت العام يحو قوله راى
عين لان وقوع الظل على الرايات بشعوبهم انما هى الجيش لا الافوه وهذا ام او
تقع ظل الطير على الراية وهو فى جو السماء وحب لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام
عليه اى على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذى اخذ من الافوه وهو تشابه
الطير على انا وصم بقوله الا انهم تفاعل وقوله فى الدماء نواهل وبافاتهم مع الرايات
ضحى كانها من الجيش الا انها اى بافاتها مع الرايات ضحى كانها من الجيش يحو قول الاول
لم تفاعل لانه لو قيل

الاصح راى عين من موضع قوله لان سنمارا
يعنى ابا تمام انما اخذ بعض معنى قول الافوه

ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم اجعل هذا الاستثناء المنقطع
ايضا
وكذلك الحال ان قامت مع الرايات حتى كانها من الجيش بمنظنة انها تقاتل مثل الجيش فهي الاستدراك
الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق كخلاف وقوع ظلها على الرايات كتحمل
ان يكون من قوله وربما حسن الاول ان صح من الزيادات ثم حسن من بيت البيت الاول
اعني تسابق الطيور على اثارهم وهاذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه
التعويل واكثر هذين الانواع الذكور بلغة الظاهر وخوطب مقبوله بمنها اي من هذا
الانواع ما لحرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى جنبة الابتداع وكل حاكاه اي
كل نوع من هذه الانواع يكون اشد ضعفا حيث لا يعرف ان الناقص من الاول
الابعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة
وادخل في الابداع والتصرف هذا الذي ذكرته من الظاهر وغيره من ادعاء بعض
اصرهما واشاع الذكر كونه مقبولا او مردودا او تسميه كل بالاسامي المذكورة
وغير ذلك مما بسطني ذكره اما تكون اعلم ان الناقد من الاول بان يعلم انه كان لحفظ
قول الاول حسن نظم او بان خبره موعي نفسه اخذ منه والا فلا لحكم بسبق احدهما وابداع
الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة طوابان تكون الاتفاق اي اتفاق العاطس
في اللفظ والوضع جميعا او في اللفظ وحده من قبيل نوارد الخاطرين جنبة على سبيل الاتفاق
من غير قصد الى الاخذ كما يحكى من ان ميتاق انشد لبيغ مولده ومنشأه
او اما ابتنته عليه واستنزاد المهندي فقيل له ابن تربت فقال هذه الخطة
فقال الآن علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما حكاه ان سليمان بن
عبد الملك اتى بابيات من الروم فكان العوزوني حاضرا فامر سليمان بضرب واصل
منهم فاستعفى فاعفي وقرا شيوا لسيف عيد صالح للضرب لسنعلة فقال
العوزوني بل اضرب سيف ابن ذئوان سيف بني تميم يقطع لوقت فكانه فال الاستعمار
ذلك السيف لاظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الروي والحق ان بناء السيف
فضحك سليمان ومن حوله فقال العوزوني ابلغ الناس ان اضحكت سيد صم
خليفة الله تستسقي به المطر لم يئب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير
ولكن اخر القول ولن يعدم تفاقبل منتهاجمع اليدين والاصمعاء الوكر ثم

ثم اعلم سيفه اي قولهم بما ان يقال ستذ اذا اصبا والباب صادم اذا نابا
الايوب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كما قال بابن المراغة تعني جريرا قد هجاني
فقال بشيخ هجاشيخ ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف ولم تضرب
بسيف ابن ظالم فاعجب سليمانها شاعلا ثم قال جريرا امير المومنين بابن
القين يعني العوزوني قد اجابني فقال والله لا قتلنه لاسوى ولكن نفكلم اذا
اثقل الاعناق حمل الغادم ثم اخبر العوزوني بالجوزون جاء واه فقال كيما
كذا لك سيوف الهند تبيو ظباتها ويقطع احيانا مضاء النمائم والا نقتلنه
الاسوى ولكن نفكلم اذا اثقل الاعناق حمل الغادم وحمل ضربة الرومي
جاعلة لكم اباعن كليب اذا خامل فارح جاء لم يعلم ان الثنا افظ من الاول
فسل فقال فلان كذا وقد سيفه البه فلان فقال كذا ليعتنم بذلك فضيلة الصلاف
ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص وهاتفصل بهذا اي
بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل
والتلميح بعدم اللام عما الميم من لحه اذا ابصر ووجه ارتصال القول فيها بالقول
في السرقات ان في كل منها اخذ شيء من الآخر اما الاقتباس فهو ايضمن الكلام
نثرا كان او نظما شيئا من القران او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان ولكن
الشيء من القران او الحديث بنى على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القران او الحديث
وذا احترازا عما قال الله كذا او قال النبي كذا او في الحديث كذا او نحو ذلك
ومثل في الكتاب ناديه اسفله لان الاسفل اعاني القران او من الحديث وعلى الثاني
فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب
حتى انشد واعرب والثاني مثل قول الآخر ان لبت ارهفت اي غرمت
على هجره ما من غنى فتصبر جميل وان سولت نفسك امرا فحسبنا الله ونعم الوكيل
والثالث مثل قول الحريري فلما ضاهت الوجوه وضح الكلح وهي بزجوج فان
قوله ضاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روى انه لما اشتد بالحرب
يوم حنين اخذ النبي عليه السلام كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه
اي قبحت بالحصم من العبح تقبض لحسن وقول الحريري وضح الكلح اي لعن اللئيم وقبل

في اثناء الكلام

وضعه جرير بن عبد الله البجلي على ذي الكلاع وحمير بن نعيم بن عبد كلال الشعوبان
بقول السيف اصدق انباء من الكتب فحده الحد بين الجد واللعب

البعد من قحه الابتح البعى اى البعل عن الطيبة والرابع مثل قول ابن عباد كاك الطيب ان
رفيى سبى الخلق فراق من المداراة وهى المحاتلة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب
فلب وعى وجهل اطنه خفت بالكسر اقتباسا من قوله عز وجل خفت بالمكان
وخف الناس بالشهوات تقال خففته بكذا اى جعلته محفوفا محاطا بنى ان وجهلك
جنه فلا بدلى من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الطيبة من مشاق التكاليف
لطوى الاقتباس ضربان احدهما ما يتعلق فيه المقتبس عن معنى الاصلى كما تقدم
من الامثلة الاربعة والثانى خلافه اى يتعلق فيه المقتبس من معنى الاصل كقوله
اى قول ابن الرومى لئن اخطأت فى مدحك ما اخطأت فى منعى لقد اثرت
حاجاتى بوادٍ غير ذى زرع فقوله بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله حكاية
رب انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه
فى القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى عن هذا المعنى الى
بخيل لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم فى صبح الوجه
دخل الحمام فحلق رأسه فحسبه الحمام عن شر لؤلؤ واليس من لؤم الملاحة
ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين رأسه فقلت لقد اوتيت سوءك يا موسى ولا بأس
بتغيير سير اللفظ المقتبس للقرآن او غيره كالفقهية كقوله اى قول بعض الفقهاء
عند وفاة بعض اصحاب قد كان اى وضع ما خفت ان اكون ما انا الى الله وانا اليه
راجعون ناديا فى القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن
الشعر من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه
اى على انه من شعر الغير ان لم يكن كل مشهور عند البلغاء وان كان مشهورا
فلا اصاح الى التنبيه وبهذا يمتاز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله
من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اخذ ضمن الشاعر شعر نفسه
من قصيدة اخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى اشعار العرب واما تضمين
البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمى
اذا ضاق صدرى وخفت العدى تمثلت بيتا بحالى يليق فبالله ابلغ ما
ارجى وبالله ادفع ما اطيق ويروى التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية

فحوف واستبدلت سيئ بمحل وفعلت انتظر الغناء كراكب عرف المحل
فيات دون المنزل البيت الاول لمسلم بن الوليد الانصارى وما
نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لاحاجة اليه فقول العجلى
انه كان مطبوعا على الحبس ولم يكن فى ضرورة الشعر انسدى ان الكرام
واما اسهلوا ذكروا ان من كان ناء لهم فى المنزل المنجس البيت الثانى
لابى تمام والتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقول ابى بكر
الخوارزمى تحكى ما قاله الغلام الذى عرضه ابو زيد للبيع على ابى بكر عند
اصاعونى واى فتى اصاعوا المصراع الثانى للعرجى وطوعه الله بن عبد الله بن
بن عم عثمان بن عفان رضى الله عنه نسب الى الوجه وطوى منزل
بطريق مكة وقيل طوى لامية من الصخر وقامه اليوم كريهة وسداد
ثغر اللام فى اليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين
لا بغيرها وطوشل تابطل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان
اى اضاعونى فى وقت احوج ما كنت الى نصرتهم ولم يراعوا حقى لعوج
ما كانوا الى واى فتى اى كاملا من الفتيان اصاعوا وفيه تندم واجلال ون
التنبيه فكون الآخر قلب ما اطلع وضمانه حول الشقيق الغض روضة
انف اعذار الساداى العجول توقفا مافى وقوفك ساعة من باس للمراع
الآخر لابى تمام واعلم ان تضمين مادون البيت ضربان احدهما ان يضم
بدون معظم الباقى كما قاله آنفا والثانى ان لا يضم بدونه كقول الشاعر كتبنا
امس فى بؤس نكابل والعين والقلب منا فى قذى واذى والآن اقبلت
الدسا عليك بما تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا اشاروا الى سؤل تمام
ولا بد من تغاير الباقى منه لان المعنى لا يتم بدون واحسنه اى احسن
التضمين ما زاد على الاصل بنكته اى يشتمل البيت او المصراع المضمن
فى شعر الشاعر الثانى على لطيفة لا توجد فى شعر الشاعر الاول كالتورية
ومعنى ان تذكر لفظ المعشوق قريب ويعد ويراد البعيد والسبعة فى قوله
اى قول صاحب الخبيئة والوصم ابدى اى اظهر لى لماما اى سمرا شفيتها

وهكذا فى قديم الهندية المنقولة فى نسخ

وغير ما ذكرت ما بين العذيب وبارق وهو كرى من الاذكار من قرنا وما اسمى
محرعوا البنا ومجرى السوابق انتصب مجرى على انه مفعول ثان كرى وفاعل صمير
يعود الى اليوم وقوله ثم ذكرت ما بين العذيب وبارق الخ ومجرعوا البنا ومجرى السوابق
مطلع قصيدة لابى الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين
ظرف للتذكار او للحر والمجرى وقد عرف جواز تقدم الظرف على المصدر وكون ان
يكون ما بين العذيب معمول ذكرت ومجرعوا البنا بدلا منه والمعنى انهم كانوا
نزولا بين هذين الموضعين وكانوا اجرون الرماح عند مطاردة الفرسان وسكنا
على الطيل هذا ان اراد فى تصيده بالعذيب وبارق معنييهما المعروفين
لان جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وبارق ثغرها الشبيه
بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تحسرها قدها بمقابل الرمح وجريان دمعه على
التنابع كجريان خيل السوابق فزاد الى الطيب معنى التورد والشيبة والابيضاض
فى التضمين البيت الا قصد رضيه ليدخل فى موضوع الكلام كقول بعضهم فى بلوى بردا
الغلب اولى لمعشر غلطوا او غضوا من الشيخ الرشيد والكرم وهو ان جلا
وطلاع الثنايا منى يضع العمامة تعرفونى فغيره الى طريق الغيبة ليدخل فى
المعهود وقوله غلطوا او غضوا اى وقعوا فى الغلط فى حقه وحطوا من رتبته
ولم يعرفوا مقداره وفيه تكلم ولذا وصفه بالرشيد واراد به الفتوى على طريق التهكم
وربما سمى تضمين البيت مما زاد على البيت استقامة وتضمين المصراع ما دونه
ايداعا لان الشاعر الثانى قد اودع شعره شيئا من شعر الاول ملوبا بالنسبة الى
شعره قليل مغلوب وقوله لانه زاد فاحوى شعره بشعر الغير واما العقد للوان
بنظم نثرا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد غلب
ان طريق الاقتباس ملوان تضمين الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منحصر فالكثير
الذى فصل نظمه ان كان فى غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اى طريق كان اولا وظاهر
فوله للاقتباس كقوله اى قول ابى العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره خبث
حالى ما بال مفخر اعتد قول على رضى الله عنه ما بال ابن آدم والفخر انما اوله نطفة واخره
جيفة

وان كان فرانا او حد شاعرا فانا يكون عقد اذا غير كثيرا لا يحمل مثله فى الاقتباس او لم يغير
تغيرا كثيرا او كمن اشار الى نوع من القرآن او الحديث وهو لا يكون على طريق الاقتباس
كقول النساج ابلغنى بالذى استقرضت خطا وانهد معشرا فاشاهدوا فان
الله خلاق البرايا خفت خلال هيبة الوجوه فقول اذا اداينتم بدين الى
اجل مسمى فاكتبوه وقول الامام الشافعى رحمه الله عقل الخير عقدا لكمال ربع
قال لهش خير البرية ان الشبهات وازهد ودع ما لا يعنيك واعمل بنية
عقد وقول عم الطلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله ازهد فى الدنيا
يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات
واما اكل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان لا يكون سمجا مختار الاشعار عن
سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستوفى محله غير قلق كقول بعض العارفين
فاذا ما فجئت بعقلانه وخظلت خلانه اى صادفت نارا بخلانه كالخطر
فى المرء ان لم يزل سوء الظن يقاده اى يقوده الى الخيلات فاسبل ذيله
وتوهمات باطله وتصلف مولوتهمه الذى يقاده اى يعاوده ويراجعه فعمل
على مقتضى توهمه حتى قول ابى الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه
وصدق فيما يعتاده من توهم ليشكو سيف الدولة استماعه لقول اعدائه
اى اذا قبح فعل الانسان قبح ظنونه فيه ظنه بالبناء للمفعول وصدق ما خطر
بقلبه من التوهم على اضافة ما واما التسليح بسلام اللام على اليم من لحه
اذا ابصر ونظر اليه وكسر اما تسمعون تقولون فى نعى الابيات فى هذا
البيت سليح الى فول فلان وقلح هذا اللب فلان الى عرد لكن من العباد
واما التسليح بعدم الميم على اللام فهو مصدر سلح الشاعر اذا اتى ببيت سليح
وقد ذكرناه فى باب التشبيه وهو هنا خطا محض نشا من قبل الشارح
العلامة حيث سوى بين التسليح والتسلح وفرق بينهما بان يسار الى قصة
او شعر ثم صار الغلط مسلما او اخذ مذهبا العدم التمييز فهو ان يسار
فى نحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سابر من غير تمكن اى ذكر تلك
القصة او الشعر او المثل فالضمير يعود الى القصة والشعر والمثل واقسام

التلميح سنة لانه اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة
الى قصة او سواء ومثل امثالي النظم والتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا
باخرام وفد حوم الهوى فلوما عهدنا ظبيا وهي وفع فروت علينا الشمس
والليل راعم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع فضاضوا بما صبغ الوجنة
وانطوى لبما خبا ثوب اسماء المخزع فوالله ما ادري احلام نائم الممت
بنا ام كان في الركب يوشع الضمير في اخرام ولهم للاجبة المرتحلين وان
لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الظبي على الماء اذا رجوه عني فضاد ذهب به
واز الة الضمير في ضوءها ولما يجهما الشمس الطالعة من الخلل الوجنة الظلمة انظر
انصم المخزع ذو لونين وقوله احلام نائم استعظام لما راى واستغراب
اشار الى قصة يوشع بن نون فتى موسى عم واستيقاف الشمس على طلبه
وقوف الشمس قاله روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس
خاف ان تغيب قبل ان يوقع منهم ولا دخل السبت فحال الحال لرفقائهم
فيه فدعا الله فرد له الشمس ضع فرع من قفاليهم والتلميح الى الشعر قوله
لعمرو مع الرمضاء ارض رمضاء اي حارة ترمض فيها القدم اي تحترق
والبنا يلتطي اراق من راق له اذا وحمه واحفى من حفي عليه تكلف
وشغف متعلق بساعة الكرب واللام للابتداء وعمرو مبتدأ وضمير اراق
ومع الرمضاء حال من الضمير في اراق والفاء عطف على الرمضاء وملتطيا حال
من النار واشار الى السنام المنجبر اي المستغيث بعمرو وعلكرية
الضمير للموصول اي الذي استغيث عليكم به بعمرو كالمستجير من الرمضاء
بالنار وعمرو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس
زارت اختها الهيلة وهي ام جساس بناد لها من جرم من ربيان له ناقة
والكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة
بينهما فخرجت ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فرماها فاخذ ضرعها
فولت حتى ركبت بفنائها صاحبها فضرعها بسيفه دما ولبنا وصاح
البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ابترها الخبيث اهذا اي فوالله
لاعقرن

فحملا ملواعة على اهل منها فلم يزل جاسس يتوقع غرة كليب حتى خرج وابنا عم
عن الحي فبلغ جاسسا خروجه فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم
وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المسجير
بعمرو البيت وثقب الشربين تغلب وتكبير اربعين سنة كلها
لتغلب عار بكر ولذا قبل اشأم من البسوس والتلميح الى القتل
كقول عمرو بن كلثوم ومنا دون من رزيناه وحكى خرط القتاد واشار الى القتل السائر
دون عليان القتاد والخرط ودونه خرط القتاد ويضرب للامر
الشاق قاله كليب اذ سمع من اعلاها الى اسفلها حتى قول جساس لاعقرن
فحملا يظن انه يعوض نخل له يسمى عليان والخرط ان تمر كفك على
القتاد من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واعانى النزر للتلميح
الى القصة والى الشعر كقول الحريري حيث يلتمس نابغية واخرى يعوذه
اشار الى قول النابغة حيث كانى ساورتنى ضئيلة من الرقش وانيابها
السم ناقع والى قصة يعفور عم والتلميح الى المثل كقول العتبي فيا لها من
هتر يغث اولادها اشار الى المثل اغث من الهتر تاكل اولادها والتلميح
ضرب شبه اللغة كما روى ان تميميا قال لشريك النهري ما في الجوارح
احب الي من البازي فقال النهري وخاصة اذا كان يصيد الغطا
اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير تتبع من السماء الا اصطادها
واشار الى شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللوم اهدى من القطا ولو سلكت
طرق الكارم ضلت وروى ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله
خاذ الغيضا البارحة من شيوخ محارب ماتركوا نائما واراد قول الاخطل
تكفش بلا شيء شيوخ محارب وما خلقتها كانت تريش للبرى ضفادع
في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله اضلوا
البارحة بيرقعا كانوا في طلبه اراد قول القائل لكل هلال من اللوم برقع
ولان يزل بن رفع وجلال فصل من الكلمة في حشو الابيات والتخاصص
والانتهاء سعي للمتكلم شاء ام كان او كانا ان يتناقش اي ان يفعل فعل المتناقش

متتبعا
في الرياض من تتبع الآثار والاحسن ان يقال تأنق في الروضة او وقع فيها
فما يوفق اي بعجمة ونلمة مواضع من كلامه حتى يكون لكل المواضع الثلثة اسلوب
لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل والاحسن بكاكان يكون في غاية
البعد من التعقيد والتعلام والتأخر المخل والاكثر ان يكون الالفاظ متقاربة
في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة ويكون المعاني مناسبة لالفاظها في
ان يكسى اللفظ الشريف المعنى الشريف او على العكس بل يصاغان صياغة
تناسب تلاؤما واصح مع بان يسلم من التناقض والاسماع ومخالفة العرف والاستذلال
وكذلك ومما يجب الحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق
ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملايمات الاستعطاف
وامثال ذلك احد الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن
السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه
وان كان الباقي في غاية الحسن والاداء الحسن في تزاد الحاجة والمنازل كقوله
اي كحول اوفى النفس فتماثل من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى دعل معوج يلتوي الرمل
وحومل موضعان والمعنى اجزاء الدخول فبعضه الدخول كاسم الجمع مثل القوم
والالم يصح الفاء وقد جمع بعضهم في هذا البيت ما فيه من علوم المناسبات لانه وقف
واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ
سلس السبك لم يتعثر له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في
الفاظ عزيزة فبان الاول فاحل من هذا بيت الثاني كقيني البكا ايها مائمة صاحب
وليل اقاسيه بطيء الكواكب وقوله اي واحسن الاداء في وصف البوادي كقول
امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل عليه حالها الايام في الاساس
خلع عليه اذا انزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول ابي الطيب فراق
ومن فارقت غير مذمم وانم ومن بمت غير مبتم وفي الشكاية قوله
اضافوا دمائي سالمية الدام وغيرا مثل ما يهب الكرام وفي الغزل قوله
اضاء ادبيغل ام ماء الغمامة ام خمر يبغي بروة وموفي كبدي خمر ويبقى ان
يجتنب الادلج

ما ينطبق به كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة استدعاها الداعي
الفكوي موعدا يصابكل بالضرة غدا فقال له الداعي موعدا حبابك يا اعمى
وكل المثل السوء وروي انه دخل على الداعي في يوم المهرجان
وانشد ما الثقل بشرى ولكن بشريان غر الداعي وبوم المهرجان
فتطير به الداعي وقال اعمى بينا بهذا يوم المهرجان وقيل لطخه
اي الفاه على وجهه وضربه بخمسين عصا وقال اصلاح اوبه ابلغ
من ثوابه واحسنه اي احسن الابداء ما ناسب المقصود فان يكون فيه
اشارة الى ما سبق الكلام لاجله ليكون الابتداء منوعا بالمقصود
والانتهاء ناظرا في الابتداء وليس كون الابتداء مناسبا للمقصود
براعة الاستهلال التي برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره
كقوله في النهيبة اي كقول ابي محمد بن الخازن بهنئ الصاحب ابن عباد
بمولد لابنته بشرى فقد اجز الافعال ما وعدا وكوكب الحظ في افق
العلى صعدا او قوله في الرثية اي وكقول ابي الفوج الساوي في مرثية فخر الاولة
حذارمي الدنيا تقول علاء فيها حذارا اي احذر من بطشتي اي حد البتار
اي قتل بغتة وكقول ابي تمام يهنئ المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اصل
التنجيم زعموا انه لا تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب
بين الجدين في حد الحد واللعب بيض الصفاح لا سود الصحائف في متونهن
جلاء الشك والريب وكقول ابي العلاء فبين عرض له شكاة عظيم
لعمري ان يلم عظيم آل علي والانام سليم وكقول ابي الطيب في التهنئة هذا
بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى عدائك السقم
ومنه ما يشار في افتتاح الكتب الى الغرض المقصود كقول حار الله في الكشاف
الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظوما وفي المفصل الله احمد على
ان جعلني من علماء العربية وتابعها الى ان المواضع الثلثة التي ينبغي للمتكلم
ان يعانق فيها الخلاص اي الخروج مما شبب الكلام به اي ابتداه وافتتح
فالاقسام الواحدى من التشبيب وكذا ايام الشباب واللهو والغزل

ويكون في ابتداء قصائدهم في ابتداء كل امر شبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب
من نسيب اي وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك
الى المقصود مع دعامة الكلام بينهما اي بين ما شبب به الكلام والمقصود
واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وهو له التخلص اراد به الى المقصود
اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود
مع دعامة المناسبة واما كان التخلص من المواضع التي سبقي ان سابق
فيها لان السامع يكون متر قبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود وكيف
يكون فلا اكان حسنا متلائم الطرفين حري ان تنشاط السامع واعانه
على اصغاء ما بعده والا فالعكس والتخلص قليل في كلام المعاصرين والكثير
انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد تباهوا به كما فيه
من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله
بن طاهر وهو من قول قوم اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اخذ منه
اي انتزعه ونقصه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا فعال سرى نادرة
واحل والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يونث السرى والهدى
وهم بنو اسيد توهما انها جمع سرية وصلية لان الوزن من ابنيه الجمع
ونقل في الصحاح وكذا في الصحاح وخطى المهرية القود الطوال جمع خطوط
وهي ماسبي الفلفل والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابي قبيلة
ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد
اقود اي يقول قومي والطال ان مزاولة السرى وشابرقا الخطايا خطى فزادت
فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله
منا يعني ان السرى اخذت منا واخذت خطى الابل شيئا ما يتوهم ومقول
يقول قوله مطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فعلت كذا ردع للقوم وتنبيه
ولكن مطلع الجود واحد التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب

النميق بالجيش والجمع الفيالق مجاز

نقول عمهم والبين فينا كانه عنا ابن ابي الهيجاء في قلت فيلق وقلة
ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال

الاقتضاب اي الانقطاع والارتجال وهو اي الاقتضاء مذهب العرب الجاهلية
ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية
والاسلام مثل ليد فانه الاسكان ناقة مخضرمة جذع نصف اذنها ومنه
المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث
كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء
الاسلامية اتبعوهم في ذلك وجروا على مذهبهم وان كان الاكثر قيام
التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية لورأى
الله ان في الشيب جسرا لجاوزته الابرار في الخلد كتيبا جمع اشيب
وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى حال بلائه فقال كل يوم تبدي
صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يوجب
من التخلص في انه يشوبه من الملائمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فاني قد
فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله الثناء
على رسول الله الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من
جهة انه لم يات بالكلام الاخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما
قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فاني فعلت
كذا وكذا قصد الى ربط الكلام بما سبق عليه فيدل فحوى قولهم
بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه
المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم
يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه
الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله بقوله اما وهي الاقتضاب
الذي يوجب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تو بعد ذكر اصل الجنة هذا
وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو
للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف اي الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر اي هذا
كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله يوحبه وذكر جملة من الانبياء واراد
ان لا كر عقيبه الخ وعلى هذا ذكر ان المتعين لحمل ما في كلام ابن الاثير لفظا هذا هو المقام من الفصل

المخضرم مشتق من الخضرمة وهي القطع كانه قطع نصفين بين الجاهلية والاسلام

الذى هو احسن من الوصل وهى علاقة وكيف هى الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك
من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا فى التخلص وهو اى وهى الاقتضاب الذى هو
فى التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر هذا باب
فان فيه انقطاع حيث لم يبتدأ بالحديث الآخر بجامع ما فى هذا الفصل
ايضا فى كلام الناثرين فى الكتب وغالبها اى بل المواضع التى سبق ان نتائق فيها
الانتهاء فحث على البليغ ان يختم كلامه سواء كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه
اخر ما يقرعه السمع واستدل عليه بحديث جبير ما وقع فما سبق من التقصير كالطعام الذى
الذى يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان كذلك فلكن كان على الفكس ضع ذا
انسباه المحاسن الموروثة فناسبه قوله اى قول ابى نواس فى الخصيب بن عبد الحميد
وانى جديرا اى خليق اذ بلغتنى بانى اى جدير بالفوز بالامانى وانت بما املت
منك جدير فان تولنى اى تعطى منك الجميل فاهله اى فانت اصل لاعطاء
ذلك الجميل والا فانى عاكف عاصد وعنى من الابرام وشكور لا صدود عنك
من الاصغاء الى الذم او من الوطايا السابغة واحسنه اى احسن الاشياء ما اول
بابها الكلام حتى لم يبن للنفس شوق بما وراءه كقوله اى قول الغيرة بعيب
بقاء الوحى بالكشف اهله وهذا جاء للبرية شامل الابقاء كل سبب تكون البرية فى
اتم او نعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المعد مبنى لهذا النوع والفاضل من
كتهدون فى دعابته ويسمونه حسن القطع وبراعة القطع وجمع قوادح
السود وخوانها وارد على احسن الوجوه واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت
الى قوادح السود جملها ومعرفتها رأيت من البلاغة والتفنن والنواع
الاشارات ما تقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدت
فى غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا وهو اغط وتحميد وعلو
الى غير ذلك من الطوالع التى لا يبغى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شئ
آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل فى الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى
من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء وان كان
فى هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاصول

ويتمم فى النفس فان
كان مختارا حسنا ملقاه
السمع صح
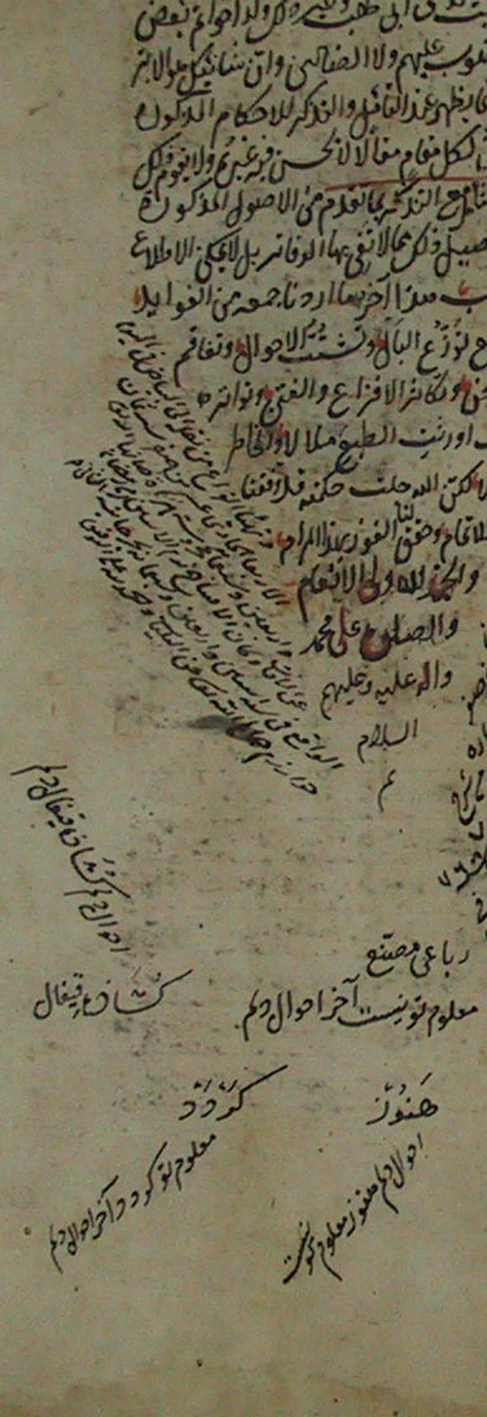
والافراع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله يا ايها الناس انقوا ربكم ان زلزلة
الساعة شئ عظيم وقوله يا بنى ادم طهروا بيوتكم من كل ذلك واختام بعض
السور مثل قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر
وكخواتم كل اشارة الى ان هذا اى بظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة
فى علمى المعانى والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فى غيره ولا يقوم فى كل
مقامه ومن امثلة قوله يظهر بالتامل مع التذكر مما تقدم من الاصول المذكورة
فى الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا تفى بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع
على كنهها الا العلام الغيوب هذا آخر ما اردنا جمعه من الفوايد
ونظمه من الفرايد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم
الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتوالى
حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر
كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا
للاتمام وحقق لنا الفوز عند المرام
والحمد لله اولا وآخرا
والصلوة على محمد
واله وعليه وعليهم
السلام
تم